



إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الرابع

إسرائيل في محيط يسوده السلام

إسرائيل ٢٠٢٠

إسرائيل في محيط يسوده السلام



مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠

خطّتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع

المجلد الرابع

إسرائيل في محيط يسوده السلام

راجع الترجمة عن العبرية:

د. الياس شوفاني

أ. هاني عبد الله

تقديم: الدكتور سلمان أبو ستة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع/تقديم سلمان أبو ستة؛
راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله.
٦ مج (مج ٤، ٢٦٣ ص).
محتويات: مج ٤. إسرائيل في محيط يسوده السلام.
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-66-8 (vol. 4)
ISBN 9953-450-32-3 (Set)

١. إسرائيل ـ التخطيط. ٢. إسرائيل ـ السياسة الاقتصادية. ٣. إسرائيل ـ العلاقات الاقتصادية ـ الشرق الأوسط. ٤. دراسات المستقبل ـ إسرائيل. أ. أبو ستة، سلمان (مقدم). ب. شوفاني، الياس (مراجع). ج. عبد الله، هاني (مراجع).
320.6095694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

المحتويـــات

أوراق عمل (وجهات نظر)

تنبؤات بالتعاون الإقليمي بين إسرائيل وجاراتها (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠)

تمهيـــد(*)

منذ العام ١٩٩١، حين بدأ العمل على وضع مخطط رئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، شهدت عملية السلام تغيّرات وتحوّلات كبيرة. لكن هذه التغيّرات لم تؤثر على الفرضية الأساس لأعضاء الطواقم بأن محيطاً يسوده السلام هو بمثابة سيناريو رئيس لمستقبل الدولة، إضافة إلى السيناريوين الرئيسين الإضافيين: إسرائيل في مسار الدول المتطورة، وإسرائيل والشعب اليهودي. فمن ناحية، فالسلام شرط أساس للتخطيط، إذ إنه ليس في ظروف هدوء سياسي فقط يتم ضمان ذلك القدر من اليقين الذي في ضوئه يمكن التخطيط للمدى الطويل، ومن ناحية أخرى فالسلام شرط لتحقيق الكثير من أهداف إسرائيل، ومن ناحية ثالثة فمن المتوقع أن يقود السلام إلى تغيير في بيئة التخطيط نفسها، وإذاً فإنه ينعكس على أهداف المخطط الرئيس وعلى وسائل تحقيقها.

إن أعضاء الطاقم المشاركين في كتابة هذه الوثيقة الاجمالية يحلّلون انعكاسات السلام على نطق التخطيط المختلفة ويمثّلون نطاقاً من المقاربات إلى الموضوع في عملية خلق مخطط «إسرائيل ٢٠٢٠».

فاللواء (احتياط) شلومو غازيت، عمل كعضو رفيع المستوى في الطاقم في إطار التعاون بين المشروع وبين مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب. وحدد اللواء (احتياط) غازيت الإطار السياسي للبحث في سيناريو السلام. وإضافة إلى وضع أساس معرفي واسع في سيناريوات جيو ـ سياسية وأمنية، عزز اللواء غازيت الإدراك بمجرد الحاجة إلى كتابة سيناريو رئيس للتخطيط في ظروف اللايقين.

(*) للاطلاع على تحليل شامل لمشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» من وجهة نظر عربية يحيل مركز دراسات الوحدة العربية القارئ العربي على المقدمة المسهبة التي أعدها سلمان أبو ستة في المجلد الأول من هذا الكتاب. انظر: سلمان أبو ستة، «مقدمة الطبعة العربية،» في: **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، تقديم سلمان أبو ستة؛ راجع الترجمة عن العبرية الياس شوفاني وهاني عبد الله، ٦ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، مج ١: **مبادئ التخطيط البعيد المدى،** ص ١٩ ـ ٧١.

أما د. رافي بارئيل الذي ترأس سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي، في وزارة الاقتصاد والتخطيط، ومن ثمّ في مكتب رئيس الحكومة، فطوّر النقاش في الجوانب الاقتصادية للسلام. وفي هذه الوثيقة يضع د. بارئيل تقديراً للتأثيرات المتوقعة للسلام على المرافق الاقتصادية في سياق تحديد سلسلة من السيناريوات للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وجاراتها في الشرق الأوسط. وبذلك، فإنه يكمل التحليل السياسي ـ الاستراتيجي للسلام.

وأخذت نوريت كورن على عاتقها مهمة تلخيص أعمال أعضاء الطاقم الرفيع المستوى لمشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» في موضوع السلام في المرحلة الثانية (ب) من المشروع. ويعرض مؤلّفُها مجموعة واسعة ومتنوعة من التقديرات بالنسبة إلى انعكاسات السلام على نطق البيئة، الاقتصاد والمجتمع، وفقاً لروحية الفكر التعدّدي التي تتسم بها عملية إنتاج هذا المخطط الرئيس بأسرها.

إن مساهمة كل من شلومو غازيت، د. رافي بارئيل ونوريت كورن وزملائهما قد أرست البنية التحتية للنقاش في الانعكاسات التخطيطية الواسعة للسلام. وفي أثناء كتابة هذه السطور، يبدو أن السلام الكامل والوطيد في منطقتنا ما زال بمثابة سيناريو فقط. لكن هذه الوثيقة تدعّم موقف أولئك القائلين إن السلام هو شرط للأداء الأمثل للدولة على المدى البعيد، ولذا فهو يشكل جزءاً لا يتجزأ من افتراضات وتوصيات المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

آدام مازور
رئيس طاقم التخطيط

مقدمـــة

إن عمل طاقم التخطيط الرفيع المستوى لمشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» في موضوع السلام، بدأ عملياً منذ بداية المشروع، وتبلور خلال مراحله الأساس الثلاث. ومن ناحية منهجية، تعكس وثيقة العمل هذه الحاجة إلى سيناريوات رئيسة لتوجيه التفكير التخطيطي للمدى الطويل. فإلى جانب سيناريو «إسرائيل في مسار الدول المتطورة»، وسيناريو «إسرائيل والشعب اليهودي»، يحدّد سيناريو «إسرائيل في محيط يسوده السلام». بيئة التخطيط المستقبلية للدولة في سنوات الألفين. ومن ناحية جوهرية، تعبّر هذه الوثيقة عن الفرضية الأساس، أن السلام هو، في الوقت عينه، شرط أساس للتخطيط الوطني المستقبلي، وعامل يغيّر بيئة التخطيط الحالية. ولذا، فإن الكثير من أهداف المخطط الرئيس يشتق منه، فيما وسائل تحقيق تلك الأهداف تكمن هي أيضاً فيه. وتتكون هذه الوثيقة من أربعة أجزاء تعكس التفكير البنيوي في موضوع السلام على امتداد عملية خلق المخطط الرئيس «إسرائيل ٢٠٢٠».

في **الجزء الأول**، يحدد شلومو غازيت الإطار السياسي للنقاش في سيناريو السلام في سنوات الألفين. وكان عمله قد بدأ في المرحلة الأولى من المشروع عندما قام، سوياً مع أريئيل لفيته، بتحليل سلسلة سيناريوات جيو ـ سياسية مستقبلية. وفي هذه الوثيقة يقترح غازيت تفسيراً سياسياً هو الأحدث في ضوء التطورات الأخيرة في الساحة السياسية. وهو يشير إلى وجود حركة تأرجح بين حالة سلام والعودة إلى حالة العداء. وفي الوقت ذاته، يحدّد تلك القوى العاملة على تغيير هذه الآلية السياسية الدورية في سياق تعزيز حالة السلام، سواء أكان ذلك بفضل الاتفاق الحرّ بين أطراف النزاع الإسرائيلي ـ العربي أم بفعل ضغوطات ظرفية خارجية.

وفي **الجزء الثاني**، تلخص نوريت كورن العمل الذي تمّ في موضوع سيناريو السلام في المرحلة الثانية من المشروع. وعلى أساس الإطار السياسي الذي حدّد في المرحلة الأولى، وفي أعقاب توقيع «وثيقة التفاهمات» مع منظمة التحرير الفلسطينية

في العام ١٩٩٣، أجرى أعضاء طاقم التخطيط الرفيع المستوى لمشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» عملية تفكير وتفعيل للأدمغة: قاموا بتحليل تأثيرات السلام على مجالات اختصاصهم، ووضعوا تقديراً لما ستكون عليه انعكاساته على بيئة التخطيط. وتمّ عرض مواقفهم المتنوعة بكاملها في تقرير «سيناريو السلام» الذي نشر في المرحلة الثانية من المشروع. تحتوي هذه الوثيقة على خلاصة تحليلية للتقرير: فأقوال أعضاء الطاقم معروضة باسم أصحابها، وهناك مقارنة بين آراء وتوقعات مختلفة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

في **الجزء الثالث**، يقوم رافي بارئيل بتحليل احتمالات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في حال تحقق السلام. واتضحت أهمية التركيز على القضايا الاقتصادية في أعقاب النقاش المتشعب في سيناريو السلام والذي تمّ في المرحلة الثانية من المشروع. ومن خلال شبكة المواقف المتعددة ـ وأحياناً المتناقضة ـ لأعضاء الطاقم، برز تقييم واحد مشترك، وهو: أن السلام سيحدث تغييراً في البنية القطاعية للمرافق الاقتصادية الإسرائيلية، وسيؤدي إلى زيادة في حجم نشاطاتها. كذلك وافق أعضاء الطاقم على أن للتغييرات الاقتصادية تأثيرات خارجية هائلة في نطاق المجتمع والبيئة، بحيث يجب الاستعداد لها على المستوى التخطيطي. وفي ضوء هذا، نضج القرار لدى طاقم التخطيط لتوسيع النقاش في القضايا الاقتصادية الخاصة بالسلام في المرحلة الثالثة من المشروع.

لهذه المهمة، انبرى د. رافي بارئيل، رئيس سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي، وأعضاء طاقمه. ويحلل بارئيل بتوسع التأثيرات المتوقعة للسلام على المرافق الاقتصادية، ويحدّد سلسلة أنماط للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وجاراتها. مزيد من التفاصيل في جزء من القضايا التي بحثها د. رافي بارئيل، موجود في أوراق الموقف التي قدّمها زملاؤه: فإيلي ساغي يبسط مدى تأثيرات السلام على المرافق الاقتصادية؛ وداني تسور يحلل جوانب استراتيجية للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وجاراتها، وآيمان دار ـ سييف، وغيثيث غور، يعرضان مقاييس اقتصادية مقارنة للمرافق الاقتصادية الإسرائيلية من خلال مقارنتها بالمرافق الاقتصادية المجاورة، وجيرالد أوتلر يستعرض المشاريع التي تقع أساساً لتعاون اقتصادي في الشرق الأوسط، والخطوط السياسية المطلوبة لوضع ذلك التعاون موضع التنفيذ.

وفي **الجزء الرابع** من هذه الوثيقة، يقترح آدام مازور موضوعاً شاملاً لانعكاسات السلام على ستة مجالات لسياسة التخطيط المجالي في إسرائيل: بيئة

التخطيط، الأهداف الرئيسة للتخطيط، النظرة إلى الموارد الوطنية، مفاهيم أساس لتنظيم المجال الوطني، النظرة إلى المجموعات السكانية وإلى انتشارها المجالي، ووسائل لتدخل الحكومة في التنظيم المجالي. وعند إجمال هذا الجزء، هناك تشديد على ضرورة التحرر من مفاهيم تخطيطية ترتكز على اتجاهات الماضي. وفي الوقت ذاته، يتضح التحدي الماثل أمامنا في عملية بلورة مفاهيم تخطيط جديدة من أجل تحقيق أو إنجاز أهداف مركزية للمجتمع الإسرائيلي من طريق مخطط رئيس لإسرائيل في سنوات الألفين.

الجزء الأول

الإطـــار السياســـي للعــام ٢٠٢٠

شلومو غازيت

مقدمــة

في سنة ١٩٩٣، قُدِّم للطاقم الفكري وثيقة بعنوان «أوجه أمنية وسيناريوات جيو ـ سياسية لإسرائيل ٢٠٢٠». وفي الوثيقة نفسها قمنا بتوسيع وتأكيد الصعوبات المتأصلة والكامنة في اقتراح إطار تخطيطي للثلاثين سنة المقبلة، في وقت حيث عدد المتغيرات والمجاهيل المؤثرة على التخطيط كبير.

في غضون ذلك، ومنذ إعداد هذه الوثيقة، تمّ تحقيق انطلاقة على المستوى الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فالاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني من تاريخ ١٣ أيلول/ سبتمبر أدى إلى انطلاقة في حلّ النزاع في الشرق الأوسط، إذ إنه يفتح الباب أمام تسليم عربي ـ فلسطيني بوجود إسرائيل «كجسم غريب» في قلب منطقة عربية ـ إسلامية.

وفي هذه المراحل الأولية لتطبيق الاتفاق، برز سيناريوان متضادان إزاء تطور عملية السلام. حسب السيناريو **الأول**، سوف يحدث تراجع عن الاتفاقات التي أُبرمت، وتتجدد حالة العداء بين إسرائيل وجاراتها. وحسب السيناريو **الثاني** ستسفر المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في النهاية عن نتائج إيجابية، ويتم تحقيق اتفاق سلام شامل.

سيناريو استئناف حالة العداء

وفقاً لهذا التصور، من المحتمل حصول تراجع عن خطوات السلام. ويعود مجمل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين إلى إطاره المعروف قبل اتفاقيات أوسلو، وسيكون التراجع عن اتفاقيات أوسلو مرتبطاً بعدد من التطورات:

ـ تعاود إسرائيل السيطرة على كل مناطق «يهودا، والسامرة وقطاع غزة» (الضفة والقطاع)، وتقيم فيها من جديد إدارة عسكرية كاملة.

ـ تتفكك السلطة الفلسطينية التي قامت في مناطق الحكم الذاتي، ومن المحتمل فرار عشرات الآلاف من الفلسطينيين، من سكان الضفة الغربية، شرقاً نحو الأردن.

ـ سيتكشف الاستيطان اليهودي ما وراء الخط الأخضر وبشكل واضح في منطقتين: القدس الكبرى وغربي السامرة (شمال الضفة الغربية).

عقب هذه التطورات، سوف تتسع حلبة الصراع، بحيث يتم إبطال اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، أو على الأقل يتم تجميدها. وستتطور حالة توتر ترافقها بعض الأحداث على طول الحدود مع الأردن، واشتعال معارك مع قوات مصرية يمكن أن يؤدي إلى سيطرة جديدة لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي على مناطق في سيناء.

ومن المحتمل أن تتجدد حالة العِداء حتى في العقد الحالي. ومع ذلك، فمن الصعب الافتراض أن هذه الحالة ستبقى دون تغيير على مدى المخطط في خلال ٢٠-٢٥ سنة. فالعكس هو الصحيح ـ إذ إن الأزمات التي ستتطور عقب حالة العِداء ستزيد الضغوطات (الداخلية والخارجية) لتجديد المحادثات وإرساء عملية سياسية جديدة. وفي غياب السلام، ستعاني إسرائيل من أزمة اقتصادية خطيرة، كذلك فالهجرة اليهودية إلى إسرائيل ستكبح، ومن المحتمل أن تفرض الحكومة قيوداً إدارية بهدف إعاقة النزوح.

ومن ناحية أخرى، فالأسرة الدولية ستفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل بغية إملاء اتفاق عليها يقوم على المبادئ التالية:

ـ إبطال قوانين الضم الإسرائيلية وإخلاء كل الأراضي التي احتلت في حزيران/ يونيو العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وإخلاء المستوطنات اليهودية التي أقيمت منذ ذلك حين. والأرجح الافتراض أن تقود تلك الضغوط إلى عودة الأطراف من جديد إلى طاولة المفاوضات، وأن يتحقق في نهاية السيناريو الثاني القائم في الأساس على اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية، مع أن شروط بدايته ستكون أقل راحة لإسرائيل.

سيناريو اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية

هذا السيناريو هو «سيناريو السلام». بموجبه استثمر المفاوضات السياسية، نهاية المطاف، نتيجة إيجابية، ويتم تحقيق اتفاق إسرائيلي ـ عربي شامل. وفي تحليل سيناريو السلام، ثمة أفضلية للمفهوم الطويل المدى للمشروع. وهناك عدم يقين ملحوظ لناحية توقع أحداث خاصة، وفي تقييم وتيرة التقدم في عملية السلام إزاء التراجعات المتوقعة فيها. وفي المقابل، من الممكن، بقدر نسبي من اليقين، توقع أسس تلك العملية في مدى السنوات الثلاثين المقبلة:

١ ـ يتوقع حدوث تسوية كاملة للصراع الإسرائيلي ـ العربي على كل القطاعات، بما في ذلك وقف حالة الحرب (نظرياً وعملياً) مع دول عربية ـ إسلامية لا توجد لها حدود مع إسرائيل.

٢ ـ تمتد وتثبت الحدود الإسرائيلية على طول الحدود الانتدابية مع الساحتين المصرية والأردنية (وهذه حقيقة منتهية منذ اليوم)، وكذلك مع الساحتين السورية واللبنانية، أما حدود إسرائيل مع الساحة الفلسطينية، فسيتم تحديدها على طول «الخط الأخضر» مع تعديلات متفق عليها. وفي هذا الإطار، من المحتمل أن تقوم إسرائيل بتسليم مناطق من أراضيها للدولة الفلسطينية في مقابل المناطق التي ستنقل إلى سيطرة إسرائيل بهدف تقليص التجمعات السكانية العربية الكبيرة داخل الأراضي الإسرائيلية.

٣ ـ تقوم دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن المرجح أن تتحد هذه الدولة بمرور الزمن مع الأردن على شكل كونفدرالي أو فدرالي.

٤ ـ تتم إزالة المستوطنات الإسرائيلية في الجولان. ويتم ضم جزء من المستوطنات اليهودية في «يهودا والسامرة وقطاع غزة» (الضفة والقطاع) إلى الحدود النهائية الجديدة لإسرائيل، والباقي يبقى في نطاق الدولة الفلسطينية في سياق تسوية حقوق المواطنين الإسرائيليين.

٥ ـ تكون الحدود مع الدول العربية مفتوحة أمام الحركة المراقبة للأشخاص والبضائع، ولا يجدر بنا الافتراض أن تنشأ في إطار مدى التخطيط سوق مشتركة للاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية المجاورة.

تحليل السمات الأساس للسيناريوين:

تحلّل هذه الوثيقة الانعكاسات السياسية ـ الاستراتيجية لكل واحد من السيناريوين وفقاً لأربعة مقاييس مشتركة:

أ ـ الاحتياجات الأمنية.

ب ـ النسق الديمغرافية.

ج ـ العلاقات الاقتصادية.

د ـ عرب إسرائيل.

ومن المتوقع أن يؤدي سيناريو السلام إلى تغييرات بعيدة المدى في النطاق المجالي، وبناء عليه تمّ تخصيص تحليل منفرد لانعكاساته التخطيطية على ثلاثة نطق:

أ ـ خط الحدود الجديدة.

ب ـ مشاريع إقليمية مشتركة.

ج ـ توزيع السكان في أرجاء الدولة.

وعلى الرغم من أن لكل واحد من السيناريوين الاثنين سمات واضحة، إلا أنه علينا أن نتذكر أنهما غير مرتبطين بعضهما ببعض. فسيناريو السلام الذي بدأ يتحقق في السنوات الأخيرة، قد يتحول إلى سيناريو لتجدد حالة العداء. كذلك، فالاتفاق الثنائي مع الفلسطينيين وُقّع حقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت ولا تزال حتى يومنا هذا العامل السياسي المركزي بين الفلسطينيين الذي يسعى إلى حلّ سياسي. مع ذلك، لا يمكن إلغاء إمكان حدوث تغيير على امتداد السنين على صعيد القيادة الفلسطينية يسفر عن بروز قيادة متطرفة من طراز الإسلام الراديكالي. ومثل هذا التطور قد يؤدي إلى برودة حادة في العلاقات الثنائية وإلى تجميد العمل في المشاريع المشتركة التي تمّ الاتفاق عليها، أو حتى إلى إلغاء الاتفاق الثنائي واستئناف الصراع المسلح. وفي الوقت عينه، وحتى لو استؤنفت حالة العداء، فإنها لن تدوم بالضرورة، حيث إن قوى مختلفة قد تدفع الطرفين ثانية إلى طاولة المفاوضات، والى تجديد اتفاقات السلام.

ولذا، فالسيناريوات المعروضة في هذه الوثيقة تقدم وصفاً للحدود الديناميكية للإطار السياسي ـ الاستراتيجي لإسرائيل. فالسلام والعداء هما حالتان متغيّرتان قد تتطور كل منهما من الآخر خالقة مجال/ حيز الإمكانات السياسي لدولة إسرائيل في القرن الحادي والعشرين.

١ ــ سيناريو تجدّد حالة العِداء

١-١ الاحتياجات الأمنية

تجدّد حالة العداء بين إسرائيل والفلسطينيين قد ينشأ نتيجةً للإخفاق في محاولات تسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي من طريق اتفاق عوضاً عن ذلك، عقب محاولات الدول العربية لفرض حل من طريق خطوة عسكرية. في هذه الظروف ستكون إسرائيل ملزمة، في الوقت ذاته، بمواجهة إشكالات عدة على الصعيد الأمني:

١ ـ الإشكالات الأمنية الداخلية في إسرائيل والمناطق المدارة ستبقى كما هي. ويتوقع أن يحدث تصعيد في الأحداث الأمنية مع عرب إسرائيل بعامة، وعرب القدس بخاصة.

٢ ـ ستستمر في نطاق الأمن الجاري الحوادث على طول الحدود، وبخاصة على طول الحدود اللبنانية وغور الأردن.

٣ ـ ستبقى هناك حاجة للاستعداد لحرب بحرية تقليدية، بما في ذلك إطلاق صواريخ على أهداف مدنية وعسكرية. وعقب حرب تقليدية قد تستقر حدود إسرائيل من جديد على امتداد خطوط مشابهة لتلك التي تحددت مع نهاية حرب الستة أيام. ومع هذا، وبسبب دخول السلاح غير التقليدي إلى ساحة الصراع، سوف يقتصر، على ما يبدو، هذا التهديد على هجوم على أهداف أرضية محددة لا تشكل تهديداً لوجود إسرائيل.

٤ ـ الاستعداد للدفاع والهجوم في عصر السلاح غير التقليدي.

في سيناريو كهذا لن يطرأ أي تغيير جوهري على انتشار الجيش الإسرائيلي في منشآته، ومناطق التدريب والرماية مقارنة بالوضع القائم. والعبء الأمني سيزداد، سواء أكان ذلك على صعيد استثمارات الميزانية أم على صعيد العبء على الطاقة البشرية للجيش النظامي والاحتياط. هذا ـ وأيضاً ـ فإن تجدد حالة العداء سوف يؤدي، على الغالب، إلى أزمة في العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية وباقي الدول الأوروبية.

وعقب هذه الأزمة ستجد إسرائيل نفسها في مواجهة صعوبات آخذة بالتعاظم على صعيد التزوّد بوسائل القتال والعتاد الأمني القادم من الخارج. وفي ظروف كهذه، سيطلب من الصناعات الأمنية بذل مجهود مضاعف، سواء أكان ذلك على صعيد البحث والتطوير أم الإنتاج، مع مراعاة القيود الاقتصادية للدولة.

١-٢ انعكاسات ديمغرافية

وفقاً لسيناريو تجدّد حالة العداء، سوف يتساوى حجم السكان العرب في أرض إسرائيل «الكاملة» في نهاية فترة التخطيط مع حجم السكان اليهود. وهذا على خلفية التوقع، فإن عدد السكان العرب ـ الفلسطينيين ـ في المناطق المدارة سيضاعف نفسه، ويصل إلى ٤ ملايين نسمة، بينما سيصل تعداد الأقلية العربية في إسرائيل (بما في ذلك شرقي القدس) إلى مليوني نسمة. وفي المقابل، سيزداد عدد السكان اليهود داخل الخط الأخضر، وسيصل إلى ٦ ملايين يهودي، وذلك على أساس الافتراض أن

الهجرة المنكمشة من أقطار رابطة الدول المستقلة ستستمر. ولن يطرأ أي تغيير جوهري على هذه المعطيات، حتى وإن تمّ انتقال أعداد من عرب فلسطين شرقاً خلال السيطرة المجدّدة للجيش الإسرائيلي على أراضي الضفة الغربية. مع ذلك، يتوقع حصول تغييرات في ثلاثة نطق:

١ ـ ستكون نسبة اليهود المنتمين إلى قوة العمل منخفضة نسبياً قياساً بنسبة العرب. وهذا نتيجة للفوارق الجوهرية في فئات الأعمار بين السكان اليهود والسكان العرب في إسرائيل والمناطق، حين تكون نسبة العرب دون سن الـ ١٨ أعلى بقدر ملحوظ من نسبة اليهود في فئة الأعمار ذاتها.

٢ ـ سيتمّ استيعاب السكان العرب في فروع عمل تختلف عن تلك المألوفة اليوم عقب ارتفاع تدريجي في مستوى ثقافتهم. كما أن ارتفاع مستوى ثقافة النساء العربيات وانضمامهنّ المتعاظم إلى سوق العمل سوف يؤثر، على المدى الطويل، على نسبة التكاثر الطبيعي في هذا القطاع.

٣ ـ إن تقييد دخول العمال الفلسطينيين للعمل في المرافق الإسرائيلية قد أدّى وسيؤدي إلى خلق ضرورة تسوية لدخول عمال أجانب للعمل في الأشغال غير المهنية والأشغال الجسدية الشاقة. وكما يبدو سيصل عدد العمال الأجانب إلى مئات الآلاف. وسيؤدي وجودهم المستمر إلى خلق مشاكل اجتماعية قاسية، بما في ذلك خلق بؤر للمخدرات والبغاء والإجرام في أطراف المدن المركزية.

١-٣ العلاقات الاقتصادية

سيتأثر وضع الاقتصاد الإسرائيلي من الأجواء الأمنية ـ النفسية في البلاد، ومن وضع علاقات إسرائيل الدولية، وبخاصة مع الولايات المتحدة. وفي غياب وجود حلّ للنزاع الإسرائيلي ـ العربي سيُحال دون الاستقرار السياسي المطلوب لاحتياجات النمو والتطور الاقتصادي. وفي ظروف كهذه، من المتوقع أن تنشأ صعوبات اقتصادية على ثلاثة مستويات:

ـ **على المستوى الدولي**: سيكون هناك تراجع عن الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت في السنوات الأخيرة (خاصة في العلاقات مع الولايات المتحدة، ودول غرب أوروبا، والدول الاقتصادية الكبرى في آسيا). هذا لأن المستثمرين الأجانب سيتجنبون الاستثمار في إسرائيل.

ـ **على المستوى الشرق ـ أوسطي**: من المرجح أن يحدث تراجع في العلاقات الاقتصادية القائمة بين إسرائيل ومصر والأردن. وفي هذا الوضع يجب عدم توقع قيام

مشاريع اقتصادية مشتركة، مثل إقامة ميناء عميق في قطاع غزة، ومنشآت لتحلية مياه البحر أو مناطق صناعة وتجارة حرة.

ـ **على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي**: ستستمر عملية الاستغناء عن قوة العمل الرخيصة لسكان المناطق، وبالتدريج ستترسخ حلول بديلة. فمن ناحية، سيزداد عدد العمال الأجانب المستوردين، ومن ناحية ثانية سوف يطرأ تقليص في القطاعات التي تعتمد كثيراً على قوة العمل الرخيصة، وذلك من طريق تعزيز اتجاهات المكننة، وبخاصة في فرع البناء.

١-٤ عرب إسرائيل

بالنسبة الى عرب إسرائيل سيكون هناك استمرار، على ما يبدو، للعمليتين اللتين كانت بدايتهما في حرب الأيام الستة (عام ١٩٦٧)، والمرتبطتين بالصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الأوسع. العملية **الأولى** تتعلق بالمقارنة المتحفظة لدولة إسرائيل تجاه مواطنيها العرب والنظرة إليهم كأعداء محتملين يسعون إلى تقويض النظام القائم. وهذه المقاربة قائمة في صلب سياسة الظلم والتمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل في يومنا هذا. أما العملية **الثانية** فتتعلق بتماثل عرب إسرائيل مع النضال العام للشعب الفلسطيني، وبالميل المتعاظم لدى الشبان الطائشين للانضمام إلى النضال العنيف ضد السلطات الإسرائيلية. كذلك فإن العملية المتواصلة المتمثلة في زيادة وتيرة التعليم في أوساط عرب إسرائيل مع انعدام القدرة على إيجاد أماكن عمل ملائمة تتمشى مع مؤهلاتهم سوف تؤدي إلى ازدياد نسبة المحبطين والمتذمرين، مما سيدفع بالكثير من الشبان إلى المقاومة والعصيان.

مع مرور السنين سوف تزداد الضغوط الرامية إلى تقليص الظلم المؤسساتي الواقع على عرب إسرائيل من جانب أجهزة الدولة المختلفة، وبخاصة في ما يتعلق بالتخلف القائم في مجال التخطيط والتطوير للسلطات المحلية العربية. وسيزداد الوزن الانتخابي لهذا القطاع، وفي نهاية الفترة يرجح تبلور جسم سياسي قوامه ٢٠ ـ ٢٥ عضو كنيست عربياً. وفي هذه الظروف، سنرى، وهذا طبيعي، أن الكتل السياسية اليهودية ستتنافس على كسب أصوات هذا الجسم السياسي العربي، مضطرة إلى تقديم الوعود وتنفيذها.

٢ ـ سيناريو اتفاق السلام الشامل

٢-١ الترتيبات الأمنية

بحسب هذا السيناريو، ستبرم إسرائيل اتفاقات سلام مع كل من الفلسطينيين والسوريين، إضافة الى الاتفاقات القائمة مع مصر والأردن. ويجب الافتراض أن

الاتفاقات السياسية ستحتوي على ترتيبات مهمتها ضمان مجمل الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وامتحان هذه الترتيبات سيكون في قدرتها على إعطاء رد معقول على ثلاثة أنواع من التهديدات :

ـ تهديد بهجوم شامل للجيوش العربية بالأسلحة التقليدية.

ـ تهديد بهجوم صاروخي أرض ـ أرض من أراضي دول ليست دول مواجهة.

ـ وبالطبع ـ تهديد ـ العمليات الإرهابية داخل الأراضي الإسرائيلية، من وراء الحدود وفي الساحة الدولية.

سنقوم بتحليل منفرد للترتيبات الأمنية مع الفلسطينيين، إلى جانب الترتيبات مع السوريين.

٢-١-١ الترتيبات الأمنية على المستوى الإسرائيلي ـ الفلسطيني

إن ترتيبات الأمن مع الفلسطينيين يجب أن تحتوي على عدد من المكوّنات :

أ ـ تمّ تحديد الحدود الأردنية ـ العراقية في اتفاق السلام، كحدّ أمني لإسرائيل من جهة الشرق، لّما تعهّد الأردن بعدم السماح بدخول جيش عربي الى حدوده.

ب ـ الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح، ما عدا قوى شرطة وأمن داخلي قوية، وكما يبدو أيضاً جسم عسكري صغير جداً يستعمل فقط لأغراض مراسمية. ويشمل نزع السلاح هذا أيضاً حظر إقامة تحصينات عسكرية ومخازن ذخيرة، وما شابه ذلك.

ج ـ في إطار مجمل ترتيبات الرقابة المتبادلة على السلاح، يمكن وجود وانتشار قوة مراقبة دولية في الأراضي الفلسطينية، وذلك لغرض مراقبة اتفاق تجريد الضفة الغربية من السلاح. وستتولّى هذه القوة الدولية أيضاً مهام الرقابة المتبادلة لبقية بنود الترتيبات العسكرية في الاتفاق.

د ـ سيواصل جيش الدفاع الإسرائيلي الاحتفاظ بعدد قليل (بين واحدة وثلاث) من محطات الإنذار الالكترونية، وذلك على قمم جبال الضفة الغربية (التي تخدم الاستخبارات العسكرية والمراقبة الجوية)، إضافة إلى وحدات مشاة وعدد من بطاريات الصواريخ أرض ـ جو، على قمم المحاور التي تربط غور الأردن بالضفة الغربية.

هـ ـ ما عدا القوات العسكرية والمنشآت الآنفة الذكر، فإن الجيش الإسرائيلي سيخلي جميع وحداته، منشآته ومناطق التدريب والرماية التي يحتفظ بها اليوم في أراضي الضفة الغربية. والبديل العملي والوحيد لهذه الأراضي (ما عدا الانتقال إلى

أساليب تدريب بالغة التعقيد، مثل المحاكاة) سيكون في نطاق منطقة النقب.

و ـ وكما يبدو، فالقوات الجوية ستواصل التحليق، في طلعاتها التدريبية، فوق أراضي الضفة الغربية.

ز ـ ستكون كل دولة من الدول العربية المجاورة (بما في ذلك دولة فلسطين) مسؤولة عن منع أي أعمال إرهابية ضد إسرائيل، داخل أراضيها ومنها.

أما في مجال الأمن الجاري، فيجدر بنا الافتراض أن عمليات التخريب الفلسطينية ستزول تدريجياً. فمن ناحية، ستزول الدوافع السياسية التي تقف وراءها، ومن ناحية ثانية، فكلما ترسخت أجهزة الحكم الفلسطينية، زادت فعاليتها في كبح جماح منظمات الرفض الهدامة. مع ذلك، فطالما لم يتمّ، في المقابل، إنجاز اتفاق سياسي مع سوريا، فمن المحتمل استمرار تنفيذ عمليات كهذه، بتوجيه سوري من جنوب لبنان والأردن، وربما أيضاً من هضبة الجولان.

وعلى رغم أن إسرائيل لن تستطيع التخلي عن قوتها العسكرية الرادعة، فمن المتوقع تضاؤل خطر الحرب وانخفاض العبء الأمني أيضاً. وحتى وإن لم يُوقّع، إلى حين ذلك، اتفاق سلام موازٍ مع سوريا بالنسبة إلى مستقبل هضبة الجولان، فإن إقامة اتفاق سلام مع الفلسطينيين والأردن سيقلل من رغبة سوريا في المبادرة إلى عمل عسكري ـ برّي على نطاق واسع ضد إسرائيل. ففي عمل كهذا لن يكون لسوريا شركاء عرب من «الوزن الثقيل».

لهذا، ففي إطار هذا السيناريو، يمكن الافتراض أنه بعد مرحلة إعادة التنظيم الانتقالية عقب الخروج من أراضي الضفة الغربية، سيتمّ إحداث تقليص في النسق الأمني: فمدة الخدمة العسكرية النظامية للرجال ستخفض وترسو على ثلاثين شهراً في أقصى الحالات، كما سيرافق ذلك انخفاض جوهري في العبء الملقى على عاتق خدمة الاحتياط. ويتوقع أيضاً حصول تغيير في نسق التطوير والانتاج الأمني. وعلى ما يبدو، فإن عدد الطلبات من الصناعات العسكرية في كل ما له علاقة باحتياطي العتاد المخزون وبالتجهيزات، سيقلّ. أما الاستثمارات في مضمار الأبحاث والتطوير، فلن تتقلص، لأنها ستمكّن من الحفاظ على التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي إزاء احتمال حصول تغيير في الظروف الأمنية.

٢-١-٢ الترتيبات الأمنية على الجبهة السورية

إن إنجاز اتفاق سلام ثنائي إسرائيلي ـ سوري (إضافة، بالطبع، إلى اتفاق إسرائيلي ـ فلسطيني) من شأنه أن يؤدي إلى تغيير جوهري في التهديد العسكري،

وفي مقدار العبء الأمني الملقى على عاتق إسرائيل. وفترة التخطيط (حتى العام ٢٠٢٠) طويلة بما فيه الكفاية لكي تشكل امتحاناً لبنود الاتفاق الذي سيوقّع، ولكي تضفي صدقية على الوضع الأمني الجديد المأمول أن يتطور. ويقوم هذا السيناريو بالأساس على توقع تطبيق بنود الترتيبات الأمنية بنجاح أيضاً.

وستكون الحدود الأمنية لإسرائيل على الجبهة السورية إلى الشمال من دمشق. وستأخذ سوريا على عاتقها قيوداً بالنسبة إلى انتشار قواتها بين الحدود الأمنية لإسرائيل والحدود السياسية الإسرائيلية ـ السورية، إضافة إلى وجود قوة مراقبين دوليين تعمل كقوة فصل بين الطرفين. ومن الممكن، والمحبذ أن تضم قوة المراقبين الدوليين هذه، عناصر إسرائيلية وسورية أيضاً.

إن انضمام سوريا إلى مجموعة الدول العربية التي سبق لها وأبرمت اتفاق سلام كهذا يزيل عملياً خطر هجوم عربي ضد إسرائيل بأسلحة تقليدية، أكان ذلك من هضبة الجولان أو من جهة الأردن. حقاً إن اتفاقات السلام مع سوريا لن تلغي بشكل مطلق إمكان هجوم صاروخي برؤوس حربية تقليدية أو غير تقليدية من جانب دول الأطراف النائية المحيطة بجبهات النزاع ـ إيران والعراق وليبيا. ومع ذلك، يبقى ضعيفاً خطر إقدام تلك الدول على مهاجمة أهداف داخل إسرائيل، دون أن يكون ذلك في إطار هجوم عربي شامل.

وبموجب هذا التحليل، سيتيح اتفاق السلام مع سوريا تنفيذ تقليص جوهري في ميزانية الدفاع. فمدة الخدمة الإلزامية ستنخفض إلى ما يتراوح بين ٢٤ ـ ٣٠ شهراً كحدّ أقصى، كما أن عبء خدمة جنود الاحتياط سينخفض: يتوقع تقليص جوهري في عدد أيام الخدمة السنوية التي ستطلب من الجندي الفرد، عندما تكرس تلك الأيام بالأساس لتنشيط الجاهزية والتدريب استعداداً لحالة الطوارئ. كذلك يتوقع انخفاض في سنّ الخدمة الفعلية لرجل الاحتياط.

مع ذلك، علينا أن نذكر أن تنفيذ الاتفاق سيلزم الدولة بتحمّل أعباء كل المنشآت العسكرية من هضبة الجولان، وبالتخلي عن مناطق التدريب والرماية الموجودة هناك. وسيكون البديل لهذه المناطق في النقب، الأمر الذي سيفرض قيوداً على إمكانات التطوير هناك.

وسيشمل الإخلاء الإسرائيلي لهضبة الجولان إخلاءً أيضاً لمنابع نهر بانياس. في المقابل، سيوضع اتفاق واضح بشأن اقتسام مصادر المياه بين لبنان، وسوريا، والأردن، والفلسطينيين، وإسرائيل.

٢-٢ انعكاسات ديمغرافية

لسيناريو السلام عدد من الانعكاسات على البيئة السكانية في إسرائيل وعلى توزعها في المجال:

٢-٢-١ الميزان الديمغرافي

سيُحسّن الانفصال عن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب، من ناحية إسرائيل. ففي نهاية فترة المخطط، سيصل عدد السكان اليهود إلى نحو ٦ ملايين تقريباً.

وفي هذا الوقت سيتوجب على إسرائيل مواجهة التعامل مع أقلية عربية سيصل تعدادها إلى نحو مليوني نسمة، من ضمنهم نحو ٣٠٠ ألف من سكان القدس الشرقية الذين ستكون لهم مكانة خاصة كمقيمين في إسرائيل، ومواطني الدولة الفلسطينية.

وفي هذه الظروف سيبلغ تعداد الأقلية العربية ـ الفلسطينية نحو ربع مجمل سكان الدولة، وسيشكل ذلك تحسناً جوهرياً في نسبة واحد إلى واحد بين البحر والنهر القائمة في سيناريو «تجدد حالة العداء».

٢-٢-٢ العلاقات مع الطائفة الدرزية

في أعقاب الاتفاق مع سوريا، ستعود القرى الدرزية في هضبة الجولان إلى سيطرتها. ويحتمل أن يؤدي هذا التغيير إلى تحسين منظومة العلاقات بين إسرائيل وبين الطائفة الدرزية المقيمة داخل أراضي إسرائيل. فأبناء هذه الطائفة لن يكونوا بعد ذلك مطالبين باتخاذ موقف إزاء الخلافات القائمة بين السلطات الإسرائيلية وإخوانهم في الجولان. إضافة إلى ذلك، فإن اضطهاد دمشق للدروز في الجولان سوف يزيد ويرسخ دعم الطائفة الدرزية لإسرائيل وتماثلها معها، وبخاصة إذا سنحت الفرصة لأعضائها مواصلة الحفاظ على علاقات حرّة نسبياً بعضهم مع بعض.

٢-٢-٣ الهجرة إلى إسرائيل عقب السلام

إن الانخفاض الجوهري في حجم العبء الأمني سوف يشجع على استمرار هجرة اليهود من أقطار رابطة الدول المستقلة، وبخاصة في حال استمرار الضغوط الداخلية في تلك الدول في السنوات المقبلة. كذلك من المتوقع أن تؤثر أجواء السلام على عودة الكثير من النازحين، وبخاصة إذا استمرت الضائقة الاقتصادية الحالية في العالم الغربي.

٢-٢-٤ إخلاء المستوطنات

سيتمّ إخلاء المستوطنات والمستوطنين في هضبة الجولان مع نقل تلك الأراضي إلى السيادة السورية. أما بالنسبة إلى المستوطنات والمستوطنين اليهود في المراكز الفلسطينية التي لن تضم إلى إسرائيل، فسيقترح عليهم اختيار واحد من احتمالين:

١ ـ إخلاؤهم من مستوطناتهم وإعادة توطينهم داخل مستوطنات أخرى ستضم إلى إسرائيل أو داخل حدود الخط الأخضر.

٢ ـ البقاء في أماكنهم، وقبولهم بمكانة واضحة كمقيمين (يحملون الجنسية الإسرائيلية) في الدولة الفلسطينية، مع كل ما يعنيه ذلك. ولهذا الغرض سيكون بمكانة مماثلة ـ معكوسة طبعاً ـ أولئك العرب الفلسطينيين الذين سيبقون في القدس الشرقية، ولكن من المفضل عدم حصولهم على الجنسية الإسرائيلية.

٢-٣ مجمل العلاقات الاقتصادية

إن الهدوء الذي سيعقب السلام والتحرر من العبء الأمني سوف يفسح في المجال لإسرائيل لتوثيق علاقاتها الاقتصادية مع الدول المتطورة، وفي الوقت عينه لإنشاء منظومة علاقات جديدة مع دول الشرق الأوسط، وبخاصة مع الشريكين الآنيين للسلام: سوريا والسلطة الفلسطينية.

٢-٣-١ العلاقات مع الدول المتطورة

إن علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول المتطورة، ستكون خاضعة للصيغة: «السلام والهدوء في منطقتنا هما شرط لتطوير علاقات اقتصادية مع الغرب». كما يتوقع حصول تغيير سياسي ـ نفسي في النظرة الدولية إلى إسرائيل: فرفع المقاطعة العربية (الرسمية وغير الرسمية) وإلغاء التصنيف الائتماني لإسرائيل كدولة خطرة، سوف يشجع المستثمرين الأجانب على توظيف أموالهم فيها.

٢-٣-٢ العلاقات مع الاقتصادات العربية

يزيل السلام الحواجز والعوائق القائمة أمام الاقتصاد الإسرائيلي لناحية القيام بنشاط اقتصادي في أسواق عربية في الشرق الأوسط. وسيكون بإمكان إسرائيل إقامة علاقات تجارية مع السلطة الفلسطينية، وعلاقات اقتصادية مع دول المواجهة. كما سيكون بإمكان إسرائيل المبادرة بمشاريع إقليمية واسعة النطاق والمشاركة فيها. والمجالات المتوقع إقامة مشاريع إقليمية فيها هي التالية: البنى التحتية، الطرق،

سكك الحديد، الموانئ البحرية والمطارات، الاتصالات، محطات الطاقة الاقليمية ومشاريع لتحلية مياه البحر ونقل المياه.

إن إقامة دولة فلسطينية تحتّم إيجاد حلّ كامل لمشكلة لاجئي العام ١٩٤٨. فالدولة الفلسطينية ستأخذ على عاتقها إلغاء المكانة القانونية لـ «اللاجئ» وتشّرع «قانوناً للعودة» يسمح لكل فلسطيني بالهجرة إلى أراضي الدولة الفلسطينية إذا كان راغباً في ذلك. وفي هذا الإطار، يتمّ تنفيذ مشروع ضخم لتأهيل اللاجئين وإعادة توطينهم، أكان ذلك في أماكن إقامتهم الحالية أو في أماكن أخرى في الدول العربية. وزخم عمليات البناء الهائلة التي سترافق المشروع، سوف يخلق أماكن عمل دائمة للاجئين الذين أُعيد توطينهم. وقد تشارك إسرائيل في هذا المشروع، وبخاصة إذا وافقت على دفع تعويضات جزئية عن الأملاك العربية التي وضعت يدها عليها في العام ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أن الظروف السياسية ستفسح في المجال لتعاون اقتصادي، إلا أنه من الصعب في الوقت الحاضر تقدير قوة العلاقات الاقتصادية التي ستتطور بين إسرائيل والدول العربية. فالفجوات بين المرافق الاقتصادية واعتبارات سياسية ونفسية مختلفة قد تتسبب في أن تبقى تلك العلاقات «باردة» بطابعها ومحدودة في نطاقها.

٢-٣-٣ الانعكاسات الأمنية الناجمة عن فتح الحدود

النمو الاقتصادي المتوقع عقب السلام سيتيح توثيق العلاقات بين المرافق الاقتصادية الإسرائيلية والمرافق الفلسطينية، ومن طريقها مع المرافق الاقتصادية الأردنية أيضاً. وستشجع قوانين العرض والطلب الحدود المفتوحة، وبخاصة لغرض دخول عمال فلسطينيين (وبدرجة أقل، أردنيين ومصريين أيضاً) بحجم يصل إلى ١٢٠,٠٠٠ عامل، كما كان الأمر عليه في فترة ما قبل الانتفاضة. ومع ذلك، ستوجد تبريرات ذات وزن ثقيل لإغلاق الحدود بين الدولتين ولفرض قيود على الانتقال الحر للأشخاص والبضائع:

١ ـ الأخطار الأمنية الناجمة عن الإرهاب الفلسطيني لن تزول بين ليلة وضحاها. والهدوء على هذا الصعيد سيصبح ممكناً فقط بعد حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل، وتسليمهم البطيء بوجود إسرائيل. وحتى ذلك الوقت سيتقدم الاعتبار الأمني على الاقتصادي، وسيكون هناك فصل تام بين المرافق الاقتصادية.

٢ ـ سوف يثير فتح الحدود خطراً ديمغرافياً جديداً. فقد يقوم عدد متزايد من الفلسطينيين وأبناء دول عربية أخرى بالدخول إلى مرافق الاقتصاد الإسرائيلي كعمّال

واستغلال الحق في التنقل الحر للاستيطان في إسرائيل، خلافاً لكل تخطيط وسياسة. ومن شأن هذه الظاهرة أن تقود إلى تطبيق عملي لـ «حق العودة» الفلسطيني، مع كل الانعكاسات الخطيرة التي سترافقها على المستويات السياسية والاجتماعية.

ويجب أن نأخذ في الحسبان أن الفلسطينيين وبقية الدول العربية قد يفضلون حدوداً مغلقة مع إسرائيل. وهذا إزاء القلق السائد في الدول العربية من أن إسرائيل تنوي استغلال شروط السلام من أجل «السيطرة» على المرافق الاقتصادية العربية الضعيفة واستبدال «الامبريالية العسكرية» بـ «إمبريالية اقتصادية».

٢-٣-٤ الانعكاسات الاقتصادية للاتفاق الإسرائيلي ـ السوري

سيتيح السلام، ولأول مرة، إقامة منظومة علاقات بين المرافق الاقتصادية الإسرائيلية والسورية، والفتح المراقب للحدود لانتقال الأشخاص والبضائع. مع ذلك، فالفائدة الاقتصادية المباشرة لهذه العلاقات ستكون هامشية على الأغلب. وبالأساس يمكن توقع تطوير مشاريع مياه مشتركة للدولتين (كما يبدو سوف تشمل أيضاً الفلسطينيين والأردن ولبنان) وحركة سياحية عابرة للحدود القائمة.

ومن ناحية المرافق الاقتصادية الإسرائيلية، فلاتفاق السلام مع سوريا انعكاسان مبدئيان مختلفان. فتوقيع اتفاق سياسي مع سوريا وتطبيقه بنجاح سيعززان إلى حدّ كبير استقرار إسرائيل الاقتصادي، والمنطقة بأسرها. وهذا الاتفاق سوف يتيح إمكان تقليص جوهري في ميزانية الدفاع، وسوف يشجع النمو والاستثمارات في كل فروع المرافق الاقتصادية. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أن الاتفاق، وعلى المدى الآني، سيكون مقروناً بتكلفات باهظة. فالدولة ستكون مطالبة بتمويل عملية إخلاء منشآت الجيش الإسرائيلي من هضبة الجولان، وإقامة منشآت بديلة في منطقة النقب. كذلك ستكون هناك حاجة للتعويض على المستوطنين (نحو ١٥٠٠٠ نسمة) الذين سيتم إخلاؤهم من هضبة الجولان. وخلافاً للاتفاق مع مصر، يجب عدم توقع مساعدات أجنبية من الخارج لتمويل هذه النفقات. مع ذلك، من الممكن أن يتم تمويل هذه التكلفات جزئياً بواسطة مشروع جباية يهودية خاص.

٢-٤ عرب إسرائيل

من شأن سيناريو السلام أن يؤثر على المجتمع العربي وعلاقاته مع الدولة في اتجاهين مختلفين: **الأول** هو معاظمة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي. **والثاني** هو الانعزال وتنامي المطالبة بالحكم الذاتي الثقافي.

وعملية الاندماج ستواصل اتجاه «الأسرلة» السائد في أوساط عرب إسرائيل منذ

عدد من السنين، والذي يجد تعبيره في السعي إلى تعميق هويتهم الإسرائيلية (ليس اليهودية، بالطبع). وفي هذا الإطار، فإن عرب إسرائيل معنيون بالاندماج في نطق الاقتصاد والمجتمع، وتحقيق حقوقهم كمواطنين.

وعلى هذه الخلفية، يتوقع عرب إسرائيل في أن يقود التقدم في عملية التسوية السياسية وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، إلى تخفيف الضغوط السياسية ـ النفسية الممارسة عليهم في الحاضر، وأن يساعد ذلك في اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي. وبإمكان الدولة تقوية اتجاه الأسرلة بين عرب إسرائيل إذا سعت إلى تطوير مراكز استيطانهم، وإلى مساواة واجباتهم وحقوقهم بواجبات وحقوق مواطنيها اليهود.

في المقابل، إذا واصلت إسرائيل سياسة تحويل الحدّ الأدنى من الموارد لمصلحة الأقلية العربية، ففي خلال فترة زمنية غير طويلة، قد تتعاظم اتجاهات الانعزال والانفصال. وسيجد ذلك تعبيراً عنه في مطالبة عرب إسرائيل بتغيير نظام الأواليات الوطني، وإذا نجحوا في الانتظام في إطار جسم سياسي سيكون بإمكانهم أيضاً التأثير عملياً على القرارات السياسية.

ومن الممكن أن يزداد الاتجاه الانعزالي ـ الإنفصالي قوة جراء تطور منافسة خفية بين مواطني الدولة الفلسطينية وعرب إسرائيل. فمن ناحية سيحظى عرب إسرائيل بمستوى حياتي أعلى منه لدى مواطني الدولة الفلسطينية. وفي الوقت ذاته، سيحظى مواطنو الدولة الفلسطينية بحكم ذاتي ثقافي ـ طائفي ـ ديني في دولتهم ذات السيادة. وعلى هذه الخلفية، قد تنمو حركة انفصالية في أوساط عرب إسرائيل. ستسعى إلى الانفصال عن دولة إسرائيل، وإلى ضم مناطق عربية إلى الدولة الفلسطينية. مع ذلك، فإزاء الأفضلية البارزة التي ستكون لمستوى الحياة في إسرائيل، ستبقى هذه الحركة حركة هامشية.

وختاماً، يبدو أن سيناريو السلام يضع إسرائيل أمام معضلة في كل ما له علاقة بمواطنيها العرب. فدفعة واحدة ستزول الذريعة التي كانت في صلب سياسة الحكومة إزائهم منذ العام ١٩٤٨، وفي هذه الحال، لن يكون هناك مفر من إعادة تقييم وضع العلاقات معهم. فإذا لم تنجح إسرائيل بتغيير طريقة التفكير بالنسبة إلى الأقلية العربية، فإن سياستها الحالية قد تقود إلى انفجارات قومية خطيرة.

الجـــزء الثانـــي

معضـلات التـخطيـط في محيـط يسوده السـلام

نوريت كورن

مقدمــة

لقد طُرح موضوع السلام كعامل مركزي في اعتبارات المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين منذ لقاءات العمل الأولى لطاقم التخطيط. الإطار السياسي ـ الاستراتيجي للمناقشات وضعه اللواء (احتياط) شلومو غازيت. فعلى عتبة السلام، وفي المراحل الأولى للتطورات السياسية، اقترح غازيت سيناريوين أساسيين للعام ٢٠٢٠: **الأول** هو الإبقاء على الوضع القائم، أي ما يشبه بديل «الأعمال كالمعتاد» على المستوى السياسي الاستراتيجي. أما السيناريو **الثاني**، فهو «سيناريو السلام ـ أي إبرام اتفاق سياسي شامل إسرائيلي ـ عربي».

وعلى هذا الأساس، أقام طاقم التخطيط الرفيع المستوى لـ «إسرائيل ٢٠٢٠»، سلسلة من المناقشات في موضوع السلام واضعين أوراق موقف إزاء معضلات التخطيط المركزية التي قد تنجم عنه، وفقاً لنطق اختصاصاتهم.

وتمّ إعداد وتنظيم أوراق الموقف هذه في تقرير «سيناريو السلام ـ أوراق موقف» الذي أُصدر في المرحلة الثانية للمشروع (انظر تفاصيل مضمونه في الرسم البياني رقم (١)).

وتوقع الطاقم الذي بنى النموذج المُحتذى معطيات «سيناريو السلام» من خلال المقارنة بالمعطيات في سيناريو «الأعمال كالمعتاد». كذلك وازن الطاقم بين تأثيرات سيناريو السلام على البنية القطاعية لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي، وفي المقابل، على المرافق الاقتصادية النامية في مناطق الحكم الذاتي.

أما الطاقم الذي اقترح البدائل الاقتصادية، ففحص مسألة: هل سيكون للسلام تأثير بنيوي على المرافق الاقتصادية أو سيكون التأثير فقط على وتيرة نموها وتخصصها. كذلك أجرى تحليلاً لتأثيرات السيناريو على نطق التطوير في الدولة، وعلى تغييرات محتملة في الميزان القائم بين مناطق النواة [بقلب] ومناطق الأطراف النائية في إسرائيل.

الرسم البياني رقم (١)
المرحلة الثانية ـ التقرير الرقم ١٧ (سيناريو السلام)

مقدمة: إسرائيل في محيط يسوده السلام ـ آدام مازور

الفصل الأول: إطار سياسي ـ استراتيجي لتخطيط إسرائيل للعام ٢٠٢٠ ـ شلومو غازيت

الفصل الثاني: **معضلات مركزية قد تنجم عن سيناريو السلام ـ آدم مازور**

الفصل الثالث: انعكاسات سيناريو السلام ـ أوراق موقف

ج ـ ١: انعكاسات أمنية لعملية السلام ـ شلومو غازيت

ج ـ ٢: اتجاهات محتملة لتطور دولة إسرائيل ـ يونا برغور

ج ـ ٣: تأثيرات مجالية كبرى عقب اتفاقات السلام بين إسرائيل وجاراتها ـ آرييه شاحار، دفنه شفارتز، دانيئيل بلزنشتاين

ج ـ ٤: خطوط لطابع وصورة «سيناريو السلام» ـ نعومي كرمون

ج ـ ٥: عرب إسرائيل في محيط يسوده السلام ـ عميرام غمونين، راسم خمايسي

ج ـ ٦: معضلات مركزية لسيناريو السلام بالنظر إلى الجوانب الطبيعية البيئية ـ آرييه رحميموف، عاموس برانديس

ج ـ ٧: انعكاسات بيئية لاتفاقات السلام ـ عيران بايتلسون

ج ـ ٨: السلام في أرض إسرائيل: اعتبارات المواصلات ـ يهودا غور، ايلان سلومون

ج ـ ٩: دلالات للسلام على صعيد المواصلات: نقاط أولية، عيران بايتلسون

الفصل الرابع: المقولات التخطيطية لسيناريو السلام

د ـ ١: مقولات تخطيطية عقب اتفاقات السلام: الجانب الاقتصادي ـ آرييه شاحار، دفنه شفارتز، دانيئيل بلزنشتاين

د ـ ٢: استعداد إسرائيل لعصر السلام ـ مقولات تخطيطية ـ نعومي كرمون

د ـ ٣: مقولات تخطيطية لعصر السلام في الشرق الأوسط ـ آرييه رحميموف، عاموس برانديس

د ـ ٤: مقولات تخطيطية في نطاق المواصلات ـ يهودا غور

ملحق اقتراحات لمقولات عامة

أ: اقتراحات لمقولات تخطيطية ـ عميرام غونين

ب: إسرائيل ٢٠٢٠: مقولات لسيناريو السلام ـ آدام مازور

ملحق: شرق أوسط جديد ـ تخطيط إقليمي شامل ومشاريع مشتركة لإسرائيل وجاراتها، كأداة للتقدم في السلام ـ أهرون زوهر

طاقم المشروع ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

وحلّل الطاقم الذي بلور البديل الطبيعي ـ البيئي والطاقم الاستشاري البيئي الانعكاسات البيئية والمجالية للنمو الحثيث المتوقع مقترحين أجهزة للتطوير الدائم والوطيد.

وحلل الطاقم الذي بلور البديل الاجتماعي تأثير التغييرات السياسية والاقتصادية على موازين الهجرة إلى إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي، وعلى العلاقات القائمة بين المجموعات السكانية في إسرائيل. وفي هذا الإطار، انكبّ طاقم يهودي ـ عربي على تحليل التأثيرات الفورية للسلام على عرب إسرائيل في الإمكانات الجديدة التي تفتح أمامهم عقب ذلك.

أما طاقم المواصلات والاتصالات، ففحص أي احتياجات جديدة ستتطور عقب فتح الحدود بين إسرائيل وجاراتها، وما هو الاستعداد التخطيطي المطلوب من أجل مواجهة أعباء جديدة وصراعات جديدة في منظومة المواصلات.

وفي الختام، طور آدام مازور، رئيس طاقم التخطيط، مقولات تخطيطية لسيناريو السلام. وتعبّر هذه المقولات عن الحاجة إلى مفهوم تخطيطي جديد إزاء التغييرات التي يتوقع أن يحدثها السلام في نطق التخطيط الأساس ـ النطاق الاقتصادي والطبيعي والاجتماعي.

على رغم إعداد أوراق الموقف وفق نظام موضوعاتي وكرونولوجي، فهو يتتبّع مراحل عمل أعضاء الطاقم كل بحسب اختصاصه. إلى ذلك، وبسبب تعقيدات المعضلات قيد البحث، لم تتم المحافظة على حدود جادة بين أوراق الموقف المختلفة، ومعظمها يتطرق إلى نطق التخطيط الثلاثة معاً. وهدف هذا الفصل هو أن يعرض أمام القارئ أسس المعضلات التي طُرحت والمقارنة بينها. وانسجاماً مع ذلك، فإنه لا يتتبّع بنية «المقطع الطولي» لأوراق الموقف، إنما يقترح «مقطعاً عرضيّاً» على أساس المواضع. وبواسطة «المقطع الطولي» سنتوسع ونقارن بين مواقف مجمل أعضاء الطاقم في ثلاثة مفاصل تمّ التطرق إليها: معضلات اقتصادية واجتماعية ومجالية في محيط يسوده السلام. وبسبب الوقت الذي مرّ منذ أن كُتبت أوراق الموقف وإزاء التطورات التي حلّت في الساحة السياسية، سنكون مقلّين في عرض تقديرات كميّة لأعضاء الطاقم، مركزين على مواقف قياسية مختلفة أعرب عنها الكتاب إزاء السلام وتأثيراته في حقل التخطيط. بذلك، ينوي هذا الفصل وصف سيناريو السلام ليس فقط كتحقق واحد في مجال الإمكانات ذات الصلة بمستقبل دولة إسرائيل والمطورة في المستودع، إنما الوقوف على «إمكانات» مختلفة داخل سيناريو السلام ذاته.

١ ـ معضلات اقتصادية في محيط يسوده السلام

إن البحث في المعضلات الاقتصادية هو محور رابط بين المؤلفات (الأوراق) المختلفة لأعضاء طاقم «سيناريو السلام». واقتصاد السلام يتأثر ويؤثر في الوقت ذاته في معضلات أمنية واجتماعية ومجالية، ولذا فإنه لا يبقى حكراً على إيضاحات الخبراء الاقتصاديين فقط.

ويتضح من مؤلفات (أوراق) رجال الطاقم دائرتي نظر إلى اقتصاد السلام: **الأولى** هي دائرة علاقات مرافق الاقتصاد الإسرائيلي مع دول مجاورة وبعيدة في الشرق والغرب، بالذات مع مرافق الاقتصاد الفلسطيني النامي. وفي دائرة النظر هذه هناك تفصيل لقنوات النشاط الاقتصادي الدولي التي تفتح أمام مرافق الاقتصاد الإسرائيلي في محيط يسوده السلام، إضافة إلى فرص تحقيقها وجدارتها على المدى الطويل.

وتشمل الدائرة الثانية تقديرات بالنسبة إلى أدوات مرافق الاقتصاد الإسرائيلي نفسه. وفي هذا السياق، يضع أعضاء الطاقم تقديراً لوتيرة النمو في أوقات السلام، ولاتجاهات التخصص المتوقعة في المرافق الاقتصادية، ولكيفية توزيع «كعكة السلام» بين المراكز المتروبولينية والأطراف النائية.

١-١ الدائرة الاقتصادية الداخلية: مرافق الاقتصاد الإسرائيلي في محيط يسوده السلام

يتفق جميع أعضاء الطاقم على أن مرافق الاقتصاد الإسرائيلي ستنمو بسرعة في ظروف السلام. فالاستقرار السياسي في المنطقة سيتيح تخفيض نفقات الأمن وازدياد الوزن النسبي للجانب الاقتصادي في اعتبارات الحكومة. في المقابل، فإن تخفيض أقساط التأمين على المخاطر في مرافق الاقتصاد سوف يشجع على الاستثمار ويفتح أمام إسرائيل فرص صفقات جديدة.

كيف ستكون عليه وتيرة نمو مرافق الاقتصاد عقب السلام؟ السيد يونا برغور، رئيس طاقم النموذج المحتذى، يقارن بين حال مرافق الاقتصاد في سيناريو «الأعمال كالمعتاد» وحالها في سيناريو السلام. وبحسب تقديره، ففي الزمن المنشود للمخطط ستكون انعكاسات ترتيبات السلام متواضعة جداً: زيادة بنحو ١٠ بالمئة لعدد السكان، وارتفاع بنحو ٢٠ بالمئة في الناتج المحلي الخام الشامل. وفي الوقت عينه، يؤكد أعضاء الطاقم على أن تحويل مرافق الاقتصاد إلى خطوط السلام سيكون مقروناً أيضاً بأكلاف، ويحتّم إجراء تغييرات في بنية مرافق الاقتصاد. وستؤدي هذه التغييرات إلى ازدهار فروع معينة، وإلى انكماش في أخرى. وهنا يطرح السؤال:

كيف يجب تنظيم اقتصاد السلام بغية زيادة فعاليته، وفي الوقت عينه ضمان أن يتوزع التطور بشكل متساوٍ على أنحاء المجال الوطني تحقيقاً لرخاء جميع سكان الدولة.

١-١-١ أكلاف السلام

إن تحويل مرافق الاقتصاد إلى خطوط السلام يقترن بأكلاف إخلاء مستوطنات ومنشآت عسكرية من المناطق الفلسطينية [المحتلة] ومن هضبة الجولان [المحتلة]، وإقامتها من جديد داخل الحدود الجديدة. ويعتقد شلومو غازيت، أنه خلافاً للتسوية السلمية مع مصر، فإن إسرائيل لن تحصل على مساعدات دولية لتمويل أكلاف الإخلاء من المناطق [المحتملة]، وستُضطر مرافق الاقتصاد الإسرائيلي إلى تحمل أعباء تلك الأكلاف بشكل مباشر. مع ذلك، من المحتمل أن تتجنّد الجاليات اليهودية في الشتات لمد يد المساعدة وتنفذ حملة جباية خاصة لمساعدة الدولة في تمويل أكلاف السلام. وعلى المدى الطويل، ستُعوّض أكلاف الإخلاء عقب تقليص نفقات إسرائيل الأمنية بعد التوقيع على اتفاق مع السوريين يغير من الأساس التهديد العسكري.

١-١-٢ تغييرات بنيوية في مرافق الاقتصاد في محيط يسوده السلام

يحلل أعضاء الطاقم الاقتصادي: آرييه شاحار، ودفنه شفارتز، ودانيئيل بلزنشتاين تأثيرات السلام على بنية مرافق الاقتصاد وفروعه. فالسلام سيسرع الاتجاهات القائمة للتخصص عقب توسيع العلاقات التجارية مع مرافق الاقتصاد الفلسطيني. وبحسب تقديرهم، سيقوم «توزيع العمل» بين مرافق الاقتصاديين على الشكل التالي: الجانب الإسرائيلي سيتخصص بالمشاريع الغنية بالعلوم والتكنولوجيا، فيما سيتخصص الجانب الفلسطيني بالفروع الغنية بالأيدي العاملة.

هذه التخصصية ستحدث تغييراً في البنية القطاعية لمرافق الاقتصاد: هناك فروع [قطاعات] ستكسب من السلام، وبالتالي ستتطور وتتسع. وهناك فروع أخرى ستتقلص وتخسر من وزنها النسبي. ومن بين هؤلاء يبرز اتجاه التقليص المتوقع في فرع الزراعة، وبخاصة إذا انفتح الاقتصاد الإسرائيلي على الإنتاج الزراعي الفلسطيني. كذلك، يتوقع أن يشهد فرع الصناعات الأمنية انكماشاً، كلما قلّت احتياجات الدولة للتزود بوسائل القتال. وقد يكون لهذا الانكماش تأثيرات خارجية على الاقتصاد بأسره. وعلى حد قول يونا برغور، فالى هذا اليوم، كانت هذه الصناعات محفزاً على التحديث التكنولوجي في مرافق الاقتصاد، إضافة إلى كونها مصدراً كبيراً للمداخيل المتأتية عن التصدير. ومنذ الآن ستكون هناك حاجة لتوجيه المعرفة والخبرة المتراكمتين في هذه الصناعات، ووسائل الإنتاج التي طورتها إلى النطاق المدني.

وإلى جانب التقلُّص في الزراعة، وفي الإنتاج الأمني يتوقع ارتفاع في حصة الصناعات الغنية بالعلوم والتكنولوجيا. كذلك سيتوسع فرع الخدمات، وبخاصة في نطق حسّاسة للاستقرار السياسي وللحركة الحرة، مثل: الاتصالات، المواصلات، السياحة، خدمات قطاع الأعمال، الخدمات المالية وخلافه. وبحسب تقدير آرييه شاحار ودانيئيل بلزنشتاين، ستتكوّن مجموعة مستهلكين جديدة لفرع الخدمات الآخذ بالتطور. وستشمل هذه المجموعة الإدارات الاقليمية لشركات متعددة الجنسيات ستتخذ من الشرق الأوسط مقراً لها. وستختار هذه الشركات مقراتها في إسرائيل بالذات بسبب مستوى الخدمات وسهولة الحركة والاتصالات التي يمكنها تقديمها مقارنة بدول مجاورة، وبذلك ستزداد وتتعزز العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية لإسرائيل مع دول الغرب المتطورة.

وأسهب شاحار وبلزنشتاين في تفصيل سلسلة أخرى من الفروع في مرافق الاقتصاد يتوقع أن تنمو كرد فعل مباشر للتطبيع في المنطقة على المدى القريب. وهذه هي الخدمات الصحية لسكان الدول الأخرى، والتكنولوجيا الزراعية والسياحة. ويتوقع أن تتوسع الخدمات الصحية لسكان الدول الأخرى عقب تزايد الطلب من دول مجاورة على الطبابة المتخصصة القريبة جغرافياً، وبكلفة سفر منخفضة نسبياً، وباللغة العربية.

كذلك يتوقع أن تستفيد التكنولوجيا الزراعية من الطلب عليها عقب السلام. ومع أن قطاع الزراعة بحدّ ذاته سيتقلّص حقاً، إلا أنه وفي الوقت عينه، سنرى تطوراً ونمواً لسوق إقليمية للخبرات الإسرائيلية في مضمار التكنولوجيا الزراعية، ومن ضمن ذلك: خدمات إرشادية واستشارية، بيع تكنولجيا جينية، معدات زراعية ووسائل إنتاج متنوعة (مثل: بذور، شتول، أسمدة ومبيدات).

ويتوقع سنوح فرص جديدة لمستثمرين إسرائيليين في نطاق السياحة أيضاً عقب الاستقرار في المنطقة وفتح الحدود مع البلدان العربية. ومع ذلك، يؤكد أعضاء الطاقم أن النمو سيجد تعبيراً عنه في عدد السائحين الوافدين، ولكن ليس بالذات في مجمل المداخيل. وهذا نظراً لأن إزالة الحواجز الحدودية ستؤدي على الأغلب إلى تقليل عدد حجوزات المبيت في البلاد.

١-١-٣ اقتصاد السلام ومسألة الميزان بين المركز والأطراف

مسألة أخرى تعلو من عملية الفحص الاقتصادي لسيناريو السلام، هي كيفية توزيع التطوير على المجال الوطني. هل سيتوزع النمو الاقتصادي المتسارع على كل مناطق الدولة أو لعلّها تتركز في مراكز محددة؟ إن خلق توازن بين المناطق هو أحد

الأهداف الأساس للمخطط الرئيس. فالتوازن بين المناطق بالنسبة إلى إسرائيل في سنوات الألفين هو قيمة اجتماعية ما دام يعكس مساواة اجتماعية ـ اقتصادية بين سكان الدولة، وتطوير الأطراف النائية له قيمة اقتصادية من حيث معاظمة فعالية أداء مرافق الاقتصاد بأسرها، كذلك هناك قيمة بيئية للتوزيع المراقب للتطوير على أرجاء الدولة، لأنه يوازن بين مساحات مبنية وأخرى مفتوحة، ويخفض الازدحام في منظومة الحركة، ويحول دون الاستغلال المفرط لمناطق المركز. كما أن هناك أهمية لتوزيع السكان على المستوى الأمني أيضاً، لأنه يكبح خطر تنامي الاتجاهات الانفصالية في أوساط عرب إسرائيل من ناحية، ويقلّل من ناحية أخرى من قابلية تعرض السكان لهجمات عسكرية.

وإزاء الأهمية المنسوبة في المخطط الرئيس لتقوية وتعزيز الأطراف النائية، يتجه أعضاء الطاقم إلى فحص ما سيكون عليه تأثير اقتصاد السلام على التوازن بين المناطق في الدولة؟ ويعتقد كل من نعومي كرمون وعميرام غونين وراسم خمايسي، أن ظروف التطوير الاقتصادي السريع حيث هي تزيد الهوّات في المجتمع. وفي محيط يسوده السلام يتوقع فعلاً أن يمارس الحيز، الأساس من ضغوطات التطوير على منطقة القلب في إسرائيل في مناطق الحوافز (المتروبولينات) الرئيسة. فالبنية التحتية التكنولوجية والتنظيمية، ومالكو الخبرة والرساميل والمبادرة يتركزون، على كل حال، في هذه المناطق. ونتيجة لذلك، ستتوسّع الهوّات بين سكان بلدات التطوير وسكان الحواضر (المتروبولينات) من ناحية، وبين عرب إسرائيل (الذين يقيمون في الأطراف) وسكان الدولة اليهود (الذين يتركزون في منطقة قلب الدولة).

ويضيف شلومو غازيت أن الأبعاد الضيقة للدولة هي بمثابة حافز سلبي لتطوير الأطراف النائية في ظروف السلام. حقاً إن مراكز الاستيطان على خط الحدود (الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء) لن تكون بعد ذلك مراكز استيطان حدودية بكل ما يرتبط ذلك من دلالات سياسية، أمنية ونفسية. مع ذلك، فسكان مراكز الالتحام لن ينعموا بازدهار اقتصادي عقب فتح الحدود. فبالنسبة إلى الوافدين عبر الحدود، سيكون من المجدي أكثر إطالة السفر إلى مسافة معينة والوصول إلى تشكيلة متنوعة من الخدمات التي تقدمها المراكز الإسرائيلية الكبيرة. إلى ذلك ـ فسيناريو السلام يضع قيوداً جديدة على عملية تطوير الأطراف النائية الجنوبية ـ أي النقب. وهذا لأن تلك المنطقة ستضطر إلى استيعاب المنشآت العسكرية التي سيخليها الجيش من الضفة الغربية وهضبة الجولان، وبذلك يحُدّ من إمكانات التطوير المدني والسياحي للنقب.

في المقابل، يعتقد دانيئيل بلزنشتاين أن الأطراف النائية أيضاً قد تنعم بالتطوير الاقتصادي في ظروف السلام، كنتيجة لنوع العلاقات التي ستنسجم بين إسرائيل وجاراتها. وفي كل الأحوال، فمنطقة المركز ستنعم حقاً بوتيرة نمو متسارعة. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لن يكون بالإمكان تأمين الطلب على مناطق صناعية، ومكاتب، وتجارة ودور سكن في نطاق منطقة المركز فقط. ولذا، يتوقع «انزلاق» التطوير إلى المنطقة شبه الطرفية المحيطة بمنطقة المركز. وإذا ما رسخت سوق إقليمية ناشطة، فإن المناطق الحدودية قد تصبح مراكز نشاط اقتصادي، وتتموضع على طولها مناطق صناعية. وفي الوقت عنيه، يحذر بلزنشتاين من الظواهر السلبية التي قد تتطور نتيجة لتركيز عوامل إنتاج رخيصة على امتداد حدود الدولة: عمليات تهريب، إجرام، عمل رخيص وخلافه.

في هذا السياق، يبدو مثيراً للانتباه اقتراح آرييه رحميموف لربط الانتشار العسكري الجديد للجيش الإسرائيلي بالحاجة إلى ضمان توازن بين المناطق. فالجيش هو جسم رسمي يخضع لتعليمات الحكومة. وبناء عليه، فانتشاره من جديد عقب الانسحاب من الضفة الغربية ومن هضبة الجولان يمكن أن ينظم اتجاهات الانتشار المدني في مناطق الدولة والمساهمة في تحقيق المساواة بين المناطق.

وهكذا يتضح أن السلام يطرح تحدياً جديداً لتطوير الأطراف ولزيادة التوازن بينها وبين المركز. فمن ناحية، ستكون هناك حاجة لحوافز للتطوير الاقتصادي للأطراف النائية من أجل منع اتساع الهوات الاقتصادية ـ الاجتماعية القائمة في الدولة. ومن ناحية أخرى، فقد يخلق هذا التطوير بحد ذاته مشاكل سياسية واجتماعية وبيئية جديدة. ولذا، هناك حاجة لعمل تخطيطي مزدوج ـ مرة من أجل تجنيد عملية السلام لتعزيز وتقوية الأطراف النائية للدولة، ولتوجيه جزء من التطوير الاقتصادي إلى نطاقها، ومرة أخرى من أجل ضمان أن هذا التطوير سيرفع مستوى رفاهية السكان ويحول دون تأثيرات خارجية سلبية.

١-٢ نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية

في تحليلهم للعلاقات الدولية لإسرائيل في محيط يسوده السلام، يركز أعضاء الطاقم على ثلاث معضلات أساس: **الأولى** هي إمكان انخراط مرافق الاقتصاد في إسرائيل في سوق شرق ـ أوسطية وتقدير جدواه. والمعضلة **الثانية** تعالج ماهية العلاقات التي ستتطور بين مرافق الاقتصاد الإسرائيلي ومرافق الاقتصاد الفلسطيني المجاور. ويرشح عن هاتين المعضلتين، معضلة **ثالثة** هي: ماذا سيكون عليه الاتجاه الدولي للاقتصاد الإسرائيلي؟ وهل سيتركز اهتمام إسرائيل على إقامة علاقات

اقتصادية مع الدول العربية، أو ربّما، ستفضّل تسخير الاستقرار السياسي ورفع المقاطعة العربية من أجل توثيق علاقاتها مع الدول الغربية الصناعية بالذات؟

١-٢-١ انخراط مرافق الاقتصاد الإسرائيلي في السوق الإقليمية للشرق الأوسط

يحلل أعضاء الطاقم الاقتصادي (آرييه شاحار ودانيئيل بلزنشتاين ودفنه شفارتز) أداء إسرائيل في السوق الاقليمية للشرق الأوسط التي يمكن أن تتطور في ظروف السلام. وستضم هذه السوق كلاً من إسرائيل، ومناطق الحكم الذاتي، والدول العربية القريبة والبعيدة. وفي إطار هذه السوق سيكون بإمكان إسرائيل الاستفادة من مزاياها الاقتصادية المتفوقة والتخصص في الصناعات الغنية بالعلوم وفي التجارة والخدمات، بما في ذلك الأبحاث والتطوير والتكنولوجيا الزراعية. وفي المقابل، ستتخصص الدول العربية بالنشاطات الاقتصادية الغنية بالأيدي العاملة.

وفي الوقت ذاته، يشير أعضاء الطاقم الاقتصادي إلى عدد من العوامل التي يُتوقع أن تكبح نشاط إسرائيل في السوق الاقليمية على المدى القريب:

أولاً، أن السوق الشرق ـ أوسطية لا يمكنها استيعاب الكثير من السلع الإسرائيلية. وجُلّ الطلب في البلدان العربية يتركز على سلع أولية من نوع الأغذية والألبسة، في حين أن مرافق الاقتصاد الإسرائيلي تتجه الى التخصّص في السلع البالغة التعقيد والتطور.

ثانياً، إن الإحجام المتوقع للمستثمرين في البلدان العربية عن الارتباط المباشر بمستثمرين إسرائيليين سيجعل، تلقائياً، التوغل في السوق الاقليمية أمراً صعباً. وهذا الإحجام قد يغلق الباب أمام كل تلك النشاطات التي تتطلب اتصالاً مباشراً بين المزوِّد والمستهلك، بدءاً من التجارة وتقديم الخدمات، وانتهاءً بتسويق سلع صناعية بالغة التعقيد تحتم الحصول على دعم لفترة طويلة. ومع الأخذ في عين الاعتبار تخصّص المرافق الاقتصادية الإسرائيلية، فإن هذه العوامل تلقي بظلال الشك على مدى جدوى النشاط الإسرائيلي في سوق شرق ـ أوسطية.

١-٢-٢ العلاقات بين مرافق الاقتصاد الإسرائيلي ومرافق الاقتصاد الفلسطيني

يحلّل عضو الطاقم يونا برغور تطور المرافق الاقتصادية الإسرائيلية، وكذلك التطورات المتوقعة في مرافق الاقتصاد الفلسطيني في ظروف السلام ويقارن في ما بينها. وبحسب تقديره، فالفجوة بين الاقتصادين ستتقلص. فالاقتصاد الإسرائيلي

سيضاعف قدراته، في حين أن الاقتصاد الإسرائيلي سينمو باعتدال نسبياً. ومع ذلك، ستتم المحافظة على ميزان ايجابي في علاقات إسرائيل التجارية مع الاقتصاد الفلسطيني.

ماذا ستكون عليه ماهية هذه العلاقات بين هذين الاقتصادين المتجاورين؟ يقترح برغور على إسرائيل الأخذ بواحد من إمكانين متطرفين مطروحين عليها: **الأول**، إقامة علاقات تجارية مراقبة، على غرار تلك التي تقيمها في الوقت الحاضر. وفي هذه الظروف، فالميزة الأساس التي ستنشأ لإسرائيل من التجارة مع الاقتصاد الفلسطيني هي القرب الجغرافي والتوفير في تكاليف النقل. والإمكان **الثاني** هو فتح الحدود وتوحيد الرسوم والجمارك. وفي هذه الظروف، سيتوطد تقسيم العمل بين الاقتصاديين، ويتعزز اتجاه التخصّص في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي.

مع ذلك، يؤكد برغور على أن علاقات تجارية حرة بين الاقتصادين هي إمكان محفوظ لمدى زمني بعيد نسبياً. فعلى المدى القصير، فالاقتصاد الفلسطيني غير مهيأ ومستعد لاستيعاب السلع البالغة التعقيد والتطور للصناعة الإسرائيلية، كذلك، فالصناعة الإسرائيلية غير مُعدّة لتأمين الطلب الفلسطيني على السلع الاستهلاكية الجماهيرية.

ويحلّل شلومو غازيت العلاقات الاقتصادية بين المرافق الإسرائيلية والفلسطينية من الجانب الأمني أيضاً. ويتوقع، على حدّ قوله، حصول تزاحم بين الفتح القاطع للحدود وبين إغلاقها المراقب. ويعبّر هذا التزاحم عن القيمة المتغيرة التي ستعطى لاعتبارات اقتصادية صرفة في مقابل الاعتبارات الأمنية والميزان الديمغرافي. فمن ناحية، ستشجّع قوانين العرض والطلب على فتح الحدود بين الاقتصادين للانتقال الحرّ لقوة العمل والبضائع. ومن ناحية أخرى، فإن أخطار الإرهاب الفلسطيني والإقامة الدائمة لعمال فلسطينيين داخل نطاق الخط الأخضر، ستبرر إجراءات الرقابة على الحدود وتقليص علاقات الإنتاج والتجارة.

وهكذا، يبدو أن الفائدة الاقتصادية المحدودة الكامنة في فتح الحدود والاعتبارات الأمنية معاً سوف تحدّ من التعاون بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني. مع ذلك، فإن أعضاء الطاقم يشيرون إلى عدد من المشاريع الاقليمية في إطار البنى التحتية التي قد تنفذ على المدى القريب، ومن بينها: تعزيز مشترك لمنظومة الكهرباء، محطة طاقة شمسية في وادي عربة، منشآت مشتركة لتحلية المياه أو لاستحداث ومعالجة النفايات، أنبوب السلام الذي سينقل المياه من تركيا، مشاريع مشتركة في نطاق الاتصالات المتطورة، بناء سكة حديد إقليمية وغيرها. وإضافة إلى

قيمتها الاقتصادية يمكن لهذه المشاريع أن تكون رافعة للتعاون بين دول المنطقة ولتعزيز السلام.

١-٢-٣ اتجاهات دولية في اقتصاد السلام الإسرائيلي: شرقية أم غربية؟

في السطور السابقة، أوردنا تقديرات أعضاء الطاقم الاقتصادي بأن انخراط الاقتصاد الإسرائيلي في سوق شرق ـ أوسطية سيكون غير مجدٍ جراء الفجوات بينه وبين اقتصادات الدول العربية. أما أعضاء طاقمي الأمن والمجتمع، فيضيفون تعليلات لناحية لماذا من الممكن والأفضل لإسرائيل أن تتجه الى قطف ثمار السلام، ليس في الشرق إنما في الغرب بالذات.

لقد ذكرنا سابقاً تقدير شاحار وبلزنشتاين المتعلق بتحفظ الدول العربية عن التعاون الاقتصادي مع مستثمرين إسرائيليين. وتعتقد نعومي كرمون بوجوب الأخذ في عين الاعتبار حساسية العرب هذه بعامة، والفلسطينيين بخاصة، وكبح جماح «عناق الدببة» من جانب المستثمرين الإسرائيليين. وأشارت في هذا الشأن إلى كتابات في صحافة اليسار العربي حذّرت من «الامبريالية الاقتصادية» الإسرائيلية، ومن سيطرة إسرائيل اقتصادياً على البلدان العربية تحت غطاء مشاريع مشتركة. وبحسب مفهومها، فإن ما ستجنيه إسرائيل من ربح اقتصادي من نشاطها في سوق الشرق الأوسط قد يقود إلى خسارة أكبر على الصعيد السياسي.

إضافة إلى ذلك، يحذر كل من كرمون وعميرام غونين وراسم خمايسي من الثمن الاجتماعي الذي سيكون مطلوباً من المجتمع الإسرائيلي دفعه عقب فتح الحدود بينه وبين جيرانه لاعتبارات اقتصادية. فدخول قوة عمل رخيصة من الشرق سيلحق أضراراً بالشرائح الاجتماعية الضعيفة في إسرائيل وسيوسّع دائرة البطالة. ويحذّر شلومو غازيت أيضاً من تحولاّت ديمغرافية غير مرغوب فيها قد تحصل مع فتح الحدود بين إسرائيل والدول العربية عقب إقامة [استيطان] عمال عرب داخل الأراضي الإسرائيلية دون تخطيط ورقابة.

وهكذا، يتضح أن أعضاء الطاقم يَرَوْن أن اختيار إسرائيل لأسواق الشرق لن يكون ناجعاً من ناحية اقتصادية، وحتى قد يجبي ثمناً سياسياً واجتماعياً. وبناء على هذا التقدير، تقترح نعومي كرمون أنه من الأفضل للاقتصاد الإسرائيلي أن يجنّد السلام من أجل توثيق علاقاته مع الدول الأوروبية المتطورة. فالاستقرار السياسي في سيناريو السلام، ورفع المقاطعة العربية، يفتحان في وجه إسرائيل السوق الأكبر لبضائعها المتطورة والبالغة التعقيد. إلى ذلك ـ فالعلاقات مع أوروبا ستفسح في المجال للاقتصاد الإسرائيلي للوصول السهل إلى شبكات الاتصالات المتطورة التي هي

شرط لاستمرار تخصص إسرائيل في الصناعات الغنية بالعلوم. وبحسب تقدير كرمون، يتوقع حصول تراجعات عن عملية السلام، يحصل عقبها تراجع أيضاً عن استعداد الغرب لعقد اتفاقات تجارية مع إسرائيل. ولهذا السبب، يتوجب على إسرائيل استغلال الفرصة السياسية السانحة والانضمام إلى اتفاقات التجارة الأوروبية وإلى إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأسرع ما يمكن.

وفي الختام، يتضح من أقوال أعضاء الطاقم أن الثمار الفورية للسلام قد تتوفر للاقتصاد الإسرائيلي في الساحة الغربية بالذات. فمن هذه الساحة ستأتي استثمارات كبيرة في مشاريع في نطاق البنية التحتية، وإلى تلك الساحة يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي توسيع نشاطه. في المقابل، فالسوق الشرق ـ أوسطية تجسّد من ناحية إسرائيل طاقة كامنة طويلة المدى، ويتوقع أن تواجه عملية استنفاد تلك الطاقة مصاعب جمّة. وفي كل الأحوال، فإن انخراط إسرائيل في السوق الشرق ـ أوسطية يجب أن توجّهه اعتبارات سياسية ـ أمنية شاملة، وليس بالذات على أساس الكلفة/ الفائدة الفوريتين فقط.

٢- معضلات اجتماعية في سيناريو السلام

يطرح سيناريو السلام الحاجة إلى إعادة نظر في معضلات كمية ونوعية في المجتمع الإسرائيلي. هناك حاجة الى تعديل التوقعات السكانية للعام ٢٠٢٠ بسبب موازين هجرة إيجابية إلى إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي. كذلك هناك حاجة الى تحليل التحولات التي ستحصل في شرائح وطبقات المجتمع الإسرائيلي عقب السلام وتأثيراته على الصراعات بين قطاعات مختلفة داخلية، وبخاصة بين العرب واليهود.

٢-١ التوقعات السكانية في سيناريو السلام

وفقاً للنموذج المحتذى في المخطط الرئيس، سيقيم نحو ١١ مليون نسمة بين البحر والنهر في العام ٢٠٢٠. من أصل هذا العدد سيقيم نحو ثمانية ملايين نسمة داخل حدود إسرائيل، وثلاثة ملايين آخرين في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب تقدير يونا برغور، سيزداد في سيناريو السلام عدد السكان بين البحر والنهر ليصل إلى ١٢ ـ ١٣ مليون نسمة. ويفترض هذا التقرير هجرة إيجابية، أكان ذلك إلى المناطق الفلسطينية أم الإسرائيلية.

ويعتقد معظم أعضاء الطاقم أن إسرائيل، وفي محيط يسوده السلام، ستجتذب هجرة يهودية، وبخاصة من أمريكا الشمالية. في المقابل، تشير نعومي كرمون إلى أن السلام ليس ضماناً لازدياد عدد سكان إسرائيل اليهود. فالتاريخ يعلمنا أن الهجرة لا

«تُجتذب» إنما «تُدفع»: فبقدر ما هي تعكس قوة جاذبية أرض صهيون، فإنها تنبع من كوارث في بلاد المنشأ للمهاجرين. إلى ذلك، فزوال التهديد لوجود إسرائيل، سيخفض تلقائياً من اهتمام يهود الشتات بإسرائيل، وبالتالي ستوجه جهودهم وأموالهم الى تعزيز وجود جالياتهم حيث هي. وفي الوقت عينه، تحذو كرمون حذو شلومو غازيت بأن السلام سيؤدي إلى زيادة عدد السكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية. فالحكم الذاتي سيتخذ قراراً سياسياً بإلغاء المكانة القانونية لـ «لاجئ»، وبذلك سيسمح لكل فلسطيني راغب في ذلك بالهجرة إلى أراضيه.

ويواصل شلومو غازيت تحليله للميزان الديمغرافي من ناحية دولة إسرائيل. فسيناريو السلام يحررها من التهديد الديمغرافي الفلسطيني، ويضمن وجود أكثرية يهودية في الدولة. مع ذلك، يحذّر غازيت من خطر ديمغرافي جديد في سيناريو السلام. فالتطبيع السياسي وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والحكم الذاتي سيسمحان لعدد متزايد من الفلسطينيين بالتموضع داخل حدود الدولة. وهكذا، وخلافاً لكل تخطيط وسياسة، سينفذ تطبيق بحكم الأمر الواقع لـ «حق العودة» الفلسطيني إلى إسرائيل، مع كل الانعكاسات السياسية الخطيرة التي ستكون لهذا الوضع.

٢-٢ صورة المجتمع الإسرائيلي في سيناريو السلام

قامت السيدة نعومي كرمون، رئيس الطاقم الاجتماعي، بتحليل صورة المجتمع الإسرائيلي في سيناريو السلام. وبحسب تقديرها، يتوقع حصول تحولات قيمية تفتح فرصة لتحويل المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع أكثر عدالة، وفي الوقت عينه، تشكل خطراً على هويته. فظروف الاستقرار والرفاه الاجتماعي ستعزز القيم الغربية للمجتمع الإسرائيلي، وتكمن في ذلك فرصة لترسيخ حقوق الفرد. وفي المقابل، ترتفع خشية من زوال خصوصية المجتمع الإسرائيلي الثقافية عقب التماثل المتزايد مع الغرب، وزوال التهديد الوجودي الدائم الذي حافظ على خصوصية اليهودية على امتداد آلاف السنين. إن الانصهار في الثقافة العالمية قد يثير خطراً وجودياً جديداً على مصير الدولة: فإسرائيل العلمانية التي تعيش في أمان بين جيرانها ستكون مطالبة بتكريس موارد جمة من أجل الحفاظ على التحدّي الخاص المتمثل في الانتماء إليها.

كذلك سيؤثر السلام على منظومة البنية الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. فالتسارع الاقتصادي واتجاه التخصص في مرافق الاقتصاد سيحسّنان، على أغلب الظن، ظروف استيعاب المهاجرين من رابطة الدولة المستقلة. مع ذلك، فالنمو الاقتصادي السريع سيزيد من حدة الاستقطاب بين «الميسورين» وبين «المعوزين».

وتوجد المجموعات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي في الأطراف النائية للدولة، ولا تملك تلك المجموعات المؤهلات اللازمة من أجل الاندماج في مرافق اقتصادية بالغة التطور والتعقيد. وسيلحق ضرر بهذه المجموعات جراء. تحويل الجزء الأساس من موارد التطور إلى قلب الدولة، ومن توفر قوة عمل فلسطينية رخيصة.

أما مكانة عرب إسرائيل فسترتفع، وسيتمكنون من الالتقاء بسهولة مع اليهود كأفراد متساوين. ولكن من المحتمل أن تتعاظم عقب ذلك مشاعر الإحساس بالغبن «لدى النواة الصلبة» للمهاجرين ومراكز الاستيطان في بلدات التطوير، فحتى الآن، وجّه هؤلاء مشاعر سخطهم نحو «أعداء الدولة» ـ أي العرب، وبالتالي فالسلام سيحرمهم من قناة لتفريغ هذا السخط، وهناك خطر في أن توجّه سهام غضبهم نحو مجموعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي.

٢-٣ عرب إسرائيل في محيط يسوده السلام

يطرح أعضاء الطاقم سيناريوين متناقضين لوضع عرب إسرائيل في وقت السلام: **الأول،** يتوقع اندماجهم في الزخم الاقتصادي الذي سيعقب السلام وتعميق هويتهم الإسرائيلية، وبحسب السيناريو **الثاني** ستتعمق الفجوات الاقتصادية بين العرب واليهود، ويتعاظم تماثلهم مع السلطة الفلسطينية، وتبدأ بالتطور حالة اغتراب إزاء أنماط الثقافة الإسرائيلية العلمانية.

ويحلّل عميرام غونين وراسم خمايسي أسباب عدم تمكّن عرب إسرائيل من الانخراط في اقتصاد السلام في المرحلة الأولى. فبحسب تقديرهما، فـ «كعكة السلام» لن تقسّم بالتساوي بينهم وبين اليهود، والفوارق القائمة بين المجموعتين ستتّسع. وكما قلنا، فالسلام سيقوي اتجاه التخصص في مرافق الاقتصاد، وستتدفق الاستثمارات على الفروع الغنية بالعلوم. وحتى الآن، فالسكان العرب غير مزوّدين بمستوى علمي وقدرات ومؤهلات مهنية مطلوبة للاندماج في هذه الفروع. وبناء عليه، لن يحظى عرب إسرائيل بالمشاركة في عمليات التطوير التي ستحث الخطى بواسطة السلام، إنما كمستخدمين بمستويات أجور منخفضة عن تلك المألوفة بين اليهود.

إلى ذلك، فلن يتوقف الأمر على أن عرب إسرائيل لن يقطفوا ثمار السلام، إنما قد تلحق أضرار أيضاً بمصادر عيشهم الحالية. فتخصص مرافق الاقتصاد الإسرائيلي سيقود إلى إغلاق مشاريع غنية بالطاقة العاملة أو إلى انتقالهم إلى مراكز استيطان فلسطينية. وكنتيجة لذلك، ستعاني مراكز استيطان عربية من نسب بطالة عالية.

وستتفاقم مشكلة البطالة أكثر إزاء اللامساواة في توزيع التطور الاقتصادي على أرجاء الدولة. إن معظم استثمارات السلام في المرافق الاقتصادية سيكون في الحواضر (المتروبولينات) وفي منطقة المركز. والسكان العرب لن يتمتعوا بثمار هذا التطوير، ولا يعود ذلك فقط الى أن غالبيتهم تقيم في الأطراف النائية.

وهكذا، فإن غونين وخمايسي يصفان وضعاً لا يقتصر فيه الأمر على أن عرب إسرائيل لا «يجنون مكاسب» من السلام، إنما يعود عليهم بـ «الخسارة». فتدنيهم مهنياً وبُعدهم من المركز سيحولان دونهم والاندماج في النمو الاقتصادي المتوقع. وفي المقابل، فالتخصص في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي قد يلحق الضرر في مصادر معيشتهم القائمة في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، فهما يشيران إلى أن الأزمة التي قد تحلّ بعرب إسرائيل قد تكون مؤقتة، ويتمكنون من الاندماج في اقتصاد السلام بقواهم الذاتية. فالعاطلون عن العمل سيؤهلون أنفسهم لمطالب الصناعة المتطورة والبالغة التعقيد، ومع الوقت ستقام في مراكز سكنهم مشاريع غنية بالعلوم بحثاً عن مناطق واسعة ومستخدمين نصف مهرة. كذلك يجب أن نتذكر أن القوة الانتخابية لعرب إسرائيل في حالة ارتفاع طوال الوقت، وباستطاعتهم ترسيخ موقعهم في المجتمع الإسرائيلي وفقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية.

في المقابل، يعتقد شلومو غازيت أنه يجب عدم الاعتماد على أن عرب إسرائيل سيرسّخون مكانتهم كمتساوين في المجتمع الإسرائيلي بقواهم الذاتية، وأن الوقت سيفعل فعله. على العكس، يوجد للدولة مصلحة واضحة لمساعدتهم قبل فوات الأوان. عليها أن تمارس سياسة إصلاحية لتقليص الفجوات، وإلا تسببت تلك الفجوات في تعزيز الاتجاهات الانعزالية في أوساط عرب إسرائيل، وفي مشاكل أمنية. وإزاء خطر الانفصالية في أوساطهم من ناحية، وارتفاع قوتهم الانتخابية من ناحية أخرى، يتوجب على دولة إسرائيل المبادرة والعمل على الدمج الكامل لمواطنيها العرب في الاقتصاد والمجتمع. في المقابل، يقترح غازيت المبادرة بمشروع حكم ذاتي وظيفي ـ ثقافي لأبناء الأقليات في نطق الديانة والتعليم، من أجل كبح المصادر الثقافية للاتجاه الانعزالي. وفي تخطيط للمدى الطويل، يجب إغلاق الحدود بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي، وتوسيع الاستثمارات في الأطراف النائية بشكل مراقب. فالرقابة على الحدود ستمنع الإضرار بمصادر رزق القطاعات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، ومن ضمن ذلك بجزء كبير من عرب إسرائيل. ويجب تعزيز الأطراف النائية باستيطان يهودي وبتوجيه متزايد للموارد إلى مراكز الاستيطان العربية. وبهذا الشكل نساعد في اندماج عرب إسرائيل في مرافق الاقتصاد الإسرائيلي، وفي الوقت عينه يتمّ كبح أخطار أمنية ومشاعر الإحساس بالغبن.

٣- معضلات مجالية في سيناريو السلام

يقترن سيناريو السلام بنمو ديمغرافي وبتسريع التطور الاقتصادي. ومن المتوقع أن يحدث هذان العاملان تحولات بعيدة المدى في المجال الطبيعي وفي نوعية البيئة في أرض إسرائيل [كامل فلسطين].

٣-١ صراعات بيئية في عصر السلام

يُتوقع في ظروف السلام تزايد في عدد المستخدمين للمجال عقب الهجرة الإيجابية إلى أراضي الحكم الذاتي وإلى دولة إسرائيل على حد سواء. وسيؤدي تزايد عدد السكان والتطوير المتسارع (كنتيجة لنمو السكان، وفي المقابل الارتفاع في مستوى المعيشة والرفاه) إلى زيادة في المساحات المبنية في أرجاء البلاد على حساب المساحات المفتوحة. فعدد المساكن سيزيد، ومساحتها ستتوسع وفقاً للارتفاع في رفاهية السكن، والصناعة المتطورة ستكون بحاجة هي أيضاً إلى مساحات بناء جديدة وإلى توسيع أماكن الانتاج القائمة، وستكون هناك حاجة لأعمال بناء أخرى لأغراض الترفيه واللهو، أكان ذلك من أجل السياحة الوافدة أو من أجل تلبية الطلبات المتزايدة في إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي.

ويتوقف كل من شلومو غازيت وآرييه رحميموف عند الوضع التناقضي، حيث الزيادة في الطلب على مساحات مبنية يحصل بالذات لما تتقلص مساحة أراضي الدولة. وينبع التقلص «المطلق» من إعادة مناطق استخدمت منذ ثلاثين عاماً لأغراض مدنية وعسكرية واسعة. أما التقلّص «الفعّال»، فسيحصل عقب نقل منشآت عسكرية ومناطق للتدريب من أراضي الضفة والهضبة إلى النقب، حيث سيحدّ ذلك من إمكانات التطوير فيه.

ويطرح عيران باتيلسون مشكلة بيئية جديدة ستواجهها إسرائيل في محيط يسوده السلام، إضافة إلى تزايد الطلب على مساحات آخذة بالنفاد. فإسرائيل لن تستطيع أكثر أن تدير بشكل مستقل موارد الطبيعة التي هي بحاجة إليها والسيطرة على معايير ومقاييس نوعية البيئة. حقاً ستحدد حدود سياسية بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي، وعلى الرغم من ذلك سيكون المجال الطبيعي مشتركاً لكليهما. والإزعاج البيئي لا يتوقف عند الحدود السياسية، وقد تعاني إسرائيل تبعات تلوث الهواء، وتسرب غازات سامّة إلى أراضيها وإلحاق أضرار بالثروات النباتية والحيوانية. وهذه المشاكل قد تتفاقم إزاء الفجوات بين مستوى المقاييس والأنظمة المتبعة لفرضها داخل حدود إسرائيل، وتلك المتبعة في الجانب الفلسطيني.

وستجد إسرائيل نفسها مطالبة بمواجهة التقليص الحاصل أيضاً في موارد المياه وتدنّي جودتها. فالزيادة على عدد المستهلكين في المجال ستؤدي إلى تقليص في العرض على المياه. فتلوث حوض مياه الجبل الناجم عن الزيادة في كميّات مياه المجارير، والنفايات وغطاء المساحات المبنية، سيؤدي إلى تقليص إضافي في المياه. وفي ظروف السلام، ستسيطر سلطتان مستقلتان ذاتياً على مساحات أحواض المياه، وكل واحدة منهن ستسعى إلى التصرف وفقاً لإرادتها في مصادر المياه المشتركة. وإزاء اتجاه التطوير المتسارع وازدياد عدد السكان والارتفاع في مستوى الحياة على طرفي الحدود، فمن المحتمل أن يحصل استغلال مفرط أو غير عقلاني لمورد المياه الذي يعاني نقصاً منذ اليوم.

ويتوقع على هذه الخلفية في أن تتعاظم في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء الضغوطات على المجال الطبيعي، وتتقلص موارد أرض إسرائيل [فلسطين] الطبيعية نظراً للطلب المتزايد. ولهذا السبب، فإن شؤون البيئة ستكون مصدراً لصراعات بين إسرائيل والحكم الذاتي. وعلى هذه الخلفية، يوصي آريه رحميموف وعيران بايتلسون بتطوير أجهزة تخطيط وإدارة بيئية مشتركة تسعى إلى تطوير مستديم للمجال، وإلى الشمل المسبق لهذه المواضيع وكيفية التقاضي فيها كجزء من اتفاقات السلام.

٣-٢ حدود إسرائيل في محيط يسوده السلام

في ظروف السلام ستجد إسرائيل أمامها عدداً من الإمكانات بالنسبة إلى تطوير حدودها: هل تفتح الحدود، أو تغلقها بشكل مراقب لانتقال الأفراد والسلع؟ وهل تتم بلورتها كمناطق فاصلة أو بالعكس ـ كنقطة لقاء لمبادرات تطوير دولية؟ ويتضح من أوراق الموقف أن تخطيط الحدود مطالب بالدمج بين مجمل الاعتبارات: الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

يحذر عيران باتيلسون من النظرة إلى الحدود كمناطق نائية وهامشية. في هذه الحالة، ستدفع إليها استخدامات غير مرغوب فيها ستلحق الضرر برفاه السكان على جانبي الحدود. ومن أجل الحيلولة دون تركيز عوامل إزعاج على طول الحدود، تمّت التوصية بتحديد شريط على جانبي الحدود، يتم تطويره وإدارته بصورة مشتركة بواسطة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومثل هذه الإدارة للحدود يمكن أن تتطور، وأن تعمل في المستقبل ليس فقط لمنع عوامل الإزعاج، إنما كجهاز للمبادرة بمشاريع ذات انعكاسات إقليمية واسعة.

وينوّه آدام مازور بالتطابق بين المناطق الطرفية على جانبي الحدود، وبالطاقة الكامنة للتعاون في المنطقة الموحّدة. أما آرييه رحميموف، فيشير إلى الطاقة السياحية الكامنة للمناطق الحدودية على طول البحر الأحمر، والبحر الميت، ومحيط بحيرة طبريا، والشريط الساحلي بين حيفا وبيروت، وبين أشدود والعريش، والتي يمكن أن تتحول إلى مراكز لمشاريع دولية، ولأن تكون أولى المشاريع المشتركة. في الوقت عينه، يجب أن تؤخذ في الحسبان قدرة إسرائيل المحدودة على تحمل التطوير السياحي والقيام باستخدام حذر وناجع للموارد الطبيعية.

ويصف آرييه شاحار ودانيئيل بلزنشتاين وضعاً تتطور فيه سوق إقليمية ناشطة، وتتحول فيه المناطق الطرفية الحدودية في الوقت الحاضر إلى مراكز متقدمة، تقام فيها مناطق تجارة حرة ومجمعات صناعية. في المقابل، يحذِّر بايتلسون من ظواهر سلبية قد ترافق مثل هذا النوع من التطوير (على غرار تلك التي تطورت على الحدود المكسيكية ـ الأمريكية)، مثل: التهريب، والجريمة، والاستخدامات المسيئة للأرض، وعدم الحرص على معايير اجتماعية.

وفي الختام، يتضح أن سيناريو السلام يفتح فرصاً جديدة لتطوير الحدود وتحويل الأطراف النائية إلى مركز. مع ذلك، ففي ظل غياب التوجيه التخطيطي وأجهزة الرقابة البيئية الفعّالة، قد تجتذب عملية تطوير المناطق الحدودية بعض المعيقات والمضايقات، وبدلاً من أن تساهم في إيجاد حل لمشاكل الأطراف النائية فإنها ستتسبب في مفاقمتها بقدر ملحوظ.

٣-٣ منظومات المواصلات في سيناريو السلام

قبل وقت السلام بدت إسرائيل أشبه بـ «جزيرة» أو «طريق مسدود»، في حين في أعقابه ستصبح حركة الانتقال بينها وبين جاراتها ممكنة. عيران باتيلسون وإيلان سلومون يفحصان هذه المسألة: هل سيحتم الازدياد في حجم المواصلات ونطقها استعداداً تخطيطياً خاصاً؟ وهما يميزان بين نوعين من حركة المواصلات في ظروف السلام: **الأول** هو حركة عابرة، تستخدم إسرائيل كجسر بري بين الدول. **والثاني** حركة ذهاباً وإياباً بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي.

وبحسب تقدير باتيلسون، فإن مستوى استخدام المركبات في السلطة الفلسطينية سيرتفع في سيناريو السلام، والطلب على السفريات ذهاباً وإياباً بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي سيزداد. وسيكون للزيادة في حجم الحركة عدد من التأثيرات السلبية على نوعية البيئة. والفيض المضاف في الحركة على الطرق سيزيد من

نفث الغازات في أراضي إسرائيل رافعاً مستوى تلوّث الهواء. وستتفاقم هذه المشكلة إذا نشأت فوارق بين معايير وأنظمة صلاحية المركبات في إسرائيل ومثيلاتها في المناطق المحتلة. حقاً يمكن التخفيف من وطأة المواصلات من طريق توسيع منظومة الطرق، إلا أن هذا الحلّ أيضاً يقترن بمشاكل بيئية وبأعطاب لا بأس بها للمعالم الطبيعية. كذلك يتوقع نشوب خلاف بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول السؤال: من الذي سيحوّل بنية تحتية للمواصلات تخدم السائقين في إسرائيل والمناطق على حد سواء؟

إن فتح المرافق الاقتصادية والحدود قد يزيد بشكل جوهري مستوى امتلاك المركبات (عدد المركبات لكل ١٠٠٠ نسمة)، لأن السلطة الفلسطينية قد تتحول إلى سوق المركبات المستعملة للمجتمع الإسرائيلي، وبذلك تسريع مستوى امتلاك المركبات في إسرائيل والسلطة الفلسطينية على حد سواء، كما حصل في شرق أوروبا بعد رفع الشعار الحديدي.

وفي مقابل الحاجة إلى الاستعداد التخطيطي بالنسبة إلى حركة المواصلات بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي، فإن باتيلسون لا يرى حاجة مماثلة بالنسبة إلى حركة المواصلات العابرة بين إسرائيل والدول العربية. فبحسب تقديره، وخلافاً لفترات تاريخية، فإن إسرائيل لن تشكل محور مواصلات إقليمياً. فالمواصلات البرية هي اقتصادية حتى نصف قطر طوله ٤٠٠ كيلومتر، ولذا فالجزء الأساس من حركة انتقال المسافرين سيتم جواً. كذلك، فإن أحجام الطلب على البضائع لا تبرر هي أيضاً توظيف استثمارات في منظومة سكك حديد إقليمية. مع ذلك، من المحتمل أن يكون هناك مكان لتجديد وتفعيل خط السكة الحديد بيروت ـ تل أبيب ـ القاهرة، وبخاصة لتلبية الطلبات السياحية.

كذلك يشكك باتيلسون في إمكان أن تقوم الموانئ الإسرائيلية بدور المزوّد للطلبات الاقليمية، وبإمكان أن يتحول مطار بن غوريون إلى مطار شرق أوسطي. فالموانئ الإسرائيلية لها مناطق خلفية (Hinterland) محصورة بالمنطقة الشرقية المحاذية لها، وهي ستكون مضطرة لمنافسة ميناء غزة والموانئ الأخرى في المنطقة، مثل ميناء بيروت. والمطار الإسرائيلي لا يستطيع أن يصبح مركزاً إقليمياً (Hub) دون عملية توسيع جوهرية ودون تبسيط إجراءات الأمن. كذلك ليس هناك يقين في أن تتقبل شركات الطيران في الشرق الأوسط، شركة «العال» كشركة طيران مفضلة (فمطار عمّان، مثلاً، الموجود على مسافة ١٠٠ كيلومتر من مطار بن غوريون (مطار اللد) يمكنه توفير هذه الحاجة بشكل فعال أكثر.

من المحبذ والأجدى أن تتخذ إسرائيل منذ البداية موقفاً في إطار اتفاقات السلام تكون بموجبه محاور حركة النقل البرية الاقليمية ومراكز المطارات الاقليمية، خارج أراضي الدول. وكل هذا، كما يبدو، باستثناء ميناء حيفا الذي قد يكون له دور مهم في اقتصاد الأردن والسلطة الفلسطينية. وإذا أخذنا في عين الاعتبار قدرة إسرائيل المحدودة على التحمّل، يصبح هناك بالفعل تفوّق واضح لإمكان ألا تستطيع تزويد الاحتياجات للحركة المارة عبر أراضيها. وفي الوقت عينه، ستكون إسرائيل، على ما يبدو، بحاجة إلى تركيز أفضل قدراتها التخطيطية على تسوية انقسام موارد الطبيعة مع سلطة الحكم الذاتي، وعلى إقامة أجهزة إدارة ورقابة من أجل تقليص الصراعات في ما بينها، ولضمان أن يأخذ التطوير الاقتصادي المتسارع في عين الاعتبار اعتبارات بيئية طويلة المدى.

الجـزء الثالث

التعـاون الاقتصـادي في الشـرق الأوسـط

رافي بارئيل



مقدمـة

ربما تقف إسرائيل على عتبة عهد جديد تتغيّر فيه كل المنظومة الاقليمية الأساس. إن قيام عملية السلام واستقرارها المحتمل في السنوات المقبلة قد يشكل دفعة إيجابية للاقتصاد الإسرائيلي، كما للمنطقة بأسرها أيضاً.

وفي حال استقرار وتوطيد هذا الواقع الجديد في السنوات المقبلة، فإن الأمر سيحتم استعداداً فعّالاً على الصعيد الاقتصادي. ولن يكون من الصحيح أن نرى في عملية السلام ظاهرة لتحسن متواصل في الظروف الاقتصادية التي تعمل فيها الدولة، وأن ننتظر ما يسمى «ثمار السلام». فعملية السلام لا تشكل تغييراً متواصلاً في الواقع الاقتصادي، بل تشكل تغييراً ذا طابع يقوم على أحداث هزة أو خضة داخل المنظومة. ولا يدور الحديث عن تحسين في الظروف فقط (مع أن هذا المكوّن قائم بالتأكيد)، إنما أيضاً وبالأساس عن الغاء أطر ومعايير اقتصادية قديمة، وعن خلق قواعد لعب جديدة. وهذا التغيير الحاسم والحادّ يحتم بلورة من جديد لغايات وطنية منشودة للمدى البعيد، وتقييماً من جديد للاتجاهات الموجهة للسياسة الاقتصادية للمدى القصير.

وهذه الأمور ليست عديمة الأهمية قطعاً. ففي الأبحاث المختلفة التي أجريت مؤخراً ليس هناك بالضرورة اتفاق بالنسبة الى أمور تبدو مفهومة تلقائياً على ما يبدو. فعلى وجه العموم، هناك اتفاق بالنسبة الى المساهمة المحتملة للسلام في الاقتصاد الإسرائيلي، ولكن ليس هناك اتفاق بالنسبة إلى نطاق وحجم تلك المساهمة. و هناك اتفاق بالنسبة إلى فعالية ونجاعة التعاون الاقتصادي الاقليمي، إلا أن النطاق الأمثل لهذا التعاون ومكوّناته ليست واضحة كل الوضوح. هناك تشكيلة واسعة من المقاربات في المدى القائم بين أهمية التكامل والاندماج الاقليمي شبه التام (على غرار السوق الأوروبية) والحاجة الى الحفاظ على الخصوصية الاقتصادية الوطنية، وبالتالي الحاجة إلى وجود فصل بين الاقتصادات.

سنستعرض بداية الإشارات الأولى التي قد تشير إلى تأثير عملية السلام على البنية الاقتصادية وعلى عوامل أساس قد توضح وتفسّر هذا التأثير. وسنتطرق لاحقاً

إلى إمكانات التعاون الاقتصادي بين بلدان المنطقة، وسنقترح أنماطاً محتملة مختلفة، على مستويات مختلفة من التعاون.

١ - مساهمة السلام: بعض العلامات من التجربة القصيرة المتراكمة

حتى الآن وقّعت دولة إسرائيل اتفاقات سلام مع دولتين عربيتين، هما: مصر والأردن، واتفاقات مرحلية مع السلطة الفلسطينية. الاتفاق مع مصر قائم منذ عدد كثير من السنين، فيما أن الاتفاقين الآخرين تمّا في الآونة الأخيرة فقط، ولهذا من الصعب، منذ الآن، إجراء فحص اختباري لهذا التأثير. ومع ذلك، يلاحظ منذ الآن عدد من العلامات التي هي في جزء منها نتاج التوقعات التي وُلِدت مع بداية العملية السياسية. وهكذا، فظروف الاستقرار السياسي أو توقع مثل هذه الظروف، إضافة إلى اتجاه ضعف المقاطعة العربية، قد تخفض أو تقلل مستوى المخاطر المحدقة بالاستثمارات، وتعاظم الأمل في تحقيق أرباح. لذا، فإنها تخلق أساساً لنمو اقتصادي، في مقابل انعدام الاستقرار وخطر الحرب اللذين هما وصفة مؤكدة لهروب المستثمرين.

معطيات الناتج المحلي الخام في السنوات الأخيرة، تشير حقاً إلى نسب نمو سريعة جداً (الجدول رقم (١)، ص ٢٣٩ من هذا الكتاب) مقارنة بفترات سابقة، حتى لو أخذنا في الحسبان النمو السريع للسكان كنتيجة لتيّار الهجرة الكبير، وبخاصة من بلدان الاتحاد السوفياتي سابقاً. ففي العام ١٩٩٥ نفسه سُجّلت نسبة نمو لامعة في الناتج المحلي الخام، بلغت نحو ٧,١ بالمئة (٨,٦ بالمئة في الناتج المحلي الخام لقطاع الأعمال)، مع أنه يتوقع تباطؤ في وتيرة النمو في العام ١٩٩٦.

لقد ازدادت معطيات الاستثمارات في البلاد بسرعة هائلة في السنوات الأخيرة. ففي السنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٥ ارتفعت الاستثمارات في الأملاك الثابتة في البلاد بنسبة فعلية بلغت في المتوسط ١٣,٥ بالمئة سنوياً، في مقابل متوسط بنسبة ٦,٠ بالمئة في السنوات الخمس السابقة. وارتفعت الاستثمارات الخارجية في إسرائيل من أرقام ضئيلة لم تتعدّ ٨١ مليون دولار في العام ١٩٩٠، إلى نحو ثلاثة أرباع مليار دولار في السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، وإلى أكثر من ملياري دولار في العام ١٩٩٥. وفي النصف الأول من العام ١٩٩٦، واصلت الاستثمارات الخارجية الارتفاع بنسبة ٣٣ بالمئة مقارنة بالنصف الأول من العام السابق (١,٤ مليار دولار في نصف السنة). وخلق هذا القدر المرتفع من الاستثمارات اندفاعة في ازدياد احتياطي رأس المال التجاري ستتواصل في السنوات القريبة حتى لو استقرت الاستثمارات على مستوى قريب من المستوى الحالي (نحو واحد بالمئة من الناتج): وتتوقع تقديرات سلطة

التخطيط الوطني والاقتصادي ارتفاعاً دائماً في احتياط رأس المال التجاري بنسبة تزيد على ٨ بالمئة حتى نهاية القرن.

من الواضح أن الهجرة الجماعية التي حصلت في مطلع التسعينيات (ومستمرة على نطق وأحجام أكثر تواضعاً) قد أتاحت ازدياد حجم الاستثمارات بتحويلها إيّاها أكثر جدوى. فالربح المتوقع لرأس المال هو عامل مهم في قرار الاستثمار، ولكن مع ذلك، يجب عدم التشكيك في أن عاملاً حاسماً آخر هو مستوى المخاطرة المرافق لهذا الربح. وارتفاع الجدوى لم يكن يجتذب الكثير من الاستثمارات لو لم يرافق بتقليل المخاطر بفضل عملية السلام. فتحسين تصنيف إسرائيل من جانب مؤسسات وهيئات دولية مختلفة، أجواء الاستقرار، وتوقع استمرار عملية الاستقرار؛ كل هذه العوامل عاظمت دون أدنى شك تدفق الاستثمارات، والحقيقة هي أن التزايد في الاستثمارات المالية قد تجاوز كثيراً الازدياد في الطاقة البشرية (النابع من الهجرة المتعاظمة والنمو الطبيعي).

لقد خلق تدفق الهجرة الجماعية ارتفاعاً هائلاً في الطاقة الكامنة للنمو الاقتصادي في البلاد. لكن وجود هذه الطاقة ليس ضماناً لتحقيقها. فالتوازن يحتّم وجود طلب يتوازن مع الزيادة في الإنتاج. وبالفعل، وفي حالات كثيرة للهجرة، تجد الزيادة في طاقة العمل تعبيراً عنها في الارتفاع الملحوظ في نسبة البطالة، طالما أنه ليس هناك ازدياد مواز في الطلب. حقاً، لقد رافق تيار الهجرة الجماعية إلى البلاد، ازدياد في حجم الطلب المحلي (للسكان أنفسهم وكذلك للقطاع العام)، لكن هذه الازدياد لم يكن كافياً دون ازدياد في التصدير. وأُرفقت عملية السلام بفتح أسواق جديدة أمام المنتجين الإسرائيليين، وبزيادة تشكيلة البلدان والشركات التي يمكن الاستيراد منها. وهذه الزيادة في الأسواق المحتملة سواء أكان ذلك بالنسبة إلى الصادرات أو الواردات، ترفع النجاعة الاقتصادية بحكم أنها تتيح مجال مناورة أوسع. وتشير معطيات الصادرات الإسرائيلية في الفترة موضع البحث (١٩٩١ ـ ١٩٩٥)، فعلاً، إلى ارتفاع متوسط للصادرات بنسبة ٨,٦ بالمئة سنوياً، في مقابل ٤,١ بالمئة في السنوات الخمس السابقة. وتشير تقديرات سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة إلى وجود طاقة كامنة لاستمرار، وحتى لتعاظم اتجاه الزيادة في الصادرات.

وفي نطاق السياحة الوافدة (تصدير الخامات)، يلاحظ تأثير لعملية السلام ولزيادة الاستقرار. فعدد السياح الوافدين إلى إسرائيل كان ١,١٣٢,٠٠٠ سائح في العام ١٩٩٠، ثم انخفض إلى ٩٥١,٠٠٠ سائح في العام ١٩٩١ الذي هو عام

حرب الخليج، ثم ارتفع بأكثر من ٥٠ بالمئة في العام ١٩٩٢، وواصل الارتفاع بنسب كبيرة جداً، إلى أن وصل إلى ٢,٢١٤,٠٠٠ سائح في العام الأخير، أي ضعفي ما كان عليه في العامين ١٩٩٠ و١٩٩١. ومن الصعب الاعتقاد أن ارتفاعاً بهذه الأحجام كان سيحصل دون عملية السلام، ودون توقعات باستتباب وهدوء الوضع الأمني. وفرع السياحة حسّاس بوجه خاص للتغييرات في الإحساس بالأمن الشخصي، وبالفعل ففي العام ١٩٩٦، ومع تعاظم الإحساس بانعدام الأمن، بدأت تلحظ مؤشرات إلى انخفاض في حجم السياحة الوافدة.

٢ ـ المكونات الأساس للتأثير الاقتصادي للسلام

يمكن الإشارة إلى ثلاثة مكوّنات رئيسة تشكل أساساً لتأثيرات مستقبلية طويلة المدى للسلام على مرافق الاقتصاد الإسرائيلي (انظر: ورقة الموقف التي وضعها إيلي ساغي والمرفقة بهذا التقرير).

المكون الأول: هو تخفيض عبء الأمن لفترة طويلة. ما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن هو أن القصد في تخفيض العبء الأمني هو بمصطلحات نسبية وليس مطلقة بالضرورة. وحصة الأمن في الناتج المحلي آخذة في التناقص، وعملية السلام ستتيح لهذه الظاهرة الاستمرار والتعاظم مستقبلاً. وحصة النفقات الأمنية المحلية تشكل نحو ٧,٢ بالمئة من الناتج، مقارنة بنحو ١٥ بالمئة في العقد السابق (الثمانينيات).

وبحسب تقديرات سلطة التخطيط الوطني والاقتصادي، فإن تلك النفقات قد تصل إلى نحو ٦ بالمئة في نهاية العقد الحالي (هذا الانخفاض النسبي يمكن أن يحصل أيضاً في سياق ارتفاع مطلق ومعتدل في نفقات الأمن). وهذه النسبة لا تزال أعلى نسبياً ممّا هو مألوف في معظم دول العالم، ولذا من المرجح الافتراض أنه حتى لو توجب على دولة إسرائيل مواصلة الحفاظ على مستوى عالٍ جداً من الجاهزية الأمنية، يبقى هناك مكان لخفض العبء الأمني. والانخفاض المتوقع لهذا العبء الأمني يقلل من حصة الحكومة في استخدام المصادر الاقتصادية، وبذلك يتيح تحسناً في اتجاهين رئيسين:

ـ إن تحويل الموارد من استخدامات غير اقتصادية إلى استخدامات اقتصادية سيزيد الطاقة الكامنة للنمو الاقتصادي.

ـ إن تحويل الموارد من استخدامات القطاع العام إلى استخدامات القطاع الخاص سوف يزيد من نجاعة الاستغلال الاقتصادي لهذه الموارد.

وبمصطلحات اقتصادية واقعية تجد هذه التأثيرات تعبيراً عنها في تقليص نسبي لميزانيات الدولة، وفي تخفيض نسب العجز العام في السنوات المقبلة، وفي زيادة الاستثمارات والنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، وفي معاظمة النجاعة والانتاجية الشاملة (زيادة الانتاج لكل وحدة عمل ورأس مال).

المكوّن الثاني: يكمن في تحسين بيئة قطاع الأعمال، الأمر الذي يجد تعبيراً عنه في تخفيض أقساط «مخاطر الدولة». ويمكن تصنيف تأثيرات هذا المكوّن على معاظمة الطاقة الكامنة للنمو الاقتصادي في اتجاهين رئيسين:

ـ إن تقليص «مخاطر الدولة» يتسبّب في معاظمة اجتذاب رأس المال الأجنبي. ويجد الأمر تعبيراً عنه من طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل، وأيضاً من طريق توفّر أكبر للقروض بنسب فائدة أقل من تلك المطلوبة في بلدان ذات «أقساط مخاطرة» أعلى. وفي الحالتين، فالنتيجة هي ارتفاع في رأس المال المستثمر في إسرائيل وتخفيض كلفته (وكنتيجة لذلك زيادة الربحية)، وبذلك خلق بنية تحتية لنمو اقتصادي سريع.

ـ ويجد تحسين بيئة قطاع الأعمال تعبيراً عنه أيضاً في زيادة تشكيلة البلدان التي يمكن للدولة أن تقيم معها علاقات تجارة خارجية. بذلك تكمن طاقة للتحسّن في شروط التجارة، جراء التشكيلة الكبيرة لبلدان الاستيراد الأصلية (وبذلك زيادة الفرص في استيراد أرخص)، وجراء التشكيلة الأكبر لبلدان التصدير (وبذلك زيادة الفرص لصادرات بأسعار عالية). والنتيجة، مرة أخرى، هي تحسين الربحية في التجارة الخارجية، وبذلك خلق شروط لنمو اقتصادي سريع.

المكون الثالث: هو المزايا المتوفرة للنمو النابعة من قدرات التعاون الاقليمي. فالنظرة إلى إسرائيل كجزء من إطار مجالي أكبر وليس كطرف معزول ووحيد في المنطقة بعد الآن، تخلق شروطاً تفسح في المجال لاستغلال أنجع للبنى التحتية الاقتصادية القائمة والكامنة. وهكذا على سبيل المثال، يمكن الوصول إلى تحقيق مشاريع البنى التحتية، مثل الموانئ البحرية والجوية، وخطوط المواصلات، ومشاريع إنتاج الطاقة، والمشاريع السياحية.

٣- هل هناك قاعدة لتعاون إقليمي: اللاتجانس الاقتصادي ـ الاجتماعي

حتى الآن أشير إلى الطاقة الكامنة لنمو الاقتصاد الإسرائيلي النابعة من وجود عملية السلام. والمكوّنان الأوّلان اللذان تمت الإشارة إليهما أعلاه يتطرقان إلى الاقتصاد الإسرائيلي، دون أي ارتباط بالضرورة بالتطور الاقتصادي لمرافق الدول

المجاورة. وأحد الجوانب المهمة لاتجاهات النمو الاقتصادي النابعة من عملية السلام هو التعاون الإقليمي بين إسرائيل وجيرانها، كما هو مشار إليه في المكوّن الثالث الآنف الذكر.

إن تغيير الأطر المجالية في اتجاه سقوط الأسوار الاقتصادية المسدودة تقريباً بشكل تام، كلها أو بعضها قد يطرح تحدّيات جديدة على الاقتصاد الإسرائيلي ومرافقه، كما على مرافق اقتصاد الدول المجاورة. وقيام علاقات سلام بين إسرائيل وجميع جيرانها الفوريين (بافتراض استكمال المرحلة الأخيرة للاتفاق مع السلطة الفلسطينية، وبافتراض التوصل إلى اتفاقات سلام مع سوريا ولبنان)، يخلق دون أدنى شك واقعاً اقتصادياً جديداً. ويمكن لهذا الواقع أن يقوم مبدئياً في سياق استمرار الفصل التام بين جميع الاقتصادات، إلا أنه يمكنه أيضاً أن يخلق فرصة لعلاقات اقتصادية ولتعاون على مستويات مختلفة بين البلدان المختلفة.

إن وجود روابط اقتصادية، وهذا ناهيك عن وجود تعاون اقتصادي بين دول يحتّم وجود قاعدة مشتركة في ما بينها. وليس القصد هنا هو وجود تشابه بين البلدان، ولكن يتحتم وجود قاعدة لمصلحة اقتصادية مشتركة يمكن أن تجد تعبيراً عنها، سواء أكان ذلك على شكل نشاطات اقتصادية مشتركة أو على شكل تكامل متبادل (كما بواسطة التجارة). ونورد أدناه صورة عامة للقاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية لبلدان المنطقة، كما تمّت بلورتها في ورقة الموقف التي وضعها كل من آيمان دار ـ سييف وغيتيث غور، وفي صورة الجانب الاستراتيجي وفقاً لورقة الموقف التي وضعها داني تسور، وكلتا الورقتين ملحقة بهذا التقرير.

صورة ماكرو ـ اقتصادية

هناك فجوة جوهرية بين الناتج المحلي الخام لدولة إسرائيل والناتج المحلي الخام للمنطقة. فالناتج المحلي الخام لكل المنطقة (إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الأردن، مصر، سوريا، لبنان) وصل في العام ١٩٩٤ إلى حجم ١٤٤ مليار دولار، في حين أن أكثر من نصفه منتج في إسرائيل. وفي عقد الثمانينيات كان النمو الاقتصادي سريعاً في مصر والأردن، ومعتدلاً في إسرائيل، وسوريا، ولبنان (الجدول رقم (٢)، ص ٢٣٩ من هذا الكتاب). وفي السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) كانت نسبة متوسط النمو للناتج المحلي الخام سريعة جداً في جميع بلدان المنطقة، باستثناء مصر، حيث إن نسبة النمو أدركت بصعوبة نسبة النمو السكاني. وعلى الرغم من هذا النمو السريع، فالناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل هو عشرة أضعاف ما هو عليه في كل دولة أخرى في المنطقة، وأكثر بعشرين ضعفاً عما هو عليه في مصر. وبعد تعديل الأرقام وفقاً

للقوة الشرائية في كل بلد ((Purchasing Power Parities (P. P. P.) يبقى الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل أعلى بمقدار ٤ أضعاف على الأقل مما هو عليه في أي دولة أخرى في الشرق الأوسط.

أما نسبة المشاركة في قوة العمل، فأكثر انخفاضاً في دول المنطقة مما هي عليه في إسرائيل. وينبع الأمر إلى حد كبير من المشاركة المنخفضة جداً للنساء في قوة العمل في البلدان العربية. ونسب البطالة في كل البلدان المجاورة وفي السلطة الفلسطينية أعلى كثيراً مما هي عليه في إسرائيل.

صورة ديمغرافية واجتماعية

يبلغ عدد سكان المنطقة اليوم نحو ٩٠ مليون نسمة. وتشكل مصر ثلثيْ السكان، فيما تشكل إسرائيل ٦ بالمئة فقط. التوقعات السكانية للعام ٢٠١٠ تشير إلى نمو سكاني يقارب الـ ١٢٠ مليون نسمة (وقرابة ١٤٠ مليون نسمة في العام ٢٠٢٠)، ومع نسب نمو سنوية سريعة، وبخاصة في سوريا والأردن.

وبين دول المنطقة، يبقى متوسط الأعمار في إسرائيل (٧٦,٢ سنة) أعلى منه في أي منها. وفي بقية دول المنطقة، وباستثناء مصر، فإن معدل الأعمار (٦٨ سنة) على مقربة من المتوسط في الدول النامية في المجموعات الفرعية التي تنتمي إليها. أما في مصر، فإن معدل الأعمار هو ٦١,٩ سنة.

أما متوسط المستوى الثقافي في إسرائيل، فيزيد كثيراً عن مثيله في كل الدول الأخرى في المنطقة، أي قرابة ضعفي سنوات الدراسة في المتوسط. ونسبة الأمية عالية بخاصة في مصر (٣٦ بالمئة)، وهي قليلة جداً في إسرائيل (٥ بالمئة). وعدد الأنفس للطبيب الواحد هو الأقل في إسرائيل: ٣٥٠ فرداً في مقابل ١٣٢٠ في مصر، و١١٦٠ في سوريا، و٧٧٠ في الأردن، و٦٧٠ في لبنان. ومقياس التنمية البشرية (Human Development Index) الذي يعادل بين متوسط العمر، ونسبة معرفة القراءة والكتابة بين الكبار، ومتوسط سنوات الدراسة، وأيضاً الناتج للفرد بمصطلحات (P. P. P.) للعام ١٩٩٢، هو الأعلى في إسرائيل: ٠,٩٠٧ (المرتبة الـ ٢١ في العالم)، والأكثر انخفاضاً في مصر: ٠,٦١٣ (المرتبة الـ ١٠٧ في العالم). أما سوريا، فتحتل المرتبة الـ ٧٨ (٠,٧٦١)، والأردن المرتبة الـ ٨٠ (٠,٧٥٨)، ولبنان المرتبة الـ ١٠١ (٠,٦٧٧)[١].

---

(١) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1995).

وتشير هذه المقاييس وأخرى كثيرة إلى عدم تجانس إقليمي كبير، في حين أن إسرائيل ذات بنية اقتصادية، وديمغرافية، واجتماعية، مختلفة إلى حد كبير عن البلدان الأخرى. وفي النطاق الديمغرافي، تختلف مصر عن كل بلدان المنطقة بحكم أنها تركز داخلها معظم سكان المنطقة، في حين أن بقية الاقتصادات صغيرة نسبياً.

إن عدم التجانس بين دول المنطقة لا يشكل بالضرورة سبباً للإلغاء القاطع لإمكانات التعاون الاقتصادي أو على الأقل لوجود علاقات اقتصادية أيّاً كانت، إلا أن عدم التجانس هذا يطرح اعتباراً هو، دون أدنى شك، ذو أهمية في تحليل الإمكانات المختلفة.

٤- هل يوجد أساس للتعاون الإقليمي ـ جوانب استراتيجية

في الشرق الأوسط، هناك حاجة ماسة الى رؤية للسلام والتعاون الاقتصادي والازدهار المشترك لدول **المنطقة، كوزن مضاد** لرؤى الغلو والتعصب الديني.

تزامناً مع الحاجة إلى رؤية شاملة لـ «سلام شرق ـ أوسطي»، ومع الطموح إلى تسريع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، يجب توخّي الحذر من رؤى جانحة إلى المثالثة (Litopia)، فيها تجاهل للعراقيل والمعيقات الأساس القائمة في المنطقة، كما على سبيل المثال: النظرة والتعاطي المشوبان بالريبة للشعوب العربية ـ الإسلامية إزاء وجود دولة إسرائيل، كدولة يهودية ذات سيادة في الشرق الأوسط، والسمات المميزة والفوارق الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية بين إسرائيل وجاراتها، والاختلاف في الأنظمة الاقتصادية والسياسية، وفي التوجهات الثقافية ـ التراثية بين إسرائيل وجاراتها.

والتعاون الاقتصادي ليس بالضرورة شرطاً كافياً لمنع النزاعات. فالتجربة التاريخية تدل على أن علاقات التعاون وحدها بين البلدان، وحتى الأوثق منها، لم تشكل أبداً حائلاً قاطعاً أمام انفجار النزاعات، والأعمال العدائية، والحروب. أكثر من ذلك، هناك أدلّة على أن التعاون الواسع أقل نجاعة من التعاون الاقتصادي المحدود. كذلك، فالتعاون الاقتصادي الثنائي يجنح إلى اللا ـ تكافؤ، وكنتيجة لذلك قد يكون سبباً في العداء. وهذا الجنوح إلى اللا - تكافؤ، يلاحظ بالتأكيد في وضع مثل وضع الشرق الأوسط، حيث هناك منذ البداية فوارق كبيرة بين الاقتصادات.

وتشير الأبحاث والاستطلاعات التي أجريت مؤخراً إلى الحاجة إلى انقلاب مثير في طابع الاقتصادات في الدول العربية في المنطقة، جوهره التوجه نحو اقتصاد سوق حديث بكل ما يعنيه ذلك. إلى ذلك، ووفقاً لتوصيات البنك الدولي، يجب تنفيذ

الإصلاحات بوتيرة سريعة وبشكل متواصل، من أجل عدم المساس بصدقية الحكومات في نظر المستثمرين المحتملين.

ولكن هذه المسارات قد تلحق الضرر بالنخب في البلدان العربية، وبذلك، الإخلال بالتوازن السياسي الاجتماعية في تلك الدول. وكنتيجة لذلك، فهذه النخب بالذات التي تركز في أيديها قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية قد تعمل ضد الإصلاحات نفسها، وأيضاً ضد توسيع التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

وعندما نأتي الى فحص المشاريع المختلفة المقترحة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، علينا أن نأخذ في الاعتبار هذه المعيقات والموانع، وأن نعطي الأوالية لمشاريع تحمل في طياتها ما يخفف من هذه المعيقات وربما المساعدة في تقليصها أو حتى إزالتها.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، يتضح أن المشاريع التي قد تساعد في تغيير النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في دول المنطقة بغية إحداث تقدم شامل فيها، أو المشاريع التي قد تساعد في تقليص العداء بين دول المنطقة (مثلاً المشاريع السياحية)، ستحظى بأفضلية عالية جداً.

٥- الوضع القائم للعلاقات الاقتصادية

إن مستوى العلاقات الاقتصادية بين دول المنطقة منخفض جداً في هذه الأيام. فقبل توقيع اتفاق السلام مع الأردن، كانت مصر الدولة العربية الوحيدة التي لها علاقات اقتصادية مع إسرائيل. وحتى في هذا الحال، وكنتيجة لمعارضة أطراف كثيرة من الجانبين، بلغ إجمالي العلاقات الاقتصادية مستوى عديم القيمة تقريباً على صعيد التبادل التجاري. وفي السنوات الأخيرة، حصل تغيير مثير، حيث تضاعف تقريباً حجم التجارة بين الدولتين، منذ العام ١٩٩٣ وحتى العام ١٩٩٤، وهناك مؤشرات لمضاعفة أخرى في العام ١٩٩٥. أما العلاقات الاقتصادية مع الأردن، فما زالت في مرحلة أولية جداً، ولكن يتوقع أن تتطور بسرعة كبيرة جداً (في الجدول رقم (٣)، ص ٢٤٠ من هذا الكتاب). معطيات عن حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة).

الاندماج الاقتصادي الإسرائيلي ـ الفلسطيني هو عميق وغير متجانس في آن، نظراً لأن النشاط الاقتصادي في المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية قد احتوي داخل الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأرسخ. ومع أن المصلحة السياسية للطرفين تتطلب تغيير طابع هذه العلاقات، إلا أن الفصل السريع سيؤدي فقط إلى تدهور آخر في وضع الاقتصاد الفلسطيني، وكنتيجة لذلك إلى زيادة احتمالية عدم الاستقرار

السياسي وإلى تعاظم الإرهاب. أما في سوق العمل، فهناك مع ذلك، فصل نظري وعملي، لأن هناك قيوداً مفروضة على انتقال العمالة إلى إسرائيل، تتغير وفقاً للاعتبارات الأمنية. كذلك استوردت إسرائيل عمالاً أجانب آخرين احتلوا مكان معظم العمال الفلسطينيين الذين عملوا في إسرائيل بشكل قانوني. في المقابل، يبدو أن أهمية العلاقات التجارية سيحافظ عليها، على الرغم من أن التجارة الفلسطينية بدأت توجه وجهها نحو الأردن، وبالفعل فقد جدّد الطرفان الوحدة الجمركية القائمة بينهما، مع تغييرات معينة غايتها جعل تلك الوحدة أكثر توازناً.

كذلك، فالعلاقات التجارية بين الدول العربية نفسها غير متطورة بخاصة، على الرغم من المحاولات التي تمّت في الماضي لإقامة تكتلات اقتصادية. فحجم التبادل التجاري بين الدول العربية يبلغ أقل من ١٠ بالمئة من مجمل حجم التبادل التجاري، كنتيجة للتشابه بين أنماط التصدير للدول المختلفة، والأسواق الصغيرة، والبنى التحتية غير المطورة بما فيه الكفاية. وبشكل تقليدي، فأهمية حركة رأس المال، وبخاصة تلك النابعة من تحويل أموال العمال، هي ذات أهمية أكبر من الحركة التجارية.

٦- أنماط لعلاقات اقتصادية

إن عدم التجانس الكبير بين اقتصادات المنطقة، والفوارق بين الأنظمة السياسية والاقتصادية، والبنية التجارية المختلفة، والفوارق بين البنى الاجتماعية؛ كل هذه الأمور تطرح علامات استفهام مهمة بالنسبة إلى إمكانات واتجاهات التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وتشير التجربة المتراكمة حتى يومنا هذا، ليس فقط بين إسرائيل وجيرانها، إنما ايضاً بين الدول العربية نفسها، إلى وجود معيقات جوهرية أمام التعاون الاقتصادي الإقليمي.

يجب عدم الاستخلاص مما تقدم أنه لا وجوب لدراسة طرق لإيجاد علاقات اقتصادية إقليمية. هناك مزايا واضحة لوجود مثل هذه العلاقات، أكان ذلك على المستوى الاقتصادي أم على المستوى السياسي والاجتماعي. والصعوبة في تطبيق هذه العلاقات تستوجب الدراسة المسبقة للأمور، وفحص أنماط مختلفة لعلاقات اقتصادية، وبلورة سياسة تطبيق حذرة وتدريجية.

وبمصطلحات واقعية ملموسة، فإن المكوّنات (عناصر) للتعاون الاقتصادي تشمل بشكل عام عوامل الإنتاج الأربعة: العمل، ورأس المال، والتجارة، والمبادرة. والنمط المتطرف للتعاون الاقتصادي هو نمط التعاون المطلق الذي تساهم فيه كل

العناصر: قابلية الانتقال المطلقة للعمال من مكان إلى آخر، عدم فرض قيود على توظيفات رأس المال بين البلدان، الانفتاح التجاري المطلق من طريق إلغاء كل أنظمة الحماية الجمركية من أي نوع كانت، تحرير المبادرات للاستثمار في قطاع الأعمال أو في المشاريع المشتركة من أي حدود تتعلق بالدولة أياً كانت.

وهذه حالة متطرفة، تفقد فيها عملياً كل دولة كل الحدود الاقتصادية الفاصلة بينها وبين دولة أخرى. وبين هذا النمط المتطرف ونموذج الفصل الاقتصادي التام، من نوع الفصل الذي كان قائماً بين إسرائيل والدول المجاورة في حالة الحرب، يمكن تحديد تشكيلة من أنماط التعاون الاقتصادي المرتكزة على جزء من العناصر، أو على تفعيل جزئي لكل العناصر. في النموذج المتطرف أعلاه، يمكن بلورة نمط يتيح التدفق للأيدي العاملة أو الاستثمارات، ولكن في سياق قيود كمّية أو نوعية معينة. وفي الاتجاه نفسه، يمكن دراسة فرض قيود معينة على التبادل التجاري. والأنماط الأخرى قد تكون مرتكزة على التعاون في عناصر معينة، وليس في أخرى. ستطرح لاحقاً على سبيل المثال، أنماط ترتكز على التعاون التجاري، ولكن دون تسهيلات بالنسبة الى حركة الأيدي العاملة أو رؤوس الأموال.

سنورد أدناه اقتراحاً لخلاصة خمسة أنماط للعلاقات التجارية المحتملة بين إسرائيل وجيرانها:

ـ النمط الأبعد مدى هو نمط الاندماج الاقليمي الكامل، وبموجبه لا وجود تقريباً لأي قيد على حركة الأيدي العاملة، ورأس المال، والبضائع بين بلد وآخر.

ـ والنمط الثاني للعلاقة الاقتصادية يتركز على التبادل التجاري داخل المنطقة بين إسرائيل وجيرانها (انتقال حر للبضائع دون أي قيود، في مقابل فرض قيود على انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال).

ـ والنمط الثالث هو تركيز معظم الجهود على التبادل التجاري مع دول من خارج المنطقة، في حين أن التعاون بين إسرائيل وجيرانها سيوجه نحو مسارات تشجع هذه التجارة.

ـ النمط الرابع هو التعاون المقصور على مشاريع معينة (مثل مشاريع البنى التحتية) أو على مناطق معينة.

ـ والنمط الخامس يجد تعبيراً عنه في التعاون بواسطة الانتقال الحرّ بين الدول للأيدي العاملة ورؤوس الأموال.

٧- فحص إمكانات قيام علاقات اقتصادية إقليمية

أ ـ التكامل (الاندماج) الإقليمي

يمكن للاندماج والتعاون الاقليميين أن يسكبا مضموناً ويساعدا في بلورة الاتفاقات بين دول المنطقة، كما يمكن أن يشكلا أيضاً عاملاً مكملاً لبرامج الإصلاح والليبرالية الاقتصادية المطلوبة. نحن نقترح أن نضع كهدف للمدى الطويل، العمل على التقدم في تأسيس، حتى العام ٢٠٢٠، منطقة تجارة حرة منفتحة إزاء الخارج، يمنح في إطارها دور عظيم الأهمية للتجارة داخل المنطقة، ولانتقال رؤوس الأموال، ولمشاريع مشتركة، أكان ذلك في القطاع الخاص أو العام، لغرض دعم المكانة التنافسية للمنطقة في العالم، وحل المشاكل المشتركة، وتعزيز العلاقات المتواصلة بين الدول التي ستشكل الأساس لسلام مستقر في المنطقة.

ومع ذلك، فإن عملية «الانتقال الراديكالي» من حالة الحرب إلى حالة التعاون تحتم مقاربة حذرة. فالمنطقة لا تزال مشحونة بالحساسيات السياسية، وهناك حاجة في معظم الدول إلى إصلاحات اقتصادية صعبة التنفيذ، بمعزل عن الاندماج الاقليمي، وكون المسلك (النهج) غير المحدد المعالم إلى أمام يحتوي على عدد غير معلوم من المطبّات المحتملة. وسيكون من الخطأ تحديد أهداف غير واقعية التحقيق، أو محاولة التقدم في مسار الاندماج الاقليمي بوتيرة سريعة أكثر من اللازم. فالاتحاد الأوروبي كان بحاجة إلى أربعين سنة لكي يتطور إلى مكانته الحالية البعيدة من الكمال. والشرق الأوسط، بكل قيوده الاقتصادية، والسياسية، والنفسية، والثقافية، سيكون مضطراً للانتظار، على الأقل، لفترة زمنية كهذه إلى حين قيام بنية اقتصادية مماثلة. وفي دراسة سولينغين (Solingen)[٢]، وأيضاً في دراسة هيللر (Heller)[٣] يتوصل الاتفاق إلى استنتاج مفاده أن الاندماج الاقتصادي الاقليمي هو هدف مرغوب للمدى الطويل، ولكن سوياً مع ذلك لا يوصيان بتطبيق سياسة في هذا الاتجاه حتى لو كان الأمر ممكناً من ناحية سياسية. فهما يشيران إلى العراقيل الكثيرة التي قد تنبع من سياسة اقتصادية ليبرالية سريعة جداً، وذلك كنتيجة للفجوات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط.

---

(٢) Etel Solingen, «Traversing the Valley of Transition: The Multilateral Foundations of Regional Cooperation,» paper presented at: The Conference on Promoting Regional Cooperation in the Middle East, Voliagmeni, Greece, November 1994.

(٣) Mark A. Heller, *Economic Regimes and Regional Stability: Implications for Israeli Palestinian Relations* ([n. p.]: Jaffee Center for Strategic Studies, 1994).

وتوصلت دراسة تمت برئاسة لورنس (Lawrence)(٤) وبمشاركة طاقم من الباحثين الإسرائيليين والعرب إلى استنتاج يقضي فعلاً بوجوب أن يتم الانتقال إلى منطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط، بشكل تدريجي وعلى امتداد سنوات. يُقترح الوصول إلى منطقة التجارة الحرة حتى العام ٢٠١٠، في حين يقترح في السنوات الخمس المقبلة إلغاء كل الحواجز الجمارك بين السلطة الفلسطينية والأردن، وأيضاً الجمارك المفروضة على سلع أردنية في إسرائيل.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات، يستند هذا الفصل الى الفرضية أن علاقات السلام والتعاون بين إسرائيل وجيرانها ممكنة ومرغوبة، وعلى أننا سنشهد في العام ٢٠٢٠ شرق أوسط مغايراً بشكل جوهري. وفي المستقبل القريب، على المنطقة تركيز الجهود على مشاريع قادرة على تحقيق مكاسب اقتصادية ملموسة، وتعزيز الدعم الاقليمي للتعاون وعملية السلام، ووضع الأساس لتعميق الاندماج والتكامل الاقليمي لاحقاً. أما على المديين القصير والمتوسط، فستكون هناك حاجة الى الحفاظ على عناصر (مكوّنات) معينة من سياسة الحماية الاقتصادية والسياسية، من أجل ضمان استمرار الدعم السياسي للتغييرات المطلوبة. ويتوجب على إسرائيل بخاصة، وبحكم أنها الشريك الأقوى في العملية، أن تكون على استعداد للاكتفاء بما هو أقل من الاستغلال الأقصى للمزايا على المدى القصير، وذلك بهدف الحفاظ على الدعم السياسي لبرامج الاندماج والتكامل الاقليمي على المدى الطويل.

ب ـ التجارة داخل المنطقة

في نطاق التجارة البينية في المنطقة [التجارة بين دول المنطقة]، وكما أشير سابقاً، فإن حجمها الحالي محدود جداً. وتشير التقديرات التي وضعت مؤخراً على أساس المزايا النسبية الظاهرة لكل بلد من جانب هالباخ (Halbach)(٥) وصحبه إلى تقدير يقول إنه باستثناء عدد من الفروع، يمكن أن تتحقق في أفضل الأحوال، تجارة بينية متوسطة في حجمها ونطاقها، وإن التجارة التي ستتطور فعلاً يجب اعتبارها في الأساس كدعامة للانفتاح إزاء خارج المنطقة. وبالمصطلحات المالية، يصل تقدير التجارة البينية إلى ما هو أقل من ملياري دولار. مع ذلك، يشير كل من هيرش،

---

(٤) Robert Z. Lawrence [et al.], *Towards Free Trade in the Middle East: The Triad and Beyond* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995).

(٥) Alex J. Halbach, *New Potentials for Cooperation and Trade in the Middle East: An Empirical Analysis*, in Cooperation with H. Awartani [et al.], IFO Research Report; 85 (Munchen: Weltforum Verlag, 1995).

وآيال، وفيشلسون (Hirsch, Ayal and Fishelson) إلى الحقيقة بوجوب أن نفحص أيضاً مستويات جديدة للتجارة غير قائمة اليوم، والتي قد تصبح ممكنة في ظروف السلام.

ويقود التحليل الكمي لـهالباخ وصحبه إلى عدد من الخلاصات المهمة على الشكل التالي:

١ ـ الميزة النسبية الظاهرة (Revealed Comparative Advantage):

لقد فحصت الدراسة الميزة النسبية لكل واحدة من الدول بالنسبة إلى منتوجات صناعية مختلفة وفقاً لتصنيف دولي متبع. وتم تقسيم المنتوجات إلى مجموعات أساس تضمنت:

ـ منتوجات غنية بالموارد، على غرار المواد الخام والمنتوجات الزراعية والصناعية مع مكوّن مهم من المواد الخام.

ـ منتوجات غنية بالعمل تتطلب توظيفات كبيرة نسبياً في وسائل العمل.

ـ منتوجات غنية برأس المال.

ـ منتوجات غنية بالأبحاث، سهلة النسخ، ترتكز على تكنولوجيات سهلة النسخ، وعلى قوة عمل مهنية.

ـ منتوجات غنية بالأبحاث، صعبة النسخ، ترتكز على تكنولوجيات صعبة النسخ، وعلى قوة عمل ذات مستوى مهني عالٍ جداً.

وتشير الأجزاء الرئيسة من النتائج إلى الاتجاهات التالية:

ـ إسرائيـــل: يوجد تفوّق (ميزة) نسبي ظاهر في عدد كبير من مجموعات المنتوجات ـ ٥٢. ويتعلق الأمر بمنتوجات غنية بالأبحاث يصعب نسخها، وبمنتوجات غنية بالعمل (على قاعدة وجود عرض رخيص للعمل من المناطق، الأمر الذي قد يدعو إلى شطب هذه المنتوجات من اللائحة في المستقبل). وهناك أيضاً تفوق (ميزة) نسبي ظاهر في عدد من المنتوجات الغنية بالمواد الخام.

ـ الأردن: تفوق نسبي في أربعين مجموعة من المنتوجات مع تشديد على المنتوجات الغنية بالمواد الخام والمنتوجات الغنية بالعمل. وهناك أيضاً عدد من المنتوجات الغنية بالأبحاث التي يسهل نسخها، مثل المنتوجات الطبية وغيرها.

ـ مصـر: تفوق نسبي في تسع وثلاثين مجموعة منتوجات، غنية بعناصر

الإنتاج وبالعمل أيضاً، وعدد قليل من المنتوجات الغنية برأس المال، مثل العطور ومستحضرات التجميل.

ـ **سوريـا**: تفوق نسبي في تسع وعشرين مجموعة منتوجات، غنية كذلك بعناصر الإنتاج وبالعمل أيضاً.

ـ **لبنـان**: تفوق نسبي في واحدة وستين مجموعة منتوجات، غنية بالمواد الخام، وبالعمل، وبرأس المال. وفي لبنان فقط إضافة إلى إسرائيل، وُجدت منتوجات غنية بالأبحاث يصعب نسخها، مثل آلات الأغذية (غير المنزلية، والأجهزة الكهربائية، وأشرطة الأفلام السينمائية المتطورة). ومن المحتمل أن يكون هناك تشويه في النتائج نابع من حقيقة أن لبنان يلعب عملياً دور بلد ترانزيت للبضائع من دول أخرى.

٢ ـ اتجاهات في تغيير التفوق النسبي:

تشير عملية الفحص على مدى سنوات إلى اتجاهات تغيير في المزايا النسبية، وهذه أهم النتائج:

ـ **إسرائيـل**: تمر في عملية فقدان تفوق نسبي في منتوجات غنية بالمواد الخام وبالعمل، وفي عملية امتلاك تفوق نسبي في مجموعتي منتوجات غنيتين بالأبحاث.

ـ الأردن: تمر في عملية فقدان التفوق في بضع مجموعات من المنتوجات الغنية بالعمل وبالمواد الخام، وفي المقابل يتعزز فيها تفوق نسبي تقريباً في كل مجموعات المنتوجات.

ـ **مصـر**: تفقد التفوق في إنتاج القطن وتمتلك تفوقاً في عدد كبير من المنتوجات الغنية بالمواد الخام والعمل ورؤوس الأموال، وبخاصة الأملاح المعدنية، والنسيج، والثياب، والمعادن، والمنتوجات الزراعية.

ـ **سوريـا**: تُحسّن تفوقها النسبي بالأساس في منتوجاتها التقليدية المخصصة للتصدير: النفط الخام، وعدد من المنتوجات الزراعية والألبسة.

ـ **لبنـان**: تظهر قائمة طويلة من التحسن، ولكن علينا أن نتذكر أن الأمر يتعلق بمصطلحات نسبية. فالصادرات اللبنانية المطلقة انخفضت عن المستويات التي كانت لها قبل الحرب.

٣ ـ إمكانات التبادل التجاري البيني في المنطقة

يقدر حجم التبادل التجاري المحتمل بين إسرائيل والدول المجاورة، كما سبق وقلنا، بنحو ١,٩ مليار دولار سنوياً، منها صادرات إسرائيلية إلى المنطقة بمبلغ مليار

دولار واستيراد إسرائيلي في المنطقة بمبلغ ٠,٩ مليار دولار. وهذا مبلغ منخفض جداً مقارنة بالتجارة الخارجية الإسرائيلية. وبمرور السنين، سيتقلص هذا الفائض في الصادرات، وحتى سيتحول إلى فائض في الاستيراد لأنه يتوقع حصول ازدياد في استيراد المواد الخام من مصر (الغاز الطبيعي، والفحم، وغيرها). والشريك الأساس للتجارة الإسرائيلية سيكون مصر التي يمكن أن يصلح معها فائض في الاستيراد.

أما بالنسبة إلى باقي الدول، فالمتوقع فائض في الصادرات الإسرائيلية، مع أنه قد يحصل فائض في الاستيراد مع سوريا ولبنان إذا قامت هاتان الدولتان بتنفيذ تغييرات اقتصادية بنيوية.

ومن داخل لائحة الصادرات والاستيراد المحتملة لإسرائيل وبلدان المنطقة، بما في ذلك بين الدول العربية نفسها، يمكن الإشارة إلى عدد من الخلاصات الأساس.

ـ بالنسبة إلى عدد من المنتوجات، هناك احتمال كامن للتبادل التجاري بين كل بلدان المنطقة: السلع الغذائية، مواد البناء، النسيج والملبوسات. وفي هذه السلع ستكون منافسة متعاظمة وعملية تخصص.

ـ بالنسبة إلى الخضار ومواد الأملاح المعدنية، بما في ذلك مصادر الطاقة، ستكون هناك تجارة أحادية الاتجاه: إسرائيل ستشتري والدول العربية ستبيع. وفي هذه السلع، هناك أيضاً خيارات للتصنيع المشترك بين إسرائيل والبلدان العربية بمساعدة الخبرات الإسرائيلية.

ـ هناك عدد كبير من إمكانات التبادل التجاري المتعدد الأطراف والتعاون في قطاع الكيماويات، وبالذات على أساس الأملاح المعدنية في البحر الميت. والمشاريع المشتركة قد تترك أثرها على السوق المحلي والدولي. وفي المستقبل قد تطوّر إسرائيل صناعتها الكيماوية في اتجاه إنتاج منتوجات كيماوية متطورة، في حين أن الدول العربية ستُركز على تطوير صناعات بديلة للاستيراد.

ـ يتوقع للمنتوجات الغنية بالمواد الخام تخصص على نطاق إقليمي على قاعدة علاقات تجارية متعددة الأطراف (الأقمشة وسلع معدنية). وفي هذه السلع، هناك أيضاً احتمال لصادرات أحادية الجانب، أكان ذلك على مستوى إسرائيل (الإطارات المطاطية، ومواد التوضيب والأجهزة) أم على مستوى البلدان العربية (مواد بناء، وجلود، ومنتوجات جلدية، وألومنيوم).

ـ وفي مجال الآلات وعتاد المواصلات يجب عدم توقع أي تعاون مهما كان. فالبلدان العربية لا يمكنها الصمود في المنافسة مع مستوى نوعية المنتوجات

الإسرائيلية، مع أنه لدى مصر برامج وخطط للتحول إلى دولة لتصدير السيارات على المستوى الاقليمي.

ـ أما المنتوجات المنجزة، فهي ذات احتمالية إقليمية جوهرية، وبالذات في مجال الملابس والأحذية.

ج ـ تطوير علاقات تجارية مع مناطق أخرى

كما ذكر، فالحفاظ على شروط السلام يشجع إمكانات التبادل التجاري بين دول المنطقة وبقية أنحاء العالم. ومن ناحية إسرائيل، فالأمر ينبع من فتح أسواق للتصدير والاستيراد في آن. ومن ناحية الدول العربية، فالتعاون مع إسرائيل قد يطرح قاعدة للدعم في اكتشاف أسواق جديدة، ولتطوير سلع في سياق تعاون إقليمي ذي قدرة محتملة للتصدير.

وبحسب تقدير هالباخ وزملائه، ففي التبادل التجاري مع الأسرة الأوروبية ستتمكن إسرائيل من توسيع صادراتها بسلع غنية بالعلوم: وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، آلات لإنتاج الطاقة، أدوات للقياس وأجهزة مكتبية. أما بالنسبة الى الدول العربية التي وقعّت معها الأسرة الأوروبية اتفاقات، فالتصدير سيقتصر على المواد الخام (نفط بالأساس)، وبعض السلع الوسيطة، ومنتوجات زراعية، والألبسة، وعدد من السلع الكاملة الغنية بالعمل والفقيرة في التكنولوجيا. وفي مجال الألبسة، يتوقع طاقة نمو جوهرية بخاصة، وفي نطاق المنتوجات الزراعية يتوقع أن تواجه الدول العربية، كما إسرائيل، المصاعب، جراء الموقف المتصلب أكثر من اللازم للأسرة الأوروبية. مع ذلك، فهذا نطاق يحمل في ثناياه طاقة تصديرية كامنة جد جوهرية.

د ـ المشاركة في مشاريع إقليمية

إن التعاون المتمحور حول مشاريع خاصة، في منطقة معينة، أو في موضوع معين، قد يجلب فائدة لكل الأطراف من طريق كونه يفسح في المجال لاستغلال أكثر نجاعة وتنسيقاً للموارد، دون فرض تدخل متطرف للاقتصادات أو المجتمعات كل بالآخر.

ومنذ الآن، هناك علامات كثيرة لبداية تبلور عملية تعاون إقليمي. فالمؤتمر الاقتصادي الكبير في الدار البيضاء في العام ١٩٩٤، بمشاركة إسرائيل والدول العربية معاً لأول مرة بشكل علني، واللقاءات التالية في عمّان في العام ١٩٩٥، وفي القاهرة في العام ١٩٩٦، وأيضاً اللقاءات المبرمجة لاحقاً في قطر وربما أيضاً في

تل أبيب تخلق متسعاً لتعاون إقليمي، أكان ذلك على مستوى الدول أم المبادرات الخاصة. وقد تمت صياغة عدد كبير من المشاريع المحتملة للتعاون الاقليمي استعداداً لتلك اللقاءات.

وعلى المستوى الثنائي، سبق وبذلت جهود بين إسرائيل والأردن لتطوير غور الأردن بشكل مشترك بواسطة لجنة توجيه مشتركة (Jordan Rift Valley Joint Steering Committee). وفي إطار هذه اللجنة، يجري تنظيم وإعداد مخطط رئيس مشترك لغور الأردن، وتمّ فحص فكرة قناة البحرين بين البحر الأحمر والبحر الميت، وكذلك فكرة إقامة مطار دولي مشترك، ويجري فحص أفكار تتعلق بالتعاون السياحي، مثل التخطيط لإقامة متنزه سياحي مشترك على البحر الميت وغيره من المشاريع. كذلك مع مصر، يتم في المقابل فحص أفكار مختلفة للتعاون في نطق السياحة والمواصلات وغيرها.

والتعاون الاقليمي يجب ألا يجد تعبيراً عنه في منطقة معينة، إنما يمكن أن ينفّذ أيضاً في نطاق أو فرع اقتصادي معين. والتعاون الذي قد يجلب فائدة للطرفين فقط، دون أي عيوب، هو التعاون، مثلاً، في إنشاء بنى تحتية، وفي تخطيط استغلال ناجع للمياه، وفي شبكات الكهرباء والاتصالات، وفي البنى التحتية للمواصلات (على غرار المطار المخطط بالقرب من مدينة العقبة). في المقابل، يمكن أيضاً العمل من أجل التعاون في فروع اقتصادية محددة. وعلى سبيل المثال، يشير فيشر (Fisher) وزملاؤه إلى وجود تكامل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مجال الزراعة، ويدّعون أن التعاون في هذا الموضوع سيجلب الفائدة للطرفين (على الرغم من أنه سيوجب تنازلات متبادلة). ويشير فريمان (Freeman)[٦] إلى فروع زراعية مختلفة يمكن للفلسطينيين أن يتميزوا فيها نسبياً، استناداً إلى منظومات التسويق الإسرائيلية.

وقد يكون هناك تعاون في فروع مثل صناعة النسيج، في ضوء حقيقة أن هذه الصناعة لم تعد تكتفي بالاستناد إلى العمل الرخيص كأفضلية نسبية. فهذه الصناعة تعبر بشكل سريع عملية تكوين من جديد في ضوء متغيرات تكنولوجية، و تتغير في أنماط التبادل التجاري، وعولمة الإنتاج. والميزة التنافسية لهذه الصناعة لم تعد ترتكز إذاً على الكلفة الرخيصة للأجور، إنما على سهولة الوصول إلى الأسواق، وتوفر التكنولوجيات الجديدة، والتعرف على أحدث الموديلات، وتفضيل المستهلكين من

(٦) Daniel Freeman, «Agriculture: A Study of Comparative Advantage in Trade between Jordan, WBG and Israel and the Demand for Water Foreward,» paper presented at: The Conference of Sustaining Middle East Peace through Regional Cooperation, Amsterdam, Netherlands, October 1994.

ذوي المداخيل العالية[٧]. وهذه الحاجيات المركبة قد تشكل قاعدة لتعاون في هذا الفرع بين إسرائيل وجيرانها. وفي دراسته المفصلة، يشير هاشاي (Hashai)[٨] إلى إمكانات ملموسة للتعاون في هذا المجال.

هـ ـ حركة عوامل الإنتاج

إن حركة عمالة واسعة النطاق غير ممكنة من ناحية سياسية، وعلى المدى الطويل غير مرغوبة أيضاً من ناحية اقتصادية بالنسبة إلى إسرائيل. فالعرض أكثر من اللازم للعمالة بأجور زهيدة قد يقود على المدى الطويل، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية، إلى تبني تكنولوجيات وفيرة بالعمالة، وإلى تراجع عن مسار التقدم الغني بالعلوم والمعرفة. وبناء عليه، يجب التمكين من انتقال السلع ورؤوس الأموال من أجل تقليص حركة انتقال العمال. فانتقال رؤوس الأموال والسلع سوف يمكّن من إيجاد فرص عمالة ويقلص الحاجة إلى هجرة الأيدي العاملة.

يمكن للإنتاج المشترك، وبخاصة في إطار بناء مناطق صناعية مشتركة، أن يساهم كثيراً في هذا المسار، ويدفع في اتجاه التنمية الصناعية في المنطقة ككل. ومن بين المشاريع الاقليمية الواعدة يمكننا تعداد ما يلي: تعاون في مواضيع المياه سواء على صعيد التخطيط أو على صعيد إدارة الموارد، برامج وخطط لمعاظمة نجاعة الاستعمال الزراعي للمياه، تحسين البنية التحتية لنقل البضائع، أنظمة عبور الحدود والبيروقراطية المرتبطة بادارة التبادل التجاري بين الدول، وأيضاً برامج مخصصة للاستغلال الأقصى للفائدة التي قد تنجم عن تعاظم النشاط السياحي في سياق الحرص على منع التأثيرات السلبية على المنطقة التي قد تنجم عن ذلك.

٨ ـ خلاصة

١ ـ لقد أسفرت عملية السلام عن تأثيرات اقتصادية جوهرية، وبخاصة في نطاق زيادة الاستثمارات، والنمو الاقتصادي، وزيادة التصدير.

٢ ـ وعملية السلام قد تسفر عن نتائج على المدى الطويل، فبالنسبة إلى النمو

---

(٧) Saha Dhevan Meyanathan and Jaseem Ahmed, «Managing Restructuring in the Textile and Garment Subsector: An Overview,» in: Saha Dhevan Meyanathan, ed., *Managing Restructuring in the Textile and Garment Subsector: Examples from Asia*, EDI Seminar Series; 1013-2015 (Washington, DC: World Bank, 1994).

(٨) Niron Hashai, «Business Cooperation, in Peace Conditions, Between Israeli and Arab Firms in the Textiles and Clothing Industry (Hebrew),» (MA Thesis, Tel Aviv University Faculty of Management, 1993).

الاقتصادي للدولة، ستجد تعبيراً عنها في انخفاض حصة الأمن في الناتج المحلي الخام، وفي تقليص تدخل الحكومة في مرافق الاقتصاد، وتقليص العجز الحكومي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية، وزيادة النجاعة الاقتصادية داخل المرافق المختلفة، وزيادة الجدوى من البنى التحتية الاقليمية، وفي زيادة مجمل النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، وزيادة اندماج إسرائيل في منظومات تجارية دولية.

٣ ـ توجد فوارق واضحة في البنية الاقتصادية والاجتماعية بين بلدان المنطقة المختلفة، والتعاون الاقتصادي قد يصطدم أيضاً بصعوبات نابعة من بنية النظام الاقتصادي والسياسي في الدول المجاورة، وأيضاً بصعوبات نابعة من عوامل تقليدية ونفسية. ولذا، فالتعاون الاقتصادي، صعب أيضاً على التطبيق جراء الفوارق في المعطيات الأساس بين إسرائيل وجيرانها، وإشكالي أيضاً بسبب الانعكاسات السلبية التي قد تكون له في المعطيات القائمة.

٤ ـ من الناحية الأخرى، فالتعاون الاقتصادي حيوي على المدى الطويل لترسيخ عملية السلام، ولزيادة النجاعة الاقتصادية، لأداء المرافق الاقتصادية في المنطقة.

٥ ـ يجب التمييز بين أنماط مختلفة للعلاقات الاقتصادية حين يكون كل واحد متميز بواسطة مستوى مختلف من العمق في التعاون. والمستوى الأكثر تقدماً للاندماج الإقليمي الذي تلغى فيه معظم القيود بين الدول المفروضة على التبادل التجاري، وعلى حركة انتقال العمال ورأس المال ليس عملياً على المدى القريب والمتوسط، ويجب اعتباره كهدف للمدى الطويل، وهذا أيضاً في سياق وزن حذر للأمور بالنسبة إلى نطاق إزالة القيود.

٦ ـ يجب أن تتركز العلاقات الاقتصادية على المدى القريب والمتوسط على مشاريع محددة (في مجالات معينة، مثل البنى التحتية للمياه، والمواصلات، والسياحة)، وعلى التعاون التجاري الموجّه الى زيادة صادرات كل دولة إلى خارج منطقة الشرق الأوسط.

٧ ـ في موضوع حركة انتقال عوامل الإنتاج، من الأفضل على المدى الطويل، فرض قيود على حركة قوة العمل بين إسرائيل وجيرانها، وتركيز الجهود على زيادة حركة رأس المال والسلع، في سياق تعاون يقوم على عقد اتفاقات تجارية (بواسطة وكلاء فرعيين على سبيل المثال). وانتقال رأس المال والسلع قد يشكل بديلاً من انتقال قوة العمل، بحكم أنها تمكّن من زيادة فرص العمل في الدول المجاورة وتقليل الحاجة إلى انتقال العمال.

٨ ـ إن قيام علاقات اقتصادية مبنية في المستقبل القريب على انتقال رؤوس الأموال والسلع، وبشكل أقل على انتقال القوة العاملة، قد يقلّل من نشوء احتكاكات وحساسيات، وقد يمكن إسرائيل من التركيز على مزاياها النسبية، وعلى الحفاظ على خصوصيتها في شكل النمو الاقتصادي. والانتقال المتعاظم للعمال قد يؤدي في المدى الطويل إلى إعاقة عملية التقدم التكنولوجي السريع الذي يشكل قاعدة أساس في تطور إسرائيل الاقتصادي، بحكم أنه قد يشجع اتجاهات النمو القائمة على وفرة الأيدي العاملة.

مصـــادر إضافية

● دار سييف، آيمان وغتيت غور. «عرض اقتصادي مقارن بين مرافق اقتصادية في الشرق الأوسط»؛ تسور، داني. «تعاون اقليمي في الشرق الأوسط: جوانب استراتيجية ـ اقتصادية»؛ ساغي، ايلي. «الاقتصاد الإسرائيلي في عهد السلام»، واوتلر، غيرالد. «توقعات تعاون بين إسرائيل وجاراتها ١٩٩٦-٢٠٢٠،» في: رافي بارئيل [وآخرون] .**سيناريو رئيس: إسرائيل في محيط يسوده السلام.** ١٩٩٦).

● Fischer, Stanley, Dani Rodrik and Elias Tuma, eds. *The Economics of Middle East Peace: Views from the Region*. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.

● Hirsch, Seev, Igal Ayal and Gideon Fishelson. The Arab-Israeli Trade Potential: Methodological Considerations and Examples (Working Paper No.7/95/March, 1995 Tel Aviv University, Faculty of Management).



الجزء الرابع

إسرائيل في محيط يسوده السلام: انعكاسات تخطيطية أساس(*)

آدام مازور

(*) للاطلاع على المصادر المعتمدة في هذا الجزء، انظر: «قائمة التقارير النهائية،» في: **إسرائيل ٢٠٢٠: خطتها التفصيلية لمستقبل الدولة والمجتمع**، ٦ مج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، مج ١: **مبادئ التخطيط البعيد المدى**، ص ٣٩٧ (محرر الطبعة العربية).



مقدمـة

لقد تمّ في الفصول السابقة من هذه الوثيقة، وفي أوراق الموقف التي شكلت أساساً لها، استعراض جوانب مختلفة والتأثيرات عليها عقب استتباب واقع سلام في الشرق الأوسط. في هذا الفصل ستبذل محاولة للإشارة إلى التغييرات الأساس في سياسة التخطيط المجالي، وفي الصورة المستقبلية للدولة النابعة من هذا السيناريو الذي يشكل، كما قلنا، واحداً من الأسس المركزية للمخططات الرئيسة لإسرائيل في سنوات الألفين. وترتكز النقاط المختلفة المفصلة في هذه الوثيقة على عدد ملحوظ من أوراق الموقف وتحليلات أجريت في إطار المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين في المرحلة الأولى[1]، وفي المرحلة الثانية للمشروع[2]. ويمكن حصر التغييرات التي ستحصل وفقاً للعرض الآنف الذكر في سياسة التخطيط المجالي، وفي مبادئ تنظيم المجال الوطني في ستة مجالات أساس:

١ ـ تغييرات في بيئة التخطيط.

٢ ـ تغييرات في الأهداف الأساس للتخطيط.

٣ ـ تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية.

٤ ـ تغييرات في مفاهيم أساس لتنظيم المجال الوطني.

٥ ـ تغييرات في النظرة المجالية إلى المجموعات السكانية.

---

(١) انظر معالجات لقضايا السلام في نشرات المرحلة «أ» للمشروع: آدام مازور: «مقدمة المرحلة الأولى،» (١٩٩٣)، و «مورد الأرض في التخطيط المجالي،» (١٩٩٣)؛ راحيل ألترمان وآفي موسيري، «التخطيط القطري: مؤسساته، قاعدته القانونية وغاياته المنشودة ـ من الماضي إلى الحاضر،» (١٩٩٣)؛ اندرياس بلودي، آريه شاحار واورن يفتحئيل، «مذاهب في التخطيط القطري: عرض مقارن بين هولندا وإسرائيل،» (١٩٩٣)؛ شلومو غازيت وآريئيل لفيته، «أوجه أمنية وتصورات جيو ـ سياسية لإسرائيل في سنوات الألفين،» (١٩٩٣)، وعميرام غونين وراسم خمايسي، «اتجاهات في توزع وانتشار السكان العرب في إسرائيل،» (١٩٩٣).

(٢) انظر أوراق موقف لكبار أعضاء طاقم التخطيط للمشروع في: آدام مازور [وآخرون]، «مواقف في السلام،» (١٩٩٣).

٦ ـ تغييرات في وسائل تدخّل الحكومة في التنظيم المجالي.

بعض هذه التغييرات ينبع مباشرة من مجرد وجود سيناريو السلام في الشرق الأوسط ويتعلق به. والتغييرات الأخرى هي تعبير لتأثيرات سيناريو السلام على اتجاهات قائمة ستتسارع بشكل ملحوظ عقب حصول هذا السيناريو، وفي أدناه وصف موجز لهذه التغييرات.

١- تغييرات في بيئة التخطيط

حتى الآن، اشتقت سياسة التخطيط الإسرائيلية من حالة القطيعة الأدائية بينها وبين محيطها الجيو - سياسي. وفي كل ما يتعلق بالعلاقات الاقليمية، كانت إسرائيل تعتبر كـ «جزيرة» في الشرق الأوسط، وكـ «طريق مسدود». فالمجال الواقع خارج حدود الدولة كان له أثر على التخطيط فقط في تحديد حدود الدولة، وفي تعريف «المناطق الحدودية» وتحديد كيفية العناية بها. ومنذ بداية عملية السلام مع الفلسطينيين ومع جيران إسرائيل الآخرين، طرحت في منابر مختلفة، سياسية ومهنية، أسئلة تعالج إمكان فتح الحدود وانعكاسات ذلك.

هناك من يعتقد أن فتح الحدود سيحدث تغييراً متطرفاً في أداء إسرائيل في الشرق الأوسط، حيث ستتحول إلى «ممر» و«ملتقى طرق رئيس» من ناحية مواصلاتية واقتصادية. وفي المقابل، يتوقع آخرون أحجاماً مقلصة لعلاقات انتقال الأفراد والتبادل التجاري بين إسرائيل وجيرانها؛ ولذا يعتقدون أنه لن يحصل تغيير ملحوظ في أداء إسرائيل في المنطقة.

ويطمح المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين إلى إرساء قراراتها ليس على استمرار اتجاهات الحاضر (بلغة المشروع على سيناريو «الأعمال كالمعتاد»)، إنما على مفهوم طويل المدى لسياسة التخطيط المطلوبة لإسرائيل. وفي هذا المفهوم البعيد المدى يوجد لسيناريو السلام دور مركزي يغيّر الكثير من قواعد اللعبة، كما تم إيضاح وتفصيل ذلك في أجزاء هذا التقرير المختلفة.

يعرض الجدول رقم (٤)، ص ٢٤١ من هذا الكتاب تقديرات تستند إلى التحليلات المختلفة التي أجريت بالنسبة إلى المجال المحيط بنا والتي أجملت في هذه الوثيقة. ويشمل هذا المجال إسرائيل والدول التي تحدّها (مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والسلطة الفلسطينية). ومن الجدير أن نتعاطى مع حلقة الدول هذه كمجموعة مقلصة، في حين أن الاتجاهات الأساس ستؤثر على ما يبدو على حلقة أوسع من الدول في الشرق الأوسط. وعلى أساس هذه المعطيات، تحلّل

الخريطة رقم (١)، ص ٢٥١ من هذا الكتاب (معاملات الارتباط بين نمو السكان والناتج المحلي الخام)، الكثافة المجالية للسكان وكثافة الناتج المحلي الخام بالنسبة إلى مساحة من الأرض، كتعبير عن مستوى التطور المجالي.

من التحليلات الكمية والبيانية هذه يمكن الوقوف على مدى التغيّر المتوقع في عدد من المقاييس الأساس في المجال موضع البحث، في السنوات الثلاثين المقبلة، وعلى نصيب إسرائيل النسبي في هذه الأبعاد:

ـ سيزداد عدد سكان إسرائيل والدول التي تحدّها من نحو ـ ٨٠ مليوناً في مطلع التسعينيات إلى نحو ١٤٠ مليوناً قرابة العام ٢٠٢٠، أي زيادة بنسبة نحو ٨٠ بالمئة. وستحافظ إسرائيل على نصيبها النسبي الضئيل وستبقى تشكل نحو ٦ بالمئة فقط من مجموع سكان المنطقة. أما مصر، فتشكل معظم سكان المنطقة، وعلى الرغم من توقع ازدياد عدد سكانها بوتيرة بطيئة نسبياً في المستقبل، فإنها ستواصل البقاء أكبر من كل بقية البلدان مجتمعة.

ـ سيزداد الناتج المحلي الخام في هذه الرقعة (بأسعار عام ١٩٩٠) في الفترة الموازية، من نحو ١١٠ مليارات دولار (بأسعار عام ١٩٩٠) إلى نحو ٤١٠ مليارات دولار، أي بمقدار أربعة أضعاف تقريباً من حجمه الحالي. أما إسرائيل التي تشكل اليوم نحو ٥٠ بالمئة من الحجم الإجمالي، فستزيد حصتها، في حال عرفت كيف تستغل مزاياها النسبية والطاقة الكامنة في «السلام»، إلى نحو ٦٠ بالمئة من أصل الناتج المحلي الخام الإجمالي في هذه الرقعة.

هذه الأبعاد هائلة من حيث حجمها. ومثلما لم نفترض ـ بالنسبة إلى إسرائيل - أن النمو الكمي سيتوسع باستمرار متواصل لاتجاهات الماضي، كذلك لن يكون من الصحيح افتراض هذا الأمر بالنسبة الى بقية الدول المحيطة بنا. ويمكن استغلال هذه التغييرات الكمية للارتقاء مرتبة في التنمية الوطنية وللتنسيق البنيوي للمجال الوطني، ليس في إسرائيل فقط.

وطالما كانت النظرة إلى إسرائيل على اعتبار أنها «جزيرة»، فقد كان من الصائب الافتراض استمرار الاتجاهات وعدم حصول تغييرات في بنية المرافق الاقتصادية وفي التنظيم المجالي. والنظرة الشاملة والمتواصلة إلى المجال التي يتيحها فقط سيناريو السلام، تبرز البنية المجالية الخاصة لهذه المنطقة:

وتتميز كل من إسرائيل، ولبنان، والسلطة الفلسطينية، المتواصلة مجالياً، وتقع في قلب المنطقة، بتمركز سكانها. وبلغ عدد سكانها نحو ١٠ ملايين نسمة في مطلع

التسعينيات ويتوقع أن يصل هذا العدد إلى نحو ٢٠ مليون نسمة قرابة سنوات الألفين، أي ما نسبته نحو ١٣ بالمئة من مجموع سكان المنطقة. ويقيم هؤلاء السكان على مساحة من الأرض تشكل أقل من ٣ بالمئة من المساحة العامة للمنطقة.

إلى ذلك، فإن نحو ٦١ بالمئة من الناتج المحلي الخام الاقليمي في العام ١٩٩٠، ونحو ٦٥ بالمئة من الناتج المحلي الخام الاقليمي في العام ٢٠٢٠، يتركز في هذه المساحة الضئيلة من الأراضي (في إسرائيل، ولبنان، والسلطة الفلسطينية). وإذا افترضنا أن مستوى التطوير المجالي يتعلق بحجم السكان وحجم المرافق الاقتصادية، فإنه من المتوقع أن تقوم في الشرق الأوسط بيئتان (محيطان) مختلفتان من حيث كثافة النمو في الوحدة المساحية الواحدة ـ تلك الخاصة بإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، ولبنان، حيث كثافة سكانها هي الأعلى، ويبْرز فيها مدى الزيادة في الناتج المحلي الخام في وحدة المساحة الواحدة، في مقابل بقية البلدان حيث الكثافة السكانية والزيادة في الناتج المحلي الخام لوحدة المساحة الواحدة أدنى كثيراً.

وبالتالي، هل يمكن ألا يكون لهذه الصورة المجالية، في ظروف السلام والحدود المفتوحة، دلالة بالنسبة إلى التنظيم المجالي الاقليمي؟ وفي ضوء ذلك، ومن خلال النظرة الشاملة إلى بيئة التخطيط في إسرائيل، يجدر بنا افتراض عدد من التأثيرات البنيوية الأساس عقب سيناريو السلام:

١-١ تصور المجال الإقليمي كوحدة متكاملة ومتواصلة، وغير متجانسة

تصور المجال الاقليمي كمجال متواصل وغير متجانس (من ناحية مستوى النمو الاقتصادي والكثافة السكانية المجالية)، حيث التنظيم المجالي يلائم نفسه مع هذا التصور. هذا، في مقابل تصور المجال الشامل كمجالين منفردين ومنفصلين بعضهما عن البعض: إسرائيل كـ «جزيرة» متطورة ومكثفة مغلقة بواسطة حدود محكمة عن المجال الاقليمي المتجانس القليل السكان والمتدني من حيث مستوى النمو.

١-٢ مزايا الحجم والتخصص كأساس للتنمية الإقليمية

التغيير في التصور الشامل للمجال، عقب فتح الحدود وقيام تسويات وترتيبات سلام (على الرغم من إشكالاتها ومراحلها التدريجية) يفسح في المجال لتحقيق المزايا الكامنة في الحجم وفي الموقع والتخصص، كنتيجة للانشطارية المجالية للمجال المتواصل. وستؤثر مزايا الحجم على المرافق الاقتصادية المحاذية لإسرائيل (وبالأخص الفلسطينية واللبنانية)، لكي تُقرّب مراكز السكان والتنمية داخلها من الحدود الإسرائيلية، بغية زيادة إمكانات الوصول السهل والاعتماد على حجم الاقتصاد

الإسرائيلي، وعلى جودة البنى التحتية الهندسية والخدماتية، وفي المدى القصير والمتوسط كأساس لانتقال الأيدي العاملة يومياً للعمل داخل إسرائيل. وهذا القرب، وفي حال كان مراقباً بالنسبة إلى كل ما له علاقة للترتيبات الأمنية واعتبارات جودة البيئة، قد يكون مرغوباً لإسرائيل لأسباب اقتصادية، اجتماعية (كبديل من العمالة الأجنبية)، وكوسائل «بانية للسلام».

ومن ناحية تخصص المرافق الاقتصادية، كما تم تحليله بتوسع في هذه الوثيقة، فالنظرة الشاملة إلى المنطقة ستؤدي إلى عملية تخصص الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات الصناعة والخدمات الغنية بالعلوم والتكنولوجيا، في مقابل تخصص اقتصادات الدول المجاورة بالأعمال الغنية بالطاقة البشرية وبالمساحة.

١-٣ تطوير شبكات إقليمية

إن النظرة إلى المجال كوحدة متواصلة منشطرة إلى مجموعتين، في حين أن مزايا الحجم والتكتل من ناحية ومزايا الموقع والتخصص من ناحية أخرى، تشكل أساساً للتنظيم المجالي والمرفقي. هذه النظرة تحتم تطوير شبكات إقليمية ناجعة وفعّالة لا يمكن لها أن تقوم دون سيناريو السلام وفتح الحدود. وهذه الشبكات ستتيح الانتقال الحر، ولكن المراقب والمنضبط للأشخاص، والبضائع، ورؤوس الأموال، والمعلومات. وانتقال الأشخاص سيكون متاحاً لأغراض السياحة، والتجارة الدولية، وانتقال العمالة اليومي (ولكن المراقب والمنضبط)، إلا أنه يبقى مغلقاً أمام الانتقال المتعلق بالهجرة إلى إسرائيل.

وبموجب هذا التصور لبيئة التخطيط، سينظر إلى إسرائيل كمركز متميز، متخصص ومنضبط في الشبكة الاقليمية، وليس كـ «جزيرة» أو «طريق مسدود» (انظر الخريطة رقم (٢)، ص ٢٥٢ من هذا الكتاب). وأحجام العلاقات الاقتصادية، والتبادل التجاري، والحركة والوصول السهل والسريع النابعة من ذلك، قد تكون أكبر كثيراً كنتيجة للانسجام البنيوي للاقتصادات في الشرق الأوسط. ومثل هذا الحجم سيكون أكبر من كل تقدير كمّي يشكل فصلاً لاتجاهات الماضي.

٢ ـ تغييرات في الأهداف الرئيسة للتخطيط

منذ قيامها، رأت إسرائيل، بقدر كبير من الصحة، في التخطيط الوطني وسيلة تحترم، قبل أي شيء آخر، «الهدف الأعلى»، أي ضمان وجود الدولة.

وكانت المصلحة «العامة» و«القومية» مبتغى التخطيط وباعثه، وخُصصت غايات التخطيط المنشودة لضمان اتخاذ كل الوسائل التي تضمن تحقيق الأهداف

الوجودية التي كانت تتعلق على وجه العموم بالسكان اليهود في إسرائيل. وحظيت هذه الأهداف القومية مثل: «تعزيز الأمن»، «توزيع السكان»، «استيعاب الهجرة»، «احتلال وإعمار القفار»، بقبول وإجماع عام من جانب الحكومات والشعب.

وبشكل طبيعي، كانت الأهداف السياسية والأمنية موضوعة على رأس سلم الأهداف، بحكم حقيقة أنها وُجّهت مباشرة نحو الأهداف «القومية» الخاصة بضمان وحماية الوجود. كذلك، فقد خُصّصت أهداف أخرى في نطاق الاقتصاد على سبيل المثال، لضمان التطوير والنمو الاقتصادي الهادف إلى ضمان الاستقلال الاقتصادي ـ الوطني لمواجهة احتمال فرض مقاطعة وممارسة ضغوط دولية. ووُجّه النمو الاقتصادي نحو ضمان اقتصاد مستقل ومكثف ذاتياً، قادر على ضمان وجود إسرائيل «دون ارتباط بالآخرين»، فيما خصص حجم الناتج الزراعي، على سبيل المثال، لضمان «عدم تجويع» السكان في إسرائيل. كما تمّ القبول باستنفاد المزايا النسبية والتخصص شرط عدم مناقضتها لأهداف اعتبرت «وجودية».

وكان هناك توافق على استخدام التخطيط الطبيعي ـ المجالي كأداة في خدمة أهداف قومية، واشتقت غاياته الشاملة، المجالية والمناطقية، من تلك الأهداف. ففي نهاية الستينيات، ولكن بالأساس منذ منتصف السبعينيات، حصل قضم ملحوظ في إمكان تطبيق «الأهداف القومية»، حيث شكلت حرية الفرد في اختيار مكانة في المجال ونمط حياته عائقاً أمام تطبيق سياسة التخطيط المجالي التي كانت لا تزال موجّهة لتحقيق أهداف قومية: مثل «توزيع السكان». وتحقيق عملية السلام الذي يعني بالأساس، في هذا السياق، الثقة باستمرار وجود الدولة، سيؤدي في أعقابه إلى إضعاف الأهداف القومية لحساب أهداف «طبيعية» اقتصادية، واجتماعية، وبيئية. ومن هذه الناحية، يمكن، بناء عليه، توقع تغييرين مركزيين في أهداف التخطيط القومي:

٢-١ ارتفاع وزن قيم «الفرد» على حساب قيم «المجموع»

إن حق الفرد في تحديد نمط حياته ومكان إقامته في المجال، معترف به منذ مطلع الثمانينيات في إسرائيل أيضاً كأمر لا يمكن أن يخضع للسيطرة المركزية. واستيعاب الهجرة في مطلع التسعينيات هو مثال واضح على مسؤولية الدولة عن بسط مجال الإمكانات وخلق الفرص، إلا أن حق الفرد في تحديد مستقبله يبقى في يده. وعملية السلام ستسارع هذا الاتجاه، وستخفض بشكل بالغ الدلالة وزن الأهداف «القومية» مقارنة بحقوق الفرد، ومن بينها ضمان حرية الاختيار لنمط حياته، وأشكال ونماذج البناء، ونوع الاستيطان وموقعه في المجال. أضف إلى ذلك،

فالتعددية المجتمعية في إسرائيل ستضع موضع شك كل إمكان لتحقيق إجماع وطني حول أهداف الدولة العليا. ومن المستحسن أن يكون الاعتراف بهذه التعددية من المزايا المكتسبة لدى الجميع، ويحلّ محل غايات وأهداف الماضي التي ارتكزت على «إجماع قومي» مثّل على وجه العموم الأكثرية اليهودية القديمة في سكان إسرائيل.

٢-٢ ارتفاع وزن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حساب إضعاف الأهداف السياسية الأمنية

السلام، وفي أعقابه الثقة باستمرار وجود دولة إسرائيل، سيخفضان بقدر ملحوظ الأفضلية التي حظيت بها الأهداف الأمنية في اعتبارات السياسة الوطنية والمجالية .**واعتبارات الأمن** لن تبقى بعد ذلك اعتباراً رئيساً في التخطيط، وستفقد المنظومة الأمنية «حق النقض» الذي أُعطي لها في منظومات التخطيط الوطني. وستعلو على رأس سلمه الأفضليات الوطنية والاعتبارات الطبيعية لدى الدول المتطورة، مثل الرفاه الاقتصادي، والمساواة الاجتماعية، ونوعية البيئة.

- **فالأهداف الاقتصادية** ستوجّه نحو استنفاد انتقال المرافق الاقتصادية إلى الاقتصاد مابعد الصناعي، مع التشديد على رأس المال، والعلوم، والتخصص المتزايد في السلع البالغة التعقيد الموجّهة إلى العالم المتطور. وسيزداد وزن الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية. أما الاعتبارات المبرّرة لاستمرار قيام قطاعات غير ناجعة، من أجل ضمان «اللا ـ تبعية» والحيلولة دون ممارسة «الضغط السياسي» على إسرائيل إلى حدّ «تجويعها»، فستشطب عن جدول الأعمال العام وتصبح أقل دلالة.

- **والأهداف الاجتماعية** ستزداد أهميتها مع إضعاف الأهداف الأمنية الوجودية. وهذه ستوجه نحو ضمان حقوق الفرد، والتكافؤ في الفرص، والاندماج الاجتماعي، وتقليص الفجوات بين المناطق. وسيتم التشديد على إشراك مجموعات سكانية في المصالح الاقتصادية والمجالية الشاملة، في سياق إبداء حساسية إزاء مشاكل المجموعات السكانية، بحيث تؤدي إزالة التوتر الأمني إلى تسليط الأضواء على الإحساس بالغبن والظلم اللاحق بها.

ولأول مرة سيعترف بالأهداف البيئية كأهداف متساوية من حيث أهميتها مع بقية الأهداف الوطنية. والتركيز عليها سيزداد بالأساس، في ضوء تزايد الإدراك بقسطها في ضمان «حياة نوعية»، وفي ضوء الاعتراف بحجم «الثمن البيئي» الذي دفعته إسرائيل جراء انعدام المعالجة اللائقة لهذه الاعتبارات في الماضي. فالسلام وفتح الحدود قد يؤديان إلى المسّ المتسارع بمناطق حسّاسة كنتيجة لتأثيرات بيئية خارجية

للنشاطات خارج حدود الدولة. ومن المستحسن أن تحظى هذه المخاطر البيئية بانتباه لائق في منظومات التخطيط المناطقي وفي اتفاقات السلام مع جيراننا.

٣ـ تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية

منذ إقامتها، كانت الغاية من سياسة التخطيط في إسرائيل، مواجهة مشاكل حجم المجال الوطني وإمكان ملئه كأداة للانتشار والسيطرة على معظم الموارد المجالية، ومن ضمنها موارد الأرض والمياه. وبالتالي، فقد وُجّهت السياسة في الماضي نحو التمكين من الانتشار والسيطرة على معظم الموارد، ومن ضمنها موارد الأرض والمياه، وهو ما كانت المعضلات السياسية والأمنية تشكل قاعدة وسنداً لاتجاهات توسيع السيطرة على هذه الموارد. وفي بعض الأحيان، اعتبر الاعتراف بقيم الطبيعة وبضرورة الحفاظ عليها مناقضاً لاتجاه زيادة السيطرة على الموارد، ولذا اعتبرت سياسة التخطيط الطبيعية كـ «قفز» وكرمز للتخلف الجدير بـ «احتلاله» و«تطويره» كقاعدة لـ «التقدم».

وهكذا فازدياد عدد السكان والنمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى التطوير النابع من ذلك، أدت مؤخراً فقط، وإلى حدّ كبير بفضل هذا المشروع، إلى الاعتراف بأن زمن هذا المنطق لسياسة التخطيط في إسرائيل، قد مرّ. وعلى دولة إسرائيل في وضعها الحالي مواجهة مشكلة معكوسة، وهي حجم ونطاق النشاط المتوقع فيها، ومدى كثافته مقارنة بصغر الدولة. وبناء عليه، ومن ناحية النظرة المجالية إلى الموارد الطبيعية، يمكن أن نتوقع ثلاثة اتجاهات تغيير رئيسة.

٣-١ الاعتراف بصغر مساحة دولة إسرائيل

عقب عملية السلام وارتفاع وزن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، سيتسارع الطلب على الأرض للسكن والعمل والبنى التحتية المختلفة. في المقابل، ستكون هناك حاجة الى مساحات ملحوظة من الأراضي للتدريبات العسكرية، وكمخزون احتياطي لمشاريع إقليمية، ولتطوير مستقبلي لمنشآت البنى التحتية التي تتطلب مساحات واسعة من الأرض. وكل هذا، في مقابل ازدياد الإدراك بنوعية البيئة، وبقيمة المعالم والمشاهد البانورامية والطبيعية. ولأول مرة، سيتمّ توجيه التخطيط المجالي بواسطة المفهوم أو التصور الذي يعترف بمساحة إسرائيل الضئيلة. وإلى حين الآونة الأخيرة، كانت مفاهيم التخطيط في إسرائيل تواجه مشكلة معكوسة تتمثل في إمكان ملء المجال الوطني بغية ضمان السيطرة عليه، ومنع إبقاء مناطق خالية، وبالتحديد في أطراف الدولة وعلى امتداد حدودها.

٣-٢ التركيز على الحفاظ على «الموارد الوطنية» واستغلالها الناجع

إن صغر مساحة دولة إسرائيل وضغط التنمية على الأرض والمياه والموارد الطبيعية، سيشكلان اعتباراً مركزياً في سياسة التخطيط الوطنية. وستتضمن اتفاقات السلام تحديداً كميّاً لموارد الأرض والمياه. وستوجّه سياسة التخطيط نحو زيادة النجاعة في استخدام كمية معطاة ونهائية من الموارد. وحجم المساحة اللازمة لكل مشروع إنمائي سيكون أحد المعايير الرئيسة في تقييم البدائل التخطيطية. فأعمال البناء الكثيف، والتنظيم المجالي الناجع، واستحداث الأراضي، والدمج بين الاستخدامات والوسائل، سيتم التركيز عليها كأهداف مركزية في التخطيط المجالي. هذا في مقابل سياسة التخطيط الوطني التي وُجّهت، حتى الآن، بالأساس نحو الزيادة الكمية لموارد الأرض والمياه التي ستكون بتصرف دولة إسرائيل وسكانها.

٣-٣ اعتبار قيم الطبيعة والبانوراما كأساس لـ «نوعية الحياة»

إن ازدياد وزن الأهداف المتعلقة بنوعية البيئة، إلى جانب الاعتراف بخطر نفاد مورد الأرض والمساس الذي لا مردّ له بقيم المعالم الطبيعية سيؤديان إلى التركيز على المحافظة على قيم الطبيعة والبانوراما في المجالات المفتوحة. في الماضي، اعتبرت مفاهيم التخطيط المجالي، المجالات المفتوحة مجرد «مناطق مقفرة»، وكرمز للتخلف والثنائية بين مستوى التطوير العالي للمحيط المبني صنع الإنسان، وقيمية المعالم الطبيعية للبيئة الطبيعية المفتوحة، وهي جديرة بأن تستخدم كأساس مشترك للقيمة البيئية ولنوعية الحياة في كل أجزاء البلاد وفقاً لسماتها المتميزة وكمحور مركزي في المفهوم التخطيطي لتنظيم المجال الوطني.

٤- تغييرات في المفاهيم الأساس لتنظيم المجال الوطني

وفقاً لسياسة تنظيم المجال في الماضي نُظر إلى المجال الوطني بشكل استقطابي كمركز وأطراف مع موافقة وطنية على الدعم المتواصل لمناطق الأطراف من أجل تعويضها عن تدنّيها النسبي في كل ما له علاقة بالتطور الاقتصادي من ناحية، ولمكانتها «الأمنية» المتدنية من ناحية ثانية. ومن أجل توزيع حجم معطى من النشاطات، بشكل أمثل، على وجه المجال الوطني كله، قُسّمت مراكز التطوير إلى وحدات صغيرة قدر الإمكان تم تحديدها على مسافة نسبية الواحدة من الأخرى. وسياسة التوزيع هذه، وعلى الرغم من الإجماع الواسع الذي حظيت به، وعلى الرغم من الجهد الموظف في تطبيقها، لم تسفر عن إنجازات جوهرية. ففي العقود الأخيرة، ومع التطور الاقتصادي الموجّه من جانب قوى السوق، تعاظم التركيز في منطقة قلب

الدولة. هذا على الرغم من مواصلة الجهود لضمان إسكان المناطق الطرفية على جانبي الخط الأخضر لأسباب سياسية وأمنية.

إن قيام السلام بين إسرائيل وجيرانها سيجد تعبيراً عنه في تغييرات في مفهوم المجال الوطني كله، وفي مبادئ التخطيط الاقليمي ومكوناته، وفي النظرة إلى المناطق الحدودية. جزء من هذه التغييرات سيكون في اتجاه تسريع الاتجاهات القائمة للتركيز، وجزأها الآخر في تغيير المفهوم إزاء طابع التركيز والتوزيع والنظرة إلى المناطق الحدودية.

٤-١ مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني والتركيز في المجال الاقليمي

منذ قيام إسرائيل كان هدف «توزيع السكان» هو الخط الموجّه لسياسة التخطيط الوطني. وكانت الغاية من توزيع السكان هي تقليل الفجوات بين المركز والأطراف على مستويين: على المستوى القطري، في محاولة توزيع السكان والتطوير بشكل متساوٍ أكثر في المجال الوطني بين المركز والأطراف، وعلى المستوى الاقليمي، بتفضيل توزيع السكان والتطوير على عدد أكبر من مراكز الاستيطان الصغيرة، بدلاً من تركيزها في عدد قليل من مراكز الاستيطان الكبيرة. وهذه السياسة، وفقاً لمصطلحات سياسة التخطيط الهولندية ـ هي «**التوزيع المبعثر**»، أي «التوزيع» في المجال الوطني، بحيث ينفّذ بشكل «مبعثر» في المجال المناطقي. ومنذ أواخر السبعينيات، حصل قضم آخذ بالاستمرار في اتجاهات توزيع السكان لما تسببت قوى السوق وأفضليات السكان في مزيد من تركيز السكان في قلب الدولة، وفي إضعاف موازٍ لأطرافها. وفي مقابل التركيز في المجال الوطني، حصل توزيع في المجال المناطقي لقلب الدولة من طريق خروج السكان من المدن إلى أطراف الحاضرة الرئيسة، حينما كان السكان يتوزعون على عدد كبير من مراكز الاستيطان القروية الصغيرة، والطوائفية وغيرها، وحيث كان معظم أعمال البناء يتم بكثافات منخفضة وبالمباني الملحق بها قطعة أرض. والتركيز على المستوى الوطني والتوزيع على المستوى المناطقي يمكن وصفه بـ «**التركيز المبعثر**».

ومنذ مطلع التسعينيات، وبقدر أكبر عقب التحليلات التي أجريت في إطار المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، يتعاظم الإدراك بعيوب التزايد في التركيز المبعثر، وبالانعكاسات البيئية البعيدة المدى لهذه الظاهرة. في المقابل، ففي أعقاب اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها، والتطور الاقتصادي الذي سيعقبها، ستزداد الطاقة الكامنة للتطوير لمناطق الأطراف الحدودية أيضاً. وهذا شرط أن يكون التطوير موجهاً بواسطة اعتبارات اقتصادية ومجالية لاستنفاد مزايا الحجم والتكتل.

والمكوّن المركزي في هذه الاعتبارات هو تركيز التطوير في مجالات مدينية متواصلة، تُخدم بشكل جيد بواسطة منظومات بُنى تحتية ومواصلات تربط جيداً في ما بينها، والتي يتيح حجمها العام مستوى عالياً من الخدمات لا مشروطة بوجود آليات دخول عالية جداً.

ويمكن تعريف هذه السياسة كسياسة «**التوزيع المركز**». ومبادئ «التوزيع المركّز» كما قلنا، هي توزيع السكان على المستوى القطري بشكل متساوٍ أكثر بين المركز والأطراف، ولكن تركيزهم يتمّ على المستوى المناطقي ـ الحواضري. ونموذج التطوير هذا الذي فُضّل في المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، يتيح استغلالاً ناجعاً للأرض في تركيز السكان، وإبقاء مجالات مفتوحة كثيرة بين التجمعات السكانية في بقية مناطق الدولة.

٤-٢ النظرة إلى المناطق الحدودية كمناطق لقاء

في ظروف انعدام السلام، اعترف بحدود الدولة كـ «مناطق حدودية»، وحظيت بوسائل كثيرة كانت الغاية منها ضمان الاستيطان على طول تلك الحدود من أجل «تحصين مناعة الحدود». وحال عدم الاستقرار الأمني وتواصل الأعمال العدائية دون تطوير هذه المناطق، على الرغم من وجود قيم طبيعية وبانورامية ومزايا مختلفة لمواقعها ومحيطها. وسيؤدي قيام اتفاقات سلام وفتح الحدود في هذه المناطق التي تجاوزها التطوير منذ قيام الدولة إلى وضع تستطيع فيه تحقيق قدرات مزاياها الكامنة والتحول إلى «مناطق لقاء» بين السكان من كل من طرفي الحدود. ويتوقع أن يتحقق في هذه المناطق فجوة التنمية الأكبر بين استمرار الوضع الجيو - سياسي القائم و«سيناريو السلام». وإنماء هذه المناطق قد يُنفّذ على أساس المكوّنات الثلاثة التالية (انظر نماذج لمشاريع التعاون الاقليمي في الخريطة رقم (٣)، ص ٢٥٣ من هذا الكتاب).

١ ـ استنفاد مزايا الموقع القائمة، كقيم طبيعية وتراثية لتطوير السياحة أو مجالات أخرى ترتبط بالموارد الآنفة الذكر. ولم يكن هذا التطوير ممكناً جراء التهديدات والأعمال العدائية من وراء الحدود (مثلاً تطوير السياحة في الجليل الشرقي).

٢ ـ وجود طاقة كامنة لنشاطات متواصلة «عابرة للحدود» تستغل مزايا الحجم في محيط متواصل قطعته الحدود التعسفية. أمثلة على ذلك المجال المتواصل للعقبة ـ إيلات ـ طابا الذي يمكن أن يتحول إلى ريفييرا البحر الأحمر، والبحر الميت ومحيطه كـ «كالمتنزه الأكثر انخفاضاً في العالم»، أو المناطق السياحية في الجليل، وهضبة الجولان، وجبل الشيخ، وسلسلة جبال لبنان بمزاياها وتنوعها.

٣ ـ في هذا السياق يمكن رؤية تطوير النقب كله الذي يعود مع افتتاح الحدود نحو مصر والأردن، إلى وضعه كجسر بين الشرق والغرب. وهذا الوضع يفسح في المجال، على سبيل المثال، للاستمرارية المتواصلة لطريق العطور بمواقعها الأثرية الفريدة.

٤ ـ مراكز لقاء على امتداد الحدود يمكن فيها استنفاد المزايا من فتح الحدود لمصلحة الطرفين. وهذه المراكز قد تتحقق في الأساس بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وأيضاً بين إسرائيل وجيرانها الآخرين كلبنان، علماً أن مكونات مختلفة للتطوير، مثل العلوم وطاقة العمل والأرض موجودة لوفرات مختلفة على جانبي الحدود.

ولمثل هذه المراكز يوجد طاقة كامنة للتطوير الاقتصادي الحثيث ومساهمة سياسة لترسيخ السلام. إلى ذلك، يجب أن تتعلم من خلال التجربة المتراكمة حول مناطق العمالة بين اقتصاد متطور غني بالعلوم ورؤوس الأموال، كما الولايات المتحدة، واقتصاد نام غني بالأيدي العاملة، كما المكسيك. وتطوير مراكز العمالة هذه تحوّل، في حالات كثيرة، إلى معيقات مشبعة بالتلوث البيئي، وهضم الحقوق الإنسانية، والإجرام. وفي ضوء ذلك، من الممكن تحقيق مزايا الموقع هذه على امتداد الحدود، إلا أن تنفيذها يلزم الكثير من الحذر في ضوء التجربة المريرة لتحقيق هذه الطاقات في دول أخرى.

وفي واقع السلام وفتح الحدود، ستبقى هناك رقابة على الانتقال الحر للأشخاص والبضائع. ولذا يجب الحرص في التخطيط المجالي لتحديد نقاط اللقاء التي يتاح فيها هذا التخطيط وراء الحدود وبواسطتها ترتبط الشبكة الاقليمية للمواصلات والبنى التحتية.

والتحديد الذكي لنقاط العبور واللقاء هذا يمكنه أن يحقق معظم المزايا النابعة منها، والتقليل قدر الإمكان من مخاطر نشوب صراعات اجتماعية، أمنية وبيئية.

٥- تغييرات في النظرة المجالية للمجموعات السكانية

الأهداف الوطنية، وفي مقدمتها الأهداف السياسية والأمنية، شكلت قاعدة لإجماع وطني واسع، على الأقل في أوساط الأكثرية اليهودية من سكان الدولة. فالاعتراف بأفضلية هذه الأهداف الوجودية دفع عن رأس سلم الأفضليات بقية الأهداف، ومن بينها معالجة الشروخات في المجتمع الإسرائيلي.

والسلام بين إسرائيل وجيرانها، وبينها وبين الفلسطينيين، سيرفع إلى رأس سلم

الغايات الوطنية المنشودة، والأهداف الاجتماعية لمجموعات سكانية مختلفة، وسيكشف الشروخات القائمة في المجتمع الإسرائيلي. وقيام السلام بين إسرائيل وجيرانها، وبينها وبين الفلسطينيين، سوف يكشف أهداف المجموعات السكانية المختلفة ويضعها عالياً في اعتبارات التخطيط الوطني بعامة، والتخطيط المجالي بخاصة. ويلاحظ هذا الاتجاه منذ الآن في أوساط الجمهور الإسرائيلي، ولا يفسح في المجال بعد لتوقع حلول تخطيطية شاملة ترتكز على «إجماع» وطني كما في الماضي، عندما كان «المواطن المتوسط في الدولة» ينتصب في قاعدة الحلّ التخطيطي. ويمكن تحديد انعكاسات هذه التغييرات على التخطيط المجالي في ثلاثة أبعاد رئيسة: الصراع على الأرض بين الأكثرية اليهودية والأقلية غير اليهودية، وقضايا الفجوة الاجتماعية بين المركز والأطراف، وضرورة ملاءمة الحلول المجالية بشكل خاص مع مجموعات السكان المختلفة.

٥-١ الانتقال من الصراع على الأرض إلى الدمج المجالي بين اليهود والعرب

منذ قيام الدولة، كان للصراع السياسي بين إسرائيل والدول العربية وجه صراع أيضاً على الأرض داخل تخوم دولة إسرائيل بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية. وعلى مذبح هذا الصراع تمّت التضحية بمبادئ النجاعة الاقتصادية، ومزايا الحجم، والحفاظ على موارد الطبيعة والمعالم الطبيعية، وفي أكثر من مرة بحقوق الفرد ومبدأ المساواة. فـ «الحساسية» الأمنية كانت ذريعة أيضاً ضد دمج السكان العرب في مرافق مختلفة للاقتصاد الإسرائيلي، وضد الخلط بين المجموعتين السكانيتين أو التقريب في ما بينهما.

وحلُّ النزاع السياسي في المنطقة يبرّر إجراء تخفيض ملحوظ في الاعتبارات المتعلقة بالأرض، ويشكل أساساً لتداخل أكبر بين المجموعتين السكانيتين في سياق المصالح المشتركة في التنمية المناطقية لفائدة مجموع السكان. والنقص في مورد الأرض هو مبرر آخر لعدم مقبولية التقسيم المناطقي، وللازدواجية المسرفة للمنظومات المنفردة. والمصالح المشتركة في إطار المناطق المدينية المقترحة كأساس لتنظيم المجال الوطني في مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠»، ستفسح في المجال، من ناحية، لاستنفاد مزايا الحجم والمكان في سياق الارتكاز المشترك على منظومات للعمالة، والبنى التحتية، والخدمات المشتركة والمتساوية، ومن الناحية الأخرى، للتعبير عن خصوصية المجموعات السكانية، وتخصّصها، وعن مزايا الموقع للأنواع المختلفة لمراكز الاستيطان.

٥-٢ تقوية الحاجة إلى تقليص الهوات بين المناطق على الرغم من «اتجاهات السوق» لزيادتها

إن ارتفاع وزن الأهداف الاجتماعية من ناحية، وازدياد الفجوات بين الأطراف وقلب الدولة عقب قوى السوق من ناحية أخرى، سوف يعزّز الفجوات في المجتمع الإسرائيلي النابعة من الموقع المختلف لمجموعات السكان المختلفة في المجال الوطني. ويتوجب على التخطيط الوطني أن يقترح ردوداً على اتجاهات الاستقطاب هذه. والأدوات المركزية لتحقيق ذلك هي ثلاث: **الأولى**، استغلال مزايا الحجم والتكتل، في الطرفين النائيين، الشمالي والجنوبي، بواسطة التشديد على تركيز التنمية في المجالين المدينيين، الشمالي والجنوبي، **والثانية**، إبراز مزايا الموقع للأطراف من ناحية قيم الطبيعة والبانوراما ونوعية البيئة، **والثالثة**، استغلال الطاقة الكامنة في إمكان التعاون الاقليمي «العابر للحدود» مع زوال حالة العداء والأعمال العدائية على طول الحدود.

٥-٣ الانتقال من النظرة «الوسطية» إلى سكان الدولة وإلى الاعتراف بتعدديتها

مع ضعف الأهداف القومية/ الوطنية عقب التسويات السلمية، يرتفع وزن أهداف «الفرد» و«المجموعة» في عملية تصميم وبلورة المجال الوطني. وتشمل هذه الأهداف حرية اختيار الفرد والمجموعة السكانية لموقعهما في المجال، ولنوعية مركز الاستيطان، ولنمط الحياة الذي يفضلانه. وعقب ذلك، فلن تقاس جودة المخططات على أساس ملاءمتها الكمية لاحتياجات «مجموع» السكان عندما يكون «الساكن المتوسط» ممثلاً لهذه الأفضليات، إنما وفقاً للنوعية في تشكيلة من أشكال مراكز الاستيطان ونماذج البناء. ويمكن للإطار التخطيطي أن يقترح حلولاً استيطانية ونماذج بناء للتنمية في سياق مرونة وملاءمة مع تغييرات الأدوات في المجتمع الإسرائيلي بمجموعاته المختلفة. و«قيم الفرد» هذه تشمل سلّات تفضيل طوائفية واجتماعية مختلفة، ونماذج استيطان حديثة، وملاءمات بيئية خاصة لظروف المناخ والمعالم الطبيعية. وهذه القيم ستشكل اعتبارات مركزية في تخطيط المجال الوطني وفي مكوناته الإقليمية ـ المناطقية.

٦- تغييرات في وسائل تدخل الحكومة في التنظيم المجالي

لقد افترض التخطيط المجالي لإسرائيل على الدوام أن للحكومة قدرة ووسائل كثيرة لضمان تحقيقه. فالسيطرة شبه الكاملة على مورد الأرض وتحديد الغاية منه، على

سوق عرض المساكن العامة، وعلى وسائل توجيه الاستثمارات في قطاع الأعمال كانت أساساً لهذا الافتراض. ولذا، فالمخططات الوطنية والمناطقية اقترحت أهدافاً وغايات كمية محددة ومفصلة في سياق ثقة كبيرة في إمكان تحقيقها. ولكن على الرغم من الإجماع الوطني الملحوظ على أهداف التخطيط والوسائل الكثيرة لتدخل الحكومة، ففي أوقات متباعدة فقط، في العقدين الأخيرين، تماثل التحقيق مع نيات التخطيط. وفي العقدين الأخيرين، حصلت صحوة معينة من نشوة «السيطرة التخطيطية»، إذ كانت «قوى السوق» المعبّرة عن إرادات الفرد والاقتصاد تتغلب على وجه العموم على صرامة التخطيط، وعلى وسائل تدخل الحكومة.

وبقيت سياسة الأرض المشتملة على ضمان الحفاظ على «الأرض الزراعية» و«حق النقض» لجهاز الأمن إزاء منظومات التخطيط المدنية كقلاع أخيرة للسيطرة المركزية على تنظيم المجال الوطني. وعقب موجة الهجرة، تمّ اختراق حاجز الدفاع عن الأراضي الزراعية، وفي أعقاب اتفاقات السلام قد يفقد جهاز الأمن مكانته الخاصة في منظومات التخطيط المجالي.

وهكذا، فالانتقال الحادّ من السيطرة شبه التامة للسلطة المركزية إلى الإذعان شبه التام لقوى السوق يشكل خطراً على بقية الموارد الوطنية، وفي مقدمها مورد الأرض ونوعية البيئة، وقد يقود مكونات كثيرة من داخل البنى التحتية إلى حالة الانهيار. ودولة إسرائيل، بحجمها الضئيل، وكثافتها المجالية العالية ونسب النمو المتوقعة لسكانها ومرافقها الاقتصادية، لا تستطيع التخلّي عن وجود وسائل لتدخل الحكومة في تصميم وبلورة طابع المجال الوطني. وهدف التدخل هو في الأساس التغلب على إخفاقات السوق والتمكين من تحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، وبيئية، لا تقود إليها الاتجاهات السائدة الآن. ومجالا التدخل الرئيسان في هذا الإطار قائمان في مجال البنى التحتية المختلفة، وفي مجال الرقابة على مورد الأرض. وفي إطار المشروع، هناك نقاش موسّع في هذه القضايا في التقارير المقدمة من جانب شفارتز وبارئيل وألترمان[٣].

٦-١ التقدم في البنى التحتية كأساس لنشر النشاطات في المجال

من بين كل الوسائل التي اعتبرت مشروعة وناجعة لتدخل الحكومة في تطوير المجال الوطني، بقيت منظومة البنى التحتية الأداة الرئيسة التي يمكنها تسيير

(٣) شفارتز ورافي بارئيل، «السياسة الاقتصادية،» (١٩٩٧)، وراحيل ألترمان، «عملية التنفيذ وسياسة الأرض،» (١٩٩٧).

تفضيلات الفرد والاقتصاد، وتوجيهها نحو النجاعة الاقتصادية والمجالية. إن وزن البنى التحتية الهندسية والأخرى، سيرتفع بشكل جوهري كأدوات موجهة الى التنمية في المجال الوطني، وكالتي تُقصّر المسافات إلى الأطراف النائية، وتخلق بنية تحتية تكنولوجية حديثة يمكن أن يُرسى عليها التطوير والإنماء في المستقبل.

٦-٢ الرقابة على مورد الأرض لضمان نوعية البيئة والتنمية المستقبلية

إن تسارع التطور الاقتصادي، وفي المقابل هبوط وزن الاعتبارات الأمنية والإقليمية بين السكان داخل دولة إسرائيل قد خفّضا إلى حد كبير من شرعية السيطرة على مورد الأرض لهذه الاعتبارات. ومن المستحسن أن تُرسّخ اعتبارات عقلانية ومحدّثة الحاجة إلى السيطرة المركزية على مورد الأرض، ومن بينها: الحفاظ على موارد الأرض ذات القيمة، ومنع الإضرار بنوعية البيئة، والحفاظ على الأراضي اللازمة لتنظيم جهاز الأمن في زمن السلام، وضمان الإمكانات لمشاريع واسعة النطاق من البنى التحتية الوطنية والإقليمية المشتركة، والحفاظ على احتياطي من الأرض للتنمية المستقبلية. وهذه الاعتبارات تبرّر قدراً من التدخل العام العالي في السيطرة على مورد الأرض لمنع التبذير في هذا المورد الذي قد يصل إلى حدّ نفاده عقب إخفاقات السوق. وتنظيم المجال الوطني وفقاً لمفاهيم حديثة للتنمية الاقتصادية والمجالية من أجل رفاه جميع سكان الدولة، كما هو مطروح في المخطط الرئيس لإسرائيل في سنوات الألفين، لا يمكن أن يتحقق دون وسائل سيطرة ورقابة مركزية على مورد الأرض، تبقى في تصرف حكومة إسرائيل.

٧- إجمال الانعكاسات التخطيطية لسيناريو السلام

من كل ما هو مفصّل في البنود الفرعية الآنفة الذكر، يمكننا تشخيص ثلاثة مستويات من التأثير على مواضيع التخطيط المختلفة النابعة من مجرد قيام السلام:

ـ السلام كشرط ضروري ـ جوانب تخطيطية، حيث السلام هو شرط ضروري لوجودها.

ـ السلام كمحرك رئيس ـ جوانب تخطيطية تتأثر قبل أي شيء آخر من قيام السلام بين إسرائيل وجيرانها، مع أن جذور هذا الاتجاه وتعبيراته ترتبط أيضاً بمواضيع تخطيطية أخرى.

ـ السلام كمسرّع للاتجاهات ـ جوانب تخطيطية تتأثر من سيناريو السلام في اتجاه زيادة جوهرية في قوة ووتيرة التغييرات النابعة من اتجاهات الاستمرار.

أما تفاصيل مواضيع التخطيط وتصنيفها وفقاً لمستوى تأثير السلام، فقائمة في الجدول رقم (٢).

في بداية هذا التقرير طرحنا الافتراضات التي قدّمها طاقم تخطيط مشروع «إسرائيل ٢٠٢٠» لاختيار سيناريو السلام كواحد من السيناريوات الثلاثة الأساس لطابع الدولة في سنوات الألفين، إلى جانب سيناريو إسرائيل في مسار الدول المتطورة، وسيناريو إسرائيل والشعب اليهودي. السلام هو شرط أساس لكل تخطيط للمدى الطويل الذي هو بحاجة بطبيعة الأمر إلى ظروف استقرار ويقين من أجل أن يصبح موضع تحقيق. وهكذا، فما تبقّى هو أن نفحص: هل أن ظروف السلام ستؤثر بشكل جوهري على الاتجاهات القائمة في المجال الوطني؟

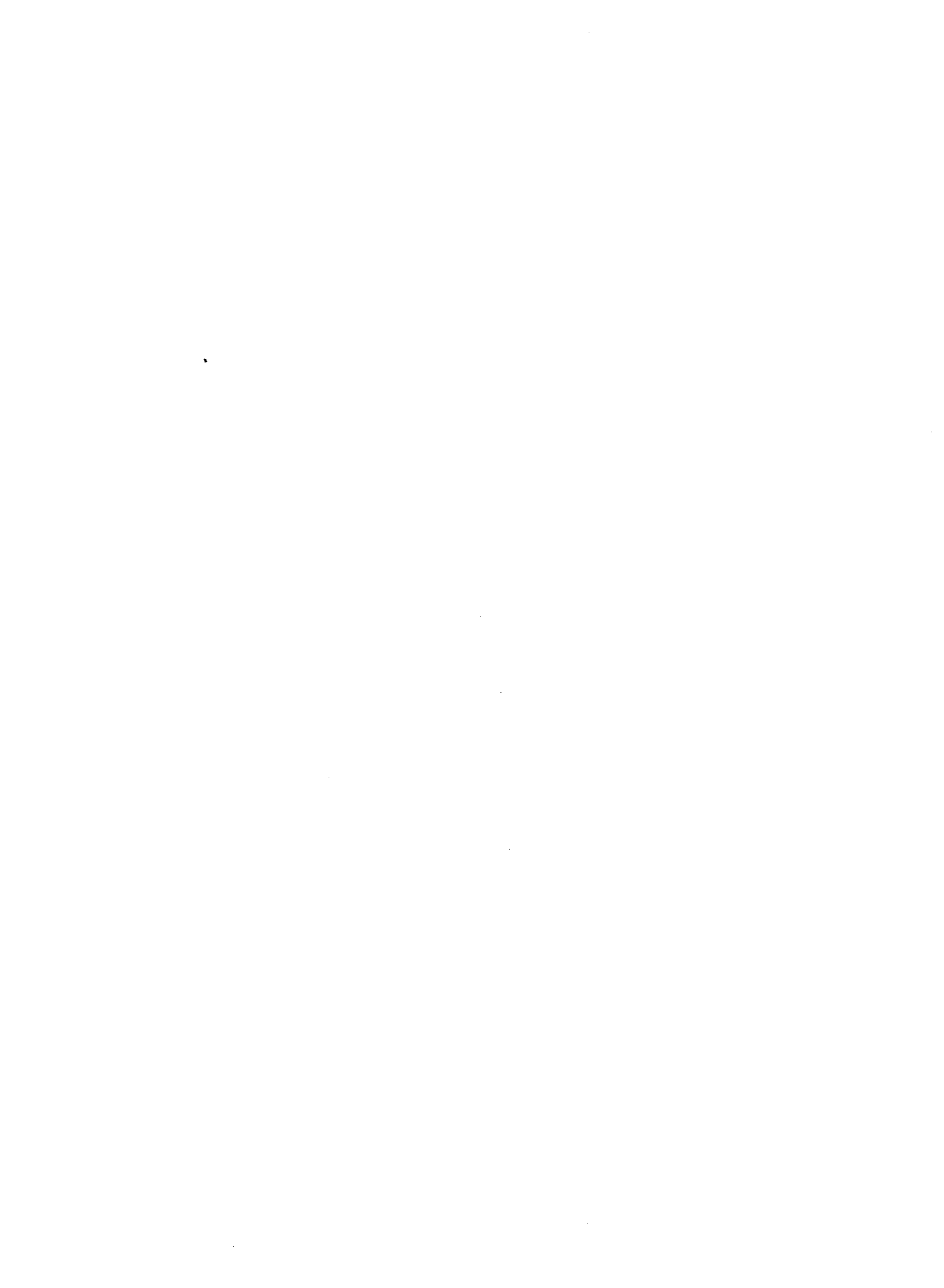
لقد حدّد هذا الفصل مجالات تأثير السلام، وحدّد الانعكاسات المختلفة لسيناريو السلام على بيئة التخطيط المستقبلية لإسرائيل. فهذه تحمل في ثناياها فرصة لتحقيق كثير من أهداف المخطط الرئيس، وفي الوقت ذاته تحتم استعداداً تخطيطياً مسبقاً. ونظراً لذلك، يشكل «سيناريو السلام» واحداً من مداميك «صورة المستقبل»[٤] التي تشدّد على أهمية السعي إليه في ضوء انعكاساته الإيجابية الكثيرة.

---

(٤) آدام مازور وميخال سوفير، «المخطط الرئيس لإسرائيل ٢٠٢٠ ـ «صورة المستقبل»،» (١٩٩٧)، الفصل ٨.

أوراق عمل

(وجهات نظر)



(١)

الاقتصاد الاسرائيلي في عصر السلام

إيلي ساغي

مقدمة وتلخيص

منذ مطلع التسعينيات، تميّز الاقتصاد الإسرائيلي بتجدد تسارع النشاط الاقتصادي. لقد وصلت وتيرة النمو في الناتج المحلي الخام إلى نحو ٦ بالمئة في السنة، ووتيرة النمو في الناتج التجاري نحو ٧ بالمئة في السنة بعد قرابة عقدين من النمو البطيء جداً. ينبع هذا التحول في مؤشر نمو الاقتصاد من ثلاثة عوامل مختلفة، غير مترابطة إلى حدّ كبير:

العامل الأول هو «لبرلة» (تحرير) الاقتصاد الاسرائيلي. عملياً، بدأت عملية «اللبرلة» هذه (التحرير من القيود) في النصف الثاني من العقد السابق، وتتميز بانحسار تدخل الحكومة في النشاط التجاري من ناحية، وبمعاظمة نشاطها في نطاق الاستثمار في البنية التحتية من ناحية أخرى. وكنتيجة لذلك تحسن أداء ونجاعة الاقتصاد، وكذلك قدرته على المنافسة، وعلى اجتذاب عالم الأعمال الدولي. و**العامل الثاني** هو موجة الهجرة من أقطار رابطة الدول المستقلة. فقد خلقت موجة الهجرة زخماً جديداً في الطلب من ناحية (بخاصة في قطاع الإسكان)، وزادت عرض العمالة الماهرة، مخفضة بذلك كلفة العمل لوحدة الإنتاج من ناحية أخرى. و**العامل الثالث** هو بداية العملية السياسية مع عقد مؤتمر مدريد. وتواصلت هذه العملية في إنجاز اتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وبتطبيق هذه الاتفاقات والتوقيع على معاهدة سلام مع الأردن.

وهذه العوامل الثلاثة ستواصل المساهمة في تثبيت مؤشر النمو السريع الذي تشهده إسرائيل اليوم. ويبدو أن توقعاً لوتيرة نمو سنوية بنحو ٥ حتى ٦ بالمئة إلى حين

العام ٢٠٢٠، هو أمر معقول. ومن بين هذه العوامل الثلاثة هناك وزن حاسم لعملية السلام. فالنقاش العام حول الثمار الاقتصادية للسلام من ناحية الاقتصاد الإسرائيلي تمركز في الفترة الأولى حول رؤية «الشرق الأوسط الجديد»، التي تقوم في الأساس على إلغاء المقاطعة العربية، وعلى العلاقات المتبادلة التي ستتطور بين شعوب المنطقة بعامة، والتجارة المتبادلة في ما بينها بخاصة.

وبالفعل، يمكن قطعاً أن نتوقع أن تتميز المنطقة في العام ٢٠٢٠ بعلاقات متبادلة اقتصادية حرة بين الدول العربية وإسرائيل. ولكن أهمية هذه العلاقات بالنسبة الى إسرائيل تبقى ثانوية وغير ذات شأن في السياق الماكرو ـ اقتصادي. ويمكننا التخمين أن الصادرات إلى الدول العربية ستتراوح بين ٥ ـ ١٠ بالمئة من مجمل الصادرات الإسرائيلية، ووزن الاستيراد الإسرائيلي من هذه الدول سيكون أقل من ذلك. وهكذا فمكاسب الاقتصاد الإسرائيلي من السلام لا تكمن في العلاقات مع دول عربية، إنما في إمكان تخفيض أعباء الأمن التي تعانيها إسرائيل منذ إقامتها، وفي تحسين «ظروف البيئة الاقتصادية» التي يعمل فيها الاقتصاد الإسرائيلي على الساحة الدولية.

وتخفيض الأعباء الأمنية، سيجد تعبيراً عنه في تعميق الاتجاه السائد منذ مطلع الثمانينيات: هبوط وزن نفقات الأمن المحلية. والمصادر التي ستتوفر ستتيح تحسيناً متواصلاً في مستوى الحياة المدنية، وفي تسريع النمو في الناتج، أكان ذلك من طريق تخفيض العبء الضريبي، أو من طريق زيادة الإنفاق على أهداف التربية والتعليم والأهداف الاجتماعية. وعوامل الإنتاج التي ستصبح خالية من انحسار النشاط الأمني، وبخاصة قوة العمل الماهرة ستكون جاهزة ومتوفرة لنشاط اقتصادي مدني وستساهم في استمرار اتجاه تحسن أداء ونجاعة الاقتصاد، وتحسن قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على المنافسة في الأسواق العالمية. وسيساهم في ذلك أيضاً الخبرات التكنولوجية المتراكمة التي امتلكت في خلال سنوات كثيرة في أطر الإنتاج العسكرية في إسرائيل.

والتحسن في «ظروف بيئة الأعمال» النابع من تغيير النظام الاقتصادي (عقب تحرير الاقتصاد من القيود)، ومن التحسن في الوضع الجيو ـ سياسي على حدّ سواء، يجد تعبيراً عنه في عدد المستويات:

أولاً، فهو يساهم في تخفيض «أقساط مخاطر الدولة» الملزمة بها إسرائيل في سوق الاعتماد الدولي. وكنتيجة لذلك، فإن نسبة الفائدة الفعلية ستنخفض، وترتفع التوظيفات في مرافق الاقتصاد، وتتسارع عملية النمو. وبشكل خاص، سيقود

الأمر إلى تحسين شروط الاعتماد الإسرائيلية في سوق رأسمال العالمية.

ثانياً، يجد الأمر تعبيراً عنه في تخفيض نسبة الريع التي يطلبها المستثمرون الأجانب في مقابل توظيف استثماراتهم في إسرائيل. وكنتيجة لذلك، فإن نمواً سريعاً سيحصل في الاستثمارات الأجنبية في البلاد، بداية بواسطة سوق رأس المال، وبعد ذلك بواسطة امتلاكات فعلية في الشركات الإسرائيلية، وفي مشاريع مشتركة مع شركات إسرائيلية، وفي إقامة مشاريع وشركات في إسرائيل.

ثالثاً، ستتحسن ظروف وشروط التجارة الإسرائيلية، وستتوسع أسواقها التصديرية، إما بواسطة اختراق أسواق تصديرية جديدة كانت مغلقة في وجهها قبل عصر السلام، أو بواسطة توسيع وجودها في الأسواق التقليدية (أوروبا والولايات المتحدة) التي يمكنها أن تعتمد بمستوى عالٍ من اليقين على المزوّدين الإسرائيليين. والجانبان المثيران للاهتمام في هذا المجال هما التأثير المتوقع على السياحة وتحويل إسرائيل إلى مركز تجاري إقليمي.

والتحسّن في الوضع الجيو ـ سياسي يؤثر إيجابياً على السياحة التي هي نطاق حساس جداً بالنسبة إلى المشاكل الأمنية. وبالفعل يمكن أن نتوقع حصول «قفزة» في السياحة إلى إسرائيل. ولكن يجب عدم المبالغة في الطاقة الكامنة للزيادة في هذا المجال، لأن إسرائيل ستبقى حتى في عصر السلام مبتغى باهظ الثمن للاستجمام الأوروبي أو الأمريكي، مقارنة بالدول المنافسة لها في هذا المضمار في حوض البحر الأبيض المتوسط. وهذا أجراه التأثير المتراكم للعوامل الثلاثة الأساس التي تحدّد السعر: كلفة المواصلات العالية (ضرورة الوصول جواً)، والكلفة العالية للعمل البسيط في إسرائيل، والكلفة العالية للأرض على امتداد الشواطئ الإسرائيلية القصيرة نسبياً.

في المقابل، يتوقع أن تتحول إسرائيل إلى مركز تجارة وأعمال دولي بالنسبة إلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. ويمكننا أن نخمّن أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس نشاطاً ملحوظاً في المنطقة سوف تفضّل إقامة مراكزها الإدارية الاقليمية في إسرائيل عندما تصبح الحركة بين إسرائيل وجيرانها، حرّة وآمنة. ويبدو أنه من هذه الناحية، يوجد لمدينة تل أبيب قوة جذب أقوى من مراكز أخرى محتملة كالقاهرة وعمّان والرياض وأثينا، وحتى روما.

وفي حين أنه يتوقع للتبادل التجاري الإقليمي أهمية متواضعة فقط (البحث في هذا الموضوع لا يشمله هذا الفصل، بل ستتم دراسته في الفصل الذي كتبه داني تسور)، يمكننا أن نتوقع إسهاماً جوهرياً أكثر من التعاون الاقتصادي بين إسرائيل

وجيرانها، وبخاصة مع الفلسطينيين. مع ذلك، علينا أن نؤكد على أن إسرائيل ستكون أقل استفادة من الدول العربية من هذا التعاون جراء الفوارق في الأحجام بين الاقتصادات والتباين في درجات التطور الاقتصادي.

وسيجد التعاون تعبيراً عنه في الأساس في الاستغلال المشترك لمنشآت البنى التحتية، مثل الموانئ البحرية والمطارات. فالفلسطينيون والأردنيون سيستخدمون الموانئ البحرية الإسرائيلية، ومن جانبها ستستخدم إسرائيل ميناء العقبة وتفكك ميناء إيلات. وستكون المطارات الإسرائيلية والأردنية في خدمة الفلسطينيين، في حين أن إسرائيل والأردن سيقيمان مطاراً مشتركاً في إيلات. وفي نطاق الطاقة، يتوقع ربط شبكات الكهرباء، وسيتيح ذلك استغلالاً أنجع لمصدر الطاقة هذا، وبخاصة في ساعات الاستهلاك القصوى.

كذلك يمكننا أن نتوقع تعاوناً متعاظماً في استغلال موارد البحر الميت، في مشاريع تحلية المياه، إذا أقيمت، وفي البنى التحتية السياحية على طول شواطئ بحرية طبريّا، والبحر الميت، والبحر الأحمر.

وبين إسرائيل والفلسطينيين يتوقع أيضاً تعاون في رسم وإدارة السياسة الاقتصادية. فالحدود الاقتصادية المفتوحة أمام حركة البضائع والأيدي العاملة بين هذه المرافق الاقتصادية مسألة حيوية من أجل ضمان النمو والتطور في الاقتصاد الفلسطيني، ويساهم أيضاً في نمو الاقتصاد الإسرائيلي (وإن بقدر قليل جداً). ومثل هذه الحدود لن تقوم إذا بقي هناك فوارق جوهرية في الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات (في الأساس: الجمارك، والضريبة على القيمة المضافة، ورسوم الشراء) أو في الأنظمة النقدية في هذه الدول. ونظراً لأن الاقتصاد الإسرائيلي أكبر كثيراً من الاقتصاد الفلسطيني، ونظراً لأن أهمية الحدود المفتوحة هي من ناحية ثانوية، يبدو أن تنسيق السياسة بين الاقتصاديين في هذه المجالات سيعبّر في الأساس عن اعتبارات واحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي.

١- العبء الأمني

١-١ مقدمة

منذ قيام الدولة، كان العبء الأمني الثقيل واحداً من السمات البارزة للاقتصاد الإسرائيلي. وازداد هذا العبء كثيراً في النصف الثاني من السبعينيات عقب حرب يوم الغفران (حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣). ومنذ مطلع الثمانينيات، وبعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، أصبح هذا العبء يسير في اتجاه متواصل من الانخفاض.

والمساهمة الأكثر وضوحاً التي يمكن للسلام أن يمنحها في كل الدلالات، ومن ضمن ذلك الدلالة الاقتصادية المباشرة، هو السلام بحد ذاته، أي منع الحرب المقترنة بفقدان الموارد والمصادر.

والتكلفة (الثمن) البديلة للموارد المحدودة للمجتمع المخصصة للأمن، تجد تعبيراً واضحاً عنها في المصادر الدينية («ويطبعون سيوفهم سككاً ورماحهم مناجل») وتشكل نموذجاً مألوفاً في بداية عدد كبير من كتب الدراسة الخاصة بمدخل إلى علم الاقتصاد (رسم الخط البياني لحدود إمكانات الإنتاج «بين المدافع والزبدة»). والحال هكذا. فالمقابل الاقتصادي الأوضح الذي، ربما، يستطيع السلام عرضه هو إمكان تخفيض هذا العبء. وبافتراض أن عملية السلام ستتواصل، يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي، على ما يبدو، أن يكتفي بتخصيص حصة تقل عن ٥ بالمئة لنفقات الأمن.

والقول إن السلام يتيح تقليل العبء الأمني (مقارنة بحال استمرار النزاع) هو تقريباً بمثابة بديهة مقبولة، ولكن ليس من جانب الخبراء في شؤون الاستراتيجيا والأمن القومي. والبحث أدناه لا يتناول الجوانب هذه على الإطلاق. وبناء عليه، فإنه لا يزعم تحديد رأي أو تقدير بالنسبة الى السؤال إن كانت هذه النفقات ستقل فعلاً، وبأي قدر ستقلّ، وما هو خط التقليص على مرّ الزمن.

ويفترض البحث (ولكن لا يقرر) أن إحراز السلام في المنطقة سيقود فعلاً إلى انخفاض في العبء الأمني، ويحاول إيضاح المجالات والمستويات التي يتأتى فيها عن هذا التطور مساهمة في الاقتصاد.

١-٢ إعادة تخصيص الموارد الوطنية

١-٢-١ قياس العبء الأمني

المقياس الموحّد المقبول للعبء الأمني هو نسبة نفقات الأمن من مجموع المصادر أو الناتج المحلي الخام. وفي حالة إسرائيل، من الملائم أكثر استخدام نسبة نفقات الأمن المحلية من مجموع الناتج المحلي كالمقياس ذي الصلة بالعبء. وهذا يعود لأن إسرائيل تحصل على قرابة كل عتادها العسكري كمنحة من جانب الإدارة الأمريكية في إطار المعونة العسكرية، بحيث إن هذا المكوّن في النفقات لا يحمل المرافق الاقتصادية عبئاً اقتصادياً مباشراً.

وقياس العبء الأمني بعامة، والإسرائيلي بخاصة، هو مشكلة منهجية

معقّدة[1] **أولاً**، فالعبء الاقتصادي يجد تعبيراً عنه أيضاً في مجالات لا تجد تعبيراً عنها في النفقات، مثل: أضرار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة للحرب والأعمال العدائية، وإلحاق أضرار بنجاعة قطاع الأعمال وغيرها .**ثانياً**، هناك مصاعب عديدة تعترض عملية القياس الصحيح والدقيق لنفقات الأمن المباشرة وغير المباشرة على حد سواء.

ويجد العبء الأمني تعبيراً عنه أيضاً في مجالات غير اقتصادية تماماً، مثل: تبعية سياسية، وتوترات اجتماعية (عدم مساواة في تحمّل أعباء الخدمة العسكرية)، ومشاكل على مستوى الفرد (عائلات ثكلى، مصابون، مشاكل ضميرية، إخلال بسير الحياة، الدراسة، الترقية في العمل، الحياة العائلية وخلافه)، وبالطبع مجمل المصاعب التي تصيب الفرد والمجتمع كنتيجة للحرب. والتحليل المعمق للعبء الأمني يتجاوز إطار البحث الحالي. وبناء عليه، ودون تجاهل هذه الإشكالية، سنتطرق لاحقاً بالأساس إلى المقياس الموحّد لوزن الإنفاق المحلي من الناتج المحلي الخام، كما هو مبين في الحسابات الوطنية.

١-٢-٢ تطور نفقات الأمن المحلية

لقد ارتفع مستوى الإنفاق الأمني المحلي تدريجياً في العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة، وعقب كل واحدة من الحروب حصل ارتفاع ما في حجم تلك النفقات. فبين حرب سيناء (عام ١٩٥٦) وحرب الأيام الستة (حزيران/يونيو ١٩٦٧)، بقيت نسب الإنفاق الأمني المحلي من الناتج في حدود ٦ بالمئة من الناتج المحلي الخام.

وفي السنوات التي أعقبت تلك الحرب، وخلال حرب الاستنزاف في سيناء ارتفعت النسبة إلى مستوى يتراوح بين ١٠ ـ ١٤ بالمئة. وعقب حرب يوم الغفران (حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣) حصل ثانية ارتفاع تراوح بين ١٥ ـ ١٨ بالمئة من الناتج. ودون أدنى شك، فقد كان الارتفاع في نفقات الأمن في خلال السبعينيات أحد العوامل في الانكماش الحاد في وتيرة النمو الذي حصل في ذلك الوقت.

---

(١) انظر: أ. برغلس، «عبء الأمن ومرافق الاقتصاد الإسرائيلي،» في: بن بوراث، **مرافق الاقتصاد الإسرائيلي ـ مخاض للنمو** (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٠)؛ ش. بن تسفي، **نفقات الأمن ومرافق الاقتصاد الوطني** ([تل أبيب]: مركز سابير، جامعة تل أبيب، ١٩٩٣)، ول. مريدور [وآخرون]، «تقرير إجمالي للجنة المكلفة بتقدير كلفة الأمن لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي،» (القدس، غير منشور).

١-٢-٣ نفقات الأمن المحلية

منذ بداية الثمانينيات، حصل تغيير حاد في الاتجاه. وتتسّم السنوات بمستوى ثابت بهذا الشكل أو ذاك، للإنفاق الفعلي، ومعنى ذلك انخفاض تدريجي في نسبة الإنفاق من الناتج، وصل إلى حدود ٨ بالمئة فقط في العام ١٩٩٥. وهذا تغيير دراماتيكي في مجرى العبء الأمني لإسرائيل، لم يهتز حتى بواسطة حرب لبنان والانتفاضة اللتين حصلتا خلال سنوات الثمانينيات. وما كان لهذا التحول أن يحصل لولا معاهدة السلام مع مصر. فزوال التهديد الاستراتيجي من جانب أكبر وأقوى أعداء إسرائيل حتى ذلك الوقت مكّن الأخيرة من تخفيض الجهد المقترن بالحفاظ على الأمن الجاري. وكان هذا الجهد باهظ الثمن بشكل خاص على الحدود مع مصر، لأنه كان يحتم استمرار الاحتفاظ بشبه جزيرة سيناء في أيدي الجيش الإسرائيلي فارضاً مرابطة قوات ملحوظة مع تكلفات صيانة باهظة الثمن.

وعلى الرغم من توقيع مصر على معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا أنها عاظمت في النصف الأول من الثمانينيات مشترياتها العسكرية، لكنها بقيت في إطار المعونة الأمريكية، ولم ينظر إليها، على وجه العموم، كخطوة مهددة لإسرائيل. ومن ناحية إسرائيل، فقد قادت معاهدة السلام إلى خروج مصر من سباق التسلح، الأمر الذي أتاح لإسرائيل تقليص جهودها التسلحية، وبذلك تقليل العبء الأمني. إلى ذلك، فحقيقة بقاء سوريا وحدها في سباق التسلح هذا، دفعتها إلى محاولة تحقيق «توازن استراتيجي» مع إسرائيل. لكن مصاعبها الاقتصادية والسياسية من ناحية، وانهيار الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى، أرغما سوريا على التخلّي عن هذه السياسة، وتسبّب في تقليص حاد في نفقاتها التسليحية في أواخر الثمانينيات. وهكذا، وبشكل غير مباشر، قاد السلام مع مصر أيضاً إلى تقليل جهود التسلح السورية[٢] بعد عدد من السنين، وبذلك أثر مباشرة على إبطاء سباق التسلح.

وحتى لو تواصلت العملية السياسية، فالأرجح أن تمر سنوات أخرى كثيرة إلى أن يصبح ممكناً، إذا كان ممكناً أصلاً، إحداث تقليص حاد في مستوى الإنفاق الأمني. ولكن في هذه الظروف، يمكن الافتراض أن نفقات الأمن لن تزداد على الأقل، مما يعني أن اتجاه الجمود في مستواها الذي بدأ في مطلع الثمانينيات، يتوقع له أن يستمر. وعلى المدى القصير، ستقود العملية السياسية بالذات إلى ازدياد معيّن في نفقات الأمن الناجمة عن إخلاء قوات الجيش الإسرائيلي من الضفة

(٢) انظر: ش. ايفن، «آلية تخصيص الموارد الاقتصادية في سوريا، الأردن ومصر،» (أطروحة دكتوراه، التخنيون وجامعة حيفا، ١٩٩٤).

الغربية، وربما من هضبة الجولان، وعن إعادة انتشارها من جديد. وستزداد نفقات الأمن جراء الحاجة إلى معاظمة وسائل الأمن الجاري للمجموعات السكانية المعرضة للتهديد، واستيعاب وتفعيل وسائل تعقّب ورقابة وردع حديثة وما شابه. ولكن إزاء هذا الازدياد، يفترض تقليص ملحوظ في القوات التي اضطرت إسرائيل إلى مرابطتها لغرض السيطرة على نحو مليون نسمة في الضفة الغربية، ولغرض معالجة الانتفاضة، كما يمكن أن نتعلم من محاولة إخراج الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة.

وعلى المدى الأطول، إذا تمّ إحراز سلام وطيد في المنطقة، يمكن أيضاً أن نتوقع تقليصاً في حجم الجيش والهبوط مرتبة، ليس فقط في المستوى النسبي للإنفاق الأمني، إنما تخفيضاً لمستوى الإنفاق الأمني المطلق أيضاً. إلى ذلك، منذ راكمت إسرائيل عتاداً عسكرياً على نطاق ملحوظ، ومن تحديث تقديرات مختلفة، يمكننا أن نقدّر أن قيمة هذا المخزون اليوم تبلغ نحو ٦٠ مليار دولار، دون قيمة الأراضي التي يستخدمها جهاز الأمن[٣].

إن عملية تحويل المخزون من رأس المال العسكري إلى استخدامات أخرى، هي عملية صعبة، ويتوقع أن تكون أكثر صعوبة. فمنذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر السوفياتي، بدأ سوق السلاح يفيض بأنظمة تسلح بأسعار «نهاية الموسم». أضف إلى ذلك، فإذا انخفضت إلى حين العام ٢٠٢٠، أخطار الحروب والصدامات المسلحة، فالطلب على الأسلحة سيتقلص. وإذا لم يتضاءل هذا الخطر، فسيتمحور الطلب على أنظمة تسليح أكثر تطوراً وحداثة.

ويمكن بسهولة نسبية تحويل عتاد ذي طابع مدني كان في استخدام جهاز الأمن (مثل الآليات)، ولكن مكوّنات العتاد هذه تشكل جزءاً قليلاً من مخزون رأس المال العسكري. فالمكوّن الأبلغ دلالة الذي يمكن تحويله هو الأراضي التي يستخدمها جهاز الأمن، وبخاصة تلك الموجودة في مناطق المركز (مثل معسكر هكريا (رئاسة الأركان) في تل أبيب، والقواعد العسكرية في منطقة تسريفين (صرفند)، ومشاريع الصناعة العسكرية في رمات هشارون).

١-٢-٤ تجسيد الدلالة الكمية لخفض نفقات الأمن

من الصعب أن نقدّر بشكل كميّ وزن تقليص نفقات الأمن في مجمل المردود الاقتصادي للسلام. ولكن لكي نجسّد أنساق الأحجام، يمكن

---

(٣) المصدر نفسه.

أن نطرح عدداً من الحسابات الأساس:

في ذروة الحرب الباردة، وصل مستوى النفقات الأمنية لدول حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى نحو ٦ بالمئة من ناتج كل منها. ولو عاشت إسرائيل في ظروف سلام نسبي في السنوات الثلاثين الأخيرة، وكان بمقدورها الحفاظ على نسبة كهذه من الإنفاق الأمني المحلي منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم (بافتراض عدم وجود أي تأثير لذلك على خط/ مجرى تطور الناتج)، لكانت القيمة الحالية للمصادر المضافة قد وصلت إلى نحو ١٦٠ مليار دولار، أي تقريباً ضعف حجم الناتج المحلي في العام ١٩٩٥، وتقريباً عشرة أضعاف مستوى الدين الخارجي.

ودون سلام مع مصر ما كانت إسرائيل لتنجح بالحفاظ على مستوى ثابت للنفقات الأمنية منذ مطلع الثمانينيات وحتى هذا اليوم، وخلال ذلك خفض وزنها في الناتج. هناك من يقدّر أنه لو لم ينجز اتفاق سلام مع مصر، لكان هناك احتمال لانفجار حرب شاملة على نطاق واسع خلال الثمانينيات. وفي هذه الحالة، كانت ستحلّ بالمرافق الاقتصادية أضرار اقتصادية يصعب تقديرها كمّياً، ولكن بالتأكيد كانت ستكون باهظة جداً.

ولغرض تجسيد الوضع نفترض أنه حتى دون اتفاق سلام مع مصر لم تكن لتنشب حرب شاملة. وفي الوقت ذاته، نفترض أنه دون اتفاق سلام كان على إسرائيل أن تواصل المحافظة على نسبة إنفاق أمني محلي بنحو ١٥ بالمئة (كما في نهاية السبعينيات). وفي هذه الحالة، كان فائض الإنفاق الشامل (مقارنة بالإنفاق الفعلي) حتى العام ١٩٩٥ سيتراكم بالغاً قيمة حالية شاملة تقدر بنحو ٢٣ مليار دولار. وهذا مبلغ أكثر من ربع الناتج المحلي الخام في العام ١٩٩٥، وأكثر بنحو ٢٠ بالمئة من مستوى الدين الخارجي في العام ذاته.

وكما قلنا، يمكننا التقدير أن النفقات الأمنية المحلية لن تقل في السنوات القليلة المقبلة، ولكن في الوقت نفسه يمكن الحؤول دون ارتفاعها. وبافتراض أن الاقتصاد سينمو في هذه الفترة بنسبة متوسطة تبلغ ٥ بالمئة، فإن نسبة الإنفاق الأمني المحلي ستصل في العام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢,٥ بالمئة من الناتج مقارنة بنحو ٨ بالمئة اليوم. والقيمة الحالية للمصادر التي ستوفر للاستخدام في هذه الحالة، مقارنة بالوضع الذي يحافظ فيه على النسبة الحالية لهذا الإنفاق من الناتج (محولاً إلى سيولة بنسبة ٦ بالمئة)، ستبلغ قرابة ٦٠ مليار دولار أكثر من ثلثي الناتج في العام ١٩٩٥، وأكثر من ثلاثة أضعاف الدين الخارجي في هذه السنة.

٢- الطاقة البشرية

٢-١ الطاقة البشرية العسكرية

أحد المجالات البارزة التي يجد العبء الأمني تعبيراً عنه فيها هو مجال الطاقة البشرية. فاحتجاز طاقة بشرية بحجم ملحوظ للنشاطات العسكرية، وبخاصة طاقة بشرية ذات نوعية عالية، يحول دون توفر هذه الطاقة لنشاطات في القطاع المدني. وتقليص حجم القوات العسكرية سيقود إلى خفض كلفة العمل في القطاع المدني، وإلى تحسين قدرة الاقتصاد على المنافسة.

ويوجد لهذا الجانب، بالطبع، تعبير جوهري في الإنفاق الأمني، ويشكل جزءاً ملحوظاً من المقياس المقبول للعبء الأمني. ولكن هذا تعبير جزئي ومنحاز. وكما أشير أعلاه، فقياس العبء الأمني يقترب بمشاكل منهجية صعبة (قائمة خارج نطاق البحث الحالي)، وهي بارزة بشكل خاص في نطاق الكلفة الاقتصادية للطاقة البشرية. والمؤشر الصحيح لكلفة الطاقة البشرية في الجيش النظامي وفي خدمة الاحتياط، كان يظهر مستوى الإنفاق الأمني ووزنها بالنسبة إلى الناتج. والتقدير هو أن إضعاف التهديد الأمني سيجد تعبيراً أكثر في نطاق الطاقة البشرية منه في نطق أخرى، مثل: نفقات العتاد. ويمكننا على المدى المتوسط أن نتوقع أن نقل مناطق في الضفة الغربية إلى أيدي الفلسطينيين سيخفض حجم القوات المحجوزة لمهام السيطرة في هذه المناطق. وبناء عليه سيكون الانخفاض المتوقع في العبء الأمني أكبر مّما سينعكس في المؤشر المعياري.

وتنبع مشكلة منهجية أخرى من كون النفقات الأمنية تتعلق فقط بالإنفاق المباشر على الطاقة البشرية العسكرية، ولا يوجد فيها بخاصة تعبير عن الإنفاق غير المباشر النابع من خدمة الاحتياط. فغياب رجال الاحتياط عن أماكن عملهم قد يسبّب عرقلات في الأداء العام للمنظومات التي يعملون في إطارها، ويلحق أضراراً بنجاعة الإنتاج في القطاع المدني بأسره. وخفض ثقل الخدمة العسكرية سيجد تعبيراً عنه قبل أي شيء آخر في نطاق الاحتياط، وبذلك فإنه سيضعف وزن هذا المكوّن في العبء الأمني. وتجري العملية السياسية بموازاة زيادة ملحوظة في عدد السكان في سنّ الخدمة العسكرية (أكان ذلك جراء موجة الهجرة أو بسبب بنية إعمار السكان القدامى). ونظراً لأنه يجب ألا نتوقع في هذه الفترة زيادة في حجم قوات الجيش، فدلالة ذلك هي وجوب تقصير مدة الخدمة في الجيش.

والتطبيق الناجع لهذا التطور يتطلب إحلال التقليص أولاً على خدمة الاحتياط،

ومن ثمّ على تقصير مدة الخدمة الإلزامية النظامية. وهذا لأن هناك تفوقاً نسبياً لجندي الاحتياط في النشاط الاقتصادي المدني مقارنة بالجندي النظامي. وهكذا، فإن خفض وزن خدمة الاحتياط في مجمل الطاقة البشرية العسكرية سوف يزيد نجاعة إنتاج الأمن الوطني، وأيضاً الإنتاج المدني، وستكون المساهمة في تخفيض العبء الأمني أكثر دلالة، مما ينعكس في المؤشر المعياري.

والخدمة الإلزامية التي ستقصّر مدتها في المرحلة الثانية قد تصل في العام ٢٠٢٠ إلى مدة سنة ونصف حتى سنتين فقط. ومثل هذا التقصير لمدة الخدمة، قد يثير مشكلة إزاء الفترة الزمنية الموظفة في تأهيل ضباط وجنود للمهن المطلوبة. ولكن هؤلاء يشكلون (وسيشكلّون) نسبة قليلة نسبياً من حجم القوات العسكرية، ولذا فلا يمكنها أن تبرّر مدة خدمة طويلة بالنسبة إلى الغالبية الحاسمة للمجنّدين. والحل لهذه المشكلة يكمن في إرساء التجنيد لهذه المهن على التطوع الذي يشتمل على تعهد باستمرار الخدمة العسكرية بشروط الخدمة الدائمة للفترة الزمنية التي تبرّر الاستثمار.

٢-٢ الثروة البشرية

لتخفيف العبء الأمني هناك تأثيرات جوهرية في نطاق الثروة البشرية. عامل الإنتاج هذا هو المورد الأساس لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي، والأساس للزيادة في إنتاجية الإنتاج وقدرته على المنافسة. ولاعتبارات أمنية وطنية، مارست إسرائيل خلال معظم سنوات وجودها استراتيجية ترتكز على التطوير الذاتي قدر الإمكان لتكنولوجيات وقدرات في المجال العسكري.

ولنشاطات البحث العلمي والتطوير العسكرية، هناك تأثيرات متناقضة على الاقتصاد. فمن ناحية، فهي تقلّل الثروة البشرية المتوفرة للقطاع المدني وتلحق الضرر بالقدرة على تحقيق طاقة النمو الكامنة وقدرتها التنافسية. ولكن من ناحية أخرى، يوجد لهذه النشاطات تأثيرات خارجية إيجابية، لأنها على وجه العموم تحسّن المستوى التكنولوجي في المرافق الاقتصادية. وكان لذلك تعبير أيضاً في الفترة التي كان فيها البحث العلمي والتطوير يشهد اندفاعة متزايدة. وفي ذلك الحين أيضاً، كانت هناك حركة انتقال للعاملين بين قطاعات مختلفة، وانتقل بعض العاملين في هذه النشاطات من النطاق الأمني إلى النطاق المدني من حين الى آخر جالبين معهم القدرات التي طوروها والخبرات التي راكموها في الإطار السابق. وحتى لو تمّ إنجاز سلام كامل، يبدو أن إسرائيل ستحرص على مواصلة الاحتفاظ بقدرة من هذا النوع، ولكن ليس بالحجم والنطاق الذي ميّز هذه الجهود في الماضي، مما يعني توقع حصول زيادة في حصة القطاع المدني في مجمل الثروة البشرية في مرافق الاقتصاد، والمصدر الرئيس

لإضافة طاقة بشرية علمية وتكنولوجية على مستوى عالٍ إلى القطاع المدني يكمن فعلاً في المنضمين الجدد إلى قوة العمل، ولكن يمكننا أيضاً أن نتوقع اعتزال جزء من قدامى العاملين في منظومات الإنتاج الأمني واندماجهم في المنظومات المدنية.

إن قصة مشروع طائرة «لاني» هو نموذج بارز لمثل هذا التطور. فقد انصبّ المشروع على تطوير طائرة مقاتلة متقدمة كان يفترض بها أن تشكل الجيل المقبل من «طائرات الخط الأول» لسلاح الجو الإسرائيلي. من ناحية تكنولوجية، قدم هذا المشروع تحدياً غير عادي، وخلق أماكن عمل لآلاف العاملين ذوي المستوى التكنولوجي العالي، وساهم في تحسين إضافي لقدراتهم وطورّها. وأدى إيقاف المشروع إلى استقالة كثيرين منهم من الصناعة الجوية. قليل منهم غادر البلاد، لكن معظمهم تم استيعابه في نطق مختلفة في قطاع الأعمال المدني، وساهم في تحسين نوعية قوة العمل بعامة، والمستوى التكنولوجي بخاصة، في النشاطات المتصلة بقطاع الأعمال والقطاع المدني. كذلك يتوقع تأثير مماثل لاستكمال مشروع الصاروخ «حيتس» بعد بضع سنوات.

٣- الصناعات الأمنية

الإنتاج العسكري

إن تخفيض نفقات الأمن سيقود إلى تعميق الاتجاهات السائدة منذ بضع سنوات: تقليل طلب الجيش على سلع الصناعات الأمنية (التي تضم الصناعة الجوية، والصناعة العسكرية، و«رافائيل» (سلطة تطوير وسائل القتال)، وعدداً من الشركات المدنية مثل «البيط»، و«تديران»، و«اوران»). وتواجه هذه الشركات ضغوطاً متعاظمة جراء المنافسة الصعبة من جانب شركات أجنبية.

وتعاظم المنافسة مصدره ثلاثة عوامل: **أولاً**، انكماش الأسواق العسكرية في العالم يدفع الصناعات العسكرية إلى إيجاد أسواق بكل ثمن؛ **ثانياً**، «اللبرلة» (التحرر من القيود) المتعاظمة لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي والضغوط المالية (الموازنة) على وزارة الدفاع والجيش تتسبب في تعميق إدراك جهاز الدفاع لاعتبارات الثمن، والصناعات الأمنية المحلية غير الناجعة تجد صعوبة في الصمود في المنافسة؛ **ثالثاً**، أن جزءاً كبيراً من موازنة التسلح (المشتريات) في جهاز الأمن هو بالدولارات التي لا يمكن تحويلها الى المشتريات من السوق المحلية أو لأجل استخدام بديل بالعملة الأجنبية. وبناءً عليه، فالكلفة البديلة الهامشية للمشتريات التسليحية المستوردة من ناحية جهاز الأمن تبقى أكثر انخفاضاً مقارنة بالمشتريات من السوق المحلية وبالعملة المحلية. لهذا،

فجهاز الأمن يميل إلى تفضيل مشتريات السلاح المستوردة على الإنتاج المحلي.

وكنتيجة لهذه العمليات، بدأت الصناعات المحلية بالانكماش. والتعبير **الأول** عن هذا الانكماش هو تقليص ملاك الموظفين والعاملين في الصناعات المحلية، وفي المقابل، زيادة توفر الطاقة البشرية الماهرة للقطاع المدني. كذلك، هناك تغييرات تنظيمية في هذه الصناعات، وهي تجهد لتقليص كلفة عمل الطاقة البشرية التي بقيت في الجهاز، والتي تشكل العقبة الأساس على طريق تحسين قدراتها التنافسية. والاتجاه **الآخر** في حملة صراع الصناعات الأمنية من أجل البقاء هو محاولة تقليص ارتباطها بطلب جهاز الأمن المحلي. لأجل ذلك، فهي تحاول إيجاد أسواق عسكرية في الخارج من ناحية، وتطوير منتوجات جديدة والتسلل إلى الأسواق في المجال المدني من ناحية أخرى، وذلك إما الى السوق المحلية أو من أجل التصدير.

وهذان المساران يضعان تحديات قاسية. فالسوق العسكرية العالمية تتسم في السنوات الأخيرة بانكماش عام وشامل عقب انهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة. ويقترن هذا التطور بإغراق السوق بأنظمة تسلّح مصدرها بالأساس المعسكر الشيوعي السابق وبأسعار منخفضة جداً. وكنتيجة لذلك تبدأ منافسة قاسية بين الصناعات العسكرية في كل العالم في هذه الأسواق. وهذا العامل بحد ذاته يسبب مصاعب جمة بالطبع للصناعات الإسرائيلية أيضاً. ولكن في مقابل تأثير عامل انكماش السوق، ما زال عامل الاستعاضة يعمل.

ومن أجل تقليص المخاطر الأمنية المقترنة بتقليل أحجام الجيوش، تبذل الجهود لتحسين نوعيتها في عدد من الأشكال: **أولاً**، بواسطة الاستخدام المتعاظم لوسائل الإنذار والردع التي تحتم استخدام وسائل تكنولوجية متقدمة. **ثانياً**، إن تقليص ساعات التدريب وتمارين التشكيلات في الميدان يمكن تعويضها من طريق زيادة استخدام وسائل بالغة التعقيد في التمارين (مثل: المحاكاة). **ثالثاً**، تقليل نفقات التسلح للجيوش بأنظمة تسليح حديثة معناه إبقاء «البرامج» القديمة لأنظمة التسلح (الجسم والمحرك في الطائرات والدبابات والمدافع) قيد الاستخدام لفترة أطول. ويتطلب الأمر صيانتها وتحسينها على حد سواء بواسطة أنظمة متقدمة وبالغة التعقيد (وسائل توجيه، الرقابة على النار وضبطها، الاتصالات، التحكم). وبناء عليه، فجلّ الضرر سيلحق بمنتجي «البرامج»، ويجد تعبيراً عنه في صناعات مثل: المحركات والمعادن.

وهكذا، فإن انساق التكنولوجيا المتقدمة ستكون أقل ضرراً من الهبوط الشامل في الطلب على وسائل القتال في العالم، وبالذات فهذه هي المجالات التي يوجد فيها

للصناعات العسكرية الإسرائيلية تفوق نسبي، مع أن إسرائيل مكشوفة فيها أيضاً لمنافسة شديدة. والنماذج البارزة في الفترة الأخيرة لهذا التطور، بفرصه وبالمصاعب المقترنة به، هي العقود لترميم وتحسين طائرات مقاتلة التي توقعها الصناعات الجوية من حين الى آخر (مع تركيا مثلاً) والفشل الإسرائيلي في المنافسة على تزويد الجيش الأمريكي بطائرة دون طيار.

والاتجاه الآخر لجهود الصناعات العسكرية من أجل البقاء هو، كما قلنا، محاولة اختراق الأسواق المدنية. فالتجربة العالمية والإسرائيلية أيضاً غير ناجحة في هذا المجال. ويبدو أن الصعوبة التي تواجهها منظومات مختلفة في تنفيذ تحول حاد من مجالات عمل خاصة طورت فيها تفوقها النسبي على امتداد سنوات طويلة، هي أشد في المنظومات العسكرية منها في المدنية. وهذا يعود لأنه في هذه الحالة هناك حاجة، ليس فقط لتغيير التطبيقات التكنولوجية، إنما لإحداث تغيير في «الثقافة المتعلقة بالأعمال». فعليها أن تتأقلم مع المنافسة في السوق، وخلال ذلك تحسين الأداء والحرص على تقليص الأكلاف. وفي مجال التسويق، عليها التأقلم مع المفاوضات مع رجال الأعمال بدلاً من الوزراء والقادة العسكريين والموظفين الحكوميين. ونماذج لهذه الصعوبات يمكن إيجادها في إخفاق الصناعة العسكرية في إنتاج منتوجات، مثل المساكن الجاهزة (مع بداية موجة الهجرة) أو المصاعد الكهربائية المحوسبة.

في المقابل، يمكن إيجاد مجالات قريبة يمكن أن نستغل فيها القدرة والخبرة اللتين تراكمتا في هذه الصناعات في المجال المدني أيضاً. مثال على ذلك، هو تحويل الصناعات الجوية لطائرات بوينغ طراز ٧٤٧ من طائرات ركاب إلى طائرات شحن. ولكن حتى الآن لم تنجح الصناعة الجوية بأن تحقق تجارياً قدرتها الفنية في هذا المجال، لأنها لا تملك الأدوات الملائمة لتحمل التمويل والمخاطرة التجارية، وليس لديها قنوات التسويق الملائمة لذلك. وتخفيض نفقات الأمن يلحق الضرر أيضاً بالشركات التي تنتج لحساب جهاز الأمن، أما تلك التي تنتج منتوجات تكنولوجية متقدمة (كالمنظومات الالكترونية، ومنظومات الاتصالات) أو تلك التي تنتج منتوجات بسيطة (الأغذية، اللباس، المنتوجات البلاستيكية، أعمال البناء، الخدمات المختلفة). وهذه الشركات لديها فرصة أفضل للاندماج في السوق المدنية من الصناعات العسكرية نفسها، مع أنه من المرجح أن يضطر جزء منها إلى إغلاق أبوابه.

أكثر من ذلك، فالهبوط في الطلب الأمني يساهم في نجاعة هذه الشركات، كما أيضاً في الشركات المدنية التي تنتج لحساب جهاز الأمن. هذا لأن تسعير الإنتاج لحساب جهاز الأمن يتم من حيث المبدأ وفقاً لأسلوب الـ «Cost Plus»، وبموجب

هذا الأسلوب يشجع على انعدام النجاعة لأنه كلما كانت نفقات الإنتاج عالية كذلك تكون أرباح المنتج عالية. وكان الانخفاض في طلب الجهاز الأمني من القطاع المدني في الثمانينيات واحداً من العوامل التي دفعت إلى مزيد من النجاعة في قطاع الأعمال في إسرائيل في النصف الثاني من العقد السابق.

في السنوات الأخيرة، تعاظم جداً إدراك جهاز الأمن للاعتبارات الاقتصادية في نشاطاته المختلفة، وبخاصة في مجال المشتريات. وحصل ذلك بالأساس نتيجة لتغيير بنية الميزانية، الأمر الذي يدفع هذا الجهاز لكي يأخذ في الحسبان وبشكل أفضل من الماضي الإنفاق البديل المقترن بنشاطه. وبناء عليه، يجب عدم توقع مساهمة جوهرية أخرى من جانب هذا العامل لتخفيض العبء الأمني.

وكما قيل أعلاه، فالانخفاض في الطلب المحلي لجهاز الأمن نابع بين أمور أخرى من حقيقة أنه من ناحية جهاز الأمن فإن الكلفة البديلة لاستيراد منتوجات موازية تبقى أقل بشكل ملحوظ من كلفة المشتريات من السوق المحلي. لكن هذه الخاصية لبنية الميزانية تتغيّر بالتدريج. فميزانية المعونات العسكرية الأمريكية ثابتة على نحو ١,٨ مليار دولار سنوياً منذ مطلع الثمانينيات (مع أنه تضاف إليها من حين الى آخر هبات خاصة، مثل: حرب الخليج وبعدها)، ولا يبدو أن تلك المعونات ستزداد. وهكذا، فقد حصل، بالمصطلحات الفعلية، تآكل دائم في هذا المصدر، وهذه العملية ستتواصل في السنوات المقبلة. وبناء عليه، فالكلفة البديلة الهامشية للمشتريات الأمنية ستتزايد، وبموجب ذلك يمكن أن تتوقع زيادة حصة المنتجين المحليين في الطلب الأمني.

٤- بيئة قطاع الأعمال

٤-١ مقدمــة

إن تخفيف العبء الأمني مع إنجاز السلام ليس أمراً مؤكداً، وعلى كل حال لا يمكن أن نتوقع أن يجد الأمر تعبيراً جوهرياً عنه في المدى القصير. أما المساهمة الفورية لعملية السلام للاقتصاد الإسرائيلي فقائمة، والحال هكذا، على مستوى تحسين أجواء الأعمال المحيطة بنا.

وكقاعدة عامة، فتقريباً كل نشاط اقتصادي معرض لمصادر مختلفة من اللايقين التي تخلق أخطاراً لقطاع العمال وتلحق الضرر بالرفاه الاقتصادي للمنتج والمستهلك. وكلما كان اللايقين أكبر، كان الضرر أكبر. وهذا اللايقين يجد تعبيراً عنه في رفع نسبة الفائدة الفعلية المتوفرة للاقتصاد، وهذا يؤدي بدوره إلى هبوط في مستوى

الاستثمارات وإبطاء في النمو. وهكذا، فتخفيض أقساط المخاطر سيؤدي إلى نتيجة معكوسة: ارتفاع في مستوى الاستثمارات وتسارع في النمو. إضافة إلى ذلك، فقطاع الأعمال يتأثر من اللايقين هذا في مجمل علاقاته الاقتصادية الخارجية، وبخاصة في الاستثمارات الدولية والتجارة الخارجية.

من المألوف الفصل بين مكوّنات مخاطر ذات صبغة تجارية جلية تتطرق إلى سمات الفرع الذي يحصل النشاط فيه أو العناصر التجارية المقترنة بتنفيذه، وبين مركبات مخاطر ذات صبغة «قومية» تُتوّج بمصطلح «مخاطر الدولة» (Countryrisk). ويمكن لمخاطر الدولة أن تنبع من أداء الاقتصاد الوطني، ومن طابع نظام الحكم، وأيضاً من الوضع الجيو ـ سياسي للدولة. وكلما كانت مخاطر الدولة أكبر، طالب قطاع الأعمال في الدولة ـ وأكثر منه عالم قطاع الأعمال خارجها ـ بـ «أقساط تأمين عالية ضمن المخاطر من أجل المشاركة في نشاطات تجارية مع الدولة.

وعلى امتداد سنوات، كانت النظرة إلى مرافق الاقتصاد الإسرائيلي في الأسواق العالمية على أنها ذات مخاطر دولة عالية بسبب كل هذه الأسباب. فأداء المرافق الاقتصادية ونظامها الاقتصادي تميزا بتدخل عميق للحكومة في حياة الاقتصاد نبع إلى حد كبير من الفلسفة الاشتراكية التي وجّهت قيادة الدولة على امتداد سنوات كثيرة، وكذلك بجمود في الاستثمار في البنى التحتية، وبتباطؤ ملحوظ في النمو في مطلع السبعينيات، وبتدهور استقرار الأسعار وحالة ميزان المدفوعات مع اقتراب نهاية السبعينيات. وكل هذه الأمور كانت عاملاً رادعاً للأسواق العالمية من عقد صفقات أو مشاريع مع إسرائيل، وأدت في أعقابها إلى زيادة أقساط التأمين ضد مخاطر الدولة.

وكانت أقساط مخاطر الدولة بالنسبة الى إسرائيل عالية جداً على امتداد سنوات كثيرة لأسباب تتعلق أيضاً بطابع سياسة إسرائيل الاقتصادية، ولكن بالطبع أيضاً بسبب وضعها الجيو ـ سياسي المتميز بدورات من الحروب الشاملة، وحروب الاستنزاف، وانتفاضة، واحتلال، وعزلة دولية، ومقاطعة عربية، وميزانية أمنية عالية. وكنتيجة لذلك عانت إسرائيل مصاعب على صعيد تجنيد القروض في أسواق العالم، وقلة الاستثمارات الأجنبية في مرافقها الاقتصادية، إضافة إلى الصعوبات التي واجهتها تجارتها الخارجية في أسواق المنشأ (الاستيراد) والتصدير.

وابتداءً من منتصف الثمانينيات بدأت مرافق الاقتصاد الإسرائيلي تشهد عملية استقرار اقتصادي وتسارع في النمو نبعا بين أمور أخرى من انخفاض جوهري في مدى تدخل الحكومة في حياة الاقتصاد ومن تأثير اقتصادي إيجابي لموجة الهجرة

الكبيرة. وهذه العوامل بحد ذاتها تخفض المخاطر المقترنة بعقد الصفقات مع إسرائيل. وعملية السلام الحاصلة منذ مطلع العقد الحالي (التسعينيات) تساهم في تخفيض ملحوظ آخر لأقساط التأمين على مخاطر الدولة في إسرائيل. ومن الصعب أن نقدّر كمياً مدى التحسن في ظروف بيئة قطاع الأعمال في إسرائيل بعامة، وبخاصة من الصعب أيضاً الفصل بين مساهمة التغيير في النظام الاقتصادي ومساهمة العملية السلمية في هذا التطور.

واستمرار هذا المسار، وبموازاة ذلك استمرار العملية السياسية واستمرار نهج «اللبرلة» الاقتصادية في إسرائيل، سيقود حتى العام ٢٠٢٠ إلى زوال كل الفوارق في ظروف بيئة قطاع الأعمال بين إسرائيل والدول الصناعية. والهبوط في نسبة الفائدة الفعّالة التي يواجهها الاقتصاد الإسرائيلي سيقود إلى ارتقاء مرتبة في مستوى الاستثمارات، وهو العامل الأساس في صعود الاقتصاد الإسرائيلي على خط جديد من النمو المتسارع.

٤-٢ المقاطعة العربية

من المألوف الادعاء أن مصدر الضرر الأساس اللاحق بالاقتصاد الإسرائيلي جراء وضع إسرائيل السياسي نابع من المقاطعة العربية. ففي إطار هذه المقاطعة، لم يقتصر الأمر على امتناع الدول العربية عن إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل (المقاطعة الأولى)، بل تسببت هذه الدول في حمل شركات كثيرة من بينها شركات غربية كبرى على الامتناع عن عقد مثل هذه العلاقات. ولكن التأثير الضار المنسوب الى المقاطعة العربية مبالغ فيه كثيراً. فالضرر للاقتصاد نبع من حالة الحرب بين إسرائيل وجيرانها التي خلقت أجواء عمل رادعة، وليس بالضرورة من المقاطعة العربية نفسها.

ولو لم تكن الدول العربية قد فرضت المقاطعة، وبوجود الوضع السياسي الذي كان قائماً على امتداد كل السنين، لاستفاد الاقتصاد الإسرائيلي من الصفقات التي سيعقدها عدد من الشركات الأخرى معه. ومع ذلك، لم يكن ذلك كافياً من أجل إزالة التأثير الرادع الناشئ عن حالة الحرب في المنطقة. في المقابل، فلو تمتعت المنطقة بالهدوء والاستقرار على امتداد كل هذه السنين، لكانت فعالية فرض المقاطعة من جانب الدول العربية متواضعة.

والحقيقة الثابتة هي أنه مع التحول في الوضع السياسي في بداية التسعينيات بدأ ينشط في البلاد عدد كثير من الشركات التي رضخت للمقاطعة العربية دون أن تنتظر

إلغاء المقاطعة. وبناء عليه، فالتقديرات المختلفة المقترحة لأضرار المقاطعة والقدرة بعشرات مليارات الدولارات، يمكنها، ربما، أن تمثل الأضرار من انعدام السلام في المنطقة، وليس تلك النابعة من المقاطعة بحدّ ذاتها.

٤-٣ سوق الاعتماد (التسليف) الدولية

لقد تمثل أحد التعبيرات الجلية لتحسّن أجواء قطاع الأعمال المقرون بعقد صفقات تجارية مع إسرائيل في هبوط سعر الفائدة التي يتوجب على إسرائيل دفعها في أسواق المال العالمية. وعلى مرّ السنين كانت مصادر الاعتماد (التسليف) التقليدية لإسرائيل، مصادر مؤسساتية الطابع إلى حدّ كبير، حين ما أخذت حكومة إسرائيل معظم الاعتمادات للمدى الطويل، وحين ما كانت الاعتمادات التجارية في أساسها اعتمادات للمدى القصير من جانب المزوّدين. وعلى امتداد سنوات كثيرة، كان صعب على الدولة تجنيد الاعتمادات في الخارج، على الرغم من استعدادها لدفع فائدة عالية.

والمثال البارز على ذلك، هو مشروع الـ «بوندس» الذي هو عبارة عن سندات دين حكومية تعرض في الخارج بفائدة مرتفعة، بالأساس لليهود. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل عرضت على امتداد سنوات كثيرة فائدة أعلى بنحو ٢ ـ ٣ بالمئة من تلك التي تعطى على سندات مالية أخرى ذات صلة في الأسواق المالية في العالم. كذلك، حرصت إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها في هذا الإطار بدقة. وعلى الرغم من كل ذلك، كانت عمليات البيع مقرونة بجهود كبيرة وتكلفات عالية، وكان حجم الأموال المجنّدة في إطار هذه السندات متواضعاً، وامتلاك سندات الـ «بوندس» تمّ جزئياً لدوافع صهيونية ـ قومية وليس لأسباب تجارية بالذات. وفي ذلك دليل على أن الخطر التجاري المنسوب لإسرائيل كان عالياً.

ومع اقتراب نهاية الثمانينيات، في زمن التغيير البنيوي وتحسين نجاعة المرافق الاقتصادية، بدأت تكبر أيضاً الاستثمارات في تلك المرافق، أكانت من جانب القطاع التجاري أم استثمارات للقطاع العام في البنى التحتية، ومع بدء التسعينيات أضيف إلى ذلك ازدياد ملحوظ في النفقات المرتبطة باستيعاب الهجرة، أكان ذلك على شكل نفقات جارية أم على شكل زيادة أخرى في الاستثمارات، وفي قطاع الإسكان بالذات. وفي ضوء ذلك، حصل ارتقاء مرتبة في الاحتياجات التمويلية أكان ذلك بالنسبة إلى قطاع الأعمال أم القطاع العام.

ومع بدء موجة الهجرة، كان من المألوف التقدير أن نسبة المردود للمرافق

الاقتصادية في استيعاب هذه الهجرة أعلى من نسب الفائدة المألوفة في العالم. وبناء عليه، كان من الأنجع تمويل الزيادة في الفائض على الطلب بواسطة اعتمادات من الخارج، وليس من مصادر داخلية. لكن مكانة إسرائيل في تلك الأيام جعلت من الصعب على أسواق المال في العالم الاعتراف في انخفاض درجة الخطر التجاري الذي نجم عن زيادة النجاعة واستيعاب الهجرة. ومع اقتراب نهاية العقد، توجّهت إسرائيل إلى الولايات المتحدة بطلب للحصول على ضمانات من الإدارة لقروض بمبلغ عشرة مليارات دولار، وأدى امتناع الإدارة عن المصادقة على هذا الطلب إلى الإثقال على مكانة إسرائيل في أسواق المال العالمية.

وبدأ التحول مع الإعلان عن مؤتمر مدريد الذي تمّ في أعقابه المصادقة من جانب الإدارة الأمريكية على الضمانات. وهذه الضمانات التي أزالت مكوّن الخطر في تقديم القروض لإسرائيل، فتحت أمامها عملياً مصادر تمويل رخيصة بنسبة أعلى كثيراً من مبلغ الضمانات (عشرة مليارات دولار). هذا لأن تلك الضمانات شكلت تلميحاً لأسواق المال العالمية إلى انخفاض خطر الدولة بالنسبة الى إسرائيل. وهكذا، ففي مطلع التسعينيات فقط، طلبت إسرائيل لأول مرة بأن تقوم شركة «موديس وسندرة اندفور» التي تدرج مستوى مخاطر الدول المختلفة بضمها إلى إطار التدريج الذي تنشره. وفي العام ١٩٩٥ تمّ تحديث التدريج ثانية، وأصبح الآن على مستوى (A).

ويجب أن نعود ونؤكد على أن التحولات في مكانة إسرائيل في السوق المالي العالمي ليست نتيجة حصرية للتطورات السياسية، إنما لدمج تلك التحولات في عملية «اللبرلة» في مرافق الاقتصاد وزيادة نجاعة قطاع الأعمال. وقصة شركة «كور» هي أحد النماذج البارزة على تأثير هذا العامل. فالمصاعب التي واجهتها شركة «كور» في تسديد ديونها في الخارج أدت إلى مطالبة الدائنين (بالأساس من جانب بنك «بانكرز تراست») بتصفية الشركة وانعكست سلباً على أطراف أخرى في إسرائيل لناحية إمكان اقتراض الأموال من الخارج.

في السنوات الأخيرة، لم تعد إسرائيل تواجه صعوبات أيّاً كانت في تجنيد الاعتمادات في العالم. ويمكن إيجاد نماذج بارزة على التغيير الحاصل في مكانة إسرائيل كمقترض في الأسواق العالمية في التوقيع الذي حصل في العام ١٩٩٥ على إذن لإسرائيل بإصدار سندات دين إسرائيلية في الولايات المتحدة، أكان ذلك بالنسبة إلى قطاع الأعمال (شركة كور) أم بالنسبة إلى القطاع العام (سندات دين حكومية في إطار الضمانات). وفي هذه السنوات أصبح مشروع سندات الـ «بوندس» لا لزوم له.

وجراء خشيتها من الإلغاء التام للمشروع في هذه المرحلة، وضعت حكومة إسرائيل لمبعوثيها أهدافاً متواضعة بشكل خاص لتجنيد الأموال. ولكن هذا المشروع سيختفي من المشهد الاقتصادي الإسرائيلي قبل العام ٢٠٢٠.

٤-٤ الاستثمارات الأجنبية

لقد وجدت أقساط التأمين عن مخاطر الدولة تعبيراً عنها ليس فقط في نسبة الفائدة المطلوبة على القروض المأخوذة من سوق الاعتمادات العالمي، إنما أيضاً في نسبة المردود المطلوب من المستثمرين الأجانب الذين يدرسون إمكان الاستثمار في إسرائيل. ويرى علم الاقتصاد أن الازدهار في المرافق الاقتصادية يكون أعلى كلما كانت تلك المرافق أكثر انفتاحاً على النشاط الاقتصادي من كل الأنواع، ومن ضمن ذلك أيضاً حركة رأس المال. وتنطبق الأمور بخاصة على المرافق الاقتصادية الصغيرة (نسبياً إلى السوق العالمي) كلما رافق الاقتصاد الإسرائيلي.

مع ذلك، علينا أن نتذكر أن المستثمر الأجنبي سوف يسحب استثماره وثماره إن عاجلاً أو آجلاً، لأن هذا هو هدفه منذ البداية. وهكذا فالفائدة التي تعود على الاقتصاد من الاستثمارات الأجنبية تكمن في قدرتها على المساهمة في زيادة القيمة المضافة الى عوامل الإنتاج المحلية. أكثر من ذلك، ففي حال أن الاستثمارات كانت من جانب شركات كبيرة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، فيمكن أن يكون لذلك تأثير خارجي إيجابي يتمثل في مساهمة تلك الشركات في تحسين «ثقافة قطاع الأعمال» المحلي، وينسج في المجال لاستخدام قنوات التسويق الخاصة به، ويساعد على تحسين المستوى التكنولوجي للطاقة البشرية المحلية.

٤-٥ الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل عشية بدء العملية السياسية

من نواح عدة يمكن لإسرائيل أن تصبح هدفاً مفضلاً للاستثمارات الأجنبية، وبخاصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بسبب غناها برأس المال البشري الرفيع المستوى. وعلى الرغم من ذلك، فعلى امتداد سنوات كثيرة، حافظت الاستثمارات المباشرة للسكان الأجانب في إسرائيل على مستوى منخفض يقلّ عن نصف مليار دولار في السنة، في حين أن مجموع الاستثمار في فروع الاقتصاد (في النصف الأول من التسعينيات) بلغ بالمتوسط مستوى قرابة ١٢ مليار دولار في السنة. ومع ذلك، فالاستثمارات التي نفذت كانت في الأساس في مجالات التكنولوجيا المتقدمة التي يوجد لإسرائيل تفوق نسبيّ فيها، ولكنها وعلى وجه العموم لم تكن على أساس تجاري صرف. فقد استعان المستثمرون بالامتيازات التي وفرها لهم قانون

تشجيع استثمار رؤوس الأموال الذي رفع نسبة المردود للمستثمر، وكذلك لأسباب ودوافع غير تجارية (اعتبارات صهيونية، مثلاً).

والنماذج البارزة لاستثمارات كهذه هي شركات، مثل: «أنتيل»، «موتورولا»، «ناسيونال سيميكوندوكتور» و«فيشي سرائيل». وكانت الملكية على بعض هذه الشركات تعود إلى يهود ذوي روابط صهيونية (فيشي) أو بمبادرة من مديرين يهود كبار في تلك الشركات (أنتيل). وفي المقابل، لا يمكن تقريباً العثور على استثمارات لشركات ضخمة متعددة الجنسيات، وبخاصة من أوروبا واليابان. وظاهرة أخرى تجسّد هذه السمة، هي حقيقة أن رجال الأعمال والرأسماليين في الجاليات اليهودية في الخارج كانوا على استعداد للتبرع لدولة إسرائيل بطرق مختلفة، ولكن دون الإقدام على تنفيذ استثمارات في قطاع الأعمال.

وبعد بدء العملية السياسية، وبخاصة بعد اتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، أخذ يبرز تغيير جوهري في هذا الاتجاه. فقد تضاعف مستوى الاستثمارات الشامل في المرافق الاقتصادية مقارنة بمستوى النصف الثاني من الثمانينيات، والاستثمارات الأجنبية (الصافية) ارتفعت وفقاً لمعطيات ميزان المدفوعات من مستوى نصف مليار تقريباً في العام ١٩٩٢ إلى نحو ٢ مليار دولار في العام ١٩٩٥.

٤-٦ أنواع الاستثمارات الأجنبية

يمكن تصنيف الاستثمارات الأجنبية وفقاً لعدد من الأنواع:

- **استثمارات مالية** (وبخاصة بواسطة السوق المالية):

فكنتيجة للتسارع في معدلات النمو للتحسن في الوضع الجيو - سياسي، ضمت مؤخراً بيوت الاستثمارات ومديري الملفات المالية في الخارج، إسرائيل إلى مجموعة «الأسواق الناهضة» (Emerging Markets)، وخصصوا للسوق الإسرائيلية حصة معينة من استثماراتهم المالية. ويستعين هؤلاء المستثمرون على وجه العموم بخدمات استشارية لهيئات محلية تعرف جيداً سوق المال الإسرائيلية. ويكتفي هؤلاء بتوجيهات عامة بالنسبة إلى كل ما يتعلق بسمات ومميزات الأسهم المالية المعنيّين بها، ولكنهم لا يتعمّقون شخصياً في تحليل اقتصادي للشركات التي يشترون أسهمها. ففي السنتين ١٩٩١ و١٩٩٢ كانت قيمة الاستثمارات في الأسهم المالية (الصافية) للجانب في إسرائيل سلبية (حيث إن تحقيق تلك الأسهم فاق الاستثمارات الجديدة)، وفي السنتين ١٩٩٣ و١٩٩٤ ارتفعت إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار، وفي العام ١٩٩٥

تضاعفت تلك القيمة ووصلت إلى نحو ٤٠٠ مليون دولار، على الرغم من التدهور الذي ميّز سوق المال الإسرائيلية في ذلك العام.

والمرحلة الأخرى في هذا التطور تمثلت في إصدار أسهم الشركات الإسرائيلية في بورصة نيويورك (مثل: ساينكس، وطيفغ، و«لننت»).

ومع اقتراب منتصف التسعينيات بدأ بعض بيوت الاستثمار، وبخاصة من الولايات المتحدة، في فتح فروع لها في إسرائيل، وهي تعمل بواسطة ذلك الفرع في سوق المال الإسرائيلية المحلية (على سبيل المثال، سلومون براثيرز، وغولدمان زاكس، وستانلي مورغان، وأوسكار غروس). وشكل آخر لمثل هذه الاستثمارات كان انتظام عدد من المستثمرين في مجموعة وإقامتهم صندوقاً تؤتمن على إدارته شركة محلية (على سبيل المثال شركة دوفراتث شرم)، أو إقامتهم بأنفسهم لشركة محلية لإدارة الملف (على سبيل المثال، كيرن رينيسانس التابعة لشركة «كالريدج سرائيل» التي هي بنفسها شركة متفرعة عن شركة «كالريدج» الكندية). وفي العام ١٩٩٥، ساعد هذا النشاط في نفخ الروح في آن في أحجام التجارة، وكذلك في مستوى نسب الأسهم في البورصة الإسرائيلية التي عانت الضعف إثر الأزمة في مطلع العام ١٩٩٤. ولكن هذه التأثيرات هي مؤقتة، وقد تعمل في اتجاه معاكس خلال فترة زمنية قصيرة جداً.

● **التمّلك:**

هذا شكل مباشر أكثر للاستثمار الأجنبي مقارنة بذاك الذي وُصف أعلاه. فالهيئات أو الأطراف الأجنبية تتملّك أجزاءً من شركات محلية، سواءَ أكان ذلك من طريق البورصة أم بشكل مباشر. نموذج على ذلك هو شراء ماكسويل (شركة «سايتكس» مثلاً) في الثمانينيات أو شركة «كالريدج» التي تمتلك مجموعات من أسهم شركات كشركة «أوسيم»، وطيفغ وEGI تلكوم.

● **شراكة استراتيجية مع شركات محلية قائمة:**

بهذا الشكل تدخل الشركات الأجنبية كشركاء في شركة محلية عاملة في المجال نفسه. ويمكن إيجاد نماذج على ذلك في امتلاك مجموعات أسهم لشركة «كور» لأجانب «شمروك»، وشركة «بيزك» من جانب «كيبل اند وايرلس»، وشركة «أوسيم» من جانب «نيسْتلي» وشركة «مركيفيم» من جانب «فولفو». ويمكن إيجاد نماذج أخرى أيضاً في مجالات الخدمات وفروع الصيرفة، والتأمين، والضيافة والاستشارات.

والدوافع إلى استثمارات من هذا النوع هي بالطبع توقع أرباح ملائمة في المستقبل. ولكن هناك أيضاً دوافع غير مباشرة، كما في حالة «أوسيم» أو حالة

«فولفو». ويبدو أن قرار شركة «نيستلي» بامتلاك جزء من شركة «أوسيم» لا ينبع فقط من الزيادة المتوقعة في استهلاك الأغذية في إسرائيل، ومن القدرة على استغلال قنوات التسويق التابعة لشركة «أوسيم» لهذا الغرض. فعلى ما يبدو يرتكز هذا القرار أيضاً على التقدير بأن إسرائيل على وشك أن تصبح مركزاً للأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وبناءً عليه من المرغوب فيه أن يكون فيها مركز للأعمال يمكن أن يستخدم للنشاط الإقليمي في المستقبل.

● **إقامة مشاريع جديدة:**

إن شركتي «أنتيل» و«فيشي» العاملتين منذ فترة في إسرائيل ستقيمان مشاريع أخرى. كذلك، ففي سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ زار البلاد ممثلون كبار لإدارات شركات ضخمة من أجل فحص إمكانات الدخول إلى السوق المحلية، ومن بين ذلك لأهداف الاستثمار المباشر. وأبدت هذه الجهات أيضاً اهتماماً خاصاً في إقامة جزء من أطر البحث والتطوير التابعة لها في إسرائيل. ومن بين هذه الشركات يمكن تعداد شركات رائدة في مجالاتها في دول مثل ألمانيا واليابان. والمشاريع المقامة في هذا الإطار هي على وجه العموم مشاريع مخصصة للتصدير أو تلك التي تنتج منتوجات مرحلية لشركات أخرى تابعة للشركة الأم.

أحد النماذج المثيرة للاهتمام يتمثل في شركة «فولسفاغن» الألمانية التي تقيم مع شركة «كيميطاليم ليسرائيل» مصنعاً لإنتاج الماغنيسيوم (هذا عملياً دمج للشكل السابق من الاستثمارات ـ شراكة استراتيجية). والدافع الاستراتيجي الأساس لشركة «فولسفاغن» في هذا الحال لا ينبع من التغيير في الوضع الجيو - سياسي، إنما من الطموح في السيطرة على سلعة يتوقع أن تشكل مادة خاماً في فرع السياسات الذي تعمل فيه. ولكن من الممكن إلقاء شكوك لناحية المدى الذي كانت الشركة ستدخل فيه إلى هذا الاستثمار لولا التغيير في الوضع السياسي، وبخاصة إزاء حقيقة أن الأمر يتعلق بمشروع يرتبط بموارد طبيعية في منطقة البحر الميت الموجودة ضمن نطاق كل من إسرائيل، والأردن، والفلسطينيين.

وكل أنواع هذه الاستثمارات تقريباً هو، كما قلنا، من تطورات الفترة الأخيرة، وبخاصة منذ توقيع اتفاقات أوسلو، وهي ترتكز بشكل متناقص على مستثمرين ذوي روابط يهودية ـ صهيونية واضحة. والاستثمارات المخططة الآن لناحية إقامة مصانع جديدة (على غرار: أنتيل وفيشي) ترتكز حقاً على استغلال المزايا المقترحة في إطار قانون تشجيع استثمار الأموال، ولكن الحقيقة هي أن هذه الاستثمارات لم تكن مدرجة على جدول الأعمال في السنوات الماضية، إنما فقط الآن

مع التقدم في العملية السياسية. وقانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال هو موضع خلاف بين الاقتصاديين، وهناك من يعتقد أنه لا لزوم له من الأساس ويجب إلغاؤه. وأحد الادعاءات ذات الشأن لتبريره كان وجود إخفاق في السوق النابع من ميل المستثمر الخاص، إزاء الوضع السياسي ـ الأمني للدولة، إلى أن ينسب إلى استثماره مستوى خطر أعلى من الخطر «الحقيقي»، وبخاصة إذا كان مستثمراً أجنبياً. وصورة الوضع في مجال الاستثمار في السنوات الأخيرة تضعف جداً هذا الادعاء وتقوّي أيدي المطالبين بإلغاء القانون أو على الأقل إجراء تقليص ملحوظ في المزايا التي يمنحها. وحتى العام ٢٠٢٠ يتوقع أن يزول هذا القانون عن المشهد الإسرائيلي إما من طريق عملية تقليص الميزانية التي ستوضع لتنفيذه أو من طريق إلغائه الرسمي.

إن الترتيب أعلاه الذي عُرضت فيه أنواع الاستثمارات يتراوح بين النوع الذي كلفة الدخول به إلى السوق المحلية هي الأكثر انخفاضاً، وذاك الذي كلفة الدخول به هي أعلى. إن الدخول إلى السوق الإسرائيلية بواسطة استثمار مالي هو الطريق الأسهل والأسرع، وبخاصة عندما يستعين المستثمر بهيئات مالية محلية. إن امتلاك أجزاء فعلية في شركات محلية يلزم معرفة أفضل للسوق ذي الصلة ولبيئة قطاع الأعمال في البلاد، ويمكن أن يطالب المستثمر بتكريس موارد إدارية ورقابة جارية. وهذه الموارد تتزايد بالطبع عندما يدخل المستثمر كشريك استراتيجي في شركة محلية، وأكثر من ذلك عندما يقيم بنفسه مشروعاً.

وفي ضوء ذلك، فإن خط سير الاستثمارات بتطور أيضاً، إذ عندما يكون جلّ النشاط في المرحلة الأولى في الاستثمار المالي، حيث الزيادة فيه برزت منذ العام ١٩٩٣، فإن الزيادة في تملك أجزاء من الشركات وفي الشراكات الاستراتيجية هي التي تفسر على ما يبدو معظم الزيادة في الاستثمار المباشر للأجانب الذي بدأ عملياً في العام ١٩٩٥ فقط، في حين أن إقامة مشاريع جديدة لم تكن قد حصلت بعد. وهذه العملية ما زالت في مراحلها الأولى والجزء الأساس منها ما زال أمامنا. مع ذلك، يبدو أنه بعد فترة زيادة ملحوظة في وزن الاستثمارات الأجنبية في مجمل الاستثمار في مرافق الاقتصاد، فإن هذا الوزن سيستقر، وإلى حين العام ٢٠٢٠ من المحتمل أن تكون نسبتها أقل من مستوى الذروة. في المقابل، يمكن أن نتوقع أيضاً عملية ارتفاع في الاستثمارات الإسرائيلية في الخارج.

ومن ناحية تركيبة الاستثمارات على أنواعها، يبدو أن مسار الاستثمارات المالية في هذه المرحلة قد استنفد نفسه بشكل أو بآخر، وليس من المستبعد أن نكون شهوداً أيضاً على اتجاه معاكس في هذا المجال. فعملية تملك أجزاء من الشركات الإسرائيلية

وإقامة شراكات استراتيجية أصبحت في ذروتها الآن، في حين أن إقامة مشاريع من جانب شركات أجنبية لم تبدأ بعد عملياً، ويمكن توقع استمرار عملية متسارعة في هذا المجال. وفي السنوات القليلة المقبلة يتوقع إذاً حصول تغيير في تركيبة أنواع الاستثمارات الأجنبية، وفي العام ٢٠٢٠ ستكون في الأساس من النوعين الأخيرين: شراكات استراتيجية وإقامة شركات ومشاريع في البلاد.

٥- الصادرات

من المألوف القول إنه من أجل ضمان نمو وطيد للاقتصاد الإسرائيلي يجب أن تكون عملية النمو مائلة نحو الصادرات. والعملية السياسية تؤدي إلى تحسن ملحوظ في مكانة إسرائيل كدولة مصدرة في العالم، وتفتح أمامها أسواقاً جديدة وتوسّع الأسواق القديمة. وبالفعل ففي سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤ حصل ارتفاع حاد في حجم الصادرات الإسرائيلية التي زادت بالمصطلحات الفعلية بنسبة متراكمة تفوق الـ ٥٠ بالمئة (مع أن جزءاً فقط من هذه الزيادة يمكن أن ننسبه مباشرة إلى التغيير في الوضع السياسي) في هذه الفترة. والعملية السياسية تتسبّب عملياً في تخفيض التكاليف المرتبطة بالاتجار مع إسرائيل، ولذا فإنها تقود إلى تحسين في شروط وظروف تجارتها، وبذلك يتوقع أن يساهم الأمر في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بعامة، وفي تسريع عملية نمو الصادرات بخاصة.

٥-١ فرصة النمو المائل نحو التصدير

لا يوجد لإسرائيل تفوق نسبي في المجالات الغنية بالعمل البسيط أو بالموراد الطبيعية (ما عدا تلك الموجودة في منطقة البحر الميت) أو بالمياه أو الأرض. هذه سمات معلومة للاقتصاد ولا يوجد إمكان لتغييرها حتى عندما تتغير بيئة قطاع الأعمال نحو الأفضل عقب العملية السياسية. وعموماً يمكن القول إنه لا يوجد أيضاً تفوق نسبي للاقتصاد في مجالات غنية برأس المال المادي. لكن هذا التحديد كان صحيحاً طالما كانت مرافق الاقتصاد مغلقة نسبياً على حركة البضائع ورأس المال على حد سواء. وفي هذه الظروف حال الحجم المقلص للسوق المحلية والكلفة العالية لتجنيد الأموال دون إقامة مشاريع غنية برأس المال بخاصة. هذا، على سبيل المثال، ففرع المواد الغذائية الإسرائيلي هو من الفروع الأقل غنى برأس المال في الصناعة الإسرائيلية، في حين أن هذا الفرع هو الأغنى برأس المال في الصناعة في الولايات المتحدة. والتغيير في الوضع السياسي الذي يتيح تخفيض كلفة تجنيد رأس المال (تخفيض الفائدة) وزيادة السوق (توسيع إمكانات التصدير) على حدّ سواء، يفسح في المجال لإسرائيل لزيادة غناها برأس المال. إن توسيع أسواق التصدير يتجاوز عملياً

حاجز السوق المحلية الذي حال دون القدرة على تحقيق مزايا الحجم. وبالفعل فالاستثمارات الأجنبية في مرافق الاقتصاد موجهة تقريباً بشكل حصري نحو أهداف التصدير، وبخاصة نحو المجالات الغنية برأس المال البشري. وسيتيح هذا الأمر شحذاً واستنفاداً أفضل للمجالات التي يوجد لإسرائيل فيها تفوق نسبي وسيحسن القدرة التنافسية للصادرات المحلية.

● **توسيع أسواق الصادرات:**

تفتح العملية السياسية أمام إسرائيل أسواقاً جديدة، وبخاصة في الدول التي لم تقم معها علاقات اقتصادية في الماضي. والعملية السياسية في المنطقة يمكن أن تفسّر فتح هذه الأسواق الجديدة بشكل جزئي فقط، مع أنها تشكل بالتأكيد عاملاً جوهرياً. فجزء من هذا التطور هو نتيجة للتغييرات العالمية، مثل انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً وشرق أوروبا، وتخلّص الدول الصناعية من الانكماش الاقتصادي الذي شهدته في مطلع التسعينيات والإصلاح الاقتصادي في الصين (انظر الجدول رقم (٦) ص ٢٤٤ من هذا الكتاب).

وفي السنوات القليلة المقبلة يمكن توقع استمرار عملية فتح أسواق جديدة سيتم تحريكها بالأساس بواسطة عاملين: **أولاً**، التعاون مع شركات عملاقة متعددة الجنسيات، وبخاصة تلك التي تستثمر في إسرائيل، سيتيح التوغل في هذه الأسواق واستغلال قنواتها التسويقية.

ثانياً، يمكن توقع تطور التبادل التجاري مع الدول العربية، مع أن الطاقة الكامنة في هذا المجال، ما عدا عدداً من النزوات، هي محدودة (انظر بحثاً خاصاً في هذا الموضوع في البند السادس في هذا الفصل أدناه).

يبدو أن الطاقة الكامنة الأولية لاقتحام الأسواق الجديدة قد استنفدت، وفي العام ١٩٩٥ سجّل بالفعل تباطؤ في تزايدها. ويبدو أنه يمكن توقع تراجع في عدد من مكونات تلك الطاقة الكامنة. ويتعلق الأمر بشكل خاص بجزء من دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. فقد جذبت هذه الأسواق إليها مع فتحها مصدرين إسرائيليين، ولكن مع الوقت بدأت تتضح المصاعب والمخاطر التجارية المرتبطة بذلك، والصحوة من الحماس الأولي بدأت تظهر.

كذلك، فالأسواق القديمة في أوروبا والولايات المتحدة (التي كانت في العام ١٩٩٥ نحو ثلثين من الصادرات ونحو ثلاثة أرباع من الواردات لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي) ستتأثر من العملية السياسية. وكلما تزايد الاستقرار الجيو - سياسي،

أصبح أسهل على المستورد في البلد المُصدّر إليه الاعتماد على مصدّر إسرائيلي دون الخشية من عراقيل قد تحصل للتدفق الجاري للبضائع جراء أحداث أمنية. زيادة على ذلك، ففي هذا المجال أيضاً سيكون هناك تأثير للاستثمارات الأجنبية وللشراكات في قطاع الأعمال بين شركات إسرائيلية وأخرى أجنبية. ويمكن هنا أيضاً استغلال قنوات التسويق التابعة للشركاء الأجانب، وسيسهل الأمر موضوع توسيع الأسواق في الدول الصناعية.

وفي العام ٢٠٢٠ يمكن أن تتوقع انتشاراً أكثر تنوّعاً للصادرات الإسرائيلية، مع أن الجزء الأساس منها سيوجّه إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. ومن بين دول المقصد للصادرات في شرق آسيا في الوقت ذاته ستبرز الصين التي يتوقع أن تحقق نمواً سريعاً، وأن تتقدم بسرعة نسبية في مجال التكنولوجيا. والصادرات إلى دول أخرى في تلك المنطقة مثل الهند، وإندونيسيا، وماليزيا، ستتوسّع في السنوات القليلة المقبلة، إلا أنها ستستقر على نسبة نمو معتدلة لاحقاً، ووزن هذه الدول في الصادرات سيكون على نسبة نمو معتدلة لاحقاً، كما أن وزن هذه الدول في الصادرات سيكون أكثر انخفاضاً نسبياً في العام ٢٠٢٠. وستجد هذه الدول صعوبة في الوصول إلى مستوى تكنولوجي عالٍ. فهي ستواصل مواجهة صعوبات ديمغرافية ولن تشكل سوقاً طبيعية للصادرات الإسرائيلية. في المقابل، ففي دول شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة يمكن أن نتوقع اتجاهاً معكوساً، وفي السنوات القريبة سيكون النمو في الصادرات معتدلاً وربما يقلّ أيضاً.

ولكن مع اقتراب العام ٢٠٢٠، واستقرار النمو في هذه الكتلة من الدول، والتحسّن في المستوى التكنولوجي، وتبلور التغييرات في النظام الاقتصادي وفي «ثقافة قطاع الأعمال»؛ يعود ويرتفع وزن تلك الدول في مجمل الصادرات الإسرائيلية.

٥-٢ السياحة

كما ورد أعلاه، فالمجالات المتوقع نمو الصادرات فيها، هي بالأساس تلك المجالات الغنية برأس المال البشري (تكنولوجيا متقدمة) أو بالموارد الطبيعية الإسرائيلية (منتوجات البوتاسيوم والفوسفات)، وفرع من نوع آخر يتوقع أن يزدهر نسبياً هو فرع السياحة. ولكن طاقة النمو المحتملة الكامنة في هذا المجال محدودة، والتقديرات التي تتوقع أن تشهد إسرائيل حركة سياحة من الخارج بحجم يتراوح بين ٥-٦ ملايين سائح مع اقتراب العام ٢٠٢٠ ليس لها ما يسندها. ظاهرياً، فإسرائيل متشبعة بالثروات السياحية مثل المناخ المعتدل، والشواطئ اللطيفة، والمواقع التاريخية

والأثرية، والمراكز الدينية، والمراكز المدينية العصرية التي تضجّ بالحياة، وكذلك المسافات القصيرة التي تتيح الوصول السهل والسريع إلى كل مكان تقريباً. وعلى الرغم من ذلك، فإسرائيل تنتزع شريحة صغيرة جداً من السياحة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن المألوف القول إن مصدر مصاعب فرع السياحة الإسرائيلي هو الوضع الجيو ـ سياسي. وهذا الفرع هو بالفعل من الفروع الحساسة جداً لانعدام الاستقرار الأمني، ولا شك في أن إسرائيل من هذه الناحية كانت على امتداد سنوات أحد العوامل الرادعة للسياحة إليها. وبالفعل فقد أدى التحسن في الوضع الأمني إلى زيادة سريعة في عدد السيّاح، حيث ارتفع هذا العدد من مستوى متوسط لنحو ١,٢٥ مليون سائح في الثمانينيات إلى نحو ١,٨ مليون في العام ١٩٩٥. ولكن هذا التحديد غير راسخ لأن عملية السلام تزيل فقط أحد مكونات/عوامل النقص النسبي لفرع السياحة الإسرائيلي تاركة القيود الأخرى على حالها: بعضها غير قابل للتغيير أصلاً، وقد يتطلب التغيير في الأخرى وقتاً طويلاً.

والمشكلة الأساس للسياحة إلى إسرائيل، ما عدا مشاكل الأمن والاستقرار، هو كونها دولة غالية بالنسبة إلى السائح الذي يود قضاء عطلة استجمام، مقارنة بأهداف سياحية أخرى في حوض البحر المتوسط تنافس إسرائيل. وتمتاز إسرائيل بنُدْرة نسبية بالنسبة إلى العوامل الثلاثة الأساس لفرع السياحة: المواصلات، والعمل البسيط، والأرض على امتداد الشاطئ (مقارنة بالدول المنافسة لها في حوض البحر المتوسط)، وبناء عليه، فعوامل الإنتاج هذه أعلى في إسرائيل منها في الدول الأخرى.

٥-٢-١ كلفة المواصلات

عملياً، يتحتم على السائح القادم إلى إسرائيل أن يأتي إليها من طريق الجو. أما السياح الذين يصلون إلى دول أوروبية مثل فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، فيفعلون ذلك براً. والمسافات القصيرة نسبياً وسهولة الحركة والانتقال تتيح للعائلة الأوروبية الوصول إلى غايتها عبر سفرة مشتركة بالسيارة، والمدة التي يستغرقها السفر تكون جزءاً من العطلة. وفي حالة السلام سيزال العامل المانع للانتقال براً من أوروبا إلى إسرائيل، إلا أن المسافة البعيدة والمدة الطويلة التي يتوجب على المسافر قضاءها في الطريق سوف تحوّلان هذا الخط البري إلى خط غير عملي. وإذا اختار السائح، مع ذلك، هذا الطريق، فإن المدة الزمنية التي ستبقى له لقضائها في إسرائيل ستكون قصيرة جداً.

٥-٢-٢ كلفة العمل

إن فرع السياحة يتطلب الكثير من الأيدي العاملة البسيطة (عمال فنادق ومطاعم). ونظراً لأن إسرائيل غنية برأس المال البشري، فإنها تعاني نقصاً نسبياً في قوة العمل البسيطة، ولذا فإنها غالية مقارنة بمعظم المنافسين ذوي الشأن، بما في ذلك إيطاليا وإسبانيا (تحديداً في جنوبهما). ومنذ سنوات كثيرة يقوم معظم الأعمال البسيطة على العمالة الأجنبية، وفي مطلع التسعينيات على المهاجرين الجدد أيضاً (مع أن هذه مجرد ظاهرة مؤقتة). وفي حال وصلت السياحة فعلاً إلى مستوى خمسة ملايين سائح تقريباً، كما يتوقع «المتفائلون»، فسيوجب الأمر استيراد عشرات الآلاف من العمال الآخرين. وأي زيادة جوهرية في عدد العمال الأجانب ستكون مقرونة بمشاكل متفاقمة للمجتمع الإسرائيلي. ويمكننا رؤية دلائل على ذلك في الوقت الحاضر، حيث قدّر عدد العمال الأجانب في البلاد في العام ١٩٩٦ بين ١٠٠ - ٢٠٠ ألف عامل. وأكثر من ذلك، فالعمل البسيط الأجنبي سيكون حقاً أرخص من العمالة المحلية، ولكن إذا أخذنا في عين الاعتبار الكلفات الأخرى المرتبطة بذلك العمل، فسيكون أغلى مقارنة بمعظم الأماكن السياحية المنافسة.

٥-٢-٣ كلفة الأرض

إن جل قوة الجذب الإسرائيلية للاستجمام الأوروبي والأمريكي يكمن في شواطئها. ولكن طول الشواطئ الإسرائيلية قصير جداً (أقل من ٢٠٠ كيلومتر) مقارنة بطول شواطئ دول أخرى منافسة في حوض البحر المتوسط. أكثر من ذلك، فإن جزءاً ملحوظاً من سكان إسرائيل يقيم على امتداد السهل الساحلي. وبناء عليه، فكلفة الأرض في إسرائيل، وبخاصة على طول السهل الساحلي، عالية جداً للاستخدامات كافة، ومن ضمنها إقامة الفنادق. ولذا، فلا يمكن تقريباً إقامة فنادق رخيصة على طول الشاطئ، وفي ظروف كهذه من الصعب اجتذاب سياحة الاستجمام «الشعبية».

إضافة إلى هذه العوامل تعاني إسرائيل «اختناقات» في مجال البنى التحتية الخاصة بالمواصلات. فالازدحام على الطرقات في إسرائيل يلحق الضرر بقوة جاذبية مدن الساحل الواقعة على أطراف منطقة المركز، لأن هذا الازدحام يجعل من الصعب على السائح الوصول بسهولة إلى تل أبيب، وأكثر من ذلك، يتوقع أن يكون المطار الإسرائيلي عاملاً مقيداً لحركة السياحة. فمع أن خط الإقلاع ما زال بعيداً حقاً من الاستغلال الكامل، إلا أن موقع المطار يزيد من صعوبة استخدامه في ساعات الليل بسبب الضجّة. أما محطة الطائرات بحد ذاتها فهي غير معدّة اليوم لاستيعاب عدد كبير

من السياح، إلا أن هذه المشكلة يمكن إيجاد حل لها بسهولة نسبية. أما العامل الأساس الذي سيكون من الصعب تغييره في فترة زمنية قصيرة فهو العدد المقلص لأماكن وقوف الطائرات. ولكي نجسّد هذه النقطة، يمكننا التذكير بإغلاق المطار أمام حركة طائرات تجارية بمناسبة تشييع جثمان رئيس الحكومة اسحق رابين. والسبب في ذلك لم يكن أمنياً بالذات، إنما لأنه لم تبق أماكن وقوف للطائرات بعد هبوط كل طائرات المشاركين في الجنازة.

وحتى لو لم يكن كل واحد من العوامل المشار إليها أعلاه عاملاً رادعاً بما فيه الكفاية بحد ذاته، فإن تراكم تلك العوامل سيجعل من الصعب على إسرائيل أن تتنافس مع مواقع سياحية منافسة حتى في ظروف السلام. مع ذلك، فمن الواضح أنه يتوقع أن يكون للتحسن في الوضع الجيو - سياسي تأثير جوهري، ويمكن قطعاً توقع زيادة ملحوظة في حركة السياحة إلى البلاد التي قد تصل إلى مستوى يتراوح بين ٣ ـ ٣,٥ مليون سائح في بداية العقد المقبل. وهذا رقم أقل كثيراً من التقدير السائد في أوساط في فرع السياحة وفي الجهاز السياسي، وهو يعكس نمواً بنحو ٧ بالمئة سنوياً، وهي نسبة أعلى قليلاً فقط من توقعات نمو السياحة العالمية.

٥-٣ إسرائيل كمركز أعمال إقليمي

في حين أن التقدير بالنسبة إلى نمو سياحة الاستجمام يجب أن يكون متواضعاً، يمكن أن نتوقع تزايداً متسارعاً في السياحة المتعلقة بالأعمال. وهذا يعود أيضاً الى النمو في تجارة إسرائيل الخارجية، ولكن إلى حد كبير لأن أمام إسرائيل فرصة لأن تكون المركز الاقتصادي للمنطقة. فالشركات المتعددة الجنسيات العاملة في دول كثيرة، إما بواسطة التجارة أو الاستثمار والإنتاج، من المألوف أن تحتفظ في تلك الدول بمراكز وإدارات إقليمية. وفي الوضع الحالي، فهذه المراكز مقامة في أوروبا، وفي مدن كالقاهرة وعمان، وبعضها في دول الخليج.

وفي حالة وجود سلام في المنطقة وقيام علاقات طيران وخطوط جوية مفتوحة بين إسرائيل ودول عربية فإن لتل أبيب فرصة جيدة لأن تصبح مكان إقامة كثير من هذه المراكز. فمقارنة بالمدن الأوروبية، فهي أقرب منها إلى دول المقصد. كذلك كقصبة (مدينة كبيرة) غربية عصرية مع إمكانات كثيرة في مجال التسلية والثقافة لا تقل تل أبيب عن بعض المدن الأوروبية هذه. فمقارنة بمدن رئيسة في الدول العربية، ليس هناك فارق جوهري من حيث القرب من الأهداف، ومزايا القصبة الإسرائيلية بالنسبة إلى العربية من ناحية رجال الأعمال الغربيين واضحة جداً.

٦- التعاون الاقتصادي

إن العلاقات الاقتصادية الحرة بين المرافق الاقتصادية في المنطقة، ستجد تعبيراً لها بالطبع في التبادل التجاري في ما بينها، مع أن أحجامه وتأثيره يتوقع أن تكون ثانوية تماماً (انظر مقالة داني تسور أدناه). إلى ذلك، يمكن أيضاً أن تتوقع تعاوناً مع المرافق الاقتصادية المجاورة في نطق البنى التحتية الطبيعية/المادية، واستغلال الكنوز الطبيعية، وإدارة سياسة اقتصادية وبيئية. والتعاون في هذه النطق قد يكون مرتبطاً في حالات كثيرة بالتنازل عن قدر معين من الاستقلالية على المستوى القومي ـ السياسي. ويمكن توقع قيام مثل هذا التعاون، والضرر الاقتصادي المتأتي من عدم تحقيق هذه المزايا سيكون أشد خطورة من الدلالة الوطنية للتخلي عن بعض مؤشرات السيادة. وأكثر من ذلك، فنظراً لأن الفلسطينيين والأردنيين هم الأقل عدداً والأقل تطوراً مقارنة بإسرائيل، فإن الربح الاقتصادي من التعاون في مجال البنى التحتية هو جوهري أكثر بالنسبة إليهم. أما الربح الإسرائيلي فقائم أيضاً، لكنه يبقى ثانوياً.

٦-١ البنى التحتية الطبيعية/ المادية

إن إحدى المزايا الكامنة في قيام علاقات اقتصادية حرة هي إمكان الاستغلال بشكل مشترك وناجع للبنى التحتية الطبيعية/ المادية، مثل الموانىء البحرية والجوية، ومحطات الطاقة، ومراكز الاتصالات وشبكات المواصلات (طرق، وسكك حديدية، وخطوط جوية). وهذه المزايا يمكن أن تجد تعبيراً عنها. إما في استنفاد منظومات البنى التحتية القائمة، وإما في تخطيط توسيعها المستقبلي. وتنبع هذه المزايا من إمكان استنفاد مزايا الحجم، وخفض كلفة الاستخدام في حالات الذروة على الطلب، واستغلال مزايا جغرافية، والحيلولة دون التسبب في تأثيرات خارجية سلبية لاقتصاد على آخر. وفي ضوء ذلك، يمكن أن نتوقع أن يجد التعاون الاقليمي تعبيراً عنه في العام ٢٠٢٠ في عدد من البنى التحتية التي سيتم الخوض في تفاصيلها أدناه.

٦-١-١ الموانئ البحرية

حركة البضائع بين الاقتصادين الفلسطيني والأردني وبين الدول الغربية ستُدار عبر ميناءي أشدود وحيفا. والقدرة على التفريغ والشحن في هذين الميناءين ستزداد بشكل ملحوظ بالأساس جراء اتساع التجارة الإسرائيلية، وتأثير حركة البضائع على المرفقين الاقتصاديين الآخرين سيكون قليلاً جداً. أما الصعوبة السياسية ـ القومية المرتبطة بهذا الوضع من ناحية الفلسطينيين، فقد تجد حلاً لها من طريق إشراكهم في

الملكية على الموانئ، أو بواسطة تأجير للمدى الطويل لأرصفة أو بواسطة حقوق الاستخدام.

ولا يوجد مسوّغ اقتصادي لإقامة ميناء عميق في قطاع غزة، وعلى ما يبدو لن تتأمن للفلسطينيين المصادر اللازمة لذلك. مثل هذا الميناء سيقام مع اقتراب العام ٢٠٢٠، في حال أصبح حجم التجارة في المنطقة على قدر ما، بحيث تستنفد فيه إمكانات استغلال مزايا الحجم لهذه المواقع، وتنشأ ضرورة لبناء ميناء جديد.

كذلك سيتم إلغاء ميناء إيلات، والأرض التي ستصبح خالية ستحوّل إلى استخدامات سياحية. وهكذا، فميناء الخروج الإسرائيلي في اتجاه البحر الأحمر (التجارة مع شرق آسيا) سيمر عبر ميناء العقبة. والحجم الحالي لهذا الميناء سيكون كافياً لسنوات كثيرة أخرى، وبخاصة بعد أن يعود العراق إلى نقل حمولاته من البضائع بحرية وأمان عبر الخليج الفارسي، وبعد أن يتم توجيه التبادل التجاري الأردني مع أوروبا، وشمال أفريقيا، وأمريكا نحو ميناءي أشدود وحيفا. أما مطار العقبة، بحد ذاته، فسيستخدم بالأساس لتصدير البوتاسيوم والفوسفات الإسرائيلي والأردني على حد سواء.

٦-١-٢ المطارات

ستكون المطارات الإسرائيلية والأردنية في خدمة المسافرين الإسرائيليين والأردنين والفلسطينيين وحتى ستتنافس في ما بينها. ولن يقام مطار فلسطيني كبير يتيح هبوط الطائرات الضخمة فيه. وكلفة إقامة هكذا مطار عالية جداً، وليس لها أي مبرر، وبخاصة إزاء الحجم المحتمل للطلب الفلسطيني وأخذ المسافات بين المطارات الإسرائيلية والأردنية في عين الاعتبار. إلى ذلك، فإسرائيل ملزمة تلقائياً بأن تزيد بشكل جوهري أحجام استيعاب مطاراتها، وهذا الاستثمار سيخفض الجدوى الاقتصادية لإقامة مطار آخر في أراضي السلطة الفلسطينية. وفي المقابل، سيتم استبدال المطارين الحاليين في إيلات والعقبة بمطار مشترك لإسرائيل والأردن سيموضع على خط الحدود بينهما مع محطة نهائية منفصلة (Terminal) في أراضي كل من الدولتين. ومن ناحية اقتصادية، ليس هناك أي مبرر لوجود مطارين في هذا الموقع، وبطبيعة الحال هناك حاجة الى إقامة منشآت كبيرة وعصرية تستطيع أن تلبّي أحجام السياحة المتوقعة في المنطقة.

٦-١-٣ شبكات المرور

ستكون منظومة الطرق الرئيسة في المنطقة موحّدة وسترتكز على دمج المنظومات القائمة. وستشمل هذه المنظومة طرقاً طولية تقود من مصر إلى تركيا عبر إسرائيل

وسوريا، وطرقاً عرضية ستربط البحر المتوسط بالأردن، وأيضاً بشمال المملكة العربية السعودية. والاستخدام المتوقع للسكك الحديدية على هذه الخطوط، قد يكون منخفضاً جداً. فوسيلة النقل هذه بطيئة جداً لنقل المسافرين بين أماكن مختلفة في المنطقة، وحجم التبادل التجاري داخل المنطقة سيكون صغيراً ولا يبرر ذلك. وإذا أقيمت، مع ذلك، شبكة سكك حديدية، فإنها ستكون منظومة موحّدة تتيح الحركة الحرة داخل المنطقة.

وأحد الأمور الاستثنائية في هذا المجال ستكون سكة الحديد من البحر الميت إلى خليج إيلات التي ستستخدم لنقل حمولات الشحن من مصانع البوتاسيوم والفوسفات الإسرائيلية والأردنية إلى الميناء المشترك في العقبة. وسكة الحديد الأردنية هي التي ستستخدم لهذه الغاية.

ويتوقع تغيير بارز في مجال خطوط الطيران. فخطوط الطيران الإسرائيلية إلى شرق آسيا ستصبح أقصر بشكل جوهري بعد أن تصبح ممكنة الحركة الجوية الآمنة والحرة لهذه الخطوط فوق الدول العربية. في المقابل، فالأردن يتمتع في هذا الوقت من كون خطوط طيرانه في اتجاه الغرب تمر فوق إسرائيل.

٦-١-٤ الطاقة

خلافاً لمعظم المجالات الأخرى، فعلى هذا الصعيد ستكون إسرائيل بالذات هي المستفيد الأساس. ففي مجال الكهرباء يتوقع ربط شبكات الكهرباء للمرافق الاقتصادية في المنطقة، وهذا سيتيح استغلالاً أكثر نجاعة للإمداد بالكهرباء. كذلك سيستجيب بالأساس لمشاكل ساعات الذروة في الاستهلاك، ويفسح في المجال لتخطيط ناجع أكثر للاستثمار في إقامة منشآت للإنتاج ونقل الطاقة في المستقبل.

وفي مجال النفط الخام، فكلما استطاعت إسرائيل الاعتماد بشكل مؤكد وواثق على استيراد مصادر الطاقة من الدول المجاورة (مثلاً، السعودية)، كان بإمكانها أن تقلّل كلفة الحفاظ على الاحتياطي المخزون من هذه المصادر. وفي مجال تكرير الوقود، سيتيح الاستيراد المباشر (بالأساس من منشآت سعودية على شاطئ البحر الأحمر) تخفيض كلفة التكرير. وإذا أدى الأمر إلى وقف نشاط مصافي التكرير الإسرائيلية، سيكون لذلك تأثير إيجابي على نوعية البيئة. وفي مجال الغاز الطبيعي يتوقع أن يؤدي الاستيراد إلى تغيير تكنولوجي في إنتاج الكهرباء جراء وقف استخدام المازوت والفحم الحجري، وسيؤدي هذا التطور إلى تخفيض كلفة إنتاج الكهرباء، وإضافة إلى ذلك سيساهم في تحسين نوعية البيئة.

٦-١-٥ المياه

تعتبر مشكلة المياه في المنطقة إحدى المشاكل المعقّدة والمشحونة أكثر من غيرها. والبحث الجاد في هذا الموضوع المهم يتجاوز الإطار الحالي، ولكن يمكن قطعاً الادعاء أن الخطورة المنسوبة إلى هذه المشكلة مبالغ فيها، ويوجد لها حلول بسيطة نسبياً[٤]. وكلما كان الوضع في المنطقة هادئاً أكثر من ناحية سياسية وقومية، زاد إمكان تقديم حلول للمشكلة. والمشاكل التي تثيرها مشكلة المياه تنبع بالأساس من خلافات في الرأي حول مسألة الملكية على مصادر المياه. ومسألة الملكية هي الأكثر حساسية من ناحية دلالتها السياسية ـ الاستراتيجية.

والتعاون في هذا المجال سيجد تعبيراً عنه في عدد من المستويات: **أولاً**، وضع سياسة مشتركة لتطوير مصادر المياه المشتركة، واستغلالها، وتسعيرها، وتوزيعها، وبخاصة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل والسوريين. **ثانياً**، إقامة واستخدام مشترك لمنشآت تحلية مياه البحر، إذا أقيمت، على الرغم من أن الجدوى الاقتصادية لإقامة تلك المنشآت هي موضع خلاف. **ثالثاً**، هناك إمكان للمتاجرة بالمياه، على سبيل المثال بواسطة استيراد مياه النيل إلى إسرائيل.

٦-٢ استغلال الكنوز الطبيعية

ما عدا النفط، فالشرق الأوسط ليس غنياً بالكنوز الطبيعية. وكنوز إسرائيل الطبيعية تتلخص عملياً في البوتاسيوم وبالفوسفات الموجودين في البحر الميت ومحيطه. والتعاون بين إسرائيل والأردن، في هذا النطاق، سيشمل استثمارات مشتركة وملكية مشتركة للمصانع والمشاريع، والتعاون في مجالي البحث والتطوير في هذا المجال، والاستخدام المشترك لمنشآت النقل. والأهمية الأساس للتعاون هي الحيلولة دون إلحاق أضرار بمنتوجات أحد الأطراف. والمساس بالمنتوجات قد ينبع من قرارات غير منسقة حول مدى وكيفية استغلال هذه الموارد.

إضافة إلى الموارد المرتبطة بالبحر الميت، يمكن أيضاً رؤية الطاقة السياحية المحتملة للمنطقة كواحد من كنوزها الطبيعية. وفي هذا المجال أيضاً، يمكن استخلاص فائدة من التعاون في تطوير بنى تحتية (بالأساس في منطقة بحيرة طبريا، والبحر الميت، وشواطئ البحر الأحمر) في التسويق المشترك، والصفقات المشتركة،

---

(٤) ص. اكشتاين [وآخرون]، «تقسيم المياه بين إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة ـ مقاربة اقتصادية،» **ريباعون لكلكلاه** (تموز/يوليو ١٩٩٤).

والتعاون في نقل السياح والاستغلال الأكثر نجاعة للمخزون الاحتياطي من غرف الفنادق، وبخاصة في مواسم الذروة في الاستخدام.

٦-٣ حركة العمال

إحدى الميزات الاقتصادية الجلية لكل الأطراف، ولكن بالأساس لمرافق الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، هي إمكان الانتقال المتاح لعوامل الانتاج بعامة، وللعمال بخاصة. ويوجد للتجربة الطويلة في تشغيل الفلسطينيين في إسرائيل جوانب إيجابية وسلبية على حد سواء، والتحليل المعمق لهذه الجوانب يتجاوز إطار هذا البحث. ولكن لا شك في أن الوصول السهل إلى سوق العمل الإسرائيلي شكّل، مع مواصلة تشكيله لسنوات أخرى كثيرة، شرطاً شبه ضروري لضمان العمالة والنمو في مرافق الاقتصاد الفلسطيني.

في هذه الأيام، يتم استبعاد إقدام الفلسطينيين من سوق العمل الإسرائيلي عقب تراكم عوامل، مثل: الانتفاضة، وموجة الهجرة، والعمليات التخريبية المرافقة للعملية السياسية في المرحلة الحالية. ولذا، خسر الفلسطينيون أماكن عملهم في فروع الخدمات، وفي الصناعة بشكل شبه قاطع، وحافظوا على مكانهم في مشروع البناء والزراعة بشكل جزئي فقط، وحلّ محلهم المهاجرون الجدد، في أول طريقهم في البلاد، وعمال أجانب آخرون (بالأساس من شرق أوروبا وشرقي آسيا) قدّر عددهم في العام ١٩٩٥ بنحو ٢٠٠ ألف شخص تقريباً.

ولكن خلال سنوات قليلة ستكتمل عملية انخراط موجة الهجرة الحالية في سوق العمل الإسرائيلي. وبافتراض أن العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ستهدأ حتى العام ٢٠٢٠، سيعود الفلسطينيون ويحظون بمكانة أفضل من العمال الأجانب في سوق العمل الإسرائيلي.

وهذا لأن المشاكل الاجتماعية المقترنة بتشغيل العامل الأجنبي الذي يعود كل مساء إلى بيته وعائلته أقل شأناً من المشاكل المقترنة بتشغيل عامل أجنبي من دولة غير متطورة. يأتي خصيصاً إلى البلاد لفترة طويلة بمعزل عن بيئته الطبيعية. ولكن من الواضح أن وزن هؤلاء العمال في العام ٢٠٢٠ في قوة العمل الإسرائيلية والفلسطينية معاً أقل مقارنة بمستوى الذروة على هذا الصعيد في العام ١٩٩١. هذا لأن التطور المتوقع في المرافق الاقتصادية الفلسطينية عينها سيتيح بالتدريج استيعاب نسبة متزايدة من قوة العمل المحلية.

٦-٤ سياسة اقتصادية

إن ضمان الحركة الحرة بشكل أو بآخر للبضائع، والخدمات، ورأس المال، والعمل، وأيضاً التعاون في مجالات البنى التحتية، والحفاظ على البيئة، ستحتم جميعها قدراً كبيراً من التنسيق في السياسة الاقتصادية، وبخاصة بين مرافق الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني، والقرب الجغرافي بين مراكز التجمعات السكنية، والنشاط الاقتصادي لهذين الاقتصادين لا يفسح في المجال لحركة حرة للبضائع في ما بينهما، إذا ساد فارق جوهري في أسعارهما. وكنتيجة لذلك، فإن نسب الجمارك والضرائب غير المباشرة شبه المتماثلة تصبح حتمية في المرفقين الاقتصاديين، وتعكس بالأساس الاعتبار الإسرائيلي (إذا كانت هناك فوارق في هذا الشأن بين الاقتصادين)، لأنه هو الذي سيكون أكبر وأكثر تطوراً في العام ٢٠٢٠ أيضاً، ووجود مثل هذه العلاقات سيكون مهماً للفلسطينيين أكثر من الإسرائيليين.

وسيتنازل الاقتصاد الفلسطيني أيضاً عن قدر معين من السيادية في المجال النقدي، لأن العملة الإسرائيلية، وكذلك الأردنية، ستكونان عملات قانونية متداولة داخلة بسبب العلاقة بين جهازه المصرفي والجهاز المصرفي الإسرائيلي. وكنتيجة لذلك، فالتنسيق الوثيق محتم أيضاً في مجال السياسة النقدية بين إسرائيل والاقتصاد الفلسطيني. والتعاون والتنسيق في السياسة الاقتصادية مطلوبان أيضاً في مجالات أخرى من أجل التخفيف على حياة السكان، ومن أجل الحيلولة دون تأثيرات خارجية سلبية يحتمل أن يتسبب بها كل طرف للآخر، مثل: مجالات نوعية البيئة، وتوحيد المقاييس وقوانين المرور.

***

مصادر إضافية

● بركاني، ح. **كلفة الأمن بنظرة استعادية**. القدس: ماخون بالك «معهد بالك»، ١٩٨٠. (سلسلة مقالات بحثية الرقم ١١٥).

● بن شاحار، ح. «تقرير الطاقم الاستشاري الاقتصادي للمفاوضات السياسية.» تموز/يوليو ١٩٩٣. (لم ينشر).

● روتام، ز. «وظيفة الإنتاج العسكري والتغييرات في ميزان القوى إسرائيل ـ العرب ١٩٥٠ ـ ١٩٨٦.» **ريباعون لكلكلاه**: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

● ساغي، أ. و ي. شاينين. «فرص التبادل التجاري مع الدول العربية.» **ريباعون لكلكلاه**: العدد ١، ١٩٩٤.

● ـــــ، ـــــ وم. بيرلمان. «الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي.» (ورقة عمل ٨-٩٢، تل أبيب، مركز سابير، جامعة تل أبيب، ١٩٩٢).

- طوف، أ. «الصناعة الأمنية في إسرائيل في ظروف متغيرة (١٩٨٤-١٩٩٠).» **ريباعون لكلكلاه**: السنة ١٥١، ١٩٩٢.
- طيشلر، أ. وز. روتام. «عوامل النجاح الدولية للصناعة الأمنية الإسرائيلية.» **ريباعون لكلكلاه**: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥.
- هلبرين، أ. ود. تسيدون. « تحويل الصناعات الأمنية في إسرائيل: سوق العمل.» **ريباعون لكلكلاه**: السنة ٤٠، العدد ١، أيار/مايو ١٩٩٣.
- هلبرين، ح. «بناء القوة العسكرية والنمو الاقتصادي.» **ريباعون لكلكلاه**: السنة ١٣١، ١٩٨٧.

- Awartani, H. and E. Kleiman. «Economic Interaction Among the Participants in the Middle East Peace Process.» paper presented at: International Economic Association Eleventh World Congress, Tunis, December 1995.
- *The Economics of Middle East Peace* (congress). Edited by Stanley Fischer, Dani Rodrik and Elias Tuma. Cambridge, MA: MIT Press, 1993.
- Fischer, S. «Prospects for Regional Integration in the Middle East.» in: de Meloj and A. Pangariya (eds.). *New Dimension in Regional Integration.* Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1993.
- Haleri, N. and E. Kleiman. «Regional and Non Regional Economic Integration: The Case of the Middle East.» paper presented at: Sapir Center Conference on Regional Integration and Economic Growth, Tel-Aviv, December, 1995.
- Hausman, L. J. [et al.]. «Securing Peace in the Middle East.» (Project on Economic Transition, 1993).
- Sagi, E. and Y. Sheinin. «Israel, the West Bank and Gaza, The Case of Economic Cooperation.» paper presented at: A Seminar at ISEPME, Harvard University, Cambridge, MA, December 1989.



(٢)

التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط: أوجه استراتيجية ــ اقتصادية

داني تسور

مقدمة

بعد استكمال توقيع ملحقات اتفاق السلام بين إسرائيل والأردن، والتقدم في تحقيق الاتفاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ومع استئناف المحادثات بين إسرائيل وسوريا نحو تحقيق سلام بين الدولتين، يطرح إمكان انضمام سوريا ولبنان أيضاً (الذي هو إلى حد كبير شبه خاضع للرعاية السورية) إلى إطار التعاون الاقليمي قيد التكوين، والذي يضم إسرائيل، ومصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية. وفي هذه الأيام، يقيم «منتدى لاهاي» الذي يعالج جوانب التنسيق والتخطيط الاقتصادي الإقليمي طواقم مهنية متعددة المجالات لتحديد المزايا النسبية للمنطقة، ولكل واحد من مكوناتها، من أجل التوصل إلى تخطيط اقتصادي ـ إقليمي مشترك. وبدأت هذه الطواقم عملها في تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٩٦.

هذا الإمكان قد يؤدي إلى توسيع الإمكانات المتنوعة والنطاق المحتمل للتعاون الاقتصادي في ما بين الاقتصادات في المنطقة نفسها (المستوى الثنائي)، وأيضاً التعاون الاقتصادي للمنطقة بأسرها (العلاقات المتعددة الطرف). وقد يؤدي إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الاقتصادات التي يوجد بينها تواصل إقليمي إلى نشوء نسق أكثر اكتمالاً من ناحية جغرافية، ومن ناحية اقتصادية، للتعاون الاقتصادي الإقليمي.

بالطبع، يمكن البدء بعرض قائمة من المشاريع المحتملة للتعاون الاقتصادي على

المستويين، الثنائي والمتعدد الأطراف. ولكن يبدو أنه يجب قبل الدخول إلى البحث التفصيلي في المشاريع على اختلالها أن نتطرق إلى عدد من القضايا الأساس المرتبطة بدول المنطقة، والتي لها صلة بالقرارات الحاسمة التي ستتخذ في مرحلة لاحقة والمتعلقة بالمشاريع التي سيتم اختيارها في نهاية المطاف[١].

في هذا الفصل سيتم عرض سبع قضايا يجب التطرق إليها، أو يجب أن نكون مدركين لها في سياق التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

١ - الحاجة الماسة إلى رؤية لسلام شرق ـ أوسطي

في الشرق الأوسط هناك حاجة ماسة لرؤية سلامية، وتعاون في المجال الاقتصادي والازدهار المشترك لدول المنطقة كوزن مضاد للرؤى العبثية للغلو الديني التعصّبي والتدمير المتبادل. وفي غياب رؤية كهذه، يتعزز احتمال سيطرة العقائديات العدوانية والتعصّبية التي ستقود المنطقة إلى فترة من «الحروب الدينية» الضارية. فالشرق الأوسط هو منطقة غير مستقرة في أساسها بسبب عمليات الحداثة المقرونة بالتفتيش عن هوية إسلامية إزاء تحديات الحداثة وما بعد الحداثة. وهناك عدم يقين بالنسبة إلى استمرار استقرار الأنظمة في الدول العربية.

إن المصلحة المشتركة في الشرق الأوسط وفي العالم الحر هي تقوية وتعزيز اتجاهات التطور بالطرق السلمية، والعمل المضاد للجنون السياسي والاستراتيجي الذي يقيد فرص التعاون بين دول الشرق الأوسط نفسها وبينها وبين العامل الحر. هناك فرصة للسلام إذا ما أرسي على رؤية عاطفية ـ قيمية مشتركة، تستخدم لتجنيد دعم عقائدي ومُثلي. ومن ناحية الاستراتيجية الإسرائيلية الكبرى، فإن قيام تعاون إسرائيلي مع بعض دول المنطقة في نتاج شرق أوسطي مشترك، يبقى أفضل من الصدام المتفاقم ومن بلقنة الشرق الأوسط بأسره.

إن استقرار وتوطيد اتفاقات السلام بحد ذاتها مرتبط إلى حد ليس بالقليل بالطابع الذي سيرتسم لقدرة إسرائيل الحربية. فمن أجل تعزيز السلام يجب السعي إلى ارتسام طابع لإسرائيل بدمج القدرة على معاقبة كل من يخرق السلام بشدة والانتصار في كل صدام عسكري سوياً مع انعدام النيات العدوانية، أو ما يشبه الدور الاستعماري الاقتصادي والثقافي والسياسي من جانب إسرائيل.

---

(١) لن نتطرق إلى المشاريع التي سبق وتم الاتفاق عليها بين إسرائيل، الأردن ومصر، والتي عُرضت في مؤتمر عمّان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

على إسرائيل أن تعترف اعترافاً حقيقياً بحقيقة أننا نعيش في منطقة عربية ـ إسلامية في أساسها، وأن القبول بنا كدولة يهودية ـ صهيونية وكجزء «طبيعي» من الشرق الأوسط حيوي للسلام الوطيد ولوجود إسرائيل المادي على مر السنين. وبناء عليه، يتوجب على إسرائيل الامتناع عن الاستفزاز الذي لا لزوم له للديانة الإسلامية.

ويجب أن نتذكر أن الشرق الأوسط يعيش حالة تغيير في أنماط التغيير (اولترا ـ تغيير) تلائم نماذج نظرية الكوارث (التغيير بالقفزات) أكثر من ملاءمتها لمصطلحات الاستمرار الوطيد. فإذا لم نفهم العمليات الجارية، تزداد الخشية من أن تعمل هذه العمليات ضدنا، وإذا فهمناها، عندها يمكن تشخيص منافذ تنشأ من حين الى آخر، يمكن انتهازها بواسطة عمل ملائم. على إسرائيل أن تحاول وأن تختار طرقاً سياسية تتيح استغلال آلية الشرق الأوسط بدلاً من الوقوف ضدها، وهذا يتم من طريق المبادرة، ولو الجريئة، وفي سياق التمسك في الوقت عينه بوسائل أمنية ضد احتمال الفشل[٢].

٢- التعاون الاقتصادي لا يحول دون النزاعات

إن فحصاً تاريخياً لدلالة منظومات التعاون في سياق توطيد علاقات سلام بين الدول لفترة طويلة يشير إلى أن علاقات التعاون بحد ذاتها مهما كانت وثيقة لم تشكل أبداً حاجزاً متكاملاً أمام نشوب النزاعات، والأعمال العدائية، والحروب. وعلى هذه الخلفية، يتحفظ تسلينكر وزاخي[٣] عن مساهمات منظومات التعاون بين الدول في توطيد السلام، ويقترحان عدداً من الاستنتاجات:

أ ـ إن وجود منظومات تعاون قطاعية ليس عاملاً مسبباً لـ «الانزلاق» (Spill Over) نحو قطاعات أخرى. إن توثيق علاقات تعاون اقتصادية وتجارية ملزمة لا يقود أوتوماتيكياً إلى نشوء عمليات ارتباط وتطبيع على المستوى السياسي.

ب ـ إن التفاعلات بين مجموعات الدولة، مثل التعاون والمساعدة في العلاقات

---

(٢) انظر: الوف هار ـ ايفن، محرر، **بين المخاطرة والفرصة: من النزاع إلى علاقات سلام** ([د. م.]: معهد فان ـ لير، ١٩٨٠)؛ يحزقيئيل درور: **استراتيجية كبرى لإسرائيل** ([د. م.]: اكدمون، ١٩٨٩)، و**مذكرة إلى رئيس الحكومة** ([د. م.]: اكدمون، ١٩٩٢)، أ: **حالة الأمة**، و Dror Yehezkel, «Statecraft as Prudent Risk Taking: The Case of The Middle East Peace Procress,» *Journal of Contingencies and Crisis Management*, vol. 2, no. 3 (September 1994).

(٣) شمشون تسلينكر وشالوم زاخي، **سلام، تعاون بين إسرائيل ومصر ـ مواقف واتجاهات**، دراسات معهد الدراسات الاستراتيجية؛ الرقم ٩ ([تل أبيب]: جامعة تل أبيب، ١٩٧٩).

التجارية وخلافه، تتحرك بالأساس بواسطة قرارات سياسية، وليس بواسطة ظروف موضوعية، مثل «الفائدة المشتركة» والتفوق النسبي وخلافه. إلى ذلك، هناك أهمية للالتزام العقائدي والفلسفي بالموضوع في أوساط النخب صانعة القرار.

ج ـ هناك صلة بين مستوى الاستقرار في النظام الاقليمي الداخلي ومستوى التدخل الحكومي في علاقات التعاون. فكلما كان الاستقرار وطيداً أكثر (أي أن التوقعات لنشوب النزاعات واستخدام العنف منخفضة أكثر)، قلّ مدى الإشراف الحكومي، وارتفع حجم التفاعلات النفعية؛ وبالعكس فكلما كان استقرار المنظومة منخفضاً أكثر، ازداد مدى التدخل والتسييس لعمليات التعاون، وتدنّى التدفق الحر.

د ـ أما تأثير العوامل الخارجية الموجودة خارج منظومة العداء، أو منظومات التعاون، على علاقات التعاون، فهو كبير. وتأثيرها يزداد ويتعاظم كلما ازداد عدم الاستقرار الداخلي وتعاظم احتمال نشوب نزاع إقليمي.

وهذه الاستنتاجات لا تبرز فحسب صعوبات التعاون، إنما أيضاً العوامل المركزية اللازمة للتحليل المسبق لإمكانات التعاون. إنها تشير إلى الحاجة الى التشديد على تفاهم مسبق على المستوى السياسي كشرط لتطور التعاون على المستوى الوظيفي. وبناء عليه، فطالما لم تتوصل الدول إلى تفاهم شامل في ما بينها، يجب عدم الافتراض أنه سيكون بمقدور التفاعلات المتبادلة ومنظومة التعاون التي ستنشأ أن تمنع نشوء ونشوب نزاعات. إن منظومات التعاون التي تميّزت بها دول الاتحاد الأوروبي، أصبحت ممكنة على خلفية موافقة مسبقة على المستوى السياسي ـ الاستراتيجي. ومن هنا، ففي غياب توافق كهذا، لن تمكن منظومات التعاون من أن تلغي احتمال نشوب نزاعات وحروب بين الدول، حتى لو كانت تلك العلاقات وثيقة وواسعة.

٣- مفارقات التعاون بين الدول

إن عملية فحص تحليلية تاريخية لمنظومات التعاون والمساعدة بين الدول، تشير إلى أن التعاون الدولي، مهما كان ناجحاً، يحمل في طياته بذور الفشل بحكم تكوينه. ومفارقة الفشل الكامن في علاقات تعاون ثنائية ناجحة ظاهرياً تنبع من عدد من العوامل:

١ ـ **التعاون الناجح هو التعاون المحدود**: تزداد فرص نجاح علاقات التعاون بين الدول كلما كان الشأن الذي تخدمه محدّداً أكثر. ويمكن أن نتعلم من التجربة التاريخية أن فرص نجاح منظومات التعاون أو علاقات التعاون ذات الشأن التقني

المحدد عالية. مع ذلك، فتأثير النجاح في حالات من هذا النوع قليل جراء قيود المشروع، وعلى صعيد الحجم والوقت معاً.

٢ ـ **التعاون الناجح يولّد الانحراف**: عندما يكون هناك تعاون ناجح، يمكننا أن نلاحظ ميلاً نحو توسيع الإطار. فالتعاون الزراعي الناجح في مجال استصلاح الأرض، وزيادة المحاصيل الزراعية أو الحيوانية، وزيادة الإنتاج وخلافه، يخلق عملية متتابعة من معاظمة التوقعات. فالنجاح في حلّ مشكلة أو خلق سمعة حسنة في الإطار الأصلي لعلاقات التعاون يخلق حالة طلب في القطاعات التي هي خارج هذا النطاق.

٣ ـ **التعاون الثنائي يميل إلى عدم التجانس**: إن منظومات التعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها لا تفترض سلفاً تجانساً للأهداف والمنافع بين الدول التي تتعاون بعضها مع بعض. والتعاون الناجح قد يفاقم عدم التجانس، ومن هنا قد يؤزم أيضاً العلاقات. وتبرز هذه الظاهرة بخاصة في حالات عدم المساواة بين الدول في المجالات التقنية، والاقتصادية، والتكنولوجية، وغيرها.

٤ ـ **التعاون يولّد العداء**: المخاطرة في الفشل تبرز بخاصة على خلفية التوتر الذي تخلقه بين عوامل داخلية داخل الدول المتعاونة. وينبع هذا الأمر من أن التعاون الثنائي يشق طريقه على وجه العموم عبر الجهاز الحكومي وفروعه. وهذا الأمر صحيح بشكل خاص في دول العالم الثالث، حيث الجهاز مركزي ومقرب من قطاعات ونخب محددة. وتخلق منظومات التعاون بين مستثمرين من القطاع الخاص، أو بين أطراف شبه عامة، مثل روابط المستخدمين والنقابات المهنية، مجموعات من «المستفيدين الأساس» من ترتيبات التعاون. وهناك ميل لتوزيع غير متساوٍ لثمار التعاون، يخلق مجموعات معادية تنسب بعداً سياسياً سلبياً للتعاون.

ويمكن العثور على عدد من العوائق الصعبة التي تصطدم بها محاولة خلق ميزان ثقة إيجابي بين إسرائيل والدول العربية(٤):

١ ـ **الشعور المتبادل بالظلم**: من المحتمل أن تؤدي اتفاقات السلام والاتفاقات السياسية الأخرى التي وُقعت بين إسرائيل ومصر، والأردن، والسلطة الفلسطينية، إلى تخفيف معين في حدة هذه المشاعر، إلا أنه من المشكوك فيه أن تزول.

٢ ـ **التهديد الاستراتيجي الذي ينسبه كل طرف إلى الآخر**: هذا التهديد تقلّص

---

(٤) انظر: هار ـ ايفن، **بين المخاطرة والفرصة: من النزاع إلى علاقات سلام.**

بقدر معين بواسطة اتفاق السلام مع مصر، ومع الأردن، وبواسطة الاتفاق المرحلي مع الفلسطينيين، إلا أنه ما زال ساري المفعول بالنسبة إلى الجبهة الشرقية (سوريا).

٣ ـ **النظرية الثقافية التقليدية للعرب والإسلام إلى إسرائيل واليهود.**

٤ ـ **آلية المنظومة العربية ـ العربية** التي لا تسودها علاقات الثقة، وتسود عوضاً عنها علاقات تآمرية محورها الأساس إسرائيل والقضية الفلسطينية.

إن محاولة بناء علاقات ثقة يجب أن تقوم على خطط معقدة في عدد من المجالات:

● هناك حاجة الى مواقف وأعمال تؤدي إلى تقليص الأحاسيس بالظلم القائمة في أوساط الطرفين، وبخاصة في الموضوع الفلسطيني.

● هناك حاجة الى منظومات استراتيجية معقدة تقود إلى وضع يصبح فيه من الصعب على المعتدي بدء الحرب، وكذلك إلى معرفة القادة بالأخطار المقترنة ببدء الحرب.

● هناك حاجة الى خطط معقدة في المجال التربوي ـ الثقافي. ويجب العمل من أجل أن تكون الحدود مفتوحة لحركة الأشخاص ولتبادل المعلومات والثقافة والعلوم. ويجب أن يكون هناك تعارف أفضل بين الشعوب. ويجب إجراء عملية فحص شاملة للبرامج التعليمية لدى الطرفين.

٤- انعدام التجانس الثقافي والاقتصادي بين إسرائيل والدول المجاورة

علينا أن نتذكر أن هناك عدم تسليم أساساً بالوجود الأبدي لدولة إسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة في الشرق الأوسط، في أوساط الشعوب العربية. بناءً عليه، يطرح الادعاء بالشك إن كان في الوجود الإسرائيلي البارز في الدول العربية (على افتراض قيام علاقات اقتصادية وثقافية وسياحية) ما يزيد في مدى الثقة والتفاهم بين شعوب المنطقة، وهل بانفتاح المجتمع الإسرائيلي إزاء الدول العربية سيكون ثمة مساهمة في بلورته كمجتمع منتج ومكثفٍ وموحد من ناحية قومية وثقافية؟ علينا أن نتذكر أن النتيجة قد تكون بالذات خلق توترات بين الإسرائيليين والعرب، من خلال تقوية صورة إسرائيل التوسعية والاستعمارية، وكذلك طابعها. وتعاظمت هذه الصورة عقب الوجود الإسرائيلي المكثف في مؤتمر الدار البيضاء (عام ١٩٩٤)، وأيضاً عقب مبادرات إسرائيلية مختلفة في إطار مفهوم «الشرق الأوسط

الجديد». إلى ذلك، يجب أن نضيف مقاربات مختلفة، على غرار مقاربة البنك الدولي، مثلاً (ستعرض لاحقاً) التي ترى أساس الأسس في تحويل الاقتصادات العربية إلى اقتصادات غربية في طابعها وفي أسلوب نشاطها. وهنا تثور الخشية بأن يرى الجانب العربي في ذلك شبه «استعمار اقتصادي».

والشركاء الأربعة اليوم في الإطار الإقليمي الآخذ بالتبلور للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وأيضاً الاثنان الآخران اللذان قد ينضما إليه (سوريا ولبنان)، لا يشكلون كتلة واحدة متجانسة، لا من ناحية سياسية ولا من ناحية اقتصادية ـ اجتماعية. والمعطيات المعروضة في الجدولين رقمي (٧) و(٨) ص ٢٤٤-٢٤٦ من هذا الكتاب، ترسم صورة ماكرو ـ اقتصادية واضحة جداً: دولة واحدة، هي إسرائيل، تتغلب على بقية دول المنطقة وفقاً لكل المقاييس الماكرو ـ اقتصادية. وبعيداً من المعطيات، يدور الحديث عن «نظامين اقتصاديين» (Economic Regime) مختلفين تماماً: **الأول** (إسرائيل) يرتكز على نموذج الاقتصاد الحر، **والثاني** نظام اقتصاد الدولة أو اقتصاد قومي (Statist)، مسيّر بقوة متباينة في دول المنطقة الأخرى. ولهذا التشخيص أهمية كبرى في كل ما له علاقة بخطوط التطور المستقبلية للدول بخاصة، والمنطقة بأسرها [٥].

ومن بين الدول العربية يبقى لبنان شاذاً، بحكم أنه ـ ومن ناحية تقليدية ـ كان وزن القطاع الخاص والمبادرة الخاصة عالياً. ولكن، بحكم أن لبنان دولة خاضعة للرعاية السورية، وأيضاً في ضوء الحاجة إلى نشاطات ترميم شاملة للاقتصاد اللبناني، لا يمكننا أن نقدّر إلى أي حد سيعود الاقتصاد اللبناني إلى النماذج التي ميّزته في الماضي [٦].

والحالة التي يوجد فيها لإحدى دول المنطقة أفضلية اقتصادية، إن لم نقل هيمنة على بقية الدول في المنطقة نفسها، هي حالة قد تتسبب في توترات داخلية داخل الدول وبعضها مع بعض. وعلى مستوى العلاقات بين الدول، فإن الطموحات في خلق توازن (على المستوى الاقتصادي، والمكانة الدولية، وما إلى ذلك) قد تقود بالذات إلى تأزيم منظومة العلاقات بين تلك الدول، لأن تلك الدول غير المسيطرة من بينها ستعمل على زيادة التوازن، مثلاً، بواسطة معاظمة شراء الأسلحة المتطورة،

---

(٥) Etel Solingen, «Traversing the Valley of Transition: The Multilateral Foundations of Regional Cooperation,» paper presented at: The Conference on Promoting Regional Cooperation in the Middle East, Voliagmeni, Greece, November 1994.

(٦) «Putting Back the Pieces: A Survey of Lebanon,» *Economist* (24 February 1996).

ورفع مستوى التدريب العسكري وما إلى ذلك. وكجزء من هذا الجهد، فإن تلك الدول قد تتسبب في دفع التوترات الداخلية فيها إلى الحد الأقصى، ومن ضمن ذلك التوترات الدينية والعرقية. ومن ناحية الدولة المهيمنة، فإن نشاط الدول الأخرى في المنطقة لخلق التوازن هو أمر غير مرغوب فيه، ويعتبر كتهديد محتمل لهيمنتها. ونتيجة الآلية التي وصفت أعلاه، قد يكون توجّه دول المنطقة هو للحصول على مساعدات من أطراف خارج المنطقة لكي تساعدها على إنجاز أهدافها المتناقضة(٧).

٥- تغيير النظام الاقتصادي في دول المنطقة ـ الحل والمخاطر

هناك تشديد في التقرير الذي نشره البنك الدولي في شهر تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٩٥ على وضع السلام وانعدام الحرب، والاستقرار الماكرو ـ اقتصادي، والشروط الجاذبة للاستثمارات المالية الأجنبية اللازمة لتطوير المنطقة(٨).

في هذا التقرير هنا عرض موسع لإخفاقات وعثرات الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٩)، ومن ضمن ذلك الدول المتاخمة لإسرائيل التي قادتها إلى تراجع اقتصادي ـ اجتماعي. والسمات الأساس للوضع الحالي في الدول العربية في الشرق الأوسط بأسره، هي:

● في السنوات الخمس عشرة الأخيرة انخفض الناتج المحلي الفعلي للفرد في المنطقة بنحو ٢,٤ بالمئة في المتوسط سنوياً. وفي مطلع التسعينيات كان الانخفاض بنسبة ٢ بالمئة تقريباً. أما في الدول المتاخمة لإسرائيل، فكان هناك ارتفاع معين في الناتج المحلي الفعلي للفرد.

● التراجع الاقتصادي في دول المنطقة الإسلامية هو نتيجة مشتركة لنمو اقتصادي بطيء نحو واحد بالمئة في المتوسط سنوياً، وانخفاض فعلي متواصل في

---

(٧) انظر: غبريئيل بن دور، «إسرائيل في الشرق الأوسط نحو القرن الحادي والعشرين،» في: الوف هار ـ ايفن، محرر، **إسرائيل نحو القرن الحادي والعشرين: رؤيا وأهداف** ([د. م.]: معهد فان ـ لير، ١٩٨٤)؛ Ephraim Kleiman, «The Future of the Multilateral Talks on Economic Cooperation in the Middle East,» paper presented at: The Conference on Promoting Regional Cooperation in the Middle East, and Howard W. Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim*, with F. Gregory Gause III, Terrence P. Lyons and Evelyn Colbert (New York: Columbia University Press, 1992).

(٨) Nemat Shafik, *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: World Bank, 1995).

(٩) تقرير البنك الدولي (The World Bank) يتطرق إلى المغرب، الجزائر، تونس، مصر، عُمان، اتحاد الإمارات العربية، البحرين، اليمن، السعودية، إيران، الكويت، الأردن، سوريا ولبنان وإسرائيل.

أسعار النفط (الذي هو سلعة التصدير الأساس للمنطقة)، وقطاع عام متضخم وفاسد، وعدم الانكشاف لمنافسة التجارة الدولية، ونمو سكاني سريع (أكثر من ٣ بالمئة في المتوسط سنوياً).

● انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة)، ومستوى أكثر انخفاضاً للثقافة والتعليم العالي.

● نسبة المستخدمين في القطاع الحكومي ـ العام عالية جداً (أكثر من ٥٠ بالمئة). أجور المستخدمين متدنية وإنتاجية العمل سلبية. وميزانيات الحكومات تنوء تحت دفعات الأجور لمستخدميها، وليس فيها ما يكفي لتخصيص الموارد للاستثمار، وبخاصة في التربية والصحة. ونسب البطالة في دول المنطقة هي من الأعلى في العالم (نحو ـ ٢٠ بالمئة).

● إن سلعة التصدير الأساس لدول المنطقة هي النفط ومشتقاته. فالصادرات دون النفط لكل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دون إسرائيل) كانت حصيلتها في سنة واحدة (عام ١٩٩٤) نسبة متدنية جداً: ١٧ مليار دولار.

ويوصي البنك الدولي بإحداث تحول (انقلاب) مثير في طابع النظام الاقتصادي في دول المنطقة: تحوّل في اتجاه اقتصاد سوق عصري، وخصخصة سريعة للقطاعات الحكومية، وتقليص حاد للجهاز البيروقراطي الذي يصنع عوائق قانونية وإدارية أمام المبادرات المحلية الخاصة والاستثمار الأجنبي، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع ومراقبة الأسعار، والانكشاف لمنافسة التجارة الدولية، وانتهاج مقاييس جودة موحدة، وتقليص النفقات الأمنية، وإصدار تشريعات لاجتذاب الاستثمارات والمستثمرين. ويجب أن تتم الإصلاحات بوتيرة سريعة ومتواصلة، وإلا فإن صدقية الحكومات في نظر المستثمرين المحتملين ستتضرر.

ومن الواضح تلقائياً أن أحد الأثمان للإصلاحات المقترحة سيكون توجيه ضربة قاسية الى النخب الحاكمة: الجهاز البيروقراطي، والجيش، والصناعات المحمية، والمستخدمون في القطاع العام الذين لا تتناسب ثقافتهم العالية مع احتياجات الاقتصاد. وتطبيق إصلاحات سيحدث خللاً في التوازن الاجتماعي ـ السياسي القائم في دول المنطقة في هذه الأيام، والذي يحول دون الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وبالنسبة إلى موضوعنا، فإن أهمية التوصيات التي أوردت أعلاه هي أنه يتوجب على كل إطار للتعاون الاقتصادي بين الدول ذات الشأن أن يأخذ في

الاعتبار الفوارق البنيوية الجوهرية بين الدول الأعضاء فيه.

إن الانتقال من الطاقة المحتملة للتجارة والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة إلى التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي يرتبط عملياً إلى حد كبير بالتغييرات البنيوية التي ستشهدها اقتصادات ومجتمعات دول المنطقة. هذا على افتراض أن العائق المتمثل في انعدام الاستقرار الأمني الذي كان المعيق الأساس لتقدم المنطقة الاقتصادي قبل اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها، سيزول بالتدريج. ومن الواضح أيضاً أن هناك أهمية كبيرة للوتيرة التي تحصل بها التغييرات.

٦- التعاون الاقتصادي لا يقلّل بالضرورة حالة العداء

الارتكان إلى الفوارق في الأنظمة الاقتصادية لدول المنطقة لا يكفي. فالبنك الدولي أيضاً مدرك إلى أن، كما أشير أعلاه، تنفيذ توصياته قد يصطدم بالبنى السياسية ـ الاجتماعية والثقافة السياسية التقليدية في الدول العربية في المنطقة.

في المجتمعات التقليدية ـ على غرار تلك القائمة في الدول العربية ـ تشكل التغييرات في البنية السياسية والاقتصادية خطراً على مجموعات النخبة. ولكن مجموعات النخبة تلك هي تلك التي تقرر السياسة، أو أنها المؤتمنة على التنفيذ العملي للسياسة التي يقررها قادة الدولة، وهي التي تتخذ القرارات الحاسمة في شؤون الحرب والسلام.

ويظهر الواقع وجود معارضة حادة في مصر والأردن اللتين وقعتا على اتفاقات سلام مع إسرائيل، لتطوير علاقات السلام (ومن ضمن ذلك معارضة للعلاقات الاقتصادية والثقافية) في أوساط مجموعات نخبة مختلفة، أكان ذلك على المستويات الحكومية أم على المستويات المهنية (المحامون، والصحافيون، والأكاديميون، والأدباء، والكتاب) التي ليس لديها استعداد للانضمام إلى المسارات التي بادرت إليها القيادة السياسية (السادات ومبارك في مصر، والملك حسين في الأردن).

وفي مقابل ذلك، من الواضح أن إزالة العوائق التجارية والاستثمار في رأس المال البشري والمنافسات في فروع الاقتصاد ستزيد الرخاء الاقتصادي لمجموع السكان في الدول العربية. فمن المعلوم أنه كلما زاد الرخاء الاقتصادي قلّت قوة جاذبية العناصر القومية المتطرفة، الراديكالية والدينية، التي تحاول نسف عملية السلام بين إسرائيل (الدولة اليهودية) وجيرانها (الدول الإسلامية). والنتيجة المستخلصة من ذلك هي أن المشاريع التي سيتم اختيارها، يجب أن تؤدي إلى زيادة رفاه مجموع السكان، وليس مجموعات مختارة فقط.

٧- حواجز وفجوات اجتماعية واقتصادية

مشكلة أخرى هي الحواجز النفسية القائمة بكل ما يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل وجيرانها العرب. فانعدام الثقة المتبادلة يرتكز على رواسب الماضي، فالخشية من السيطرة الاقتصادية والثقافية الإسرائيلية على الدول العربية، تعتبر في جانبها كجزء من إرادة الإسرائيليين للهيمنة على المنطقة. ومن المفهوم أن هذه المخاوف لن تزول بين ليلة وضحاها. هكذا، على سبيل المثال، فالنمط المتوقع للتعاون الاقتصادي الذي تصدر فيه الدول العربية قوة العمل الرخيصة وغير الماهرة، بينما تصدر إسرائيل بضائع صناعية ترتكز إلى التكنولوجيا المعاصرة، يعتبر أمراً مهيناً ودليلاً على التخلف، لأن في ذلك ما يدلّ على تفوق إسرائيل.

إلى ذلك، يجب أن نضيف أنه سيكون هناك، على الأغلب، عدم تجانس بين عدد السياح الإسرائيليين الذين سيزورون الدول العربية، وعدد السياح من الدول العربية الذين سيزورون إسرائيل[١٠].

وهناك فوارق كبيرة اقتصادية ونوعية بين دول المنطقة. فإسرائيل التي وزنها السكاني في المنطقة التي تتناولها هذه الدراسة هو نحو ٦ بالمئة (مقارنة بمصر نحو ٦٦ بالمئة، وسوريا نحو ١٥ بالمئة) تنتج أكثر من نصف الناتج الإجمالي لست دول. والناتج للفرد في إسرائيل يتراوح بين ١٢ إلى ٢٠ ضعفاً (مصر) مقارنة بالدول الأخرى. وهناك فوارق أخرى في بنية العمالة؛ فإسرائيل طوّرت مرافق اقتصادية عصرية مبنية على توجه يتلاءم مع احتياجات الدول الصناعية، في سياق الاستثمار في رأس المال البشري، وبناء صناعات موجهة الى التصدير.

في المقابل، تمحور نشاط الدول العربية الاقتصادي حول تصدير النفط ومشتقاته، والغاز (مصر وسوريا بخاصة). كذلك كان هناك تركيز على فرع الزراعة (بالأساس للسوق المحلي)، وعلى الصناعة غير الحديثة التي كان معظم إنتاجها موجهاً إلى السوق المحلي. وإمكانات التبادل التجاري بين دول المنطقة محدودة جداً، نظراً لأن الأمر لا يتعلق باقتصادات متكاملة. والمجال الوحيد المتاح للتبادل التجاري هو الزراعة.

وفي الاقتصادات الستة ذات الصلة، فإن أكثر من نصف الإنتاج مصدره القطاع

---

(١٠) انظر: Mark Heller, «Economic Regimes and Regional Stability: Implications for Israeli-Palestinian Relations,» and Abdul Al-Mashat, «The Economics of Regional Security in the Middle East,» papers presented at: The Conference on Promoting Regional Cooperation in the Middle East.

الثالث، أي الخدمات. ففي إسرائيل يجد الأمر تعبيراً عنه في خدمات عصرية (الحواسيب، الاتصالات، الخدمات المالية). أما في الدول العربية، فيتعلق الأمر بالأساس بخدمات في قطاع المواصلات، وفي قطاع حكومي عام كبير جداً (وبخاصة في مصر وسوريا).

مشكلة أخرى في مجال التجارة بين دول المنطقة، هي التباين في اتفاقات التجارة القائمة بين إسرائيل والأردن، وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، والأردن والسلطة الفلسطينية. وستكون هناك حاجة الى ايجاد تناسق وتناغم بين الاتفاقات الثلاثة. والمشكلة المركزية هي إمكان (أو الخشية) من وصول سلع رخيصة من الأردن إلى إسرائيل عبر السلطة الفلسطينية. ولكي يتم التغلب على هذه المشكلة، ستكون هناك حاجة الى إقامة نقاط عبور حدودية لكل ممر، وآخر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الأمر الذي تعارضه إسرائيل بشدة (لاعتبارات سياسية).

٨- خلاصة

إن استكمال إجراءات التوقيع على الملاحق الأخيرة لاتفاق السلام بين إسرائيل والأردن، واستمرار عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية (أوسلو I وأوسلو II)، وأيضاً استئناف المحادثات بين إسرائيل وسوريا نحو إنجاز سلام بين الدولتين، كل هذه الأمور يعزز الامكانات لتطوير وتقدم التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة.

وفي الوقت عينه، ومع الحاجة إلى رؤيا شاملة لـ «سلام شرق ـ أوسطي» والطموح إلى تسريع التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، يجب التحذير من رؤى خيالية فيها تجاهل لعثرات أساس قائمة في المنطقة، كما على سبيل المثال: النظرة الارتيابية الأساس للشعوب العربية ـ الإسلامية إلى قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية ذات سيادة في الشرق الأوسط، والسمات والفوارق الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية بين إسرائيل وجيرانها، والاختلاف في النظم الاقتصادية والسياسية، وفي التوجّه الثقافي ـ التقليدي بين إسرائيل وجيرانها.

وتشير الدراسات والاستقصاءات التي تمت في الفترة الأخيرة إلى الحاجة إلى انقلاب (تحوّل) مثير في طابع المرافق الاقتصادية في دول المنطقة العربية، جوهره التوجه في اتجاه اقتصاد سوق عصرية مع كل ما يعنيه ذلك. ولكن، هذه العمليات قد تلحق ضرراً بالنخب في الدول العربية. وكنتيجة لذلك، فإن هذه النخب بالذات التي تركّز بين يديها قوة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، قد تعمل في آن ضد

الإصلاحات نفسها، وكذلك ضد توسيع التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

وهكذا فالعثرات والحواجز التي تمت الإشارة إليها يجب ألا تضعف من تصميم وعزيمة المعالجين لهذا الأمر. ولكن عندما نأتي لفحص المشاريع المختلفة المقترحة للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة، يجب أن نأخذ في الاعتبار هذه العثرات والحواجز، ونعطي أفضلية للمشاريع التي فيها ما يخفف من هذه العثرات، وربما يساعد أيضاً في تقليصها، وكذلك إزالتها.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، يبدو أن المشاريع التي ستساعد في تغيير النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي في دول المنطقة بهدف تقدمها الشامل، أو المشاريع التي ستساعد على تخفيف العداء بين دول المنطقة (مثلاً المشاريع السياحية) ستحظى بأفضلية عالية جداً.

* * *

مصادر إضافية

● **لنتعرف على شعوب قريبة: كيف تواجه إسرائيل تعليم العرب وثقافتهم.** [د. م.]: معهد فان ـ لير، ١٩٨٠.

● Halbach, Axel J. *New Potentials for Cooperation and Trade in the Middle East: An Empirical Analysis*. In Cooperation with H. Awartani [et al.]. Munchen: Weltforum Verlag, 1995. (IFO Research Reports; 85)

(٣)

عرض اقتصادي مقارن بين الاقتصادات في الشرق الأوسط

آيمان دار ـ سييف
وغيتيث غور

مقدمــة

إن هدف هذا الفصل هو عرض مقارن لمؤشرات اقتصادية واجتماعية أساساً للاقتصاد الإسرائيلي، واقتصادات جيران إسرائيل المتاخمين لحدودها[١]. وهذه المؤشرات تساعد على تحليل الطاقة الاقتصادية الكامنة في المنطقة.

والمؤشرات المعروضة قائمة في المجالات التالية: السكان وقوة العمل، والناتج المحلي الخام، وبنية المرافق الاقتصادية، وأيضاً بنسبة التبادل التجاري للاقتصادات المختلفة. والمؤشرات التي اختيرت هي كتلك التي يوجد فيها على حد سواء ما يشدّد على السمات الأساس لكل اقتصاد على حدة، والمقارنة بين الاقتصادات. وفحص وتحليل هذه المؤشرات يعطينا نقاط التماس والتطابق بين الاقتصادات، كما يعطينا أيضاً الطاقة الكامنة للتعاون، وبخاصة على المستوى الاقليمي، بين الاقتصادات المختلفة.

والصورة العامة التي تبدو من العرض تشير إلى فجوات كبيرة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات المجاورة. والاستنتاج المستخلص من التحليل هو أن هناك إمكاناً في عدد من المجالات لاستغلال هذه الفجوات من أجل زيادة الطاقة الكامنة

---

(١) إسرائيل، مصر، سوريا، الأردن، لبنان والسلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

للتفاعل الاقتصادي الاقليمي، بينما هذه الفجوة في مجالات أخرى تخلق حواجز اقتصادية قد تحدّ من الريع العائد لكل واحد من الأطراف.

والمعطيات التي تظهر في هذا الفصل هي الأحدث التي تمكنّا من إيجادها. وتمت محاولة لاستخدام مصادر موثوقة ومقبولة من ناحية دولية.

١ - السكان وقوة العمل

بلغ عدد سكان إسرائيل والدول المتاخمة لها مباشرة في العام ١٩٩٤ ٨٧ مليون نسمة تقريباً، ثلثاهما يعيش في مصر. وإذا استثنينا مصر، وسوريا (١٣,٩ مليون نسمة)، حيث عدد السكان كبير نسبياً، فإن عدد السكان في بقية الدول ذات الصلة أقل كثيراً، ويتراوح بين ١,٩ مليون نسمة (في الضفة الغربية وقطاع غزة) و٥,٥ مليون نسمة (في إسرائيل).

ويتزايد السكان في دول المنطقة بوتيرة سريعة نسبياً مقارنة بالدول المتطورة. ونسبة النمو العالية هذه تنبع بالأساس من التكاثر الطبيعي العالي. ونسب التزايد السكاني في المنطقة تختلف من دولة إلى أخرى. والنسبة الأعلى بينها هي نسبة النمو في **الضفة الغربية وقطاع غزة**، والتي وصلت إلى ٤,٤ بالمئة بالمتوسط بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤.

وساهمت عودة لاجئين فلسطينيين إلى الضفة وقطاع غزة كثيراً في هذه النسبة العالية. وفي الأردن، بلغت نسبة نمو السكان في المتوسط بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤ نحو ٣,٥ بالمئة، ونجمت، بين أمور أخرى، عن عودة نحو ٣٠٠ ألف عامل أردني من دول الخليج، عقب حرب الخليج في العام ١٩٩١. أما في سوريا، فتمّت المحافظة في السنوات الأخيرة على نسبة نمو سكاني قاربت الـ ٣,٦ بالمئة في المتوسط. وفي لبنان وصلت نسبة النمو بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٤ إلى حدود ٦,٧ بالمئة في المتوسط. وفي مصر، أثمرت المبادرات الحكومية ثمارها، ونجحت بلجم وتيرة النمو السكاني.

وكانت نسبة النمو في المتوسط بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤ الأدنى في المنطقة (٢,٤ بالمئة)، إلا أنه إذا أخذنا في الحسبان حجم السكان في مصر فما زال هذا النمو السكاني يشكل مشكلة جوهرية. أما نسبة النمو السكاني في إسرائيل بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤، فكانت ٢,٥ بالمئة، هذا عقب وتيرة نمو أكبر في السنوات السابقة، وبخاصة بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٢. ونجمت نسبة النمو العالية هذه بالأساس عن موجة الهجرة الكبيرة التي وصلت إلى إسرائيل بدءاً من العام ١٩٨٩.

لقد أدت المعدلات العالية نسبياً لنمو السكان إلى تشكل انشطار غير طبيعي للسكان في هذه الدول. فوزن الشريحة السكانية الفتية (دون سن الـ ١٥) من مجموع السكان في هذه الدول عالٍ بشكل خاص، ويصل وفقاً لتقديرات الـ AIC في العام ١٩٩٥ إلى ٤٦ بالمئة في الضفة الغربية، وإلى ٦٥,٢ في قطاع غزة، و٤٨ بالمئة في سوريا، ٤٤و بالمئة في الأردن، ٦٣و بالمئة في لبنان، و٧٣ بالمئة في مصر. وفي إسرائيل، تقترب نسبة الشريحة السكانية الفتية إلى ٣٠ بالمئة، وهي أعلى من المألوف في دول الغرب (الولايات المتحدة ٢٢ بالمئة، وفرنسا ١٩ بالمئة، وبلجيكا ١٨ بالمئة).

ويمكننا أن نرى تعبيراً عن هذه الظاهرة في معطيات المشاركة في قوة العمل في هذه الدول. فالنسبة العالية للشريحة السكانية الفتية التي لا تحتسب ضمن قوة العمل، إضافة إلى عوامل أخرى تقليدية، تقود إلى نسبة مشاركة منخفضة للنساء في قوة العمل، تؤدي إلى نسب مشاركة عامة منخفضة في قوة العمل. وفي العام ١٩٩٤ سُجلت نسب المشاركة التالية: في الضفة الغربية وقطاع غزة ٨١ بالمئة، الأردن ٢٣ بالمئة، سوريا ٨٢ بالمئة، لبنان ٣٠ بالمئة، وفي مصر ٣١ بالمئة. وإسرائيل مع نسبة مشاركة لـ ٤٠ بالمئة هي الدولة الوحيدة التي تقترب من نسب المشاركة في الدول المتطورة - بلجيكا ٤١ بالمئة، فرنسا ٤٢ بالمئة، والولايات المتحدة ٥٠ بالمئة.

ونسب النمو السكاني السريعة التي تتميز بها المنطقة تؤثر أيضاً على أحجام البطالة. فالارتفاع السريع في قوة العمل والفجوة بينها وبين وتيرة التطور الاقتصادي، وإيجاد أماكن عمل جديدة، أدت جميعها إلى ارتفاع في نسب البطالة. فنسب البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة وصلت في العام ١٩٩٣ إلى نحو ١٥,٤ بالمئة. وتأزمت الظاهرة أكثر عقب سياسة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة. فوفقاً لتقديرات غير رسمية تصل هذه النسب إلى ٣٥ ـ ٤٠ بالمئة في قطاع غزة، وإلى ٢٥ بالمئة في الضفة الغربية. وفي الأردن، وصلت نسبة البطالة في العام ١٩٩٤ إلى ٢٠ بالمئة. وهذا تعبير عن الزيادة في قوة العمل عقب عودة العمال الأردنيين من دول الخليج. أما نسبة البطالة في سوريا فتتراوح، وفقاً لتقديرات مختلفة، بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة. كذلك يعاني لبنان أيضاً من نسبة بطالة عالية تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة.

أما الاقتصاد المصري، وعقب نسب نمو منخفضة، فلا يستطيع أن يوّفر أماكن عمل للزيادة في قوة العمل، وبناء عليه فإن عدد العاطلين عن العمل يزداد مع مرور

السنين. ووصلت نسبة البطالة في مصر في العام ١٩٩٤ إلى ٢٠ بالمئة. وأدت موجة الهجرة الكبيرة التي وصلت إلى إسرائيل في مطلع العام ١٩٨٩ إلى ارتفاع في نسبة البطالة، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلي تمكّن من استيعاب الزيادة في قوة العمل وتخفيض نسبة البطالة إلى ٨,٧ بالمئة في العام ١٩٩٤، وإلى ٦,٢ بالمئة بالمتوسط في العام ١٩٩٥.

٢- الناتج المحلي الخام وبنية الاقتصاد

لقد وصل الناتج المحلي الخام الشامل للاقتصادات الستة ذات الصلة في العام ١٩٩٤ إلى ١٤٣,٣ مليار دولار. ويشكل الناتج المحلي الخام الإسرائيلي أكثر من خمسين بالمئة من مجموع الناتج المحلي الخام، بينما نسبة سكان إسرائيل إلى مجموع سكان المنطقة تصل إلى ٦ بالمئة فقط. والارتباط الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة بإسرائيل يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الخام فيهما، وهو مرتفع نسبياً مقارنة بالناتج المحلي الخام في بقية دول المنطقة، وبلغ في العام ١٩٩٤ نحو ٢,٦ مليار دولار. أما في بقية الدول، فالناتج المحلي الخام منخفض، إذا أخذنا في الحسبان حجم سكانها.

ففي العام ١٩٩٤ كان الناتج المحلي الخام على الوجه التالي (بالدولارات): الأردن ٥,٩ مليار، وسوريا ١٦,٢ مليار، ولبنان ٤,٣ مليار، ومصر ٤١ مليار. والسمة الأخرى هي المستوى المنخفض للناتج المحلي الخام للفرد الذي تتسم به هذه الدول، والذي وصل في العام ١٩٩٢ إلى ١١٩٢ دولاراً في السنة في الأردن، و١٠٥٦ دولاراً في سوريا، و٩٨٦ دولاراً في لبنان، و١٥٨١ دولاراً في الضفة الغربية وقطاع غزة، و٦٠٨ دولارات في مصر. أما الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل، فكان في العام ١٩٩٢ نحو ١٢٥٠٩ دولارات، أي بين ثمانية إلى عشرين ضعفاً مما هو عليه في بقية دول المنطقة.

إن مقارنة معطيات الناتج المحلي الخام للفرد في دول المنطقة بعد ملاءمتها وفقاً لـ PPP (الناتج المحلي الخام للفرد بمصطلحات القوة الشرائية) تجعل الفجوة الظاهرة غير جوهرية. في العام ١٩٩٢ كان الناتج المحلي الخام للفرد بمصطلحات القوة الشرائية في إسرائيل ١٤٧٠٠ دولار، وهو أكبر على سبيل المثال بمقدار ٣,٤ ضعف مما هو عليه في الأردن (٤٢٧٠ دولاراً)، و٤,٢ ضعف مما هو عليه في مصر (٣٥٤ دولاراً).

وتختلف نسب متوسط الزيادة في الناتج المحلي الخام بين سنتي ١٩٩١

و١٩٩٤، وتتراوح بين ٢,٧ بالمئة في مصر، و٩,٥ بالمئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الاقتصاد السوري، فقد نما في هذه الفترة بنسبة ٧,٣ بالمئة في المتوسط في العام. وعقب انخفاض في أسعار النفط يتوقع انخفاض في نسب النمو إلى مستوى ٤,٨ ـ ٥,٨ بالمئة في السنوات القليلة المقبلة. وتمتع لبنان بنمو اقتصادي عالٍ نتيجة أعمال البناء والترميم المكثفة. فبين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٤ ازداد الناتج المحلي الخام في لبنان بمتوسط سنوي بلغ ٩,١ بالمئة في العام ١٩٩٥، واستقرت نسبة الزيادة على ٦,٥ بالمئة، ويتوقع نمو يتراوح بين ٧ ـ ٨ بالمئة في المتوسط للسنوات التالية. وفي الأردن نسبة نمو عالية وصلت إلى ٦,٣ بالمئة في المتوسط سنوياً في الأعوام ١٩٩١ ـ ١٩٩٤.

وكانت نسبة الزيادة في الناتج المحلي الخام في الأردن ٥,٧ بالمئة في العام، والتوقعات للسنوات المقبلة هي نسب نمو تتراوح بين ٥,٤ ـ ٦ بالمئة. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وصلت نسبة النمو في الناتج المحلي الخام بين السنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ إلى ٩,٥ بالمئة في المتوسط، ولكن في العام ١٩٩٤ كانت نسبة النمو سلبية (٠,٥ بالمئة). وفي مصر سجّلت بين السنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤، نسب نمو منخفضة نسبياً (٢,٧ بالمئة) في المتوسط سنوياً. في العام ١٩٩٤ كان النمو في الناتج المحلي الخام متدنياً بشكل خاص، ووصل إلى ٢ بالمئة، ولكن يتوقع في السنوات التالية نمو يتراوح بين ٢,٢ ـ ٣,٤ بالمئة في المتوسط سنوياً. أما في إسرائيل، فكان متوسط نسبة زيادة الناتج المحلي الخام التي سجلت بين السنوات ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ نحو ٥,٨ بالمئة، وفي العام ١٩٩٥ كان ٧,١ بالمئة، ولكن في السنوات المقبلة يتوقع تباطؤ في وتيرة النمو التي ستصل إلى ٤,٨ بالمئة في المتوسط سنوياً.

أما الفجوة الكبيرة بين الاقتصاد الإسرائيلي واقتصادات الدول المجاورة فتنبع من عاملين أساسين: البنية الاقتصادية ومرافق الاقتصاد، وإنتاجية العمل. وخلقت مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، إلى حين السنوات الأخيرة، بنية اقتصادية فيها ذات مزايا كثيرة. فالانقطاع الاقتصادي والسياسي عن بقية دول المنطقة، والنقص في الموارد الطبيعية، مثل النفط أو الغاز الطبيعي، ألزم إسرائيل بتوجيه اقتصادها إلى احتياجات الدول المتطرفة. فقد حتّم الوضع استثمارات في رأس المال البشري، وبناء بنية تحتية صناعية للتصدير، بموازاة استثمار في فرع الزراعة لتلبية الاستهلاك الذاتي وللتصدير.

في المقابل، استندت دول المنطقة الأخرى بالذات الى فرع الزراعة، وأهملت فروعاً أخرى مهمة كما فرع الصناعة. ومصادر عدم تطور فرع الصناعة هي اعتماد

اقتصادات هذه الدول، وبخاصة مصر وسوريا، على فرع النفط، وعلى تصدير احتياطي الغاز، والتوجه الاقتصادي الى فرع الخدمات، في دول كما في الأردن وفي لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.

إن أحد التعبيرات للفارق القائم بين بنية الاقتصاد الإسرائيلي وبنية اقتصادات دول المنطقة هو الاختلاف في تركيبة الناتج المحلي الخام. أما حصة فرع الزراعة في الناتج المحلي الخام الإسرائيلي فآخذة في التقلص، ووصلت في العام ١٩٩٤ إلى ٢,٤ بالمئة من مجمل الناتج المحلي الخام.

بالمقارنة، فإن حصة فرع الزراعة في الناتج المحلي الخام لدول المنطقة تستحوذ على عدة أضعاف. فهكذا، على سبيل المثال، كانت هذه الحقبة في سوريا ٣٠ بالمئة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ٣٠ بالمئة، وفي مصر ١٧ بالمئة، وفي لبنان ١٠ بالمئة، وفي الأردن ١٠ بالمئة. وتجدر الإشارة إلى أن ٤ ـ ٥ بالمئة فقط من الأرض في مصر والأردن صالح للزراعة، وفي لبنان تمّ تدمير الطاقة الكامنة لتطوير الزراعة بشكل جزئي عقب الحرب الأهلية، وبناء عليه فإن وزن فرع الزراعة في الناتج المحلي الخام في هذه الدول متدنٍ نسبياً مقارنة بالبقية. أما حصة فرع الصناعة في الناتج المحلي الخام للاقتصادات الآنفة الذكر، فتراوحت في العام ١٩٩٤ بين ١٤ بالمئة في سوريا، و١٨ بالمئة في لبنان، و١٦ بالمئة في الأردن، وحتى ٢٩ بالمئة في مصر. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن وزن الصناعة في الناتج المحلي الخام أدنى من تلك النسبة (٨ بالمئة).

وبالمقارنة بإسرائيل فالفجوة ليست كبيرة إلى هذا الحد، ولكن في هذه الاقتصادات فإن وزن المحاجر والمناجم في مجمل فرع الصناعة بارز، والصناعة هي بالأساس صناعة تقليدية غنية بالعمل (النسيج، والأغذية، ومنتوجات البناء). ويشكل البناء مكوناً مهماً في فرع الصناعة لدول المنطقة، وأهميته ستتعاظم في المستقبل مع تنفيذ مشاريع تطوير البنى التحتية في المنطقة.

يشكل فرع الخدمات جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الخام للدول الست. في العام ١٩٩٤ كان وزنه: في إسرائيل ٧٦ بالمئة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٨ بالمئة، وفي الأردن ٦٦ بالمئة. وفي إسرائيل يعتبر هذا الفرع فرعاً عصرياً رائداً يدل على الانتقال من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد خدمات عصري، بينما في الاقتصادات الأخرى يتعلق الأمر بخدمات على مستوى متدن، تشكل العمالة فيها في حالات كثيرة بديلاً للبطالة، وعملياً يوجد بطالة مقنعة بنسبة كبيرة في هذه الدول، إلا أنها أقل نسبياً من البقية .

٣- بنية التبادل التجاري لدول المنطقة

بلغ مجموع صادرات الاقتصادات الستة في العام ١٩٩٤ نحو ٢٧ مليار دولار. وكان نصيب إسرائيل منها ٦٥ بالمئة (١٧ مليار دولار). وبلغ استيراد هذه الدول من البضائع في العام ذاته نحو ٤٨ مليار دولار، وكانت حصة إسرائيل من هذا الاستيراد نحو ٤٨ بالمئة (٢٤ مليار دولار).

يرتبط الاقتصاد الإسرائيلي إلى حد كبير بالتجارة الخارجية. ويشكل مجموع الصادرات والواردات الإسرائيلية نحو ٧٥ بالمئة من ناتجها المحلي الخام. وحجم تجارة إسرائيل الخارجية (٤٠ مليار دولار) أعلى من مجموع التجارة الخارجية لبقية دول المنطقة مجتمعة. أما الصادرات التقليدية لإسرائيل فآخذة في التقلص. وفي هذه الأيام، فإن معظم الصادرات من سلع الـ High-Tec، والالكترونيات، والكيماويات، والألماس، وفي العام ١٩٩٤، بلغت حصيلة صادرات السلع الزراعية الإسرائيلية ما مجموعه ٥٥٨ مليون دولار، بينما بلغت حصيلة صادرات الآلات والالكترونيات في العام ذاته نحو ٥٠٨٠ مليون دولار.

وكانت وتيرة ازدياد الصادرات الإسرائيلية في العام ١٩٩٤ نحو ١٣,٧ بالمئة. ونجم نحو ٨٠ بالمئة من هذه الزيادة عن الصادرات إلى الدول التي لا تربطها بإسرائيل اتفاقات تجارية (٣٠ بالمئة لدول في آسيا، و٢٠ بالمئة لدول شرق أوروبية). وكان الاستيراد الإسرائيلي في العام ١٩٩٤ مؤلفاً بالأساس من وسائل الإنتاج (٥٢٠٠ مليون دولار)، وأموال للاستثمار (٣٥٧٧ مليون دولار)، وسلع استهلاكية (٣٨٠٠ مليون دولار). واليوم، ما زال حجم التجارة الخارجية المباشرة بين إسرائيل والعالم العربي هامشياً جداً. أما حجم التجارة غير المباشرة (عبر دول ثالثة)، فيقدر بين ١ ـ ٢ بالمئة من مجموع تجارة إسرائيل الخارجية. وكانت نسبة الصادرات إلى الواردات في إسرائيل، في العام ١٩٩٤، نحو ٧٢ بالمئة.

أما التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة، فترتكز في أساسها على التجارة مع دولة إسرائيل: ٩٠ بالمئة من الاستيراد و٨٠ بالمئة من الصادرات. أما بقية التجارة لهاتين المنطقتين، فتتم بالأساس مع الأردن. وأسباب ذلك، بين أمور أخرى، هي التبعية الاقتصادية الوثيقة لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي، والمقاطعة العربية لإسرائيل التي ألقت بظلالها الثقيلة على التجارة بين الضفة الغربية والقطاع والعالم العربي. في العام ١٩٩٤، بلغت حصيلة صادرات هاتين المنطقتين نحو ٢٧٠ مليون دولار. وترتكز هذه الصادرات في أساسها على منتوجات أساس تقليدية، مثل المنتوجات الزراعية، والنسيج، والأحذية، وعلى منتوجات يرتكز

إنتاجها على تكنولوجيا إسرائيلية، كما على سبيل المثال الزهور المزروعة في مستنبتات. وتجدر الإشارة إلى أنه يلاحظ في السنوات الأخيرة انخفاض في وزن المنتوجات الزراعية في مجمل الصادرات الفلسطينية، في مقابل الارتفاع في وزن المنتوجات الصناعية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تنتج من طريق مقاولين فرعيين. ونسبة الصادرات من مجمل الاستيراد في الضفة الغربية وقطاع غزة وصلت في العام ١٩٩٤ إلى ٢٥ بالمئة، وهذا كنتيجة للارتباط الكبير بالاستيراد والمصاعب التي تواجهها الصادرات. وبلغ حجم الاستيراد الفلسطيني في العام ١٩٩٤ نحو ١٠٩٤ مليون دولار. ونحو ٩٠ بالمئة من المنتوجات المستهلكة في الضفة الغربية وقطاع غزة يستورد من إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر لا يتعلق فقط بمنتوجات إسرائيلية، إنما أيضاً بمنتجات مستوردة من دول أخرى وتمر عبر إسرائيل. واتفاق توحيد التعرفة الجمركية الذي وقعته السلطة الفلسطينية مع إسرائيل يفسح في المجال للسلطة الفلسطينية لاستيراد منتوجات معينة، بالأساس منتوجات استهلاكية ووسائل إنتاج للاستثمار، من الدول العربية، وبخاصة من الأردن ومصر. وهذه الحقيقة تؤدي إلى انخفاض تدريجي في ارتباط تجارة السلطة الفلسطينية بإسرائيل.

أما الصادرات الأردنية، فبلغت حصيلتها في العام ١٩٩٤ نحو ١,٤ مليار دولار، وقُدرت بنحو ١,٦٣ مليار دولار في العام ١٩٩٥، وتنبع هذه الزيادة بالأساس من توسع الصادرات إلى أسواق غير تقليدية. والتقدير السائد هو أن هذا الاتجاه سيستمر وستصل الصادرات الأردنية في العام ١٩٩٦ إلى ١,٨٥ مليار دولار، وفي العام ١٩٩٧ إلى ١,٧١ مليار دولار. وبلغت حصيلة الاستيراد في العام ١٩٩٤ نحو ٣ مليارات دولار، وتقدّر بـ ٣,٣ مليار دولار في العام ١٩٩٥. ويتوقع أن تصل نسبة ازدياد الواردات الأردنية إلى ٨ بالمئة في العام ١٩٩٦، وإلى ٥ بالمئة في العام ١٩٩٧. وجزء ملحوظ من الواردات الأردنية مصدره أوروبا الغربية والولايات المتحدة (٤٠ بالمئة)، وفقط ٦ ـ ٨ بالمئة من الواردات يصل من دول المنطقة.

ووجهة الصادرات الأردنية بالأساس أسواق أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، أما الصادرات الأردنية إلى منطقة الشرق الأوسط بعامة، فقد تضررت عقب حرب الخليج، ولكن بدءاً من العام ١٩٩٢، بدأت تستعيد عافيتها تدريجياً. في العام ١٩٩٤ بلغت حصيلة الصادرات الأردنية إلى هذه المنطقة نحو ربع مجمل الصادرات الأردنية. وتتألف الصادرات الأردنية إلى المنطقة بالأساس من الثروة الحيوانية، ومنتوجات زراعية طازجة، وكيماويات ومستحضرات طبية، كما أيضاً الأسمدة،

والمنتوجات البترو - كيماوية، والألبسة، والأحذية. وإضافة إلى هذه المنتوجات، تتضمن الصادرات الأردنية الشاملة مواد خاماً (٣٠ بالمئة من مجمل الصادرات)، وبالأساس الفوسفات والبوتاسيوم والمنتوجات الصناعية (١٥ بالمئة من مجمل الصادرات).

أما واردات الأردن، فهي بالأساس منتوجات غذائية، ونفط خام وكيماويات، وعتاد آلي، ووسائل مواصلات، ومنتوجات صناعية. أما معظم منتوجات النفط الخام، وصناعة البترو ـ كيماويات، وبقية المواد الخام، مثل المنتوجات الغذائية والنسيج، فيستورد من دول المنطقة (بما في ذلك دول الخليج). وبدءاً من العام ١٩٨٩، وكجزء من خطة شاملة لتحسين بنية الاقتصاد الأردني، اتخذ الأردن إجراءات وتدابير للتقدم في إزالة القيود (لبرلة) عن التجارة. وبلغت نسبة الصادرات إلى الواردات في الأردن في العام ١٩٩٤ نحو ٤١ بالمئة.

وفي العام ١٩٩٤ بلغت الواردات المصرية نحو ١٠ مليارات دولار، هي حوالى ٣٢,٢ بالمئة من الناتج المحلي الخام المصري. وتقود الزيادة في الاستثمارات وعمليات إزالة القيود عن التجارة، والزيادة في الاستهلاك، والنمو في الاقتصاد، إلى توقع ارتفاع الواردات من ١٠,٨ مليار دولار في العام ١٩٩٥ إلى ١١,٣ مليار دولار في العام ١٩٩٦، وإلى ١٢ مليار دولار في العام ١٩٩٧. ومعظم هذا الاستيراد مصدره دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (أكثر من ٦٠ بالمئة)، وجزء قليل منه فقط مستورد من الدول المجاورة الشرق ـ أوسطية (٢ ـ ٣ بالمئة). ومعظم الصادرات موجّه إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (نحو ٥٠ بالمئة)، والصادرات إلى دول الشرق الأوسط (بما في ذلك دول الخليج) تشكل ٢٠ بالمئة من مجمل الصادرات المصرية.

وينعكس انعدام القدرة التنافسية الدولية لمنتوجات الصناعة المصرية على امتداد سنوات، في أحجام التصدير المنخفضة (بين ٤ ـ ٥,٣ مليار دولار). والمتوقع أن تصل الصادرات في العام ١٩٩٥ إلى ٤,٤ مليار دولار، وفي العام ١٩٩٦ إلى ٤,٧ مليار دولار.

ومنذ العام ١٩٩١، ينفذ في مصر إصلاح اقتصادي كان من بين أهدافه المركزية زيادة طاقة التصدير المحتملة في سياق المحافظة على مستوى الاستيراد المصري. وتتركز الصادرات المصرية في منتوجات النفط (٥٣ بالمئة)، والنسيج (٢٠ بالمئة)، والزراعة والأغذية (١٠ ـ ١٥ بالمئة). ويتم توفير نحو نصف استهلاك الأغذية في مصر بواسطة الاستيراد. وبقية مكونات الاستيراد هي الكيماويات (٣٠ بالمئة)،

والمعادن والمنتوجات المعدنية (٢٠ بالمئة). وكانت نسبة الصادرات إلى الاستيراد في مصر في العام ١٩٩٤ نحو ٤٠ بالمئة.

وترتكز التجارة الخارجية السورية على النفط (٦٧ بالمئة للعام ١٩٩٤). ونحو ٦٠ بالمئة من مجمل إنتاج النفط في سوريا مخصص للتصدير، ولكن الطلب المحلي على النفط تزايد بسرعة. وإذا أخذنا في عين الاعتبار احتياطي النفط في سوريا، يبدو أن وزن هذا الفرع في الصادرات السورية سيقل في المستقبل. وإضافة إلى النفط ومشتقاته تصدّر سوريا منتوجات زراعية (فواكه، وخضار، وقطن، نحو ١٤ بالمئة)، ونسيج (١٥ بالمئة)، ومنتوجات صناعية (أقل من ٢ بالمئة). وبلغت حصيلة مجمل الصادرات السورية في العام ١٩٩٤ نحو ٣,٦ مليار دولار، والتقديرات تشير إلى أنها سترتفع إلى نحو ٤ مليارات دولار في العام ١٩٩٥. والصادرات السورية موجهة في معظمها إلى دول الاتحاد الأوروبي (٦١ بالمئة). وجزء صغير من الصادرات موجه إلى روسيا (٣ بالمئة في مقابل نحو ٣٠ بالمئة في العام ١٩٩١). أما حصة دول المنطقة (بما في ذلك دول الخليج) في الصادرات السورية، فوصلت في العام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٠ بالمئة، حيث الشريكان الأساسيان للتجارة في المنطقة هما لبنان والعربية السعودية.

أما الاستيراد السوري، فبلغ في العام ١٩٩٤ نحو ٤,٦ مليار دولار، والتقديرات للعام ١٩٩٥ هي حوالى ٥ مليارات دولار. ويتألف الاستيراد السوري من فرعين أساسين: **الأول**، وسائل إنتاج للاستثمار في الصناعة، توسعت مع المبادرة بمشاريع جديدة عقب قانون تشجيع الاستثمارات السوري. ويشمل هذا الفرع بالأساس، المعادن ومنتوجاتها، والحديد، والعتاد الآلي، ووسائل النقل (وزن كل هذه سوياً بين الاستيراد هو ٥٠ بالمئة). وتستورد منتوجات فرع وسائل الإنتاج للاستثمار، بالأساس، من ألمانيا، والولايات المتحدة، واليابان.

وفرع الاستيراد **الثاني** هو فرع الأغذية الذي يشمل الحبوب، والأرز، والذرة، والسكر المصنع، ومصدر استيراد هذه المنتوجات هو فرنسا بالأساس. إضافة إلى هذه المنتوجات، تستورد سوريا القليل من المنتوجات الزراعية (١٩ بالمئة)، والكيماويات (٨ بالمئة)، ومنتوجات النسيج (٨ بالمئة)، والمنتوجات البلاستيكية (٥ بالمئة). وبصورة عامة، كانت مصادر الاستيراد السوري في العام ١٩٩٣ : الاتحاد الأوروبي (٣٧ بالمئة)، وشرق أوروبا مع روسيا (١٥ بالمئة)، ودول الشرق الأوسط بما في ذلك دول الخليج (٤–٥ بالمئة). وفي العام ١٩٩٤، كانت النسبة بين الصادرات والاستيراد في سوريا ٧٥ بالمئة تقريباً.

أما السمة الأساس للتجارة الخارجية اللبنانية، فهي النطاق الواسع لتجارة الترانزيت (Tranzit Trade) وتصدير المنتوجات المستوردة. وأكثر من ٦٠ بالمئة من الاستيراد اللبناني مصدره الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. أما بالنسبة إلى علاقات الاستيراد اللبنانية مع دول الشرق الأوسط، فالعلاقة مع سوريا (المرتكزة على النفط والمنتوجات الزراعية) هي الأكثر دلالة (٥ ـ ١٠ بالمئة من مجمل الاستيراد اللبناني). وكانت بنية الاستيراد اللبناني في العام ١٩٩٤ على الوجه التالي: وسائل النقل (١١ بالمئة)، النفط والأملاح المعدنية (١٢ بالمئة)، العتاد الآلي (١٣ بالمئة)، الكيماويات (٧ بالمئة)، النسيج (٩ بالمئة)، المنتوجات الغذائية (١٣ بالمئة). وأكثر من نصف صادرات لبنان مخصص للدول العربية، وبالأساس منتوجات الألبسة والأغذية. أما بقية منتوجات التصدير، فترسل إلى أوروبا (١٧ بالمئة)، والولايات المتحدة (٤ بالمئة)، وبقية أنحاء العالم (٢٨ بالمئة).

وخصوصية لبنان كمصدّر للشرق الأوسط، تحوّله إلى دولة جوهرية بالنسبة إلى التجارة في المنطقة. والجزء الأساس في الصادرات اللبنانية هو النسيج ومنتوجاته (١٧ بالمئة)، والأغذية والمنتوجات الزراعية (٢٠ بالمئة)، والأحجار الثمنية والألماس (٩ بالمئة)، والمنتوجات المعدنية، والعتاد الآلي ووسائل النقل (٢٣ بالمئة). ونسبة الصادرات إلى الواردات في لبنان في العام ١٩٩٤، هي الأكثر انخفاضاً (١٠ بالمئة).

٤ ـ خلاصة واستنتاجات

إن السمات الاقتصادية للمرافق الاقتصادية المجاورة لإسرائيل متشابهة، إلا أنها تختلف عن السمات الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي ومرافقه، ويتمثل هذا التشابه بالأساس في نسب نمو سكاني مرتفعة، وفي ناتج محلي خام للفرد منخفض، وفي نسب بطالة عالية، وفي بنية اقتصادية تقليدية، وفي حجم كبير للاستيراد وحجم ضئيل للصادرات. والشبه الذي يمكن إيجاده في بنية الإنتاج لهذه الدول، يضمن إبقاء إمكانات التجارة بين هذه الدول محدودة. وتشكل إسرائيل مكوّناً مهماً من مجمل التجارة الخارجية للمنطقة، ويجد هذا الأمر تعبيراً عنه في الحصة العالية لإسرائيل في مجمل الصادرات (٦٥ بالمئة)، وفي مجمل استيراد المنطقة (٤٨ بالمئة).

وحقيقة أخرى تظهر من التحليل هي أن العلاقات التجارية داخل المنطقة تنفذ بأحجام ضئيلة (ما عدا لبنان). والعلاقات التجارية لدول المنطقة موجهة بالأساس إلى دول خارج المنطقة. ويتم الجزء الأساس من تجارة دول المنطقة مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الحقيقة تبقى في أيدي اتفاق السلام طاقة تجارية كامنة قابلة للتحقيق. والمكوّنات الأساس لصادرات دول المنطقة، ما عدا

سوريا ومصر، حيث إن هناك نسبة عالية من تصدير النفط والغاز الطبيعي، هي منتوجات تقليدية: منتوجات زراعية، ومنتوجات نسيج، وأحذية. في المقابل، فإن إسرائيل تصدّر بالأساس، منتوجات High-Tec والكترونية. والجزء الأساس من استيراد المنطقة هو المنتوجات الغذائية، ووسائل النقل، والعتاد الآلي، ومنتوجات صناعية.

والاستنتاجات الأساس بالنسبة إلى تجارة إسرائيل مع الدول المجاورة لها هي أنه نظراً لأن معظم المنتوجات الإسرائيلية متطور للغاية، وفوق مستوى تطور هذه الدول، فإن طاقة التجارة المحتملة مع هذه الدول ستكون في المستقبل المنظور مقلصة. والجزء الأساس لنمو التجارة الإسرائيلية سيجد تعبيراً عنه، في المستقبل القريب، في استئناف وبناء علاقات تجارية مع دول عبر البحار، لا توجد لها اليوم علاقات تجارية مع إسرائيل، مثل دول إسلامية في جنوب شرق آسيا، ومع دول امتنعت شركاتها التجارية حتى الآن عن إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل، خشية الإضرار بعلاقاتها مع دول إسلامية.

ومع أن الطاقة المحتملة للتجارة بين إسرائيل والدول المجاورة ضئيلة ومقلصة، فهناك عدد من المجالات التي يمكن فيها التعاون إذا وجد لذلك الأساس الملائم - اتفاقات اقتصادية، وإزالة العراقيل التجارية بين الدول، وما إلى ذلك: فهكذا، على سبيل المثال، تستطيع إسرائيل أن تكون شريكاً مهماً لمصر، بالأساس في مجال الزراعة الحديثة، وبخاصة عندما تضع مصر لنفسها كهدف أن تتحول إلى المزوّد الأساس للمنطقة بالأغذية، وهذا المجال يحتل مكاناً مركزياً في التطوير المصري. كذلك، تستطيع إسرائيل، بفضل الخبرة الكبيرة التي تمتلكها أن تقدم ردوداً على الكثير من الاحتياجات السورية التي جوهرها تطوير البنى التحتية (الكهرباء والمياه والاتصالات)، وتطوير الزراعة الحديثة المكثفة والسياحة. هناك أيضاً طاقة محتملة لاستثمارات مشتركة مع القطاع الخاص في سوريا في مشاريع الغذاء والنسيج، على سبيل المثال. وكل هذا مشروط بانفتاح سوريا وقبولها لخدمات واستثمارات مشتركة مع إسرائيل.

وتكمن طاقة مشتركة محتملة لكل من إسرائيل والأردن في مجال التطور المشترك لمنتوجات جديدة لحساب أسواق جديدة، وعلى سبيل المثال، منتوجات ترتكز إلى المواد الخام المتوفرة في البحر الميت، ومجال آخر هو الزراعة، وبالأساس في مشاريع مشتركة في منطقة غور الأردن (VRJ). وفي هذه الأيام يصدّر الأردن من هذه المنطقة كميات صغيرة من الفواكه، والحبوب، ومنتوجات أولية للأغذية، وبالأساس إلى

الدول المجاورة. والتعاون الإسرائيلي ـ الأردني في هذا المجال سيؤدي إلى تطوير هذا الفرع وسيزيد كميات التصدير.

وعقب ما ورد أعلاه، فإن العلاقات التجارية بين دول المنطقة سترتكز في السنوات القليلة المقبلة على الخدمات في الأساس. ويتوقع أن يتطور هذا الفرع بسرعة كبيرة أكثر من تجارة البضائع بين الدول. وستتيح إزالة العراقيل التجارية بين الاقتصادات الستة إمكان الاستغلال الأكثر نجاعة لميزة الأكلاف المنخفضة للتجارة مقارنة بأكلاف التجارة خارج المنطقة. فالقرب الجغرافي قد يخفض بقدر جوهري أكلاف النقل، ويجعل التجارة بين الدول مجدية أكثر. وهذه الحقيقة تفسح في المجال للتقدير بأن منتوجات معينة كانت تُزوّد حتى الآن من دول خارج المنطقة، ستزوّد من المنطقة نفسها، أي أنه في المستقبل الأبعد، قد تحلّ التجارة بين دول المنطقة محل التجارة مع دول من خارج المنطقة.

الباحث هالباخ[٢] أجرى تحليلاً عاماً للتجارة بين دول المنطقة. لقد توصل إلى استنتاج بأن الطاقة التجارية المحتملة لإسرائيل على صعيد التصدير قائمة بالأساس في مجالات على غرار الأغذية والثروة الحيوانية، مع حجم صادرات مقدّر بنحو ٧٠ مليون دولار: مواد خام بحجم ٢٥ مليون دولار، وكيماويات ومشتقاتها بحجم تقديري يبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار (حيث تكون مصر دولة المقصد المركزية لهذه المنتوجات)، ومنتوجات صناعية بحجم ١٥٠ مليون دولار (وسائل نقل وعتاد آلي، وبالأساس تكنولوجيا زراعية، ومنتوجات للطباعة، وآلات لصناعات خاصة، ومنتوجات للتدفئة والتبريد والاتصالات) بحجم ٤٠٠ مليون دولار (هنا أيضاً دولة المقصد الأساس للصادرات ستكون مصر)، ومنتوجات صناعية مختلفة بحجم ١٠٠ مليون دولار. وبحسب هذا التحليل، يتوقع أن يصل حجم الصادرات الإسرائيلية إلى المنطقة إلى مليار دولار. وستكون مصر دولة المقصد الأساس للصادرات الإسرائيلية، وفي أعقابها سوريا ولبنان والأردن مع أحجام أقل كثيراً.

وتؤكد تقديرات الاستيراد الإسرائيلي من دول المنطقة على أنه يتوقع أن تستورد إسرائيل بالأساس منتوجات غذائية وثروة حيوانية (بالأساس منتوجات زراعية) بحجم يقارب الـ ٨٠ مليون دولار، والنفط ومشتقاته والغاز الطبيعي بحجم ٤٥٠ مليون دولار، وكيماويات ومشتقاتها بحجم ٨٠ مليون دولار، ومواد خاماً

(٢) Alex J. Halbach, *New Potentials for Cooperation and Trade in the Middle East: An Empirical Analysis*, in cooperation with H. Awartani [et al.], IFO Research Report; 85 (Munchen: Weltforum Verlag, 1995).

للمنتوجات الصناعية (بالأساس مواد نسيجية وحاجات نسيجية أخرى، ومواد بناء، ومنتوجات معدنية، وألومنيوم) بحجم يقارب الـ ٢٠٠ مليون دولار (حيث الجزء الأساس من الاستيراد من مصر)، ومنتوجات صناعية أخرى (بالأساس الألبسة والمنتوجات البلاستيكية) بحجم يقارب الـ ٥٠ مليون دولار.

وبحسب هذا التحليل، فإن حجم التجارة الإسرائيلية مع دول المنطقة، يتوقع أن يصل إلى ١,٩ مليار دولار: صادرات بحجم مليار دولار، واستيراد بحجم ٩٠٠ مليون دولار، أي أنه سيكون لإسرائيل فائض قليل في التجارة. ويتوقع خلال السنوات القليلة المقبلة أن ينخفض فائض الصادرات الإسرائيلية، وحتى أن يصبح هناك فائض في الاستيراد. وسيكون ذلك نتيجة للحاجة الإسرائيلية المتزايدة الى استيراد مواد خام، وبخاصة من مصر، ولتحقيق الطاقة التجارية الكامنة للدول المجاورة المشروطة بتنفيذ مشاريع معينة في المنطقة. أما الشريك الأساس للتجارة مع إسرائيل، فسيكون مصر.



مصادر إضافية

- Mahmoud El Jafari, «Macroeconomic Simulations of Palestinian Economy during the Transitional Period 1995 - 2000,» (1995).
- German-Arab Chamber of Commerce, «Trade for Peace in the New Middle East: Measures to Enhance Trade between Egypt, Isreal & The Palestinian Authority» (1995).

تنبـؤات بالتعـاون الإقليمـي
بين إسرائيل وجاراتها (١٩٩٦ ـ ٢٠٢٠)

الملحق رقم (٤)

احتمالات التقدم للتعاون الاقتصادي العربي ـ الإسرائيلي (١٩٩٦-٢٠٢٠) مراجعة للمشروعات والسياسات(*)

جيرالد أوتلر

١ - مقدمة

بصرف النظر عن تقدم في جهود السلام الاقليمي، تستمر إسرائيل وجيرانها في مواجهة تحديات سياسية واقتصادية، بينها:

١ ـ الصعاب المتواصلة في التوصل إلى اتفاق مع سوريا ولبنان.

٢ ـ المشكلات التي تجري مواجهتها حتى الآن في ترجمة اتفاقات السلام إلى روابط سياسية واقتصادية أوثق (هذا فضلاً عن الخطر على الاتفاقات القائمة الذي تمثله أعمال الإرهاب.

٣ ـ الجمود الاقتصادي في الاقتصادات العربية، وبصفة خاصة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في المناطق الفلسطينية.

٤ ـ عدد من المشكلات المتنوعة المشتركة، الأبرز بينها نقص منتظر في المياه، وهي تتطلب حلولاً إقليمية.

وسيكون من السابق لأوانه في مثل هذا السياق التحدث بجدية عن ثقل اقتصادي كامل الأبعاد في المنطقة. مع ذلك، فإن السلام ينبغي أن ينظر إليه كعملية طويلة الأجل تبدأ ـ بدلاً من أن تنتهي ـ بتوقيع معاهدة، وينبغي أن يكون

(*) ستتناول هذه الورقة البلدان التي تتقاسم حدوداً برية مع إسرائيل ـ مصر، الأردن، لبنان، سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية ـ والمشار إليها في ما بعد باعتبارها «الإقليم».

بالإمكان أن تلعب فيها علاقات اقتصادية أوثق ومستويات معيشة آخذة في الارتفاع دوراً مهماً عن طريق تعزيز الاتفاقات السياسية. ومن المحتم أن تتخذ بلدان المنطقة التي تنخرط فعلاً في عملية السلام خطوات نحو تفاعل أكبر في الميدان الاقتصادي.

وقبل أن نواصل سيكون من المفيد أن توضح مفهومي التكامل والتعاون. ونعني **بالتكامل** التفكيك الرسمي (الكامل، أو الجزئي) للحدود الاقتصادية في المنطقة من أجل دعم تدفق السلع ورأس المال والعمال أو أي مزيج من هذا كله. ويشير هذا بصفة مبدئية إلى اتفاقيات التجارة، واتفاقات الاستثمار والنصوص التي تكفل حركة العمال بلا عوائق (على النحو الذي يتعارض مع ترتيبات توظيف محدود لعمال ضيوف أو مهاجرين يوميين، وهو الوضع السائد الآن). وأما **التعاون**، فإننا نقصد به ضمناً اتفاقات بشأن المسائل الاقليمية، مثل الاستخدام المشترك للمصادر، والمشروعات المشتركة للبنية التحتية، ودرجة ما من الإنتاج المشترك، دون أن تزال بالضرورة الحدود الاقتصادية القائمة.

إن أنماط التعاون الخمسة التي شرحت خطوطها العريضة في الفصل الرابع[١] يمكن أن تترجم إلى أربعة مجالات واسعة لسياسة من أجل تحليل أوثق:

١ ـ تجارة.

٢ ـ أسواق عمل.

٣ ـ حركة رأس المال.

٤ ـ مشروعات إقليمية مشتركة.

وسيتفحص هذا الفصل هذه المجالات، ويفصل هذا الإطار المفاهيم إلى أسئلة محددة تتعلق بالسياسة ويقدر قدرة كل نمط على الاستمرار. وليس معنياً بهذا أن يكون مسحاً شاملاً لكل إمكانات التعاون الاقليمي، إنما بالأحرى مناقشة لاستراتيجيات إقليمية في الأجلين القصير والطويل، وبالمثل فحصاً لعدد من المجالات الواعدة بشكل خاص للعمل المشترك. أولاً ـ مع ذلك ـ لا بد من نظرة إلى الأنماط القائمة للعلاقات الاقتصادية بوضعها الراهن:

---

(١) التكامل الإقليمي، التجارة البينية الإقليمية، التجارة الإقليمية مع الخارج، التعاون في مواقع محددة، وحركية العوامل.

٢- نفقات الحرب ومنافع السلام

كما أوضحت المناقشة في الفصل الأول، فإن حالة الحرب في الشرق الأوسط التي استمرت عقوداً كان لها أثر بالغ على اقتصادات المنطقة خلق عدداً من المشكلات وفاقم عدداً آخر منها. فإن المستويات العالية من الإنفاق العسكري التي تراوحت بين ١١,٧ بالمئة من إجمالي الإنتاج القومي في مصر إلى ١٨,٨ بالمئة في إسرائيل خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨ (Diwan and Squire, 1992). قد أصابت الاقتصادات الاقليمية بنزيف وساهمت في أعباء الديون الثقيلة على الرغم من المساعدة الخارجية. وأدى هذا بدوره إلى استثمار غير كاف، مع أثر سلبي على البنية التحتية الاقليمية. وفوق هذا كله، فإن الصلات الطبيعية (الفيزيقية) بين إسرائيل وجيرانها (وامتداداً بين مصر وبقية البلدان العربية) أُهملت في الجانب الأكبر منها بسبب نقص العلاقات. وأخيراً، فإن المقاطعة العربية منعت العلاقات التجارية من أن تتطور بين إسرائيل والبلدان الأخرى، وأضافت حالة الحرب «عامل المخاطرة» بأثره البالغ على الاستثمار الأجنبي والسياحة في المنطقة.

ونظراً لأن هذه العوامل تشكل قيوداً على النمو الاقتصادي، فإنه سيكون لإزالتها بغير شك أثر على اقتصادات الاقليم، ولكنه سيكون من غير الحكمة أن نبالغ في تقدير المنافع الاقتصادية لتطبيع العلاقات. ففي الأجل القصير، قد لا تكون المكاسب كبيرة لعدد من الأسباب: **أولها** أن الإنفاق العسكري من غير المرجح أن يهبط بدرجة كبيرة في المستقبل القريب، بل قد يرتفع أيضاً نتيجة لاتفاقات السلام. وحتى إذا حدث تناقص كبير في الوجود العسكري في مناطق الحدود، فإن هذا سيكون مصحوباً بنفقات إعادة الانتشار والتسريح وتمويل أنظمة أمنية كافية طويلة الأجل. **ثانيها**، ليس واضحاً أنه سيحدث ارتفاع كبير في الاستثمار الأجنبي. إن الاقتصادات التي تنمو بسرعة في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأقصى ـ وكذلك في دول أوروبا الشرقية ـ تتنافس جميعاً على الاستثمار الأجنبي مع بلدان الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى هذا ـ وبالنظر إلى الحالة الأكثر تقديماً للإصلاح الاقتصادي وبرامج التحرر في هذه الأقاليم الأخرى من العالم ـ فإن من المرجح أن تبرهن على كونها أكثر جاذبية للمستثمرين. **ثالثها**، إن إمكانات التجارة الإقليمية منخفضة نسبياً، سواء بين إسرائيل والدول العربية أو بين البلدان العربية نفسها. وبينما ترك الحظر بغير شك أثراً سلبياً على العلاقات التجارية، فإنه ليس مرجحاً أن تصبح التجارة بين دول الإقليم كبيرة من دونه، وذلك بالنظر إلى الحواجز الهيكلية القائمة في الإقليم بوجه التجارة. وأخيراً، في حين أن السلام قد يكون شرطاً **ضرورياً** للنمو الإقليمي، فإنه ليس شرطاً **كافياً**، إذ تبقى مشكلات هيكلية في كثير من اقتصادات الإقليم، وقليلة هي

المصادر المتاحة لمعالجتها. ولا يمكن توقع نمو مستدام ما لم تعالج هذه المشكلات. والأرجح أن التكامل الإقليمي سيلعب دوراً داعماً في هذه العملية، ويعزز إصلاحات في السياسة المحلية، ولكنه لا يمكن أن يتوقع منه أن يكون المحرك الأساس للنمو.

من ثم ـ ومن وجهة النظر الإسرائيلية ـ فإن معظم المنافع الكبيرة القصيرة الأجل للسلام ستأتي على الأرجح من الوصول إلى أسواق كانت في السابق مغلقة، وبصفة أولية البلدان الإسلامية في الشرق الأقصى، والقدرة على التعامل مع المؤسسات التي كانت في السابق غير مستعدة للدخول في أعمال مع إسرائيل بسبب مخاوف الانتقام، وزيادة ممكنة في السياحة. وأما بالنسبة الى البلدان العربية، فإن المنافع ستأتي على الأرجح من خارج المنطقة، في صورة إعفاءات من الديون ومساعدات مالية.

مع ذلك، لا يعني هذا أن التكامل والتعاون الإقليميين ليسا هدفين جديرين بالسعي وراءهما. فعندما ننظر إليهما كجزء مكمل لخدمة أوسع من إعادة الإعمار الاقتصادي، وفي ضوء إمكانية إحداثهما أثراً كبيراً في مجالات تتقارب فيها المصالح القومية، يصبح واضحاً أن التكامل والتعاون يمكن أن يلعبا دوراً مهماً في مستقبل الإقليم.

وفي الأجل القصير ينبغي أن تعطى أولوية للمشروعات التي تنجز واحداً أو أكثر مما يلي:

١ ـ تناول المشكلات الملحّة، وخاصة مشكلتي المياه والبطالة.

٢ ـ إزالة العوائق الهيكلية أمام التكامل الإقليمي.

٣ ـ توفير فرص لتعاون وتكامل مستدامين في الأجل الطويل.

أما في الأجل الطويل، فإن تعاوناً إقليمياً حقيقياً لن يُبنى فحسب، أو حتى بصفة أولية، على أساس مشروعات قليلة ذات ربحية عالية، أياً كان ضرورياً أو مرغوباً فيه، إنما يُبنى بالأحرى على «المجمل الكلي للمبادلات التعاونية بين أفراد ومؤسسات على أساس يومي مع مضي الوقت» (Iskandar, 1993). وهذا يعني أن تعهدات براقة ينبغي أن تعطى وزناً مساوياً لتعهدات ذات مكانة عالية حسب منافعها الاقتصادية، وقدرتها على دعم تعاون مستدام، وإسهامها في تعزيز الإنتاجية الإقليمية والتنافسية عبر نقل التقانة والخبرة العملية، بين أشياء أخرى.

٣- الأنماط القائمة للعلاقات الاقتصادية

٣-١ العلاقات العربية ـ الإسرائيلية

منعت المقاطعة العربية لإسرائيل قيام تجارة مفتوحة بين إسرائيل ومعظم بلدان الشرق الأوسط. وإلى أن وقعت اتفاقيات كامب ديفيد للسلام في عام ١٩٧٩ لم تكن هناك تجارة بين إسرائيل، وأي من جيرانها (على الرغم من أن سلعاً إسرائيلية كانت غالباً ما تباع في بلدان عربية بعد أن يتمّ تحويلها عبر أسواق ثالثة)، وحتى في الوقت الحاضر، فإن التجارة بين إسرائيل ومصر منخفضة نسبياً، إذ بلغت في مجملها نحو ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٣. وعلاوة على هذا، فإن نسبة تفوق ٩٠ بالمئة من الصادرات المصرية إلى إسرائيل (وقرابة ٩٠ بالمئة من التجارة الإجمالية) تتألف من منتج واحد هو البترول الخام (Halbach [et al.], 1995). مع ذلك، فإن مستوى التجارة غير البترولية قد ازدادت بدرجة معتبرة، إذ بلغ الضعف تقريباً في الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، وبناء على إحصاءات عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥، حافظ على معدل النمو ذاته لتلك السنة.

وتملك إسرائيل الآن روابط تجارية مع الأردن كما مع مصر، على الرغم من أنه لا يزال من المبكر كثيراً تقدير المدى الذي تذهب إليه هذه الروابط. والأنواع الأخرى من الروابط، مثل الاستثمار، ومشروعات الأعمال المشتركة، وما إلى ذلك، لا تزال في شكل جنيني. ولهذا يمكن القول إن التكامل العربي ـ الإسرائيلي ـ في الجانب الأكبر ـ سوف يبدأ من نقطة الصفر.

٣-٢ العلاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية

إن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية مختلفة بصورة أساسية عن تلك التي وصفناها آنفاً بأنها عميقة وغير متكافئة. إن اتحاداً جمركياً غير متواز قد أعاد توجه التجارة، من حيث محتواها ووجهتها، بحيث إن:

١ ـ كل التجارة الفلسطينية ـ تقريباً ـ تتم مع إسرائيل.

٢ ـ هناك عجز كبير في التجارة السلعية.

٣ ـ معظم السلع المتبادلة تجارياً تكمل إنتاجاً إسرائيلياً أكثر مما تتنافس معه.

إن قرابة ٩٠ بالمئة من واردات المناطق الفلسطينية، ونحو ٨٠ بالمئة من صادراتها، قد تم تبادلها مع إسرائيل في السنوات الأخيرة. والأردن هو السوق الوحيد الآخر المهم للصادرات الفلسطينية، وهو سوق حققت معه المناطق الفلسطينية

فائضاً تجارياً مستمراً. وتشير الأدلة من السنة الماضية أو السنتين الماضيتين إلى توجه جديد طفيف للصادرات نحو الأردن وبعيداً عن إسرائيل، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر.

ولقد تحقق توازن للعجز المزمن في تجارة السلع الفلسطينية بفعل فائض في الخدمات ناتج عن العمالة المصدَّرة. وحتى أوائل تسعينيات القرن العشرين، كانت درجة عالية من تكامل سوق العمالة قد جعلت الاقتصاد الإسرائيلي معتمداً بدرجة عالية على التحويلات من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وفي الوقت نفسه اعتمدت إسرائيل على الفلسطينيين لسد نواحي نقص معينة في عمالتها. وبالنظر إلى أن التكامل الفلسطيني ـ الإسرائيلي يبدأ من نقطة مختلفة كثيراً عن التكامل العربي ـ الإسرائيلي، فإن السياسات المناسبة ستكون مختلفة بالضرورة.

يحدّد البروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية (اتفاقية باريس) ـ الموقع في نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ـ الخطوط العامة للعلاقة الاقتصادية بين الكيانين. وفي ما يتعلق بالتجارة، فإن اتفاقية باريس تُديم الاتحاد الجمركي بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وإن يكن ذلك مع قدر من التعديلات التي تمنح للسلطة الوطنية الفلسطينية سلطات معينة على السياسات الجمركية. وينتقد بعض المؤلفين (مثل Usher, 1995) الاتفاقية لأنها لم تذهب إلى مدى بعيد بما فيه الكفاية، زاعمين أن القطاعات التي مُنحت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية حكماً ذاتياً على سياسة الاستيراد هي مكملة للاحتياجات الإسرائيلية، وأن الاتفاقية تسمح بسيطرة كمية من جانب «اللجنة الاقتصادية المشتركة» على الواردات الأخرى، عن طريق تقدير «احتياجات السوق الفلسطينية». وأشار غيرهم إلى أن منطقة للتجارة الحرة من شأنها أن تفيد على نحو أفضل الأهداف الفلسطينية بأن تتيح قدراً أكبر من الحرية لوضع سياسة استيراد مستقلة ذاتياً. مع ذلك، فقد قاومت إسرائيل هذا الاقتراح بسبب عزوفها عن الاعتراف بحدود.

وخلال الفترة الانتقالية، ستفرض إسرائيل قيوداً على واردات معينة من الأراضي الفلسطينية، وخاصة المنتجات الزراعية التي تتنافس مع إنتاج إسرائيلي. وستزول هذه القيود تدريجياً وتمحى بحلول عام ١٩٩٨.

٣-٣ العلاقات العربية ـ العربية

تتسم المستويات الراهنة للتجارة بين جيران إسرائيل الأربعة بتدنيها إلى أقصى حد، والقدر القائم من التجارة يجري بصورة غير متناسبة بين سوريا ولبنان (تقريباً

٥٠ بالمئة). ويبين الجدول رقم (١) في هذا الملحق إجمالي صادرات البلدان المعنية ـ أي الصادرات داخل الإقليم ـ والصادرات داخل الإقليم كنسبة مئوية من الإجمالي. وتظهر الأرقام تلقائياً حقيقتين: **الأولى** أن إسرائيل هي المصدِّر الأساس في الإقليم، **والثانية** أن هناك مستوى متدنياً إلى أقصى حد من التجارة بين البلدان العربية. ويمكن أن تعزى هذه الحقيقة إلى أسواق صغيرة وبنية تحتية فقيرة، وإلى التماثل بين السمات التصديرية للبلدان العربية (ومن ثم نقص في المتخصص والتكاملية التي تدفع التجارة قدماً). ويصدق هذا على الرغم من المحاولات لدعم التكامل بين الاقتصادات العربية.

لقد كان تدفق رأس المال والعمالة في العالم العربي ـ تقليدياً ـ أكثر أهمية من تدفق السلع. وطوال عقد السبعينيات من القرن العشرين، وفرت الدول المنتجة للنفط في الخليج (الفارسي) مساعدات مالية كبيرة للدولة الأفقر في المنطقة، وخاصة تلك التي تقع على «خط المواجهة» مع إسرائيل. وبلغت تدفقات التحويلات نسبة ٥٠ بالمئة من الإيرادات الأجنبية للأردن، ونحو ٣٠ بالمئة لمصر في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، حينما كان أكثر من مليوني مصري ومليون أردني وفلسطيني يعملون في الخليج. مع ذلك، فقد انخفضت هذه المصادر بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.

وجدير بالذكر أن العلاقات الاقتصادية والسياسية لمصر ـ أكبر اقتصاد في المنطقة ـ مع بقية العالم العربي، تأثرت عكسياً بمعاهدة السلام مع إسرائيل، نتيجة لسياسة نبذ مصر من جانب الجامعة العربية.

٣-٤ نظرة أفق إلى المنطقة

تفرض المنطقة موضوع البحث تحديات خاصة لفكرة التكامل الاقتصادي. وهي تحمل بعض أوجه التماثل مع المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) من حيث التفاوت بين الدول التي تتألف منها وتكامل أسواق العمالة، ولكنها فريدة بين كتل التكامل المحتملة في أن التفاعل الاقتصادي بين السوق الأضخم (إسرائيل) والبلد الأخرى (باستثناء السلطة الفلسطينية) لا وجود له فعلياً. لقد عززت «نافتا» حالة تكامل قائمة وأضفت عليها طابعاً رسمياً، حيث كان الهدف تعميقها وخلق الآليات المؤسسية وآليات السياسة للتعامل مع مشكلاتها الكامنة. وتواجه إسرائيل وجيرانها تحدياً إضافياً هو البحث في الممكن عن تكامل والشروع في هذه العملية. ولهذا، فإنه من المحتم وضع الأساس لتكامل قبل ـ أو على الأقل في وقت واحد مع ـ أية مخططات إقليمية طموحة.

وهذه العملية هي الآن موضع تنفيذ، على الأقل على الصعيد السياسي، في صورة عدد من اتفاقات التجارة القائمة بين البلدان في الإقليم، ومع الدول وبكتل خارج الإقليم. وقد نجحت إسرائيل بشكل خاص بكسب الوصول إلى أسواق كتل من البلدان المتقدمة عن طريق اتفاقات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، وإيفتا (EFTA)، والولايات المتحدة، وكندا. وقد وقّعت مصر والأردن اتفاقات تجارية مع كل بلدان الإقليم، بما في ذلك معاملة الدولة الأفضل، وللبلدان العربية كافة اتفاقات مع الاتحاد الأوروبي. وقد لخصت الاتفاقات التجارية القائمة في الجدول رقم (٢) في هذا الملحق.

٤- خلفية تاريخية

٤-١ نظرة أفق إلى التكامل الإقليمي

ألهمت التجربة الناجحة للتكامل في الجماعة الأوروبية ـ التي بدأت في الخمسينيات من القرن العشرين ـ كتلاً تجارية إقليمية في بقية العالم، وخاصة في الأقاليم النامية، أثناء العقد الذي تلا ذلك. مع ذلك، وعلى النقيض من نجاح الجماعة الأوروبية الذي ساعد على ضخ النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي، والتجارة البينية الاقليمية، والتكامل الاجتماعي، السياسي والاقتصادي والمؤسسي، فإن معظم الاتفاقات الأخرى، إما لم تنفذ أبداً، أو كانت قصيرة العمر، أو كانت قليلة الأهمية اقتصادياً وسياسياً.

هناك عدد من العوامل وراء هذه الإخفاقات. فمعظم الاتفاقات بين البلدان النامية كانت تأمل في زيادة الاستقلال الاقتصادي **داخل** الإقليم وخفضه مع بقية العالم، وخاصة مع البلدان المتقدمة ((Nogués and Quintanilla, (1993) . وهكذا، فإن أسواقاً كبيرة مثل الولايات المتحدة وأوروبا استبعدت عن عمد من المعاهدات. مع ذلك، لم تكن التجارة البينية الاقليمية ـ في معظم هذه الحالات ـ كبيرة، نظراً إلى الافتقار إلى التكاملية وفقر البنية التحتية الإقليمية. ومن الاتفاقات الكثيرة للتجارة الحرة التي وقعت خلال عقد الستينيات من القرن العشرين كانت ليس فقط صادرات بين إقليمية تصل على الأقل إلى نسبة ٤ بالمئة من الصادرات الإجمالية، وواحدة فقط سجلت زيادة ملحوظة في الصادرات البينية الإقليمية (de Melo and Panagariya, 1993).

ثمة مشكلة ذات علاقة بخطط التكامل الأصلية في الأقاليم النامية، هي أنها تركز على توسيع التجارة البينية الإقليمية مع استراتيجيات تصنيع لبدائل الاستيراد (ISI). مع ذلك، فإنه في معظم الحالات كانت السوق الداخلية غير كبيرة بما فيه الكفاية، بحيث تكفل اقتصادات واسعة مناسبة، ومن ثم أخفقت هذه السياسات في

إحداث التصنيع الذي كان مأمولاً. وفي النهاية، فإن مخططات التكامل لم تولّد نمواً كبيراً في الصادرات البينية الإقليمية ولا نمواً في الصادرات لبقية العالم. وعوضاً عن هذا، فإن هذه الأقاليم عانت خسائر اقتصادية من تحويل التجارة، إذ حول الإنتاج إلى منتجين أقل كفاءة.

وأخيراً، فإن محاولات التكامل عرقلتها غالباً قدرة إدارة أقل نمواً، أو في بعض الحالات خطط ومؤسسات مفرطة الطموح (de Melo and Panagariya, 1993). وساهمت هذه العوامل في انحدار الاتفاقات المبدئية، وبحلول نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين كانت معظم التكتلات التجارية الإقليمية في العالم النامي قد توقفت عن العمل تماماً.

وقد شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إحياء جهود التكتلات التجارية الإقليمية، على الرغم من أن المحاولات الحالية للتكامل الإقليمي تتعارض مع تلك التي بذلت في عقد الستينيات من القرن العشرين في عدد من الطرق المهمة:

أولاً، إن اتفاقات التجارة الحرة لم يعد يجري التفاوض عليها بصفة استثنائية بين بلدان نامية. فالحقيقة أن بلداناً نامية كثيرة متلهفة للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة، معتبرة هذا ـ على الأقل ـ بأهمية التجارة مع البلدان النامية إن لم يكن أكثر أهمية. انظروا مدى شغف المكسيك للدخول في منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية مع الولايات المتحدة وكندا، ورغبة بلدان أمريكا اللاتينية في أن تحذو حذوها.

ثانياً، حتى في تلك الحالات التي تكون فيها التكتلات مؤلفة من بلدان نامية فقط، يكون التعاون قائماً على نزعة براغماتية (عملية) أكثر منه على أسس سياسية أو أيديولوجية.

ثالثاً، فإن معظم البلدان النامية الداخلة في هذا قد تخلت عن نموذج تصنيع البديل المستورد وانتقلت نحو التحرير الاقتصادي والتجاري جنباً إلى جنب مع نموذج للنمو يفضي إليه التصدير. وقد أخذت الموجة الجديدة لمحاولات للتكامل في حسابها تجارب «نمور» شرق آسيا وغيرها من البلدان التي تبنّت هذا النموذج المتوجه نحو الخارج[٢].

---

(٢) لأغراض المقارنة، كانت مصر وكوريا الجنوبية في عام ١٩٦٠ عند المستوى نفسه تقريباً من نصيب الفرد من الدخل القومي، أما اليوم فإن إجمالي الإنتاج المحلي لكوريا الجنوبية هو أعلى بما يفوق عشرة أمثال.

يتعينّ على جميع بلدان الإقليم أن تكون قد انتهجت بدرجة أو بأخرى هذه السياسات بصورة فردية. وعلى سبيل المثال، فإن مصر ـ استجابة لتدهور أحوالها الاقتصادية وعجزها عن خدمة عبء دينها ـ بدأت بتنفيذ برنامج إعادة هيكلة اقتصادية في عام ١٩٩٠. وقد بدأت المرحلة الثانية من هذا البرنامج في عام ١٩٩٣. وبالإضافة إلى إصلاحات أخرى، أزالت مصر معظم الحواجز غير الجمركية بوجه الواردات، وخفضت التعريفات الجمركية على الواردات إلى ما بين ٥ بالمئة وخمسين بالمئة، وتحولت إلى استراتيجية نمو موجهة نحو التصدير.

أما إسرائيل فقد أبقت على نظام على درجة معقولة من الحمائية لسنوات كثيرة، ولكنها دشّنت عملية تحرير لسياستها الجمركية في أواخر عقد السبعينيات من القرن العشرين. وفي الوقت نفسه، ساعدت اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واتفاقية التجارة الحرة المفضلة (إيفتا EFTA) إسرائيل على التغلغل في أسواق العالم، وبحلول عام ٢٠٠٠(*) ستكون التعريفات الجمركية على الواردات قد خفضت إلى ٨ بالمئة على المواد الخام و١٢ بالمئة على السلع الجاهزة، على الرغم من أن بعض الحواجز غير الجمركية يبقى، بل قد أدخل أيضاً ليحل محل ضرائب أدنى على الاستيراد.

أما برنامج التحرير الاقتصادي المبدئي الذي بدأه الأردن في عام ١٩٨٩، فقد قطعته حرب الخليج(**). وقد جرى التفاوض على خطة تعديل هيكلي جديد، ونفذت اعتباراً من عام ١٩٩٢. ونجح الأردن بخفض مستوى نسبة ديونه إلى إجمالي إنتاجه المحلي، وبتحرير التجارة بعض الشيء عن طريق رفع المحظورات على الاستيراد وخفض متوسط معدلات التعريفات الجمركية، وتبسيط الإجراءات التجارية. مع ذلك، فإن عجزاً تجارياً ملحّاً يتفاقم بفعل طلب متزايد على الواردات، نظراً لعودة العمال من دول الخليج، ويمكن أن يقف في طريق مزيد من الانفتاح في المدى القصير.

ولقد كان لبنان ـ قبل الحرب الأهلية المدمرة التي اندلعت في السبعينيات ـ أقرب إلى كيان شاذ بين الدول العربية، كونه قد تميّز باقتصاد سوق حرة موجه نحو التصدير، منفتح على التجارة وتدفق رأس المال من الشرق الأوسط ومن بقية العالم. وبينما لا يزال على البلد القيام بعمل كثير لإعادة بناء اقتصاده، فإن

(*) كتب هذا الفصل في عام ١٩٩٥ (المحرر).

(**) يقصد المؤلف الحرب الأمريكية على العراق في عام ١٩٩١ (المحرر).

الاحتمالات المشرقة بالنسبة الى خروج لبنان من حالته الراهنة كاقتصاد منفتح دينامي تبدو جيدة.

أما سوريا، فقد انتهجت تقليدياً سياسة اقتصادية اشتراكية، ولكنها اتخذت خطوات نحو تحرير اقتصادي منذ تفكك الاتحاد السوفياتي. وقد أدى التحول من ميزان تجاري إيجابي إلى عجز في عام ١٩٩٢ إلى التعجيل بتحركات نحو دعم الصادرات وإيجاد أسواق جديدة، نظراً لتدني الصادرات إلى الكتلة السوفياتية. مع ذلك، فباستثناءات قليلة ليست الصادرات السورية قادرة على المنافسة في السوق العالمية، ووحدها صادرات النفط تدعم المستوى الحالي للواردات. إن النظام الراهن للاستيراد (في سوريا) معقد وحمائي، ولا تزال الحواجز عالية على الرغم من تحركات لتبسيط التعريفات الجمركية وخفضها. ومن الواضح أنه لا يزال أمام سوريا الكثير لتقوم به، على الرغم من أن الميزان التجاري الذي لا يميل لصالحها يعني أن التحرير يتعيّن أن يمضي على نحو أبطأ.

٤-٢ محاولات التكامل في العالم العربي

جرت محاولات عديدة لدعم التعاون الاقتصادي العربي، ويرجع هذا إلى وقت مبكر هو خمسينيات القرن العشرين مع توقيت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي. وبالإضافة إلى العوامل المذكورة في القسم السابق، أخفقت هذه الاتفاقات بسبب روابط اقتصادية قوية مع القوى الاستعمارية السابقة ـ بريطانيا العظمى في حالة مصر والأردن، وفرنسا في حالة سوريا ولبنان وبلدان المغرب (Wilson, 1994).

وكان أكثر المشاريع اندفاعاً وطموحاً تأسيس عبد الناصر الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨. غير أن الجمهورية العربية المتحدة حلّت في عام ١٩٦١ بسبب خلافات بين سوريا ومصر، وهما عضواها الرئيسان.

في عام ١٩٦٤، مستلهمة نجاح الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقّعت مصر والعراق والأردن وسوريا اتفاقية السوق العربية المشتركة. وشأن كثير من التكتلات التجارية الأخرى في العالم النامي في ذلك الوقت، أخفقت السوق العربية المشتركة في توليد تجارة أو تصنيع كبير. ما كان هناك من تجارة كان يتألف في معظمه من سلع زراعية، وقليل من السلع المصنّعة، وقد تأثر سلبياً من جراء الحرب الأهلية في لبنان، وتوقف بعد اتفاقات كامب ديفيد.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية عاشت وقتاً قصيراً، فإن الأردن ظهر باعتباره

المستفيد الرئيس بسبب أهميته الكبيرة للتجارة بالنسبة إلى اقتصاده (Wilson, 1994).

٥- التجارة

٥-١ التجارة البينية الإقليمية

ثمة إجماع عام على أن الاحتمالات المشرقة للتجارة البينية الاقليمية في المدى القصير إلى المتوسط احتمالات ضعيفة نسبياً، سواء بين إسرائيل وجيرانها أو في ما بين البلدان العربية (انظر: Kleiman, 1995, Sagi and Sheinin, 1994, and Halbach [et al.], 1995). وتقدر التجارة الإقليمية الممكنة بما يصل إلى ١,٩ مليار دولار سنوياً في المدى القصير إلى المتوسط، مع فائض تجاري صغير متوقع لإسرائيل. وإن يكن هذا الرقم كبيراً، فإنه يمثل زيادة متواضعة في منطقة تصدر في الوقت الحاضر ما يقارب ٣٠ مليار دولار سنوياً. والعوائق الرئيسة بوجه تجارة بينية إقليمية أكبر في المدى القصير، هي كالتالي:

الحظر العربي على إسرائيل: ويعني ـ باستثناء مصر، واستثناء الأردن جزئياً (نظراً لسياسة «الجسور المفتوحة») لا يوجد تاريخ من المبادلات الاقتصادية بين إسرائيل، البلد الأكبر (اقتصادياً) والأكثر تقدماً في الإقليم، وجيرانها. فسيتعين أن تبدأ التجارة من نقطة الصفر.

أسواق الإقليم الصغرى: وتمثل إضافة صغيرة (من حيث الحجم) إلى أسواق التصدير الرئيسة الحالية، أعني أوروبا وأمريكا الشمالية. إن إجمالي الناتج المحلي لمصر والأردن ولبنان وسوريا مجتمعة لا يساوي حتى إجمالي الناتج المحلي لإسرائيل. وعلى الرغم من أن إسرائيل أضخم كثيراً من الناحية الاقتصادية من جيرانها، إلا أنها صغيرة بمعايير مطلقة. فالسوق الأمريكية وحدها أكبر منها بنحو ١٠٠ مرة. ومن ثم، فإنه على الرغم من مكانة إسرائيل باعتبارها القوة الاقتصادية الإقليمية، فإنها بالمقارنة بشركاء تجاريين خارج الإقليم تمثل سوقاً صغيرة جداً للصادرات العربية.

التكاملية التجارية في الإقليم ضئيلة: فعلى الرغم من محاولات دعم التكامل بين البلدان العربية لا يوجد سوى قدر ضئيل من التجارة في الوقت الحاضر. فهذه البلدان إنتاجها متماثل، وكذلك هياكلها التصديرية، وبعض الصناعات الأقوى الصغيرة (المانيفاتورة ـ مثل المنسوجات والأجهزة) اكتسبت أهمية سياسية تؤبد حماية من المنافسة الإقليمية والدولية. إن أكثر من ٢٥ بالمئة من هذه الصناعات ذو علاقة بالأمن (أسلحة، والكترونيات عسكرية . . . إلخ)، ومن الواضح أنها ليست متاحة للبيع لدول أخرى في المنطقة في المستقبل القريب. ويمثل قطع الماس ما يقارب ربع

إجمالي صادرات إسرائيل. وبالإضافة إلى هذا، فإن الصادرات الصناعية الإسرائيلية على درجة عالية من التخصص، وهي تعد هدفاً في أسواق قوية معينة في البلدان النامية، إلى حد أن سلعاً تصديرية كثيرة تعتبر فعلياً غير معروفة في السوق المحلية (Sagi and Sheinin, 1994).

بيروقراطية بطيئة ومعقدة غالباً، ونقص في الانسجام في الإجراءات الجمركية، ومستويات إنتاج متفاوتة ونظم ضعيفة للمعلومات التجارية، تشكل جميعاً عوائق بوجه تدفق السلع.

البنية التحتية الإقليمية غير وافية: لأسباب واضحة، فإن البنية التحتية للنقل التي تربط إسرائيل بالبلدان العربية لم تطور بصورة كاملة. وحتى بين البلدان العربية، فإن الاستثمارات في البنية التحتية لم تكن وافية دائماً. وكان هذا ضاراً بشكل خاص بالأردن الذي اعتمد تقليدياً اعتماداً شديداً على التجارة العابرة (ترانزيت) والذي يعاني ميناؤه الوحيد (العقبة) تكاليف عالية وقدرة منخفضة.

حواجز ثقافية ونفسية وتاريخية: وتعني أن هناك عزوفاً من جانب بعضهم في المنطقة عن العمل مع أعداء سابقين. ويرجع هذا ـ إلى جانب الإخفاق في حل المسألة الفلسطينية ـ في جانب كبير منه الى نقص العلاقات بين إسرائيل ومصر. بالإضافة إلى هذا، فإن هناك خشية سائدة ـ وإن تكن تفتقر إلى حد كبير إلى أساس ـ من جانب كثيرين في البلدان العربية من هيمنة اقتصادية إسرائيلية.

مع ذلك، وعلى الرغم من الاحتمال القصير الأجل، فإن ثمة احتمالات مشرفة في الأجل الطويل لتطوير تجارة بينية إقليمية في قطاعات محددة. فالمنسوجات والألبسة وبعض المواد الخام تظهر احتمالات جيدة بشكل خاص لتجارة بينية إقليمية. وقد أكمل هالباخ وآخرون (Halbach [et al.], 1995) تحليلاً موسعاً لإمكانات قيام تجارة إقليمية عند مستوى الأرقام الثلاثة على سجل «التصنيف الأساس للتجارة الدولية» (Standard International Trade Classification). وسيستمد القسم الخاص باحتمالات التجارة القطاعية من تلك الدراسة وغيرها، ويناقش بالتفصيل الفئتين الأولين من فئات المنتجات هذه.

مع ذلك، فإن هيرش وآيال وفيشلسون (Hirsch, Ayal and Fishelson) يشيرون إلى أن الدراسات التي تؤسس تقديراتها لاحتمالات التجارة على التجارة القائمة بين إسرائيل والبلدان العربية (سواء في ما بينها ومع بقية العالم)، ويصلون عموماً إلى نتيجة تدخل في باب التقديرات الأقل. ومن شأن إسقاط دقيق أن يتضمن مفهوم «تجارة جديدة»، أي تجارة في منتجات قيم في الوقت الحاضر إنتاجها، ولكنها لا

تدخل في التجارة، أو لمواد قابلة للاتجار فيها حديثاً ولا يتم إنتاجها في الوقت الحاضر. فلا يمكن أن تقدر احتمالات هذه التجارة بمجرد النظر إلى أنماط تجارة ماضية، إنما يتطلب الأمر مناهج جديدة تأخذ بعين الاعتبار الآثار الدينامية للتجارة.

وهم يحددون ثلاث فئات من «التجارة الجديدة»:

١ ـ تجارة حساسة للمسافات.

٢ ـ تجارة قائمة على مصادر لمدخلات.

٣ ـ تجارة حساسة للحجم.

وتتألف التجارة الحساسة للمسافات من منتجات تكون منطقة التجارة فيها محدودة بمسافات قصيرة نسبياً، إما بسبب قيود زمنية (قابلية المنتجات للتلف، مثلاً) أو نسبة متدنية بين القيمة والوزن، ما يجعل التجارة لمسافة طويلة غير قابلة للبقاء اقتصادياً. وهناك أيضاً ميزات معينة في القرب بين البائع والمشتري، وخاصة في حالة السلع المتخصصة التي قد تتطلب خدمة أو تدريباً أو شكلاً آخر من أشكال المساعدة.

أما النوع الثاني من «التجارة الجديدة»، والتجارة القائمة على مصادر مدخلات جديدة، فقد أصبح ممكناً عن طريق إتاحة مدخلات من السوق أ للإنتاج في السوق ب. إن مصادر طبيعية معينة أو مدخلات تعتمد على كثافة الأيدي العاملة من اقتصادات تقوم على أجور متدنية يمكن أن تجتمع مع عمل أكثر اعتماداً على كثافة رأس المال في إسرائيل، وهو ما يجعل بالإمكان إنتاج سلع ليس فقط لإقليم الشرق الأوسط، إنما أيضاً للتصدير لأسواق العالم.

وأخيراً، فإن التجارة الحساسة للأحجام تنشأ عن إنتاج كان في السابق غير قابل للبقاء، ويصبح ممكناً لأن حجم الإنتاج القابل للبقاء بأدنى قد تم التوصل إليه عبر التكامل. مع ذلك، فإن هذه الظاهرة ـ على الرغم من مزاعم المؤلف ـ تبدو مرجحة للحدوث بسبب اتفاقات بشأن الاتجار مع كتل من البلدان المتقدمة (مثل المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي) أكثر من تكامل الأسواق الاقليمية.

لنلاحظ ـ مع ذلك ـ أنه بسبب صغر حجم السوق الإقليمية والمشكلات المرتبطة بنموذج التوجّه الى الداخل في التنمية، سيكون من الخطأ السماح بتجارة بينية إقليمية بأن تزن أثقل بصورة مفرطة في استراتيجيات التنمية والتعليم مستقبلاً. إن على بلدان المنطقة أن تطور تجارة في ما بينها، لكن ليس على حساب التجارة مع خارج الإقليم. فحتى الاتحاد الأوروبي الذي يملك أسواقاً أضخم كثيراً ونسبة تقارب ٦٠ بالمئة من تجارته تتم داخل الكتلة يعتمد اعتماداً شديداً على أسواق خارجية لصادراته. وهكذا

النمط الثالث ـ كتلة تجارية ذات توجه الى الخارج ـ هو السيناريو الأكثر إمكاناً في الأجلين القصير والطويل، وينبغي تبنيه كنموذج للإقليم. وسيناقش القسم الثاني هذه النقطة تفصيلياً.

٥-٢ التجارة مع خارج الإقليم

إن السيناريو الذي حددت خطوطه العامة في النمط الثالث ـ التنمية ذات التوجه نحو الخارج مع روابط واهية بين بلدان الإقليم ـ هو في الأساس الوضع الذي يتطور الآن بين إسرائيل ومصر والأردن[٣]. فالبلدان الثلاثة جميعاً توجه صادراتها إلى شركاء من خارج الإقليم، ويقوم الآن تعاون بينها في شكل تجارة ومشروعات مشتركة، وما يبقى لندرته هو:

١ ـ مستوى التجارة البينية الإقليمية الذي سيكون ممكناً فوق وما وراء التجارة ذات التوجه نحو الخارج أساساً لهذه البلدان.

٢ ـ درجة التعاون الاقليمي التي سيتم الوصول إليها لدعم تجارة خارجية.

ستستمر أسواق التصدير الأساسية في أن تكون أوروبا وأمريكا الشمالية. مع ذلك، فإن صادرات المنطقة إلى الاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في حالة سوريا قد تجمدت أو حتى تراجعت. بالإضافة إلى هذا، فإن عملية التكامل في نصف الكرة العربي ستعطي لبلدان أمريكا اللاتينية ميزة تنافسية في سوق أمريكا الشمالية في معظم القطاعات. من ثم لا بد من العثور على أسواق جديدة. وهناك إمكانات واعدة للصادرات للسلع الصناعية المتخصصة ولبعض المنتجات الزراعية ـ ومعظمها من المنتجات الحيوانية ـ على السواء إلى اليابان والأسواق الآسيوية المتقدمة الأخرى.

وربما يمثل مجلس التعاون الخليجي الإمكانية الأكثر أهمية كسوق جديدة. لقد احتفظت كل بلدان الإقليم التي تتاجر مع مجلس التعاون الخليجي بفوائض صادرات مستمرة معقولة. ونظراً للنقص الفادح في تنوع صادرات بلدان الخليج (الفارسي)، فإن ثمة مجالاً كبيراً لكي يتوسع الإقليم في صادراته في كل شيء من السلع الزراعية إلى السلع الصناعية المتخصصة.

سيكون المفتاح إلى النجاح لهذا النموذج الذي يسير بدفع الصادرات قدرة

---

(٣) يصف هذا إلى حد ما ـ أيضاً ـ العلاقة بين الدول العربية في الإقليم، ولكن الروابط الاقتصادية ـ كما لاحظنا آنفاً ـ ضعيفة والمحاولات لإضفاء طابع رسمي على هذه العلاقات لم تحقق نجاحاً.

الإقليم على المنافسة في الأسواق الدولية. والدخول في مناقشة شاملة للمنافسة الدولية هو أمر يتجاوز مجال هذه الورقة. مع ذلك، فإن ثمة نقاطاً قليلة تستحق التناول لأنها تتعلق بصورة مباشرة بالمسائل موضوع البحث. فالتكامل والتعاون الإقليميين يتحكمان بالقدرة على تحقيق زيادة كبيرة في القدرة التنافسية للإقليم في الخارج عن طريق جمع أصول (موجودات) بلدانه المختلفة. وسيناقش هذا القسم العديد من هذه الأصول ـ نفقات العمالة، والوصول إلى المواد الخام ومدخلاتها، والكفاية الإنتاجية، والتسويق ـ في علاقتها بالتجارة مع خارج الإقليم.

٥-٣ نفقات العمالة

لم يعد بالإمكان عملياً أن تنتج في إسرائيل منتجات صناعية معينة، مما يتطلب كثافة عمالية وذلك نظراً للأجور المرتفعة. ومن أبرز الأمثلة تلك التي تنتج بكميات ضخمة لاستهلاك الفئات الأدنى، والمنسوجات، والألبسة، والأحذية. وفي الآونة الأخيرة، فإن المصنّعين الإسرائيليين لهذه المنتجات، إما أوقفوا أعمالهم، وإما بدأوا بالتركيز على الجانب الأعلى من السوق (منتجات عالية الجودة مع مكوّن مهم في التصميم)، أو حولوا جانباً من عملية الإنتاج لديهم إلى اقتصادات أجور أدنى، وخاصة الضفة الغربية وغزة. وحتى مع التحول نحو منتجات على الجانب الأعلى، فإن من المرجح أن تجد المؤسسات الإسرائيلية أن من العسير عليها أن تنافس اقتصادات أجور منخفضة في العالم النامي. وستصبح إمكانية مشروعات مشتركة، أو اتفاقات للتعاقد من الباطن، أو استثمار مباشر في البلدان العربية المجاورة ـ بغير شك ـ أكثر إثارة لاهتمام مؤسسات إسرائيلية في المستقبل القريب.

٥-٤ الوصول إلى المواد الأولية والمدخلات

كما ذكرنا من قبل، يناقش هيرش وآيال وفيشلسون (عام ١٩٩٥) إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة للمواد الخام أو مدخلات لجعل إنتاج مواد معينة تنافسية، إقليمياً أو دولياً، مواد تجمع بين ميزة التنافس بين مصدر المُدخل ونقاط قوة البلد المصنَّع، إذ يمكن لهذه الارتباطات أن تشمل واردات المنتجات القطنية إلى إسرائيل لتصنّع كمنسوجات عالية الجودة، واستخدام المنسوجات الإسرائيلية الصناعية في عمليات تصنيع في بلدان عربية، واستيراد محاصيل زراعية تستخدم كثافة عمالية (مثل الطماطم) إلى إسرائيل لأغراض التعليب الغذائي، وهكذا.

وبالإضافة إلى الزراعة والمنسوجات ـ التي سنناقشها بالتفصيل في قسم لاحق ـ فإن قطاعات واعدة أخرى تشمل البترول والمنتجات البترولية المصفّاة، والغاز

الطبيعي، والفحم، والبتروكيماويات، والبوتاس، والحديد والصلب، والمعادن غير الحديدية (Halbach [et al.], 1995, Hirsch, Ayal, Fishelson, 1995).

٥-٥ الإنتاجية

ألقت البحوث الحديثة بشأن المنافسة الدولية الضوء على الحاجة، ليس فقط إلى ميزة نسبية في أسواق العالم، إنما أيضاً إلى ميزة مطلقة ناتجة من نمو الإنتاجية (ul Haque, 1995; Dosi, Pavtt, and Soete, 1990). وثمة مجال متسع للتضافر في هذا المضمار عبر مشروعات مشتركة وتدريب للعمال، وتعاون في المجال التعليمي، وغير ذلك من المشروعات المماثلة، هذا فضلاً عن البنية التحتية. وينبغي إعطاء أولوية للتعاون بكافة أنواعه التي تسهم في نمو الإنتاجية في الإقليم. ويمكن أن يقوم بتنفيذ هذه النشاطات القطاع العام أو الخاص، في منظمات البحث الحكومية أو على مستوى مؤسسة فردية. وستناقش الأقسام التالية إمكانات محددة.

يناقش بيل وبافيت (Bell and Pavitt, 1995) مركبات الانتشار الثقافي وأهمية ربط النقل الثقافي بالبحث والابتكار. وأفضل السبل لنشر المهارات والمعرفة المطورة في إسرائيل إلى البلدان المحيطة هو بإشراك المختصين من تلك البلدان في تطوير وابتكار تقنيات جديدة. وبالإضافة إلى هذا، فإن من شأن هذا الإشراك أن يسهم في الروابط بين الأشخاص وعلاقات العمل التي يقوم عليها في النهاية تعاون متواصل.

هناك عدة مشروعات بحوث مشتركة قائمة بالفعل، خاصة في الزراعة. وبالإضافة إلى هذا، فإن جهوداً لدعم التدريب ونقل التقانة كجزء من إنفاقات الإنتاج المشترك يمكن أن تفيد الأطراف المشاركة كافة. وتذكر مؤسسة DATA (١٩٩٥) حالة شركة دلتا (DELTA) الإسرائيلية التي تدرب العمال الفلسطينيين على استخدام تجهيزات أوتوماتية، وبالتالي التمتع بفوائد الأجور المنخفضة، وفي الوقت نفسه رفع مستوى الإنتاجية. وفي الأجل الطويل، فإن هذا الجمع بين العمالة الإقليمية ورأس المال الإسرائيلي والخبرة الإسرائيلية يكون هو نوع الاتفاق الإقليمي الذي يمكن أن يرفع الإنتاجية ويعزز المنافسة.

٥-٦ التسويق

في سيناريو تجارة حرة يمكن لإنتاج في البلدان العربية في قطاعات معينة (مثل الزراعة والمنسوجات) أن يحل محل الإنتاج الإسرائيلي في أسواق إقليمية وخارجية على السواء، ومع ذلك لا يزال هناك متسع أمام إسرائيل لاستغلال تميزها في المنافسة في

أسواق ما وراء البحار، وخاصة بالنسبة الى المنتجات الفلسطينية. إن المصدرين الفلسطينيين للسلع الزراعية يتميزون بإمكان الاعتماد بشدة على البنية التحتية للتسويق الإسرائيلي المتطور بدرجة عالية (Freeman, 1994)، وشركة أغريكسكو (Agrexco) في حالة الخضروات والزهور، ومكتب تسويق الحمضيات الإسرائيلي في حالة الفواكه الحمضية. ويحاول الفلسطينيون تسويق منتجاتهم الزراعية في أوروبا بصورة مباشرة، ولكن محاولاتهم لم تنجح بسبب نقص نظام الدعم المناسب (Halbach [et al.], 1995). كذلك، فقد تمكنت مؤسسات المنسوجات والألبسة الإسرائيلية من التغلغل في أسواق عالمية أكثر من معظم أقرانها العربية، إلى حد أنه حتى في اتفاقات التعاقد من الباطن، حيث يتم الإنتاج ـ لنقل ـ في الأراضي الفلسطينية، وتؤدى وظائف التسويق بواسطة مؤسسات إسرائيلية.

ولسوف تظهر ـ في ما يفترض ـ أنظمة مماثلة في البلدان العربية، ولكن حتى ذلك الحين ستتمكن إسرائيل من توفير هذه الخدمات كنوع من الصادرات[٤].

٥-٧ إمكانية التجارة القطاعية

ستكون مصر وإسرائيل ـ وهما الاقتصادان الأضخم بدرجة كبيرة في الأقاليم ـ أهم شريكين تجاريين. وستواصل مصر تصدير كميات متزايدة من المواد الخام (النفط، والغاز الطبيعي، والفحم) والسلع الوسيطة (خيوط المنسوجات، والبتروكيماويات) والمنتجات الزراعية (الأرز، والقطن) إلى إسرائيل (Halbach [et al.], 1995). وتشمل صادرات إسرائيل الأساسية لمصر البلاستيك والمنتجات الكيماوية والآلات والمنسوجات والألبسة، والمنتجات الزراعية والغذائية. ولنلاحظ أن ثمة تجارة كبيرة بين الصناعات في هذه القطاعات الثلاثة الأخيرة. وكل من هذه المجالات واعدة بالنسبة الى مشروعات التعاون الاقليمي، والحقيقة أن مبادرات عديدة هي بالفعل قيد التنفيذ. وسيناقش هذا القسم قطاعين: المنسوجات/ الألبسة والزراعة، بهدف تصور احتمالات النمو والتخصص في التجارة البينية الإقليمية، وإمكانية تعزيز هذه التجارة المنافسة الدولية لهذه القطاعات.

---

(٤) يذكر ميواتان ومونتر ((Meyauathan and Munter (1994) الاستخدام المتزايد للتعاقد من الباطن لمشتريات الخدمات، بما في ذلك التسويق. إذ يمكن للمنتجين الزراعيين العرب ـ من الناحية النظرية ـ أن يستأجروا مؤسسات إسرائيلية للمساعدة في تسويق منتجاتهم على أساس تعاقد من الباطن. وفي حالة الحمضيات ـ على سبيل المثال ـ فإن الحد من احتكار التصدير من جانب مكتب تسويق الحمضيات في عام ١٩٩١ يعني أن ثمة عدداً متنامياً من المؤسسات يتنافس في نشاطات التصدير والتسويق.

٥-٨ الزراعة

نظراً للدور البارز للقطاع الزراعي في الاقتصادات العربية ووزنه الأيديولوجي والسياسي في إسرائيل، فإنه سيصبح بلا شك موضوعاً مهماً في التجارة الإقليمية. ويصدق هذا بشكل خاص نظراً لأن الطلب على المنتجات الزراعية في الإقليم متوقع له أن يتسع بدرجة كبيرة بسبب نمو السكان وارتفاع المداخيل على السواء. وفي إسرائيل، فإن الطلب على الخضروات يُتوقع أن يزيد باستمرار، ليتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠. وسترى الضفة الغربية وغزة والأردن جميعاً زيادات بثلاثة وأربعة أضعاف على الأقل في استهلاك الخضروات والفواكه على التوالي (Freeman, 1994).

وتشير هذه الزيادة المتوقعة إلى أن تجارة أكثر تحرراً في الزراعة ليست بالضرورة من قبيل مباراة الإجمالي ـ صفر(*). وسيؤدي التخصص إلى أن يفقد كل بلد في بعض المنتجات ويكسب في بعض آخر. ويشير فيشر (Fischer [et al.], 1994) إلى التكاملية في الزراعة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، ويزعم أن تجارة أكثر تحرراً من شأنها أن تصبح مفيدة لطرفين بالتبادل. ويردد فريمان (Freeman, 1994) هذا التحليل زاعماً أن المنتجين الفلسطينيين يتمتعون بميزة نسبية على المزارعين الإسرائيليين في بعض المحاصيل التي تعتمد على كثافة عمالية، نظراً بصفة أولية إلى الأجور المنخفضة والعائدات الربحية المنخفضة للمالكين. وهو يشير أيضاً الى أن المزارعين الفلسطينيين ينتجون فوائض من مواد معينة تتجاوز حصص الاستيراد الإسرائيلية أثناء الفترة الانتقالية، ما يشير إلى أن إمكانية التصدير موجودة بالفعل. فما إن يسمح لقوى السوق بأن تحدد الكميات التي يتم تبادلها بالتجارة، ستكون للمزارعين الفلسطينيين ميزة كبيرة في منتجات مثل الطماطم والخيار والبطيخ والتوت، سواء في السوق الإسرائيلية أو السوق الأوروبية كذلك، إذا ما وجهت هذه المنتجات عبر هيكل التسويق الإسرائيلي.

كذلك ستكون للفلسطينيين ميزة في أصناف معينة من الزهور، مثل القرنفل، بافتراض أن تقانة الإنتاج يمكن أن تتكيف بصورة ناجحة مع الزراعة الفلسطينية. مع

(*) «Zero-sum game» نظرية مستمدة في الاقتصاد من الرياضيات، وهي تعني ـ على التبسيط ـ الشديد نوع المباريات أو الألعاب التي يستحيل فيها أن يكسب الطرفان أو يخسر الطرفان، مثل الشطرنج، وبالمعنى نفسه المنافسات التي يكون فيها كل قدر من الكسب لطرف خسارة بالقدر نفسه للطرف المقابل، ولهذا يعمل كل منهما على تحقيق الحد الأقصى من الربح لإلحاق الحد الأقصى من الخسارة بخصمه أو منافسه. أما تسمية الإجمالي صفر فترجع إلى أنه ـ رياضياً ـ إذا طرح رقم الخسارة من رقم الربح يكون الحاصل النهائي صفراً في كل الحالات (المحرر).

ذلك، وباستثناء محاصيل متخصصة للغاية، لن تثبت الفواكه قدرة مماثلة على المنافسة نظراً للاستثمار المبدئي الضخم الذي تتطلبه والميزة الصغيرة نسبياً للمزارعين الفلسطينيين الناجمة عن مدخل أقل من العمالة لكل وحدة إنتاج (Freeman, 1994).

بعد عام ١٩٩٨ ـ إذاً ـ حينما تنفذ التجارة الحرة بالكامل بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، من المرجح أن يركز الزراع الفلسطينيون إنتاجهم مبدئياً على الخضروات وزهورات تتطلب عمالة كثيفة، بينما سيتركون لإسرائيل الفواكه والخضروات والزهور التي تتطلب كثافة رأسمالية، وفي الأجل الطويل ستكون لدى الفلسطينيين إمكانية للتكيف مع التقانة الزراعية الأكثر تقدماً، ويصبحون أقدر على المنافسة في محاصيل تتطلب كثافة عمالية ورأسمالية على السواء (مثل الزهور) إذا ما منحوا قدرة الوصول إلى المستهلكين عبر شبكة التسويق الإسرائيلية (Freeman, 1994).

كذلك، فإن من المتوقع لمصر ولبنان أن تزيدا صادراتهما الزراعية داخل الإقليم. إن إسرائيل تستورد بالفعل كميات كبيرة من الأرز والقطن من مصر ومن لبنان، ومع وجود أشد النقص في المياه في الإقليم، ستكون قادرة على توسيع إنتاجها بدرجة كبيرة مع استمرار عملية إعادة إعمار البلد. وستكون إسرائيل قادرة على تصدير محاصيل معينة ذات قيمة عالية وتتطلب استعدادات غذائية معقدة، بينما تستورد مزيداً من المنتجات التي تتطلب كثافة في العمالة والتي تملك البلدان العربية تميزاً فيها (Halbach [et al.], 1995).

مع ذلك، فإن ثمة قيوداً على توسع الإنتاج نظراً لمحدودية المناخ من المياه والأرض. فباستثناء لبنان، المياه هي الضائقة الأساس في كل بلدان الإقليم. وفي الأجل القصير سيحفز هذا المزارعين على التحول نحو محاصيل ذات مردود عال لكل وحدة من المياه، مثل الطماطم والبطيخ التي تزرع في بيوت النبات الزجاجية، أما في الأجل الطويل فإن الإنتاج والتجارة الزراعيين سيكونان محدودين ما لم يتم إيجاد حل شامل لمشكلة ضائقة المياه.

إن القدرة على تلبية المطلب الإقليمي المتزايد والإمكانية الزائدة للتصدير خارج الإقليم تعتمد، ليس فقط على جهود المنطقة للتغلب على مشكلة المياه، وإنما أيضاً قدرتها على الوصول بالإنتاجية إلى حدها الأقصى، عن طريق الجمع بين نقاط القوة التنافسية لكافة البلدان في المنطقة. وعندئذ ينبغي أن ترى زيادة التجارة الإقليمية في الزراعة في سياق تعاون إقليمي أكبر في كل المجالات ذات العلاقة: العمالة، المياه، البحوث، التقانة الزراعية، وما إلى ذلك. إن تحولاً في إنتاج محاصيل معينة نحو اقتصادات الأجور المنخفضة في الإقليم لا يعني بالضرورة خسارة صافية لإسرائيل،

ذلك أنه سيفتح أسواقاً جديدة أمام قطاعات تملك فيها إسرائيل ميزة نسبية، مثل: التقانة الزراعية، وشبكات الري، والبذور الخاصة، ومدخلات زراعية أخرى معينة، والتسويق في ما وراء البحار. والحقيقة أن إسرائيل تتحرك بالفعل صوب تركيز انتباهها على مدخلات زراعية تكفل أجوراً أعلى ووظائف تتطلب مهارات أعلى، لتحل محل محاصيل منخفضة القيمة الإضافية، الأمر الذي يشير إلى إمكانية أن تلعب إسرائيل دوراً قيادياً في مشروعات التعاون الزراعي.

٥-٩ المنسوجات والألبسة

صناعة المنسوجات (مفهومة هنا على أنها تشمل خيوط النسيج والأنسجة ومنتجات النسيج النهائية، وخاصة الملبوسات) تمر بمرحلة إعادة هيكلة سريعة بسبب التغيرات التقانية، والتحول في الأنماط التجارية وعولمة الإنتاج. ولا تقوم الميزة التنافسية على مجرد الأجور المنخفضة، وإنما أيضاً على الأسواق المتاحة، وما هو متاح من الآلات والمدخلات، والألفة مع المودات المتغيرة وأفضليات الزبائن، وعلى إسهام البحوث والتطور في خلق واستخدام الأنسجة الاصطناعية (Meyanathan and Ahmed, 1994).

مع ذلك، فإن ثمة نمطاً وطيداً من تحول تصنيع المنسوجات من اقتصادات الأجور المرتفعة مع ارتفاع نفقات العمالة والانتقال إلى بلدان ذات أجور منخفضة. وتواجه صناعة المنسوجات والألبسة الإسرائيلية ـ وهو أمر تشترك فيه مع نظرائها في البلدان المتقدمة كافة ـ ضغطاً متزايداً من اقتصادات الأجور المنخفضة. وسيؤدي إلغاء اتفاقية الأنسجة المتعددة (Multifiber Agreement)، بما تنصّ عليه من حصص دولية إلى مزيد من القيود من أعلى الى أسفل على أسعار المنسوجات. ونتيجة لهذا، تجد إسرائيل نفسها مجبرة على أن تبحث عن سبل لخفض النفقات، وفي آن معاً تركيز الإنتاج على السلع المتجهة إلى الطبقات العليا، حيث أحد المكونات المهمة هو التصميم أو التصنيع المتخصص أو التسويق، ومعظم هذا يباع بأسعار عالية فوق العادة في الأسواق الأوروبية والأمريكية الشمالية. وقد تبيّن أن هذه هي الاستراتيجية الأكثر فاعلية في البلدان المتقدمة كافة (Pepper and Bhattacharya, 1994).

مع ذلك، لم تتأثر كل فروع هذه الصناعة بالتساوي. فعمليات الغزل والنسج، وفي التصنيع العام للمنسوجات (مقابل تصنيع الملبوسات) مرت بتغيرات تقانية أكبر، وهي أكثر اعتماداً على كثافة رأس المال من تصنيع الثياب. وقد تسبب هذا في درجة من انتقال إنتاج النسيج إلى اقتصادات الأجور المنخفضة أقل من إنتاج الملبوسات. والحقيقة أنه في حين أن كل الاقتصادات الصناعية هي مستوردة خالصة

للمنسوجات، فإن ألمانيا هي المستورد الأكبر والمصدر الأكبر للمنسوجات (الخيوط والثياب) في الوقت نفسه. ويبين هذا بوضوح الفسحة المتاحة للتخلص والفروق في المنتجات والتجارة القائمة داخل إطار هذه الصناعة.

يستنتج هاشاي (Hashai, 1993) في دراسة للتعاون المشاريعي بين مؤسسات إسرائيلية وعربية في صناعة المنسوجات والألبسة أن هناك إمكانية كبيرة لأن تدعم التجارة هذه الصناعة في الإقليم. وعلى وجه التحديد، فإن إسرائيل ستكون قادرة على تصدير أنواع معينة من الخيوط والغزل والمنسوجات الخاصة والمنسوجات الاصطناعية، بينما تستورد القطن وغيره من خيوط النسيج.

في الوقت الحاضر، ثمة تجارة إقليمية مركبة بين الصناعات في قطاع المنسوجات والألبسة في الشرق الأوسط. إن كل بلدان الإقليم تملك صناعات منسوجات وألبسة متطورة بدرجة كافية ـ وإن تكن محمية إلى حد كبير ـ مما يشير إلى إمكانية تخصص وتعاون في تحرير التجارة الإقليمية (Halbach [et al.], 1995)، وتتطابق أنماط التجارة ـ في الجانب الأكبر منها ـ مع التوقعات المبنية على التوفر النسبي لرأس المال أو العمالة في أي بلد. ومصر بلد منتج رئيس للقطن وغزل القطن (منتجات تعتمد على كثافة عالية)، حيث غزل المنسوجات ومنتجات النسيج تشكل نسبة مئوية كبيرة من صادرات إسرائيل والأردن على السواء. وتصدر إسرائيل منسوجات ومنتجات نسيج ذات جودة عالية تعتمد على كثافة رأس المال، كما تصدر بالمثل بعض غزل المنسوجات الطبيعية والاصطناعية، وتستورد منسوجات وغزل نسيج منخفضة الأسعار. وفي سوريا ربما يكون النسيج وصناعة الثياب هي الصناعة «المانوفاتورة» الوحيدة القادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً، وكانت مسؤولة كليا تقريباً عن نمو الصادرات السورية إلى الأردن.

يطابق هيرش وآيال وفيشلسون (Hirsch, Ayal, Fishelson 1995) إمكانات التجارة بين مصر وإسرائيل في قطاعات معينة عن طريق مضاهاة صناعات أظهرت مصر فيها ميزة مقارنة واضحة[٥] في التجارة الخارجية مع قطاعات إسرائيلية تشتري

(٥) حسب تعريف بيلا بالاسّا (Bela Balassa) للقسم من نصيب في منتج ما في الصادرات الإجمالية للبلد إلى نصيب ذلك المنتج في صادرات العالم الإجمالية [بيلا بالاسّا (١٩٢٨-١٩٩١) اقتصادي هنغاري مجري المولد أمريكي الجنسية، كان أستاذاً للاقتصاد السياسي في جامعة جونز هوبكنز الأمريكية، كما كان مستشاراً للبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولوزارة الخارجية الأمريكية. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ييل الأمريكية عام ١٩٥٩. له كتب عديدة يربو عددها على عشرين أهمها: *New Directions in the World Economy (1989); Japan in the World Economy (1988), and Changing Trade Patterns in Manufactured Goods (1988).* (المترجم)].

كميات كبيرة من المدخلات (المحلية أو المستوردة) من تلك الصناعات نفسها، بغض النظر عما إذا كانت ـ أو لم تكن ـ هناك تجارة جارية بين البلدين، ويأتي على رأس القائمة الغزل المصري، وصناعة اللف والحبك الداخلي (الميزة المقارنة الواضحة = ٢٨ و٣٠) التي تضاهيها الفروع الإسرائيلية التالية: الملابس الداخلية، النسج والغزل، اللف والحبك الداخلي. ويمثل غزل النسيج صناعة مصرية أخرى مهمة لها علاقة بالمنسوجات، وتملك إمكانية استيراد إسرائيلية. وفي كلتا الحالتين، فإن نصيباً أكبر بدرجة كبيرة من المدخلات إلى الصناعة الإسرائيلية يكون مستمداً مصدره من الموردين المحليين أكثر مما يكون مستورداً.

إن من شأن التجارة مع البلدان المجاورة أن تعطي إسرائيل مصدراً جاهزاً للمدخلات من أجل الصناعة، كما تعطيها سوقاً لمنتجات ذات خصوصية معينة يمكن استخدامها كمدخلات في صناعة الثياب في البلدان العربية. ومن الواضح ـ أن ـ هناك إمكانية في هذا القطاع لحفز إمكانات التجارة الجديدة في الإقليم، في اتصال مع المزايا المقارنة المتنوعة للبلدان في عملية الإنتاج، لإنتاج وتصدير كل شيء من القطن الخام إلى الثياب الجاهزة الراقية المستوى، وكل ما هو بين هذا وذاك.

٥-١٠ سياسات الأجل القصير

كما ذكرنا بالفعل، سيتعيّن على العلاقات التجارية للإقليم أن تتبع نموذجاً يتجه أساساً نحو التصدير، حتى لو كانت هناك فسحة لتوسع معقول في التجارة البينية الإقليمية. ومن ثم ينبغي التفكير في التكامل والتعاون الإقليمي بصفة أولية من حيث إسهامها في القدرة التصديرية للإقليم ككل. لقد تجمدت الصادرات إلى أوروبا بسبب المنافسة ـ إلى حد كبير ـ من الأعضاء الجنوبيين في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات الشيوعية السابقة في أوروبا الوسطى (Wilson, 1994). وسيتعيّن على بلدان الشرق الأوسط أن تبحث عن أسواق جديدة وأن تعزز قدرتها على المنافسة في تلك الأسواق. وتجميع الميزات المتنوعة للإقليم هي الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق هذا.

إن اتفاقية للتكامل الاقتصادي الإقليمي هدف مرغوب فيه في الأجل الطويل. مع ذلك فإن من غير الحكمة محاولة تنفيذ هذا في الأجل القصير، حتى إذا أصبح ممكناً من الناحية السياسية. ويشير سولينغين (Solingen, 1995) وهيللر (Heller, 1994) إلى العواقب الممكنة لاتباع نموذج اقتصادي متحرر (ليبرالي) في شكله الخالص أو بسرعة مفرطة، خاصة في ضوء التفاوتات والشكوك الاقتصادية القائمة في الشرق

الأوسط. إن اتخاذ مقاربة حذرة، والتروي في بناء مؤسسات إقليمية، والحفاظ على بعض عناصر الثبات في الأجل القصير، يمكن أن يجعل التغلب على المعارضة السياسية للتحرر الإقليمي ممكناً ببطء. فسوف يحفظ هذه الفرصة لتكامل أعمق ليحدث حينما تسمح الظروف، في حين أن مقاربة أسرع يمكن أن تكون لها تأثيرات معاكسة بأن تخفق في التغلب على الحواجز السياسية والنفسية القائمة. وقد تأكدت هذه الحقيقة بفعل حقيقة أن أكثر قطاعين واعدين لتجارة بينية إقليمية ـ قطاعا الزراعة والمنسوجات ـ هما أيضاً الأكثر حساسية من الناحية السياسية والأكثر وقوعاً تحت الحماية تقليدياً.

ومن ثم، يبدو أن المقاربة المعقولة أكثر من غيرها هي السعي نحو هدف تجارة إقليمية محررة عبر سلسلة اتفاقات ثنائية، على نحو ما هو جار، وليس محاولة الوصول إلى اتفاق بين كافة الأطراف منذ البداية. فسيسمح هذا للإقليم بأن يطور باطراد إمكانات تجارته الطبيعية، وأن يستفيد من المزايا المقارنة في الوقت الذي يستمر فيه ـ انتقائياً ـ في حماية عدد محدود من القطاعات الضعيفة أو ذات المغزى السياسي. والمسألة الأساس هي التحرك باطراد نحو تحرير شامل، وحتى وإن تحركت أقسام مختلفة من الاقتصاد بسرعات متباينة.

وبطبيعة الحال، وإلى حد معيّن، فإن التمييز بين التجارة البينية الإقليمية والتجارة بين الإقليم والخارج هو تميز اصطناعي، حيث إن التجارة بنوعيها هذين تعتمد على كثير من العوامل ذاتها: بنية تحتية مناسبة، وبيئة اقتصادات كبرى مستقرة، وتنافس على الأسواق الخارجية. فإذا ما كانت الحكومات تركز اهتمامها على دعم التجارة بوجه عام، فإن هذا سيوفر تعزيزاً للتجارة البينية الإقليمية. ولا يعني هذا ـ مع ذلك ـ أن التجارة البينية الإقليمية ينبغي أن لا تدعم بشكل نشيط.

إن كثيراً من الاتفاقات ضروري لتسهيل التجارة البينية الإقليمية قد أبرمت بالفعل، ويفترض أن مزيداً من الاتفاقات سيلي مع ما تحرزه عملية السلام من إنجازات. مع ذلك، فإن هذه الاتفاقات ليست كافية للإقليم لكي يحقق قدراته التجارية كاملة.

فمن دون زيادات في الإنتاجية تفضي إلى نمو إقليمي وقدرة تجارية متوسعة، وكذلك خلق بيئة مؤدية إلى تجارة إقليمية، لن يكون هناك سوى حافظ ضئيل لقطاع الأعمال للسعي للاستفادة من فرص قليلة في الأسواق الإقليمية على حساب علاقات أكثر فائدة في أماكن أخرى. إن للحكومات سلطة محدودة في دفع التجارة، ودورها

هو خلق الشروط الضرورية لها لكي تحدث. ومن ثم يتعين أن تشمل الخطوات الأولى التي تتخذ من جانب البلدان المشتركة:

١ ـ إصلاحات للاقتصادات الكبرى (Macroeconomics).

٢ ـ إجراءات لمعالجة العوائق بوجه التجارة.

٣ ـ تطوير شبكة معلومات تجارية شاملة.

٥-١١ إصلاحات الاقتصادات الكبرى

ستكون الإصلاحات المحلية ـ وخاصة في البلدان العربية ـ جوهرية للوصول إلى القدرة الكاملة لتدفقات التجارة الإقليمية البينية، وبالمثل لوضع الاقتصادات في موضع المنافسة في السوق العالمية (Diwan and Squire, 1992)، وسيكون النمو الاقتصادي، وتوزيع متكافئ لفوائد النمو ضروريين للاحتفاظ بالدعم لعملية التكامل. ولهذا السبب، ينبغي عدم محاولة تحقيق تكامل شامل إلى أن تكون سياسات إعادة الهيكلة قد نفذت من جانب كل البلدان، وتكون السياسات والآليات (الميكانيزمات) الإقليمية قد وضعت في محلها لضمان توزيع متكافئ.

يزعم ديوان وسكواير (Diwan and Squire, 1992) أن العناصر الجوهرية الثلاثة لبرنامج فعال لاستقرار اقتصادي طويل الأجل، هي:

١ ـ إصلاح السياسات المحلية، بما في ذلك تحقيق مستويات عليا من الاستثمار وزيادة في كفاية الاستثمار، وتحسين إدارة المصادر العامة، وتحقيق الاستقرار للاقتصادات الكبرى، وتحرير الأسعار، وإصلاح الضرائب واللوائح المنظمة، وإصلاح السياسة التجارية.

٢ ـ مساعدة خارجية لتلبية النفقات القصيرة الأجل، بما في ذلك البطالة المتزايدة والاستهلاك الأكثر تدنياً.

٣ ـ برامج التكامل والتعاون الإقليمية، وخاصة تنفيذ المشروعات الإقليمية من أجل إرساء الإصلاحات المحلية.

٥-١٢ إزالة العوائق في وجه التجارة

يصف تقرير غرفة التجارة العربية ـ الألمانية (عام ١٩٩٥) عن إجراءات تعزيز التجارة تأخيرات عديدة في النقل البري بسبب اختلافات في المقاييس، وفي عمليات التفتيش الأمني الحدودية، ونقص التسهيلات الجمركية، وما إلى ذلك. وتزيد هذه

التأخيرات من النفقات، مما يجعل المنتجات غالباً غير قادرة على المنافسة، ويحبط الصادرات والواردات المتوقعة. وتظهر مشكلات أقل مع الشحن الجوي والبحري (الذي يقصد غالباً إلى وجهات خارج الإقليم)، ولكن مزايا النفقات لتسهيلات معينة (مثلاً ميناء حيفا مقابل ميناء العقبة) تبرز الحاجة إلى بنية تحتية برية تكاملية لإعطاء المصدرين والمستوردين مجالاً من التسهيلات ليختاروا منها.

إن للبنية التحتية، المادية والبيروقراطية على السواء، أهمية خاصة في تسهيل التجارة، وخاصة التجارة ذات الحساسية للمسافات التي ستؤلف على الأرجح قسماً كبيراً من التجارة البينية الإقليمية. ويتعينّ أن تشحن بسرعة المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات ذات الحساسية للوقت من نقطة الإنتاج إلى نقطة البيع، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا ببنية تحتية مناسبة للنقل، وبغياب عوائق بيروقراطية تؤخر الوصول. وقد وقع الأردن وإسرائيل اتفاقات لتحسين صلات النقل كجزء من اتفاقية التجارة الحرة بينهما. كذلك فقد طورت خطط لإقامة بنية تحتية إقليمية للنقل، ومن المفترض أن تتحقق بالفعل، وينبغي أيضاً النظر عندما يصبح ذلك ممكناً في إنشاء واستخدام تسهيلات للتجارة الإقليمية مع الخارج (موانئ ومطارات) من أجل خفض النفقات إلى حدها الأدنى ورفع قدرة الاستخدام إلى حدها الأقصى. وفي حين قد يكون هناك عزوف عن التحول إلى اعتماد على بنية تحتية لبلد آخر (وخاصة في حالة الفلسطينيين والتسهيلات الفلسطينية)، فإن اتفاقات الاستخدام الرسمية أو حتى الملكية المشتركة يمكن أن تساعد في إزالة هذه المخاوف.

ويتعينّ على بلدان الأقاليم ـ كجزء من عملية تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة ـ أن تعمل بنشاط من أجل تنظيم انسيابية إجراءات عبور الحدود (التأشيرات، الجمارك، عمليات التفتيش. . . إلخ) وتحقيق انسجام بين قياسات النقل (ساعات العودة الى العبور، مواصفات اتساع الحمولة بالنسبة الى الشاحنات) من أجل تسهيل النقل من نقطة إلى نقطة بلا عراقيل، وتلقائية إجراءات الترخيص للاستيراد، وتحقيق انسجام لمتطلبات توثيق التصدير.

بالإضافة إلى هذا، فإن من الممكن أن تشكل الصناعة المتفاوتة ومقاييس الصحة والسلامة حواجز كبيرة غير جمركية بوجه التجارة، سواء أكان ذلك عن قصد أو بغير قصد. وفي الوقت الحاضر، تحدد إسرائيل قياساتها الخاصة للمنتجات المستوردة، وحتى الآن اضطرت المناطق الفلسطينية لأن تلتزم بهذه القياسات، على الرغم من أن بروتوكول باريس فتح الباب لإمكانية وضع قياسات فلسطينية منفصلة. وقد تبنّى الأردن أحكام منظمة القياسات الدولية (ISO-9000) مع تعديلات

طفيفة لتلائم الاقتصاد الأردني. وتوجد عدة خيارات لمعالجة هذ الفروق:

١ ـ معهد مشترك للقياسات الإقليمية.

٢ ـ تنسيق بين الهيئات الإقليمية لتطوير قياسات مقبولة بالتبادل لمعظم المنتجات.

٣ ـ تبني أحكام منظمة القياسات الدولية (ISO-9000) من جانب كل البلدان.

٤ ـ التزام بالمستويات المحددة من قبل هيئة خارج الإقليم (مثل معهد قياسات الاتحاد الأوروبي) مع فسحة قليلة للخروج عليها.

وأياً كان الحل النهائي، فإن الإقليم ينبغي أن يبدأ في العمل نحو تحقيق الانسجام الصاعد لهذه القياسات.

٥-١٣ نظام للمعلومات التجارية

لقد دخلت التجارة عصر المعلومات، ويعتمد مزيد ومزيد من البلدان على الحوسبة وعلى تبادل البيانات الكترونياً (EDI) لتسهيل التجارة. وعن طريق أتمتة الإجراءات الجمركية، وتحاشي الازدواج في إدخال المعلومات في الوثائق المتعلقة بالتجارة، وتزويد الواردات والصادرات بصلات مباشرة عبر سلاسل الإمدادات والمبيعات، تستطيع هذه التقانات أن تسرع إجراءات التجارة وأن تخفض نفقاتها معاً. وقد وضعت إسرائيل بالفعل كثيراً من بنود نظام متطور للتسهيلات التجارية (EDI)، ولكن بقية البلدان في الإقليم متخلفة كثيراً في هذا المجال (Schware and Kimberly, 1995a). إن تطويراً لكل هذا النظام متوقف على حالة البنية التحتية للاتصالات، والمستوى الكلي لتقانة المعلومات، ويبقى عمل كثير لا بد من القيام به في المنطقة في هذا الصدد. مع ذلك، ليس من السابق لأوانه كثيراً أن يبدأ تخطيط وتنفيذ أنظمة لتسهيل التجارة، قومية وإقليمية. وباستطاعة نظام التخليص الجمركي الأوتوماتي أن يؤدي عمل نموذج لأنظمة الجمارك في البلدان الأخرى (German-Arab Chamber of Commerce 1995). ومن شأن مقاربة لتأمين التواؤم بين البلدان المختلفة والسماح للإقليم بالاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في شكل مساعدة تقنية. وينبغي أن تنفذ في آن معاً المبادرات الاتصالات اللاسلكية الإقليمية التي وضعتها حكومة إسرائيل (عام ١٩٩٤) من أجل تقوية قاعدة الاتصالات اللاسلكية في المنطقة.

إن المعلومات الإحصائية العالية النوعية جوهرية للمصدّرين والموردين الذين يريدون أن يقيموا علاقات عمل مع بلدان مجاورة، وبالمثل مع أكاديميين وصناع

سياسة يريدون أن يفهموا تطور العلاقات الاقتصادية في المنطقة. وفي الوقت الحاضر، فإن نسبة عالية من البيانات في الإقليم، إما تفتقر إلى الدقة أو ناقصة، أو لا تتسق مع البيانات من بقية البلدان، وخاصة في حالة المناطق الفلسطينية. إن مصر وإسرائيل عضوان في منظمة التجارة العالمية، وتستخدمان «نظاماً منسجماً» للتصنيف التجاري، بينما من المتوقع أن ينضم الأردن قريباً. وينبغي أن يساعد هذا في تسهيل التجارة بين هذه البلدان. وهو مجهود ينبغي القيام به لتحسين هذه المعلومات وتحقيق انسجام في أنحاء الإقليم.

إن الوصول إلى المعلومات عن الإجراءات الجمركية ومنح التراخيص والتمويل جوهري أيضاً للمصدّرين والمورّدين، وبالمثل القدرة على اختيار موزع أو وكيل محلي في السوق الهدف، إذا كان هذا هو المرغوب فيه. وباستطاعة حكومات المنطقة أن تساعد في حفز التجارية بتوفير المعلومات والخدمات في هذه المجالات عبر مكاتب استيراد وتصدير في المراكز السكانية الرئيسة.

إن مشروعاً إقليمياً لتسهيل التجارة من شأنه أن يكون أكثر السبل شمولاً وفاعلية، سواء لمعالجة العوائق بوجه التجارة وتلبية الحاجة إلى معلومات عالية النوعية بطريقة منسقة، وبالمثل تنفيذ سياسات إعلان طابا(١)، إذ يمكن لمثل هذا المشروع أن يتجاوز لجنة تنسيق طابا. وينبغي أن تكون لأي مبادرة من هذا القبيل مشاركة قوية من القطاع الخاص، طالما أن المؤسسات الداخلة في التجارة هي التي تعرف على نحو أفضل كيف تلبّي حاجات المستوردين والمصدّرين.

٥-١٤ سياسات الأجل الطويل

في الأجل الطويل (٢٠٢٠ وبعدها) تستطيع المنطقة أن تأمل في تشكيل وحدة اقتصادية شاملة. وإذا كان نموذج التكامل للمستقبل القريب، ويمكن توصيفه بأنه عملية ترقيع لاتفاقية بشأن التجارة وحركة رأس المال، وتدفق العمالة، والمشروعات الإقليمية المشتركة، فإنه ينبغي في الأجل الطويل أن يكون هناك نموذج أكثر تماسكاً لتوجيه التنمية في الإقليم. وهناك ثلاثة نماذج أساسية للتكامل الإقليمي: منطقة تجارة حرة، واتحاد جمركي، وسوق مشتركة.

تنطوي منطقة للتجارة الحرة على إزالة معظم الحواجز أمام التجارة بين الموقعين عليها، ولكنها لا تنطوي على أي تغيير في السياسة التجارية تجاه بلدان ثالثة. إنها فقط تمدّ الأصل، وتضع مستوى أدنى محلياً لمنح المنتجات صفة الحرة من الجمارك، وتحدّد إجراءات التفتيش الجمركي على نحو يفرض قواعد الأصل،

وكذلك يمنع المواد المستوردة بمقتضى نظام تجاري واحد من دخول بلد آخر دون دفع الرسوم المستحقة.

المستوى الثاني للتكامل هو اتحاد جمركي، وفيه تزال الحواجز التجارية بين البلدان وتقام تعريفة خارجية مشتركة (CET) للسلع التالية من خارج الكتلة. ويستوجب هذا التنازل عن قدرة تحديد سياسة جمارك فردية، وهي حقيقة يمكن أن تسبّب مشكلات حينما تكون للدول الداخلة فيه هياكل اقتصادية مختلفة، وبالتالي مصالح محلية متفاوتة. وثمة ميزة ملحوظة واحدة في الاتحاد الجمركي هي أنه لا توجد حاجة إلى إجراءات جمركية داخلية نظراً لأن كافة السلع التي تدخل الإقليم تستورد بمقتضى نظام التعريفات ذاته.

وأخيراً، تنطوي السوق المشتركة على تشكيل اتحاد جمركي مع توفر حركة المصانع الكاملة داخل الإقليم. وحينما تردف هذه الاتفاقات باتفاقات نقدية أو مؤسسات سياسية مشتركة أو عملة مشتركة توصف عادة بأنها اتحادات اقتصادية.

فإذا نظرنا قدماً نحو عام ٢٠٢٠ يكون الهدف الممكن عملياً للإقليم منطقة تجارة حرة شاملة. فإذا ما نفذت الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، يمكن للإقليم أن يعد نفسه خلال مدة عقدين لمنطقة تجارة حرة إقليمية. وينبغي أن يكون هذا وقتاً كافياً للسياسة الحمائية المختارة ولسياسة إحكام سيطرة الدولة. وهما أمران ضروريان يتعيّن التخلص منهما تدريجياً خلال الأجل القصير، حتى يمكن لسياسات تعديل الاقتصادات الكبرى أن تصدر وأن توضع موضع التنفيذ، ويمكن للتجارة البينية الإقليمية أن تبدأ في بلوغ قدرتها فيما يتمّ التغلب تدريجياً على الحواجز المادية والبيروقراطية والنفسية.

إن اتحاداً جمركياً (وللأسباب ذاتها سوقاً مشتركة) يبدو غير واقعي في هذا الإطار الزمني، نظراً للعزوف المرجح من جانب دول الإقليم عن التخلي عن حرية تحديد سياستها التجارية. ويرجع هذا إلى التفاوتات الاقتصادية الهائلة في الإقليم التي يمكن أن تتناقص، لكنها لن تختفي في وقت قريب، وإلى حقيقة أن تلك الفترة أقصر من أن تسمح بالتطلع إلى الانتقال من حالة العداء إلى حالة اعتماد متبادل صريح في السياسة. بالإضافة إلى هذا، فإن المخاوف الأمنية ستعرقل غالباً ـ على الأرجح ـ واحداً من فوائد الاتحاد الجمركي، وهو غياب عمليات التفتيش الجمركية من الظهور في المستقبل المنظور.

مع ذلك، لا يستبعد هذا أشكالاً أخرى من التعاون تتجاوز مجرد التجارة الحرة. فالاتفاقات بشأن حركة المصانع والمشروعات المشتركة لا تعتمد على الطبيعة المحددة

للعلاقة التجارية بين البلدان. ولهذا، فإن إسرائيل والأردن ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية ـ وكذلك لبنان وسوريا حينما يكون قد تم التوصل إلى اتفاقات سلام ـ ينبغي أن تتطلع إلى خلق منطقة تجارة حرة إقليمية بحلول عام ٢٠٢٠، بينما تسعى إلى أنواع أخرى من التعاون على أساس ثنائي وعلى أساس إقليمي على السواء، بل إن من الممكن تصور ـ كما أشار لورنس وآخرون (Lawrence [et al.], 1995) ـ أن إسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية ستشكل اتحاداً جمركياً في هذا الإطار الزمني، بينما تسعى إلى منطقة تجارة حرة أوسع مع بقية البلدان في الإقليم.

٦- أسواق العمالة

تقليدياً، كانت تدفقات رأس المال الناتجة من حركة العمالة أكثر أهمية بكثير في الإقليم من التدفقات التجارية، نظراً للتحويلات التي كان يجلبها العمال معهم إلى بلدانهم الأم. أما اعتماد إسرائيل على عمالة مستوردة في قطاعات معينة، فيعني أن أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية وغزة كانوا يعملون في إسرائيل حتى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. في الوقت نفسه، فإن التحويلات من العمل في إسرائيل ـ عند نقطة الذروة التي وصلت إليها في عام ١٩٩٣ ـ كانت تمثل نسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمئة من إجمالي الإنتاج القومي (GNP) للمناطق الفلسطينية، ولعلها النسبة الأعلى لأي اقتصاد قائم على تصدير العمالة في العالم. وكما ذكرنا من قبل، فإن العمال المصريين والأردنيين والفلسطينيين في بلدان الخليج كانوا ـ كذلك ـ مسؤولين عن تحويلات معتبرة إلى بلدانهم الأم.

إن سمة بارزة لأسواق العمالة الإقليمية هي الفوارق الضخمة في الأجور بين إسرائيل والدول العربية المحيطة. فالأجور تشكل نسبة عشر المستوى الإسرائيلي في الأردن، وهي أدنى حتى من ذلك في مصر. وتعكس هذه الفروق تفاوتات ضخمة في المستويات التي يتم بلوغها في التعليم والمهارات والإنتاجية وغيرها من مقاييس النوعية لقوة العمل. مع ذلك، فإن هناك عمالاً عرباً على درجة عالية من المهارة يكسبون أقل بكثير من أقرانهم الإسرائيليين بسبب المستويات الاقتصادية المتفاوتة لبلدانهم.

وتقليدياً، فإن معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في الإنشاء ـ نسبة كاملة من ٧٢,٦ بالمئة في عام ١٩٩٣ مقابل ٦,٨ بالمئة من القوة العاملة الإسرائيلية. ومن الواضح أن العمال الفلسطينيين يملأون نقصاً في العمالة في ذلك القطاع، إذ يتكاملون ـ أكثر مما يتنافسون ـ مع قوة العمل الإسرائيلية. وإذا صورنا الأمر بطريقة مختلفة، فإنه خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ١٩٩٢ ـ حينما كان المقيمون في يهودا

والسامرة(*) وقطاع غزة ـ فإن المستخدمين في إسرائيل الذين كانوا يمثلون نسبة ٦,٦ بالمئة فقط من الوظائف الكافية، كانوا يشكلون بالكامل نسبة ٤٣,٩ بالمئة من التوظيف الإجمالي في قطاع البناء، وكذلك نسبة ١٥,٧ بالمئة من قوة العمل في الزراعة، ونسبة لا تتجاوز ٣,١ بالمئة فقط من قوة العمل الصناعية والخدماتية (State of Israel, Ministry of Labor, 1993). وبالإضافة إلى هذا، فإن نصيب الفلسطينيين من وظائف البناء زاد باطراد طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، مؤشراً إلى زيادة ـ لا إلى نقصان ـ في الاعتماد المتبادل في هذا القطاع.

مع ذلك، فإن الطلب على العمالة الفلسطينية والمصرية والأردنية في دول الخليج قد انحطّ (Wilson, 1994)، ونفذت إسرائيل سياسة الاستعاضة عن العمال الفلسطينيين بعمال من تايلاند ورومانيا والصين وغيرها من البلدان النامية خارج الإقليم. وقد ساهمت هذه العوامل في بطالة مرتفعة في البلدان العربية، وخاصة في المناطق الفلسطينية. وفي الحقيقة يحدد ديوان وسكواير (Diwan and Squire, 1992) الحاجة إلى توظيف منتج لقوى عاملة تنمو بسرعة في المنطقة بأنه المهمة الأساس في التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط.

إن البطالة في المناطق الفلسطينية مثيرة للاضطراب بشكل خاص لأنها ستزداد سوءاً بالتأكيد قبل أن يحدث أي تحسن كبير. فلسوف ينمو السكان الفلسطينيون بسرعة في السنوات القادمة، نظراً لارتفاع معدل المواليد والعودة المتوقعة لكثيرين يصل عددهم إلى عدة مئات من آلاف الفلسطينيين من الخارج. إن نسبة تكاد تصل إلى خمسين بالمئة من السكان الفلسطينيين هي تحت سن الرابعة عشرة، وهو ما يعني أنه سيكون هناك ارتفاع هائل في عدد الشبان الذين يدخلون قوة العمل في السنوات المقبلة. ويتعيّن على إسرائيل أن توجه انتباهاً قوياً إلى هذا الوضع الذي ينطوي على قدرة زعزعة الاستقرار، وأن تنظر إلى سبل للمساعدة في تخفيف عبء البطالة على الاقتصاد الإسرائيلي.

إن أحد أكبر التساؤلات التي لم تحل في العلاقة الإسرائيلية ـ الفلسطينية هي سياسة المستقبل بالنسبة الى حركة العمالة. فإن إغلاق الحدود الذي بدأ مع الانتفاضة والذي يفرض بعد كل هجوم إرهابي قد أوقف هذه التدفقات العمالية وحرم الفلسطينيين من مصدر أولي للدخل. في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وحدهما عبر نحو ٢٠ ألف فلسطيني الحدود رسمياً للعمل في إسرائيل، على الرغم من أن المرجح أن يكون

(*) يهودا والسامرة هي التسمية الإسرائيلية (والتوراتية) القديمة للضفة الغربية (المترجم).

عدد مماثل على الأقل قد عمل فيها بصورة غير رسمية (Usher, 1995).

مع وصول البطالة إلى مستويات قياسية في المناطق الفلسطينية، فإن هذا الجمع بين العمال المتوفرين من ناحية، ونقص العمالة من الناحية الأخرى، من شأنه أن يبدو ـ من وجهة نظر اقتصادية بحتة ـ عاملاً مؤدياً إلى حركة عمالة مستمرة بين الجانبين. ويبدو الهدفان التوأمان، هدف خفض البطالة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه إنقاص الاعتماد على العمل في إسرائيل، هدفين لا يمكن التوفيق بينهما.

مع ذلك، وبصرف النظر عن دعوات بعضهم (مثلاً Fischer [et al.], 1994) إلى استمرار تشغيل الفلسطينيين على نطاق واسع في إسرائيل، أو حتى إلى سوق عمالة إقليمية، فإن هذا غير مرجح الحدوث في الأجل القصير. وعند كتابة هذا (نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، فإن المخاوف الأمنية الإسرائيلية المستمرة في أعقاب هجمات إرهابية تجعل عمليات إغلاق الحدود والفصل بين الجانبين ممكنة أكثر من تكامل سوق العمالة. وحتى في الأجل الطويل، هناك شكوك جادة بشأن مدى الرغبة لدى الطرفين في الاعتماد المتبادل على سوق العمالة.

مع ذلك، لا يعني هذا أنه لا توجد فرصة لاستخدام تكاملية سوق العمالة التي ناقشناها آنفاً عبر آليات أخرى. وسيثبت بلا شك أن تحريك رأس المال والسلع أيسر من العمال، وهكذا تفتح الأبواب لإمكانية تغيير مواقع الإنتاج بدلاً من جلب قوة العمل لتلبية مطلب التوظيف. وفي حين أن هذه الاستراتيجية لا تعالج أوجه النقص في العمالة في قطاع الإنشاء الإسرائيلي، فإنها يمكن أن تطبق (بل إنها تطبق فعلاً) على الصناعة، وربما على الزراعة، عبر عدد من اتفاقات التجارة والإنتاج المشترك المختلفة.

٦-١ سياسات الأجل القصير

على نحو ما ناقشنا آنفاً، فإن الطلب على النمو الإقليمي والصادرات إلى خارج الإقليم تنطوي على إمكانية متوسطة لكل من زيادة التوظيف الكلي في الزراعة وتحويل الإنتاج إلى المناطق التي توجد فيها وفرة عمالية. مع ذلك، ليس من المرجح أن يكون بإمكان النمو في التوظيف الزراعي أن يساير ارتفاع النمو السكاني، إنما الأرجح أن يتخلف عنه. وإذاً ينبغي أن تكون الاستراتيجية البديلة تحقيق حد أقصى من الإنتاجية الزراعية عبر تدريب تعاوني ومشروعات للبحوث، وفي الوقت نفسه تطوير فائض قيمة أعلى ذي علاقة بالصناعات، إما كمدخلات للقطاع الزراعي أو كمشترين لمنتجات زراعية.

وفي الصناعة، ينبغي أن تتخذ خطوات لتسهيل الاستثمار والمشروعات التعاونية التي يمكن أن توفر وظائف، وتسهم في قدرة المنطقة على التصدير على السواء. وثمة اهتمام كبير بالتعاقد من الباطن والمشروعات المشتركة والمجمعات الصناعية والآليات الأخرى لتسهيل الإنتاج المشترك في المنطقة. وسيغطي هذا القسم بشأن المشروعات الإقليمية المشتركة في الصناعة بتفصيل أكبر.

إن باستطاعة برامج تنمية المشروعات الصغيرة أن تساعد المقاولين على أن يبدأوا وأن يديروا أعمالاً ناجحة عن طريق توفير التمويل والتدريب التقني والإداري، وعن طريق المساعدة في المبيعات والتسويق.

وهناك فسحة للتعاون في هذه المجالات عن طرق توفير مثل هذه الخدمات داخل سياق مناطق صناعية، وبالمثل برامج تدريب مصممة لمشاركة تقنيات تنمية الأعمال الصغيرة الإسرائيلية مع مقاولين فلسطينيين، أو مساعدة إسرائيلية للسلطة الوطنية الفلسطينية على أن تقيم برامج دعم للأعمال الصغيرة على غرار تلك الموجودة في إسرائيل.

٦-٢ سياسات الأجل الطويل

ثمة أدلة توصي بأن استخدام العمالة الرخيصة المستوردة في إسرائيل تثبط الاستثمارات في التقانة التي تعتمد على كثافة رأس المال. وبالمثل، تردد زعم بأن التصدير المفرط للعمالة قد أضر بتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة إلى هذا، فإن قابلية سوق العمالة الإسرائيلية للتقلب كمصدر لتشغيل الفلسطينيين (نظراً لإمكانية الإغلاق الحدودي) تشكل حجة إضافية ضد الاعتماد على حركة العمالة من أجل التوظيف. ولقد توصل عدد من التقارير عن الاقتصاد الفلسطيني (مثلاً: World Bank, 1993) إلى استنتاج مؤداه أن في المصلحة المتبادلة الإسرائيلية والفلسطينية على السواء إنهاء توظيف الفلسطينيين على نطاق واسع في إسرائيل في الأجل الطويل.

وبينما توجد قدرة على درجة ما من حركة العمالة الإقليمية، فإنه ليس من المرجح أن تصل هذه الحركة إلى مستويات كانت قد شهدتها في الماضي. وليس من المرغوب فيه أن تكون هناك حركة واسعة النطاق للعمالة غير الماهرة، وبالتالي ينبغي أن تركز الجهود على خلق التوظيف في كافة البلدان في الإقليم، وعلى حركة رأس المال والسلع بدلاً من حركة العمال. وكما سبق أن ناقشنا، ينبغي أن يتحقق هذا عبر زيادة في الاستثمارات واستراتيجية اقتصادية متوجهة نحو التصدير.

٧- حركة رأس المال

إن كل البلدان في المنطقة متلهفة الى جذب رأس المال الأجنبي كوسيلة لخلق توظيف لإرفاد الاستثمارات المحلية، وتوليد إنتاج متوجه نحو التصدير. إن تدفقات رأس المال عنصر مكمِّل مهم للتجارة، كما أشرنا أعلاه، يمكن أن يحل بصورة جزئية محل حركة العمالة.

وكما أوصي في «إعلان طابا»، يتعين على الحكومات أن تسهل تدفقات رأس المال بين بلدان الإقليم. مع ذلك، فإن المتوقع أن تكون الاستثمارات الأجنبية أدنى من الاستثمارات من الخارج.

إن الشكل الأكثر أساسية من تحرك رأس المال هو الاستثمار الأجنبي الذي به تستطيع مؤسسة أن تستثمر في أصول في بلد آخر. وقد بدأت المؤسسات الإسرائيلية في الاستثمار في كل من مصر والأردن، وبصفة خاصة في صناعة المنسوجات، لكي تفيد من ميزة نفقات العمالة الأدنى. ويفضي الاستثمار المباشر الأجنبي عموماً إلى إنتاج جديد يجمع تقانة مستوردة وعمالة محلية وبعض مداخلات محلية، ويصدّر عن طريق أنظمة تسويق مستقرة (Meyanathan and Ahmed, 1994) .

ويمكن أن يبرهن تحرك رأس المال داخل الإقليم (الذي يعني بصفة أساسية استثماراً إسرائيلياً في اقتصادات عربية) على أنه مفرط الحساسية سياسياً بدرجة لا تسمح بالسعي فيه على نطاق واسع، خاصة في حالة المناطق الفلسطينية. إن التملك الكامل لاستثمارات من قبل مؤسسة أجنبية، وخاصة إسرائيلية، يمكن أن يعتبر شكلاً من أشكال الاستعمار الاقتصادي.

مع ذلك، ينبغي أن نذكر أن حركة رأس المال ـ على النقيض من الحدود الخطيرة على التحركات داخل الإقليم للعمالة والسلع ـ هي أقل بكثير خضوعاً للقيود، وربما يكون ذلك نتيجة لكونها مرئية بدرجة أقل. إن بالإمكان توقع استثمارات إسرائيلية نتيجة للناتج الهامشي الأعلى لرأس المال في بلدان يتوفر فيها فائق عمالة ونقص في رأس المال. ولهذا، يمكن لتدفق رأس المال داخل الإقليم أن يحلّ إلى حد ما محل تدفقات العمالة أو التجارة.

أما على مستوى التجارة خارج الإقليم، فإن هناك احتمالاً أكبر بأن تزيد عملية السلام بدرجة كبيرة جاذبية الاستثمارات الرأسمالية في الإقليم. ويمكن أن يكون هذا نتيجة لتقلص عامل المخاطرة وتكوين سوق أكبر. وتمر إسرائيل بالفعل بزيادة كبيرة جداً في الاستثمارات الأجنبية. ومن شأن مثل هذه الزيادة في البلدان العربية أن

تلقى تشجيعاً قوياً عن طريق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والسياسية. ويمكن أن يزيد التعاون الاقليمي ـ في مشروعات البنية التحتية مثلاً ـ جاذبية الأقاليم للمستثمرين.

٧-١ سياسات الأجل القصير

ينبغي أن تنفذ إجراءات لتحرير تدفق رأس المال في الأقاليم، لكن ـ كما هو الحال مع التجارة ـ أن يوجه الانتباه إلى الحساسيات السياسية التي ينطوي عليها ذلك، وينبغي أن تتخذ فقط خطوات تدريجية تصاعدية.

والأرجح أن تبرهن تدفقات الاستثمارات المباشرة من خارج الإقليم على أنها أقل إثارة للجدال. مع ذلك ـ وحيث إن الإقليم ككل يعاني تبعات محدودية جاذبيته للمستثمرين، فإنه لا بد من اتخاذ خطوات لتغيير هذا الحال. إن قوانين استثمار محررة هي جزء من برامج إعادة هيكلة اقتصادية وتحسين للبنى التحتية والإنتاجية، وقدرة الوصول إلى أسواق عالمية. ومنطقة التجارة الحرة الإقليمية المقترحة من شأنها أن تساعد الوضع في الأجل القصير إلى المتوسط.

٧-٢ سياسات الأجل الطويل

ينبغي أن يتطلع الإقليم إلى تحقيق حركة كاملة لرأس المال الإقليمي ومنح حقوق متساوية للمستثمرين الأجانب في الوقت نفسه الذي ينفذ فيه بالكامل منطقة التجارة الحرة الإقليمية. ونظراً إلى الحجم الصغير نسبياً للإقليم، فإن معظم الاستثمار المباشر سيتجه إلى التصدير، ومن ثم فإن العوامل نفسها ذات الأهمية في تحديد التنافس التجاري الكلي ستؤثر في نجاح الإقليم في جذب استثمار أجنبي مباشر. إن إقليماً ذا سوق داخلية متكاملة، وبنية تحتية ذات نوعية عالية، وقوة عمل منتجة، وخبرة في إنتاج سلع قادرة على المنافسة سيشكل موقعاً جذاباً للاستثمارات.

٨- مشروعات إقليمية مشتركة

يمكن أن تشمل المشروعات الإقليمية المشتركة مبادرات من القطاع العام أو الخاص، مع أي جمع بين تمويل من حكومة، وقطاع خاص، ومصادر دولية. إن المشروعات الراهنة الجارية تشمل تعاوناً مصرياً ـ إسرائيلياً في الزراعة والكيماويات الزراعية والبتروكيماويات، وتغليب الأغذية والمنسوجات والأقمشة، ومشروعات إسرائيلية أردنية في النقل والإنتاج المعدني والمنسوجات، ومشروعات عديدة مشتركة بين مؤسسات إسرائيلية وفلسطينية. وسيلقى هذا القسم نظرة على ستة

مجالات واعدة للمشروعات المشتركة: المياه والزراعة والطاقة والصناعة والنقل والسياحة.

٨-١ المياه

إن واحداً من أكثر المجالات إثارة للاهتمام وإمكانية للانتفاع من التعاون يكمن في النضوب السريع لمصادر مياه الإقليم. فالمشرق يعاني ندرة نسبية في المياه نظراً لسيادة مناخ جاف في معظم الإقليم. بالإضافة إلى هذا، لا يوجد تطابق بين إمداد المياه (المياه الصخرية والأنهار) والحدود السياسية، الأمر الذي يعقّد مسألة الشراكة والإدارة المشتركة لهذه المصادر. وقد أدت الزيادات السكانية وارتفاع مستويات المعيشة إلى زيادة الطلب على المياه، وهناك احتمال قوي بحدوث نقص ذريع خلال عقد واحد. ويحمل التعاون الدولي إمكانية عالية لتحسين إدارة المصادر المشتركة، وتوفير حلول بأقل النفقات لمشكلة المياه الطويلة الأجل في الإقليم.

وتقع المقاربات لمشكلة تقلص المياه في فئتين أساسيتين: إدارة العرض، وإدارة الطلب. وبينما لا يوجد تقسيم مقبول بشكل عام بين هذين، فإن هذه الورقة ستنظر إلى إدارة الطلب على أنها تتألف من إجراءات لتطويل مصادر جديدة للمياه (مثل السدود والخزانات والقنوات وإعادة تكرير الصرف الصحي وإزالة الملوحة والتجارة الدولية في المياه)، ومن ناحية أخرى، إدارة الطلب لضم استراتيجيات تهدف إلى تحقيق استخدام مرغوب فيه أكثر وتخصيص المياه (سياسات التسعير وإجراءات المحافظة على المياه والكفاية الزراعية).

وهناك ـ على كلا جانبي العرض والطلب ـ أمثلة كثيرة لتحسينات مهمة في توفر المياه والاستخدام الرشيد لها نابعة من إدارة مشتركة لإمدادات المياه بواسطة كيانية سياسية أو أكثر. وربما يكون الشرق الأوسط هو المثال الأفضل لحالة ينتج فيها نقص التعاون من العداوات السياسية، مما أدى إلى الحيلولة دون إدارة فعالة للمياه (Frederick, 1993).

٨-٢ العرض

تتميز مصادر المياه في الإقليم بتزاوج غير ملائم بين العرض والطلب، داخل البلدان وفي ما بينها، وتقلب وقتي كبير من موسم إلى موسم، ومن عام إلى عام. تتمتع مصر ولبنان في الوقت الحاضر بفوائض مياه، في حين أن غزة والنقب ستواجهان نقصاً في وقت قريب جداً، والأردن عاجز عن استغلال مصادر نهر اليرموك استغلالاً تاماً بسبب نقص التسهيلات اللازمة لحجز المياه في المواسم التي

تكون فيها وفيرة لتستخدم في بقية السنة. وبالإضافة إلى هذا، فإنه بينما تزداد مصادر المياه شحاً، والسكان نمواً، ستكون هناك مناقشة متزايدة على الإمدادات القليلة بين المستخدمين في المنازل والصناعيين والزراعيين. هذه الأمثلة وغيرها تؤكد الحاجة إلى إدارة فعالة للعرض من المياه من أجل تحقيق الحدّ الأقصى من العرض المتاح، وأفضل توزيع لذلك العرض مكانياً وزمانياً وقطاعياً على السواء.

وأهم المشروعات البارزة التي اقترحت بشأن العرض، تشمل:

- تحويل المياه من نهر الليطاني إلى نهر الأردن.
- قناة من الإسماعيلية في مصر إلى غزة والنقب.
- إعادة تكرير مياه الصرف.
- إزالة الملوحة (بما في ذلك القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت).
- واردات المياه من تركيا.

والمشروعان الأولان مثالان على التجارة الدولية في المياه، بينما يمكن أن يشكل المشروع الثالث إما تجارة أو تعاوناً في البنية التحتية (بين الأردن وأي من سوريا أو إسرائيل). ومن الواضح أن المشروع الأول يتوقف على معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل، ولكن حتى في حالة التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، فإن الإمكانية السياسية لوجود هذه المشروعات تبقى غير مؤكدة. وعلى الرغم من الاقتراحات التي كان السادات قد تقدم بها وتقدم بها غيره في أعقاب اتفاقات كامب ديفيد، فإن هناك عزوفاً من جانب مصر عن النظر في بيع المياه لإسرائيل. وأما إسرائيل ـ من جانبها ـ فقد قاومت فكرة أن تصبح معتمدة على مصادر مياه أجنبية بأي درجة.

وعلى الرغم من هذه العوائق، فإن مناقشة موجزة لمشروع واحد محدد يتضمن تجارة في المياه، ستوضح إمكان القيام بعمل مشترك لتوفير حلول فعالة وحتى جذابة لمشكلات المياه الإقليمية إذا ما أمكن التغلب في المستقبل على المعارضة السياسية.

وفي الوقت الحاضر، تحمل إسرائيل نفقات كبيرة للطاقة من أجل ضخّ المياه من بحر الجليل(*) إلى النقب عن طريق «حاملة المياه الوطنية». ويمكن أن تحول مياه النيل إلى غزة والنقب مقابل تكلفة أقل كثيراً عبر قناة الإسماعيلية ـ النقب المقترحة. في الوقت نفسه، فإن الأردن يواجه نقصاً في المياه، وهو غير قادر على أن يستغل

(*) التسمية الإسرائيلية لبحيرة طبرية (المترجم).

بالكامل مياه نهر اليرموك نظراً لعدم وجود منشأة لتخزين التدفق الذي يبلغ ذروته في الشتاء. وتوجد خيارات عديدة لإنشاء مثل هذه المنشأة، والأقل تكلفة بين هذه الخيارات هو استخدام بحر الجليل بواسطة قناة تحويلية أو نفق تحويلي. وينطوي أحد المقترحات على بيع مياه النيل من مصر لإسرائيل وغزة للاستعاضة عن المياه التي تنقل في الوقت الحاضر من شمال إسرائيل. وبالإضافة إلى مياه نهر اليرموك، فإن بعض التوفيرات يمكن أن تذهب عندئذ من بحر الجليل إلى الأردن والضفة الغربية. ومن شأن هذا أن يفيد مصر في صورة إيرادات من مبيعات المياه، ويفيد إسرائيل في صورة توفيرات من نفقات الضخ، والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية عبر الوصول إلى مصادر جديدة للمياه. ولنلاحظ أن إسرائيل لن تصبح بالضرورة مستورداً خالصاً للمياه، والأحرى أنها باستيراد المياه، حيث تكون شحيحة، وتصديرها حيث تصبح أكثر وفرة، يمكن أن تحقق توجيهاً أكثر كفاية للإمدادات الإقليمية القائمة (Kally and Fishelson, 1993).

وعلى الرغم من أن هذا النوع من بيع المياه على نطاق واسع عبر الحدود داخل الإقليم ليس مرجحاً في الأجل القصير ـ نظراً للمقاومة السياسية والمسائل الأمنية ـ فإن هذا لا يستبعد إمكانية ربط شبكات التوزيع الوطنية من أجل تسهيل تجارة محدودة أو توزيع مياه مستوردة من خارج الإقليم. بالإضافة إلى هذا، فإن مصادر تقليدية أقل من المياه متاحة. إن إعادة معالجة مياه الهدر يستخدم الآن في عدة بلدان، وبصفة استثنائية لأغراض الزراعة. وتستلب هذه التقنية بغير شك دوراً مهماً بصورة متزايدة في استراتيجيات المياه مستقبلاً. وتقارن الكلفة (١٢ سنتاً ـ ٤٠ سنتاً للمتر المكعب الواحد، بحسب التقانة المستخدمة) بصورة مؤاتية مع معظم خيارات إدارة العرض الممكنة في الوقت الحاضر (World Bank,1994a).

إن إزالة ملوحة المياه واحدة من الاستراتيجيات التي يحكى عنها كثيراً بالنظر إلى أن معظم البلدان في المنطقة لديها قدرة وصول سهلة إلى مياه بحر غير محدودة. والعربية السعودية وبعض بلدان الخليج (الفارسي) الأخرى هي من المستخدمين الكبار للمياه التي أزيلت ملوحتها. مع ذلك، فإن تكلفة المياه التي تنتج بهذه الطريقة تجعلها قابلة للبقاء فقط للاستخدام المنزلي، وفي الأجل الطويل وحده. إن إزالة ملوحة المياه ممكنة البقاء على نطاق صغير نسبياً، ولكن مشروعين واسعي النطاق لقناتين (من البحر المتوسط إلى البحر الميت، ومن البحر الأحمر إلى البحر الميت) هما في مركز الاهتمام في مناقشات كثيرة بشأن إزالة ملوحة المياه.

وقد تلقى خيار القناة بين البحر الأحمر والبحر الميت قدراً أكبر من الانتباه نظراً

لأن من شأنه أن يصبح مشروعاً ثنائي الجنسية يضم إسرائيل والأردن. ومن شأن هذا المشروع ـ الذي قدرت نفقاته الإجمالية بما يصل إلى ٣,٥ مليار دولار ـ أن يحول المياه من خليج إيلات إلى العقبة، عبر وادي عربة، وفي البحر الميت. وستعزز قوة الضغط المائي الساكن (Hydrostatic) الذي يتولد عن الانحدار من مرتفع لتنتج سنوياً ما يصل إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه المزالة ملوحتها بواسطة الانتشار الغشائي (Osmosis) المعكوس بتكلفة أقل كثيراً من النفقات المقدرة لإزالة ملوحة المياه قرب الشواطئ. بالإضافة إلى هذا، فإن القناة ستستخدم للتوليد الكهرمائي ولإمداد المياه للمنشآت السياحية والزراعية على طول الطريق (بحيرات صغيرة صحراوية، ومزارع أسماك. . . إلخ). وعلاوة على هذا، فإن القناة ـ بتعويضها عن المياه المستخرجة من نهر الأردن ـ تستطيع أن تتيح للبحر الميت أن يستعيد مناسيبه التاريخية (Government of Israel, 1994).

يشكل استيراد المياه إلى الإقليم إجراء نهائياً على جانب العرض. وقد اقترحت مقاربتان أساسيتان: خط أنابيب من تركيا واستخدام السفن. وحسب تقديرات أولية، فإن البديل الأول يجعل السعر يتراوح بين ٨٠ سنتاً ودولاراً واحداً للمتر المكعب الواحد، وهذا منافس للمياه التي أزيلت ملوحتها. مع ذلك، فإن مشكلات تمويل كبيرة ووقت طويل لعمليات الإنشاء (ربما يصل إلى عشر سنوات) تجعل هذا الخيار غير مرجح في الأجل القصير. أما الإمكانية الثانية ـ وهي استخدام عبّارات لسحب أكياس ضخمة من طراز «ميدوزا» (Medusa) للمياه العذبة ـ ستتطلب بنية تحتية أقل وتوفر المياه مقابل ٢٢ سنتاً للمتر المكعب الواحد، بحسب واحدة من الدراسات. مع ذلك، فإن الإمكانية العملية لهذه الطريقة لا تزال موضع شك (World Bank, 1994).

٨-٣ الطلب

ما إن تكون أيسر مصادر المياه قد ضمنت تماماً، تزداد التكلفة الهامشية لإمداد كل وحدة جديدة من المياه، حيث إن الاستراتيجيات المتاحة دون غيرها هي مشروعات باهظة النفقات، مثل إزالة ملوحة المياه أو البنية التحتية[٦]. وعند نقطة معينة يصبح معقولاً من الناحية الاقتصادية الاستثمار في تقنيات إدارة المحافظة على

(٦) على سبيل المثال، فإن الكلفة عن كل متر مكعب إضافي من المياه في عمان قد زادت من نحو ٤١ سنتاً حينما كانت الشبكة مقامة على مياه جوفية إلى ما يقدر بنحو ١,٢٠ دولار إلى ١,٥٠ دولار بمقتضى خطة يجري النظر فيها في الوقت الحاضر، وتتكون من سد (سد الوحدة) وناقل لجلب المياه إلى المدينة (World Bank: 1993, 1994).

المياه، والطلب أكثر من الإنفاق على مشروعات تطوير المياه. ويتم التوصل إلى هذه النقطة حتى قبل ذلك إذا أخذت القيم البيئية والأمور الخارجية الأخرى في الحسبان، وليس المعايير الاقتصادية البحتة.

وبسبب القيود على إمدادات المياه الجديدة يتعيّن على الحكومات في الإقليم أن تولي انتباهاً أشد إلى استراتيجيات توجيه المياه واستخدامها بطريقة أكثر كفاية عبر إدارة الطلب. وتشمل التقنيات إجراءات مباشرة، مثل اللوائح المنظمة والتقانة، وكذلك إجراءات غير مباشرة للتأثير في السلوك، مثل آليات التسعير (بحيث تعكس الكلفة الحقيقية لإمدادات المياه)، والحوافز المالية والتربية العامة (World Bank, 1994). وكثير من هذه الإجراءات يناسب سياسة محلية أكثر مما يناسب تعاوناً إقليمياً، ولكن بعضها يمكن أن ينفذ كجزء من استراتيجية مشتركة لإدارة المياه.

إن الزراعة واعدة بشكل خاص لأغراض التعاون نظراً للقسمة الكبيرة للتحسين في كفاية الاستخدام في القطاعات الزراعية لمعظم البلدان العربية. ولقد أظهرت إسرائيل والأردن على السواء نجاحاً ملحوظاً في هذا الصدد، واستطاعا أن يتشاركا في خبراتهما، بينما هما يتعاونان في بحوث متصلة حول الموضوع، ما يسهم في عملية رفع مستويات المهارة الكلية في قطاعات الزراعة العربية وفي الإنتاجية بدورها. وسيناقش القسم المتعلق بالتعاون الزراعي هذا الجانب بتفصيل أكبر.

وفي التحليل النهائي، فإن التمييز بين إدارة العرض وإدارة الطلب ليس المسألة الأكثر أهمية، إذ يمكن تحقيق تلبية الطلب الإجمالي على المياه وتوجيه العرض بصورة فعالة للغاية عبر إدارة متكاملة للمصادر والاستهلاك. إن الإدارة الإقليمية المشتركة والتعاون الإقليمي المشترك جوهريان لإيجاد حلّ بأدنى النفقات وتلبية احتياجات الإقليم للمستقبل.

٨-٤ الزراعة

إن الزراعة ـ كقطاع سيكون بلا شك مهماً في التجارة البينية الإقليمية، ويمثل قسماً معتبراً من إجمالي المنتج المحلي (GDP) والتوظيف في البلدان العربية ـ مجال واعد بالنسبة الى التعاون. وإسرائيل تبرز في المنطقة بكونها أنجزت درجة عالية من التطور الزراعي على الرغم من شحّ الأرض والمياه، ويمكن أن تشارك خبراتها مع تقانة الري وتقانة الإنتاج الزراعي وشبكات التنظيم الريفي للإنتاج الزراعي (Bar-El, 1994).

وقد ذكرنا بالفعل أن المياه تمثل الضائقة الأساس أمام زيادة الإنتاج الزراعي في الإقليم، واستجابة لشحّ المياه تبنّت إسرائيل والأردن على السواء تقانات زراعية متقدمة

وأنجزتا تخفيضات معتبرة في مدخل المياه/ مقابل المردود لكل كيلوغرام[٧]. وقد تعززت الاستثمارات في هذه التقانات بفعل الحوافز المالية التي وفرتها أسواق قوية محلية أو أسواق للتصدير، ويسرتها خدمات فعالة داعمة للزراعة (Van Tuijl, 1993).

لقد تحققت الكفاية في استخدام المياه للزراعة في هذين البلدين عن طريق جمع بين تحسينات تشريعية وتخطيطية وتنظيمية وتقنية. وبينما تكمن عناصر كثيرة حصرياً في مجال السياسة المحلية (مثلاً، سياسة تأجير الأراضي)، ولا يمكن أن تشكل برامج عملية لتعاون إقليمي بمعناه الصحيح، فإن هناك فسحة أمام بلدان للتشارك في خبراتها مع الجوانب القانونية والإدارية لاستخدام مياه الزراعة.

بالإضافة إلى هذا، فإن هناك مجالات عديدة من شأن التعاون المباشر أن يثبت فيها أنه مثمر. إذ توجد بالفعل عدة مشروعات زراعية للتعاون المشترك المصري ـ الإسرائيلي: وهناك قدر كبير من الإمكانية للجمع بين مياه مصر وأرضها وعمالتها مع إدارة إسرائيلية ومعرفة تقانية إسرائيلية من أجل تحسين الكفاية في الزراعة المصرية (Kally and Fishelson, 1993). ويوصي فان تويجل (Van Tuijl, 1999) بعدد من العناصر التي يعتبرها جوهرية لأي برنامج لاستخدام كفوء للمياه. وبين تلك العناصر التي تملك إمكانية لتعاون إقليمي ما يلي:

ـ برنامج للبحوث لتطوير وتكييف تقانات وممارسات زراعية للأحوال المحلية.

ـ برنامج الاختبار وعرض ونشر التقانات الموصى بها.

ـ مد فعال للخدمات لتشمل تقديم النصح للمزارعين.

ـ برنامج لتدريب مهندسي الري والتقنيين والعاملين الحكوميين وغيرهم ممن يشتركون في برامج زراعية.

ـ تجهيزات عالية النوعية لضبط الري عن طريق توحيد القياسات والشهادات بواسطة معهد للقياسات.

ـ توفير ائتمان زراعي للاستثمار في تجهيزات حديثة للري.

مع افتراض قيام منطقة تجارة حرة وحل لضائقة المياه، من المرجح أن يتحول قدر كبير من الإنتاج الزراعي لصالح اقتصادات أقل نمواً، مما من شأنه أن ينتج سلعاً

(٧) على سبيل المثال، من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ خفضت إسرائيل متطلباتها من المياه في كل وحدة إنتاج بنسبة ٦٠ بالمئة للطماطم، و٦٢ بالمئة للموز، و٥٥ بالمئة للتفاح، و٢٩ بالمئة للقطن (Xie [et al.], 1993).

أرخص، ويمكن أن يحل محل بعض الإنتاج الإسرائيلي. مع ذلك، وعن طريق إنتاج التقانة المذكورة أعلاه، يمكن أن تصبح هذه البلدان أيضاً أسواقاً مهمة لأنظمة ري من صنع إسرائيلي وأنواع أخرى من التقانة الزراعية. وبالإضافة إلى هذا، يمكن لهذه البلدان أن تستخدم نظام التسويق المتطور الإسرائيلي لإيجاد مشترين خارج الإقليم، وهو أمر يقوم به فعلاً المزارعون الفلسطينيون. ومن ثم، فإن من شأن التعاون الزراعي في المستقبل القريب أن يعني تعزيزاً للإنتاجية للمنتجين المنخفضي النفقات، وصادرات إقليمية زائدة للسلع والخدمات الزراعية من إسرائيل.

٨-٥ الطاقة

ثمة إمكانية لمشروعات تعاونية في الغاز الطبيعي والنفط والكهرباء، في الإنتاج والتوزيع على السواء. وأكثر مشروعات التعاون الإقليمي بروزاً حتى اليوم هو مصفاة نفط «ميدور» (MIDOR) على الساحل المصري بالقرب من الإسكندرية. و«ميدور» ـ وهو مشروع مصري ـ إسرائيلي مشترك ـ ملحوظ لنجاحه في تعبئة تمويل دولي ولإسهامه الممكن في تعزيز قدرة مصر التصديرية الإقليمية، الأمر الذي سيتوقف بدرجة أقل على البترول الخام، وسيحتوي أكثر على منتجات بترولية وبتروكيماويات مصفّاة.

كذلك، فإن من المتصور قيام عدد من مشاريع خطوط أنابيب النفط، بينها إصلاح وزيادة طاقة خط أنابيب «التابلاين» المغلق في الوقت الحاضر، وإقامة امتداد له من إربد في الأردن إلى حيفا. وثمة خيار آخر هو مد خط أنابيب ينبع السعودي إلى إيلات، ومن هناك إلى خط «كاتزا» (Katza) القائم فعلاً إلى عسقلان. وسيتعين توجيه استثمارات في عسقلان وحيفا على السواء من أجل التعامل مع قدرة إضافية يمكن أن تصدر في أوروبا.

وفي الوقت الحاضر، هناك قيد الإنشاء خط لأنابيب الغاز الطبيعي كلفته مليار دولار من مصر إلى إسرائيل، من المقرر أن يبدأ بالتصدير بحلول عام ١٩٩٨. وفي النهاية، فإن هذا الخط يمكن ربطه بلبنان وبلدان أخرى، ما يسمح لصادرات الغاز الطبيعي المصرية بأن تذهب إلى المنطقة بأسرها.

وتعمل مصر والأردن في الوقت الحاضر على ربط شبكاتهما الكهربائية، وهي محاولة تخطط إسرائيل للانضمام إليها في النهاية. وهذه جزء من مشروع كبير يهدف إلى ربط شبكات الكهرباء في مصر والأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية والعربية السعودية والعراق وتركيا. وقد اتفقت مصر والعراق والأردن وسوريا وتركيا

على ربط شبكاتها بحلول نهاية القرن (العشرين). وبينما ليست هناك تقديرات كاملة متاحة في المرحلة الحالية للفوائد الاقتصادية، فإن هذه الخطة يمكن أن تعني توفيرات معتبرة بفعل تجنب الازدواج في خطوط الكهرباء، والمشاركة في قدرة الدعم للطوارئ . . . إلخ.

وبحلول سنة ٢٠٢٠، فإن إنتاج الطاقة الشمسية على نطاق واسع يمكن أن يصبح موشكاً على أن يصبح ممكناً، وهو أمر يتوقف على الإنجازات التقانية بين الآن وعندئذ، وعلى أسعار مصادر الطاقة الأخرى. إن الجمع بين حدة الشمس العالية والمساحات الشاسعة الضخمة من الأرض الخالية نسبياً في كثير من أنحاء الإقليم تجعل من المثالي تجريب تقانيات الطاقة الشمسية، وربما في النهاية توليد مصادر كبيرة من الكهرباء بهذه الطريقة. وإسرائيل هي بالفعل مستخدم على نطاق واسع للطاقة الشمسية لتسخين إمدادات المياه المحلية. ومن شأن برنامج إقليمي لإجراء بحوث في الأشكال المختلفة عن الطاقة الشمسية، وفي المشاركة في الخبرات بشأن تنفيذ تقانة الطاقة الشمسية (مثلاً عبر الهندسة المعمارية الصحراوية) أن يكون مفيداً لدول الإقليم كافة.

٨-٦ الصناعة

يمكن تقسيم تدويل الإنتاج الصناعي تقسيماً هيّناً إلى فئتين مختلفتين:

١ ـ مؤسسات متعددة الجنسيات تعمل عبر استثمار أجنبي مباشر.

٢ ـ تعاون بين المؤسسات بين مشروعات في بلدان مختلفة.

الشكل الأول ناقشناه بالفعل، وسيناقش هذا القسم النماذج الثلاثة الرئيسة من التعاون بين المؤسسات، والتعاقد من الباطن، وإصدار التراخيص، والمشروعات المشتركة[٨]. وبالإضافة إلى هذا، سيفحص مفهوم المجمعات الصناعية المشتركة التي يمكن ـ من الناحية النظرية ـ أن تستخدم كميدان للاستثمار المباشر الخارجي واتفاقات الإنتاج المشترك، وستكون نقطة التركيز على التعاون بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، نظراً لتاريخ التفاعل الاقتصادي ومشكلات التوظيف الضاغطة بشكل خاص التي تواجه الفلسطينيين.

---

(٨) نوع آخر من الرابطة بين المؤسسات هو علاقة السوق «عن بعد» بين مورّد ومشترٍ، ويمكن ـ بالنسبة إلى أغراض بحثنا هذا ـ أن يأتي تحت عنوان التجارة أكثر من أن يأتي تحت عنوان التعاون. وتكمن التمييز في حقيقة أن التعاقد من الباطن يستلزم إنتاجاً حسب مواصفات المتعاقد، في حين أن التجارة تنطوي على بيع سلع متاحة بالفعل في السوق المفتوحة.

٨-٧ الإنتاج المشترك

يعرّف التعاقد من المناطق بأنه علاقة عمل بين مؤسستين ـ متعاقد (ضخم في العادة)، ومتعاقد من الباطن (صغير نسبياً في العادة) ـ حين يزود المتعاقد من الباطن مدخلات أو يؤدي قسماً من عملية الإنتاج وفقاً لمواصفات المتعاقد. ويقوم قرار التعاقد من الباطن على الميزة التنافسية للمتعاقد من الباطن، ما يعني عادة نفقات حالة أدنى في حالة المناطق الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، في حالة صناعة الألبسة، تكون الممارسة الأكثر شيوعاً هي أن يرسل المتعاقد نسيجاً إلى الخارج من أجل إنتاج ملابس يعتمد على كثافة عالية، ثم تُشحن المنتجات النهائية للتسويق والتصدير. ولعل التعاقد من الباطن مستخدم على نطاق أوسع في صناعة الألبسة مما يستخدم في أية صناعة أخرى، باستثناء ممكن لصناعة الإلكترونيات (Pepper and Bhattacharya, 1994) .

على الرغم من أن التعاقد من الباطن ـ بحكم تعريفه ـ يتضمن رابطة تراتبية في داخله ـ فإن الطبيعة المحددة للعلاقة بين المتعاقد والمتعاقد من الباطن والدرجة الناتجة من ذلك من التبعية الاقتصادية للأخير، تتنوع بدرجة كبيرة حسب الموقع ونوع الخدمة المؤداة، وما إلى ذلك. ولقد ارتبط التعاقد من الباطن تقليدياً بالتصنيع الذي يعتمد على كثافة عمالية، ولكن في الفترة الأخيرة أصبحت اللامركزية واللارأسية والتحجيم للمؤسسات الضخمة تفضي بصورة متزايدة إلى استخدامه لشراء منتجات متخصصة تعتمد على كثافة تقانية، وحتى خدمات مثل التسوّق (Meyanathan and Munter, 1994) وحتى داخل بلد واحد يمكن أن يسفر التعاقد من الباطن عن نتائج تختلف اختلافاً شاسعاً، كما في حالة شمال إيطاليا وجنوبها (Lazerson, 1990).

وهكذا، فإن الانتقادات الشاملة للتعاقد من الباطن أكدت بأنه غير ديمقراطي أو بأنه آلية تبعية اقتصادية ينبغي أن تعامل بحذر. وقد تكون المصلحة الإسرائيلية في التعاقد من الباطن مع مؤسسات عربية قائمة أساساً في اللحظة الراهنة على معدلات أجور منخفضة، ولكن هذا النوع من التعاون الصناعي يمكن في النهاية أن يفضي إلى روابط قائمة على ميزة تنافسية على مستويات السلع والخدمات كافة.

أما إصدار التراخيص ـ وهو أيضاً مستخدم على نطاق واسع في صناعة الملابس ـ فيستلزم استخدام أسماء الماركات والعلاقات التجارية. وعلى سبيل المثال، فإن شخصاً مهماً يستطيع أن يمنح حق استخدام تصميم معين أو اسم ماركة لمصنع في البلد نفسه أو في الخارج، أو تستطيع مؤسسة تجزئة أن تقيم عمليات في ما وراء البحار مقابل الترخيص بحق استخدام ماركاته وعلاماته التجارية. وهذه الاستراتيجية مهمة بشكل خاص لنوع استراتيجية التسويق للعملاء من الطبقات

العليا، وهو ما تسير فيه إسرائيل في الوقت الحاضر.

والمشروعات المشتركة تستلزم ـ هي أيضاً ـ رابطة بين مؤسسات، ولكن المعتقد بشكل عام أنها مشاركة إنصافاً بالنظر إلى عدم وجود بنية تراتبية واضحة. وهناك درجة أعلى بصورة عامة من التقانة والمهارات والخبرة الناتجة من مشاركة نشطة متواصلة لكلا الشريكين في كل أو معظم مراحل الإنتاج. وهذه الحقيقة تجعل المشروعات المشتركة مرغوباً فيها بشكل خاص للمؤسسات في البلدان الأقل نمواً.

يشير مسح أجراه في عام ١٩٩٥ حازبون وآخرون (Hazboun [et al.], 1995) إلى درجة عالية للغاية من التأييد بين المؤسسات الإسرائيلية والفلسطينية للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، على الرغم من أن درجة التأييد تختلف بحسب الصناعة ونوع التعاون. وقد أشارت نسبة ٨٥ بالمئة من المؤسسات الفلسطينية التي جرى المسح معها ـ ونسبة أعلى حتى من ذلك في قطاع غزة ـ إلى اهتمامها بالتعاون مع المشروعات الإسرائيلية. كذلك أظهرت الصناعة الإسرائيلية اهتماماً، خاصة المؤسسات العاملة في البلاستيك والمطاط (٩٧ بالمئة)، والكيماويات ومستحضرات التجميل (٨٨ بالمئة)، والتعدين والحجارات (٨٨ بالمئة)، والورق والطباعة (٨٨ بالمئة)، والإلكترونيات (١٠٠ بالمئة)[٩].

وفي حالة التعاقد من الباطن، هناك تأييد من ٤٥ بالمئة من المؤسسات الإسرائيلية التي مسحت و٥٥ بالمئة من المؤسسات الفلسطينية. والقطاعان من الصناعة الإسرائيلية الأكثر اهتماماً بالتعاقد من الباطن، هما المنسوجات (٩٧ بالمئة)، والبلاستيك والمطاط (٥٠ بالمئة). وليس مفاجئاً أن الاهتمام من جانب المؤسسات الإسرائيلية يتناسب بصورة مباشرة مع تغاير النفقات التصنيعية بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية. وعلى وجه الإجمال تدرك المؤسسات الفلسطينية التي تتمتع بميزة النفقات هذه الحقيقة وتريد الاستفادة منها.

وتبدو المشروعات المشتركة أكثر شعبية على الجانبين، حيث تؤيد نسبة ٧١ بالمئة من المؤسسات الإسرائيلية و٥٦ بالمئة من المؤسسات الفلسطينية، مثل هذا التعاون. وقطاعياً، فإن الأرقام مختلفة بعض الشيء. فالصناعات الإسرائيلية الأكثر تأييداً للمشروعات (٩٢ بالمئة)، والبلاستيك والمطاط (٧٥ بالمئة)، والكيماويات ومستحضرات التجميل (٨٥ بالمئة).

وثمة اهتمام قوي بشكل خاص بالمشروعات المشتركة بين المؤسسات الإسرائيلية

---

(٩) خمس مؤسسات للإلكترونيات فقط جرى مسحها.

والفلسطينية التي تبيع أقل من أربعة بالمئة من منتجاتها للطرف الآخر (وهذه تمثل نسبة ٧٣ بالمئة من المؤسسات الإسرائيلية الممسوحة). والأرجح أن هذه المؤسسات ترى في المشروعات المشتركة الوسيلة الأفضل لاختراق الأسواق، الأسواق الفلسطينية والعربية في حالة المؤسسات الإسرائيلية، والأسواق الإسرائيلية والغربية في حالة الفلسطينيين (Hazboun [et al.], 1995).

ومن المثير للاهتمام أن نسبة ٦٨ بالمئة من المؤسسات الإسرائيلية التي تستورد نسبة ٢٠ بالمئة من الواردات المنافسة من الضفة الغربية وغزة مهتمة بالمشروعات المشتركة، واهتمامها أكثر من اهتمام المؤسسات التي تواجه منافسة أقل. ويمكن أن يشير هذا إلى قناعة من جانب هذه المؤسسات بأن باستطاعتها أن تزيد قدرتها على المنافسة بالتعاون مع المشروعات الفلسطينية.

وعلى وجه الإجمال، فإن ثمة اتجاهاً لدى المؤسسات ذات الروابط مع الطرف الآخر بأنها تريد الاستمرار في التعاون، وحتى أنها تود أن ترفع مستوى هذا التعاون نوعياً وكمياً. ولهذا السبب هناك تأييد أكثر بعض الشيء من كلا الجانبين للمشروعات المشتركة، على النقيض من التعاقد من الباطن، باعتبارها أسلوب التعاون المفضل.

وتلخص صناعة المنسوجات والألبسة في جوانب كثيرة المشهد الصناعي الدولي المتغير والخطوات التي سيتعين على كل من بلدان الأجور المرتفعة وبلدان الأجور المنخفضة أن تتخذها لكي تتنافس في ما بينها. ومن ثم، فليس من قبيل المفاجأة أن التعاون الواسع في هذا القطاع موجود بالفعل في الإقليم، أو أن هناك اهتماماً عالياً باستمرار العلاقات الصناعية.

لقد ناقشنا دور التجارة الإقليمية في دعم صناعة النسيج والألبسة بالفعل. ويتطلع هاشاي (Hashai, 1993) إلى هذه التجارة باعتبارها تقود إلى أساليب من التعاون تزداد تعقيداً باطراد. ويبدو هذا في الحقيقة بالضبط ما يجري. فالإنتاج المشترك في المنسوجات والألبسة، والذي يتم أساساً عبر التعاقد من الباطن، شائع بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية. والآن، يبدو أن اهتماماً كبيراً على كلا الجانبين بتوسيع هذه الاتفاقات التعاونية، خاصة عبر المشروعات المشتركة (Hazboun [et al.], 1995). وتبرز مشروعات جديدة الآن بين إسرائيل من ناحية، والأردن ومصر من الناحية الأخرى.

ومن الميزات المقارنة التي تتيحها البلدان العربية تقوم أساساً في المواد الخام (القطن في مصر وسوريا)، وفي مدخلات معينة (مثل غزل النسيج وبعض الأقمشة)، وفي النفقات المنخفضة للعمالة، وفي كم العمالة الذي يسمح لنطاق

الإنتاج بالاتساع. في الوقت نفسه، تملك إسرائيل ميزات في إنتاج أنسجة صناعية تعتمد على كثافة رأس المال، ووصول إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، وقنوات تسويق راسخة، وقدرة على الاستجابة لتغيرات السوق، وتقانة، وخبرة في التصميم والإدارة والتحويل (Hashai, 1993).

ولا حاجة بالتعاون الصناعي العربي ـ الإسرائيلي الى أن يؤسس بكليته على معدلات أجور منخفضة في البلدان العربية. والحقيقة أنه ينبغي أن نلاحظ في ما يتعلق بنفقات العمالة أن الفلسطينيين يملكون ميزة تنافسية معتبرة في مواجهة العمال العرب الآخرين، بالنظر إلى أجورهم الأعلى كثيراً. مع ذلك، فإن بالإمكان إلغاء هذا بفعل المعدلات العالية من التعليم ومستويات المهارة لدى الفلسطينيين، وخاصة أولئك العائدين من فترات طويلة في الخارج. إن هناك إمكانية لتعاون في صناعات مثل برامج الحاسوب (Software)، وبصفة خاصة تطوير تطبيقات للغة العربية، والالكترونيات، والحواسيب وغيرها من الميادين التي من شأنها أن تستفيد من مواهب العمال ذوي الأجور المنخفضة نسبياً (بالمقارنة بإسرائيل)، والذين يتمتعون مع ذلك بمهارات عالية، وكذلك إمكانية استخدام السلطة الفلسطينية كنقطة دخول إلى العالم العربي.

كذلك، إذا بنيت هياكل العلاقات الصناعية بأسلوب منصف، وكانت هناك جهود لنقل المهارات والتقانة والخبرة، يمكن للتعاون العربي ـ الإسرائيلي أن يصبح باطراد أكثر تطوراً ومبنياً بصورة متزايدة على مهارات أكثر منه على أجور. وسيقدم القسم التالي وسيلة واحدة ممكنة لتحقيق هذا الهدف.

٨-٨ مناطق اقتصادية خاصة

يستخدم تعبير مناطق اقتصادية خاصة هنا للإشارة إلى أي منطقة جغرافية يتم داخلها تزويد الأعمال ببنية تحتية وتسهيلات ومساعدات أخرى، تتراوح من خدمات الدعم إلى امتيازات خاصة في مجالات الرسوم الجمركية والضرائب والوصول إلى البنية التحتية والإجراءات البيروقراطية وما إلى ذلك. والهدف هو خلق بيئة مفضية إلى استثمار (داخلي وخارجي على السواء) وتنمية للأعمال، وعادة ما يكون هذا إنتاجاً صناعياً موجهاً نحو أسواق التصدير.

ويمكن أن تأخذ المناطق الاقتصادية الخاصة أشكالاً متعددة، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة، ومناطق تدبير التصدير والمجمعات الصناعية والحاضنات وإحياء المؤسسات الصناعية الصغيرة. وبينما لا يوجد تعريف دقيق لهذه الآليات

وغالباً ما يكون هناك تداخل كبير بين فئاتها المختلفة، فإن الفكرة العامة هي كما يلي:

مناطق التجارة الحرة هي مناطق معزولة مادياً، عادة ما تكون بالقرب من ميناء أو مطار أو نقطة عبور حدودية، حيث لا تجمع رسوم جمركية. وهي تستخدم لتخزين سلع عابرة، وكميات سلع تنتظر التوزيع، ولتجنب دفع رسوم جمركية أو لخفضها على السلع التي تستخدم للعديد من النشاطات. ومناطق تدبير الصادرات (EPZs) هي نتاج هذه الفكرة، وتجمع بين معاملة التجارة الحرة والنشاطات الصناعية. ويقصد بمناطق تدبير الصادرات أن تجذب المؤسسات الصناعية ذات التوجه نحو التصدير عن طريق السماح باستيراد حرّ من الرسوم لمدخلات وسلع رأسمالية، ووصول للعمالة المحلية وبنية تحتية مناسبة، وإجراءات بيروقراطية مبسطة. وبينما لا تسهم مناطق تدبير الصادرات عموماً في إقامة روابط متخلفة واسعة في الاقتصاد المضيف أو مستوى عال من نقل المنتج وتقانات التدوير، فإنها يمكن أن تكون فعالة في نقل مهارات الإدارة والمهارات التقنية (World Bank, 1992). وباستطاعتها ـ بالإضافة إلى هذا ـ أن تكون عنصراً في صفقة شاملة للتجارة والإصلاح اللائحي، وأن تساعد في تطوير روابط للتصدير، وتساعد في تخطّي حواجز قدرة متخلفة إدارية أو تقانية أو تسويقية أو إدارية.

وأما المجمعات الصناعية، فتضم درجة أعلى نوعاً ما من الاستثمار والتنظيم من تلك التي تضمها مناطق تدبير الصادرات، وهي لا تتجه بصفة استثنائية نحو جذب استثمارات من الخارج، وإن يكن من الممكن أن يكون هذا أحد أهدافها. وبعبارة بسيطة، فإن المجمعات الصناعية توفر تركيز بنية تحتية ومنشآت صناعية وخدمات عمل، تجمعها عادة إلى امتيازات مالية أو تجارية، لدعم تنمية الصناعة. ويمكن أن تكون المؤسسات محلية أو أجنبية أو مشروعات مشتركة، ويمكنها أن تبيع للسوق المحلية أو تكون موجهة نحو التصدير. وأي من هذه الأساليب للإنتاج المشترك التي وصفناها أعلاه ـ وكذلك المساعدات المملوكة بالكامل من جانب أو المؤسسات المملوكة محلياً ـ يمكن أن توضع داخل مجمع صناعي.

وتمثل الحاضنات وأحياء المؤسسات الصناعية الصغيرة أكثر أشكال هذه المناطق الاقتصادية الخاصة تطوراً. فالحاضنات ـ التي ترتبط عادة بمؤسسات تأخذ بالتقانات العليا ـ تكون مصممة لإعطاء دعم للشركات الصغيرة التي بدأت لتوّها خلال المرحلة المبكرة الحرجة من نموها. وغالباً ما تشتمل المجمعات الصناعية في بلدان نامية على حاضن في الموقع. وتحتوي أحياء المؤسسات الصناعية الصغيرة على مؤسسات عديدة

تشترك **جماعياً** في تصنيع نوع معين من المنتج، أي أنها كمجموعة تضم معظم مراحل الإنتاج والخدمات الجوهرية والنشاطات التجارية الضرورية لذلك الإنتاج. مع ذلك، فإن هذه المؤسسات **فردياً** تكون متخصصة تماماً. وعلاقاتها تقوم على أساس مزيج من التعاون ـ رأسي وأفقي على السواء ـ والمنافسة، وميزتها التنافسية تقوم على «تخصص مرن» وتنظيم للإنتاج، وليس على ما هو رخيص من الأرض أو العمالة أو رأس المال (Sengenberger and Pyke, 1990; Wilkinson and You, 1992).

وفي الوقت الحاضر، توجد مناطق تجارة حرة في إيلات والعقبة على السواء، وكانت هناك اقتراحات لتعزيز هذه المناطق وتوسيعها لتشمل مناطق متاخمة من مصر، وربما من العربية السعودية، وكذلك تشجيع النشاطات الصناعية داخلها (Government of Israel, 1994). واقترحت مناطق مماثلة أخرى لموانئ كبيرة ومناطق عبور حدودية في المنطقة، وكذلك كمناطق تدبير للصادرات لغزة. وينبغي أن نلاحظ ـ مع ذلك ـ أن هذه المناطق تعرضت للنقد لأنها تسبب فحسب تحويل النشاطات القائمة (الأمر الذي يؤدي إلى فقدان إيرادات ضريبية) دون أن تجذب نشاطات جديدة.

أهم من هذا بكثير هي فكرة المجمعات الصناعية المشتركة التي يجري بالفعل التخطيط لعدد منها أو بناؤه. وقد تركز معظم الانتباه على المنشآت المشتركة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، على الرغم من أن هذه ستشمل على وجه اليقين تحويلاً من منظمات دولية مثل البنك الدولي، وكذلك مشاركة من دول ومستثمرين من خارج الإقليم ينتهجون «المقاربة المثلثة». وفي ما تبنى المجمعات الصناعية إما بأموال القطاع العام أو القطاع الخاص، ستكون هناك فرص مهمة لإشراك الجاليات الفلسطينية التي تعيش في الخارج. والاقتراحات التي رفعتها إسرائيل إلى قمة الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، لم تتطلع سوى إلى مجمعات داخل الأراضي الإسرائيلية، وإن تكن في مناطق الحدود (Government of Israel, 1994). وليست هذه ـ مع ذلك ـ بالضرورة أفضل مقاربة، وذلك لسببين رئيسين:

الأول أن العمال الفلسطينيين لا بد ـ مع ذلك ـ من أن يعبروا إلى إسرائيل لكي يصلوا إلى مواقع عملهم. وليس هذا مرغوباً فيه لأي من الطرفين، حيث إنه لا يلبّي المخاوف الأمنية الإسرائيلية أو مخاوف الفلسطينيين من أنهم يمكن أن تقطع صلتهم بالوظائف عن طريق إغلاق الحدود. وتشير مقابلات إلى أنه بينما لا يعارض الفلسطينيون بالضرورة العمل في إسرائيل، فإنهم يؤيدون إقامة مجمعات صناعية داخل منطقة الحكم الذاتي الفلسطينية لاعتبارات براغماتية (عملية) (وقت أقل

للسفر، ومخاوف الإغلاق)، ولأنهم يتصورونها دعماً أفضل لهدف تحقيق استقلال ذاتي اقتصادي (Eliav Freas, 1995).

ثانياً، قد يثبت بصورة واضحة جداً أنه أيسر تأمين تمويل للمجمعات الصناعية داخل المناطق الفلسطينية، نظراً للقدر الكبير من المساعدة الدولية المقررة لتلك المناطق وقابليتها للتمويل من البنك الدولي. ويبدو ـ بالإضافة إلى هذا ـ أن الأرجح أن يستثمر الإسرائيليون في المناطق الفلسطينية أكثر من العكس، على الرغم من أن بعض الإسرائيليين أعربوا عن قلق بشأن إمكان تأثير إغلاق الحدود على قدرتهم على نقل السلع من خارج هذه المناطق في الوقت المناسب.

لقد أقيمت مناطق صناعية فلسطينية بالفعل في بيت جالا ورام الله وغزة. ولم تثبت منطقة بيت جالا نجاحها، ولكن مشروع رام الله جذب عدداً من المصنِّعين الفلسطينيين الكبار. ويقترح تقرير صادر عن مؤسسة DATA (عام ١٩٩٥) إقامة مزيد من المناطق الاقتصادية الخاصة، سواء مناطق صناعية لاستخدام الفلسطينيين المحليين في الضفة الغربية وغزة، وكذلك مناطق صناعية حرة لاستخدام مستثمرين أجانب. وهذه المناطق ـ التي تقوم على مفهوم مناطق تدبير الصادرات ذاته ـ ستكون مقامة على مواقع حدودية معينة وستوفر الوصول إلى منشآت، مثل المستودعات والنقل والاتصالات ومراكز التغليف والمصارف والمياه والكهرباء والصرف الصحي وغير ذلك من البنى التحتية التي توجد حاجة إليها، مقابل إيجار شهري. وستكون المؤسسات حرة في استيراد أو تصدير المواد والسلع من وإلى أية بلدان ترغب فيها، وستدفع رسوماً ما لم تسوق منتجاتها داخل مناطق تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية. وستتطلع هذه المناطق إلى خلق وظائف بصفة أولية (لا تقل عن نسبة ٨٠ بالمئة) للعمال الفلسطينيين في صناعات تعتمد على كثافة عمالية وذات تأثير منخفض نسبياً من ناحية تلويث البيئة.

وبينما يترك عدد المجمعات التي يجري التفكير في إقامتها الإمكانية مفتوحة لإقامة منشآت في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية، فإن حلاً أفضل قد يظهر في مجمعات عابرة للحدود أو «مرايا». وبمقتضى هذا المخطط، سيبنى مجمعان على نحو ترادفي على الجانبين المتقابلين من الحدود، لجذب عمالة إسرائيلية وفلسطينية على السواء. ويمكن أن يوسع هذا المفهوم ليشمل الأردن أو مصر في مجمعات ثلاثية. وبينما ليس واضحاً إمكان وجود عبور بلا عوائق بالمرة بين المجمعين (عن طريق إنجاز عمليات تفتيش أمني عند المداخل ومعاملة المجمعين نفسيهما كالمناطق الدولية)، فإن موقع المجمعين سيساعد على إزالة المخاوف بشأن حركة كل من السلع

والأشخاص في حالة إغلاق الحدود، وسيسمح القرب الجغرافي للمؤسسات بدرجة عالية من التفاعل والتعاون مع نظرائها عبر الحدود، مماثل للوضع الذي تتميز به أحياء المؤسسات الصناعية الصغيرة.

يمكن أن تثبت فائدة هذا بشكل خاص في تلك القطاعات (مثل المنسوجات والألبسة، والإلكترونيات) التي تظهر بالفعل درجة عالية من التكامل الرأسي في عبور الحدود عن طريق التعاقد من الباطن. ولسوف يكون بإمكان المؤسسات الإسرائيلية والفلسطينية وغيرها أن تحافظ ـ مع ذلك ـ على مزايا التنافسية، ولكنها ستكون قادرة على العمل معاً في وضع متكامل مادياً. ومن شأن مثل هذا الاتفاق أن يحسّن أيضاً عملية نقل التقانة والمهارات، بينما يجعل من السهل أكثر على المؤسسات أن ترفع باستمرار تطور إنتاجها وتعاونها.

٨-٩ النقل

لقد ناقشنا بالفعل أهمية بنية النقل التحتية المناسبة لتسهيل حركة السلع والأشخاص. وسيتفحص هذا القسم عدداً من المشروعات المشتركة الهادفة إلى تحسين تسهيلات المنطقة للنقل من طرق وسكك حديدية وبحرية وجوية.

أولاً، وقبل كل شيء، الحاجة إلى تحسين البنية التحتية ذات العلاقة بالتجارة. إن إسرائيل والأردن يملكان ـ كلاهما ـ شبكة طرق عالية النوعية تستخدم على نطاق واسع لأغراض الشاحنات. مع ذلك، فإن بقية البلدان ـ وخاصة المناطق الفلسطينية ـ تحتاج إلى عمل استثمارات كبيرة من أجل الارتفاع بمستوى شبكة الطرق فيها إلى القياسات الضرورية. وبالإضافة إلى هذا، فإن البنية التحتية المحلية لا بد من أن تستكمل بشبكات إقليمية، وشبكات الطرق والإقليمية المقترحة تتألف بصورة عامة من طرق تتجه من الشرق إلى الغرب، أي من ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى وادي الأردن الضحل. ومن شأن إعادة تشييد الطريق العلوي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط أن يعيد تأسيس رابطة برية بين أوروبا وأفريقيا للمرة الأولى منذ تأسيس دولة إسرائيل.

ولقد وقعت شبكة السكك الحديدية للإقليم ـ والتي كانت مركز اهتمام لاستثمارات واسعة في بداية القرن (العشرين) ـ في حالة ميئوس منها. وبدأت إسرائيل في وقت متأخر فحسب ترفع مستوى شبكتها، وأدخلت خدمة الركاب على طرق عديدة. ويظهر النقل الحديدي إمكانية للشحن، وخاصة إذا كان يمكن أن يفيد في إعادة تنشيط التجارة العابرة (الترانزيت) عبر إسرائيل ولبنان والأردن إلى بلدان

الخليج (الفارسي). أما في ما يتعلق بالطرق، فإن البنية التحتية للسكك الحديدية كانت موضوع تأمل لتقام على طول الساحل من الشمال إلى الجنوب (مصر ـ لبنان عن طريق ساحل البحر المتوسط، وطرق من البحر الأحمر إلى بحر الميت) ومن الشرق إلى الغرب (حيفا إلى عمان ودمشق).

وفي حالة النقل البحري، سيكون أبرز الخاسرين ميناءي إيلات والعقبة، لأن كثيراً من شحناتهما ستسلم بواسطة موانئ البحر الأبيض المتوسط، وتشحن بالطريق البري أو السكك الحديدية إلى الأردن والنقاط الواقعة إلى الشرق[١٠]. إن موانئ البحر الأبيض المتوسط هي ـ وستظل ـ بورسعيد وحيفا وبيروت واللاذقية (سوريا). أما ميناء أسدود، فإنه ذو إمكانيات محدودة للتوسع (Government of Israel, 1994). وعلى الرغم من المقترحات لإنشاء ميناء عميق المنسوب في غزة، فليس واضحاً أن هذا الميناء سيكون مبرراً من الناحية الاقتصادية.

وأخيراً، في مجال النقل الجوي، هناك فسحة للتعاون في البنية التحتية، وفي الإجراءات على السواء. وقد افتتحت حركة المرور التجاري بالفعل بين إسرائيل والأردن (نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، وهناك بلا شك فسحة لنمو في الحركة الجوية الإقليمية على الرغم من القصر النسبي للمسافات. وأبرز المشروعات في مجال البنية التحتية، هو إقامة منشآت في خليج إيلات/ العقبة. إن المطار الحالي في إيلات غير مناسب ويتداخل مع نشاطات أخرى بسبب موقعه. والمنشأة المقترحة يمكن أن تستفيد من مطار العقبة القائم، إما بالمشاركة في ممر الهبوط والإقلاع، أو بإنشاء ممر مواز والمشاركة في عدد من خدمات المطار الأخرى. وفي أي من الحالتين، سيثبت المشروع فائدته لكلا الطرفين بتجنب الازدواج الراهن في البنية التحتية، وخاصة لإسرائيل عن طريق إزالة مطار إيلات القائم.

٨-١٠ السياحة

السياحة واحدة من أكبر مجالات التعاون الممكنة، بالنظر إلى تنوع سمات الإقليم الطبيعية والتاريخية والثقافية. والمتوقع أن تنمو أعداد السياح الذين يصلون إلى الإقليم بسرعة خلال العقود العديدة التالية، بينما يزيح السلام الإقليمي «عامل المخاطرة» الذي ارتبط تقليدياً بالإقليم لدى السياح، وتتعزز القدرة على عبور الحدود بحرية،

---

(١٠) هناك اقتراح بتغيير موقع وإعادة بناء ميناء إيلات ليعمل (بالمشاركة مع اتصال حديدي) كبديل عن موانئ البحر الأبيض المتوسط، وإن كانت مسألة مواءمة نشاطات الشحن الواسعة النطاق مع السياحة موضع تساؤل.

فتعزز جاذبية الإقليم. مع ذلك، وإلى جانب الإيرادات المتنامية، ستأتي ضغوط على البنية التحتية والبيئة والمواقع التاريخية، مما سيجعل التخطيط للأجل الطويل ضرورة لمواجهة هذه الضغوط.

كذلك ينطبق كثير من التوصيات التي قدمت في ما يتعلق بالتجارة على السياحة أيضاً: حدود مفتوحة وإجراءات مضبوطة للتأشيرات والجمارك ستسهل الحركة بين البلدان. كما أن بنية تحتية متطورة ستجعل السفر في المنطقة أيسر وأسرع وأكثر متعة. وبالإضافة إلى هذا، هناك إمكانية هائلة للسياحة في منطقتين تعبران الحدود الدولية: البحر الميت وخليج إيلات/ العقبة.

إن البحر الميت ـ الذي تتشارك فيه إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ـ هو بالفعل نقطة تركيز لنشاط سياسي مهم عند مواقع، مثل عين جدي ومسادا وقمران والمنشآت السياحية الصحية المتركزة في الطرف الجنوبي من البحر في إسرائيل. لقد قدمت خطط (مثلاً: Government of Israel, 1994) لمشروع ثلاثي الجنسيات لإقامة «أخفض متنزه على وجه الأرض». وستكون لهذا المتنزه ميزة السمات التاريخية والأثرية والطبيعية وذات العلاقة بالصحة التي لمنطقة البحر الميت وما يحيط به لخلق باقة متكاملة للجاذبيات السياحية. وسيكون التعاون ممكناً في جمع البيانات ومراحل التخطيط، وكذلك في التنمية المشتركة والتسويق وتوفير البيئة التحتية والحماية البيئية والعمليات.

لقد مرت منطقة إيلات/ العقبة/ طابا على البحر الأحمر ـ التي تجمع بين إسرائيل والأردن ومصر ـ بنمو سياحي كبير خلال العقد الأخير(*). ولا شك في أن فتح الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية سيكون له أثر إيجابي على السياحة، إذ يسمح للزائرين بالعبور بحرية بين البلدان الثلاثة. وتوجد في الوقت الحاضر مقترحات لتطوير هذه المنطقة لتصبح «ريفييرا البحر الأحمر» وتضم بنية تحتية سياحية (فنادق، منازل لتمضية العطلات، مراكز للمؤتمرات، مطاعم) ومطار مشترك، وخدمات للعبّارات، ومناطق دولية للمحافظة على الطبيعة فوق الماء وتحتها على السواء (Government of Israel, 1994).

مع ذلك، فإن هذه الزيادة في التنمية ستضع ضغطاً على النظم البيئية في الإقليم، بل ربما تهدد بتحطيم السمات ذاتها التي تجعل من خليج العقبة مثل هذا المقصد المرغوب فيه. فمن دون معالجة سليمة للصرف الصحي وغير ذلك من التلوث

(*) المقصود هو عقد التسعينيات من القرن العشرين (المترجم).

الناتج من زيادة السياحة والنشاطات الصناعية ونشاطات الميناء في الخليج، وخطط طوارئ للحد إلى أدنى درجة من الضرر في حالة حوادث الملاحة، فإن الشعب المرجانية التي تشكل واحداً من نقاط الجذب الرئيسة يمكن أن يلحق بها ضرر جسيم. فلا بد من توجيه انتباه جاد لهذه المسائل قبل النظر في أي توسيعات مستقبلاً.

إن استراتيجية فعالة لحماية بيئة الخليج ستتألف من مكوّنيْن:

١- خطة طوارئ للاستجابة العاجلة ومنع الحوادث.

٢- خطة متكاملة للإدارة البيئية (Government of Israel, 1994).

و**أول** هذين بدأ بالفعل كمشروع ثلاثي، سيحاول أن يقلل إلى الحد الأدنى مخاطرة انسكاب النفط وغير ذلك من أنواع التلوث الكيماوي، بينما يرفع إلى الحد الأقصى القدرة على الاستجابة في حالة وقوع طارئ من هذا النوع. أما الخطة **الثانية**، فإنها ستطور مقاربة متكاملة للإدارة الساحلية من أجل تحقيق توازن بين حاجات السياحة وحاجات البيئة، ومن أجل توجيه التنمية الاقتصادية بطريقة مستدامة بيئياً.

٨-١١ سياسات الأجل القصير

يدعو الملحق الثالث من اتفاقية باريس إلى «تعاون في مجال الصناعة، بما في ذلك برامج التنمية الصناعية التي ستتيح إقامة مراكز صناعية مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية للبحوث والإنماء، وستدعم المشروعات المشتركة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وتوفر خطوطاً مرشدة للتعاون في صناعات النسيج والطعام والدوائيات والالكترونيات والألماس والحاسوب والصناعات المبنية على العلوم».

ينبغي أن تتخذ خطوات لمتابعة المضي في هذا البرنامج وإزالة الحواجز الباقية أمام الاستثمار والمشروعات المشتركة بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية، وكذلك بين البلدان الأخرى في الإقليم، وكما في حالة التجارة يتعينّ على الحكومات أن تيسّر بصورة إيجابية الوصول إلى معلومات عن الجوانب القانونية للتعاون والتمويل الصناعيين وما إلى ذلك.

وفي ما يتعلق بالمياه، ينبغي أن تكون الخطوة الأولى تحسين القدرة على الإدارة الإقليمية لمصادر المياه من أجل تنفيذ أكثر الحلول الممكنة فاعلية في الأجل الطويل. لقد طور فرانكلين فيشر (Franklin Fisher) وآخرون يعملون على مشروع مياه الشرق الأوسط في (جامعة) هارفرد نموذجاً حاسوبياً لاقتصادات المياه في إسرائيل والأردن

والمناطق الفلسطينية (انظر : Fisher [et al.], 1996). ولا بد من أن يثبت لهذه الأداة نجاحها للأكاديميين ولصانعي السياسة في الإقليم لكي يبدأوا في التفكير على نحو مشترك بشأن الخطوات المناسبة التي ينبغي أن تتخذ. ولسوء الطالع، فإن قسماً كبيراً من البيانات (خاصة بالنسبة الى المناطق الفلسطينية) لا تعد بيانات يعتمد عليها بصورة كاملة، ومن هنا لا تزال قائمة الحاجة إلى مشروعات تعاونية بشأن جمع البيانات الأساسية.

يتطلب التخطيط الفعال بيانات دقيقة عن كمية ونوعية مصادر المياه السطحية والجوفية، وصيغة عامة لتأمين تواؤم بين مستخدمي البيانات المختلفين في هذه الحالة (منتشرين عبر عدد من بلدان مختلفة)، والاستمرار في جمع المعلومات وتحليلها (مقابل نشاطات من أجل مشروع محدد)، وأفراداً مدربين (Frederick [et al.], 1994). وينبغي اعتبار هذه النشاطات أولوية عليا لأقصى درجة، وينبغي أن تقام مؤسسات مناسبة لتنفيذها. وقد اقترح بعضهم (على سبيل المثال ديوان وسكواير Dewan and Squire, 1992) شبكة مائية إقليمية.

وينبغي أن تقام فعلاً كمشروع تعاوني ذي درجة عالية من المركزية تحت رعاية لجنة مياه متعددة الجنسيات. وقد قدرت تكلفة هذا النوع من المشروعات بنحو ١١ مليون دولار (Government of Israel, 1994)، ولكن النفقات يمكن أن تكون أكثر بكثير إذا ما أنفقت استثمارات سخية على التدريب والتجهيزات والتحليل. مع ذلك، ستكون هذه أموال أنفقت في الوجه الصحيح، لأنها يمكن أن توفر أكثر من هذا من إنفاقات لا ضرورة لها على البنية التحتية.

وحتى على الرغم من أن إسرائيل لم توقع بعد اتفاقية سلام مع كل من سوريا ولبنان، ينبغي ألا يؤدي هذا بالضرورة إلى استبعاد حدوث تقدم في مثل هذه المحاولة؛ إن بلداً مثل الأردن ـ يقيم علاقات كاملة مع كافة الدول في الإقليم، وحقق في السابق نجاحاً في تطوير وتنفيذ برامج كافية مائية ـ يمكن أن يقوم بدور منسق.

إن خياراً واحداً منخفض النفقات نسبياً لتعاون إقليمي في الزراعة هو إقامة مركز بحوث إقليمي، ولقد بلغت تكلفة منشآت مماثلة نحو ١٠-٣٠ مليون دولار (Government of Israel, 1994). ومن شأن هذا المركز أن يركز انتباهه على البحث في زيادة الإنتاجية الزراعية، والاستخدام الكفوء للمياه، وتطوير أنواع جديدة متباينة من المحاصيل، واستخدام مياه مالحة قليلاً للزراعة، ونشر التقانيات والممارسات الزراعية.

ويوجد في الوقت الحاضر في مصر مشروع زراعي إسرائيلي للعرض، ويشترك بلدان آخران (إلى جانب الولايات المتحدة) في برنامج بحوث الأراضي الجرداء الثلاثي، وهو يدار عن طريق تعاون جامعات القاهرة وبيرشيفا(*) وسان دييغو(**).

ويمكن أن تقام مشروعات كهذه على أساس ثنائي أو إقليمي من أجل المساعدة في نشر الابتكارات الزراعية. وسيكون باستطاعة المركز (المقترح) ـ بتوفير منتدى للمشاركة في الخبرات والمعرفة المتقدمة ـ أن يسهم في تحقيق القدرة التجارية الإقليمية في الزراعة وخفض الطلب على المياه وفي العلاقات التعاونية الطويلة الأجل.

من شأن منظمة سياحية إقليمية أن تساعد في تنسيق نشاطات السياحة والتسويق، وكذلك في وضع توصيات بشأن سياسات ومشروعات لدعم السياحة. لقد تأسست جمعية شرق المتوسط السياحية (EMTA) في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ من قبل إسرائيل وتركيا ومصر، مع إمكانية التوسع في النهاية لتشمل بنية الإقليم. ومن شأن مشروع مصمم لتسهيل وتنسيق السياحة الإقليمية تحت رعاية جمعية شرق المتوسط أن يكلف مليون دولار (Government of Israel, 1994)، ويمكن أن يمول بصورة مشتركة من إسرائيل والأردن ومصر والسلطة الوطنية الفلسطينية.

بالإضافة إلى هذا، فإن جمعية شرق المتوسط يمكن أن توفر إشرافاً على مشروعات للسياحة، مثل التخطيط لمنطقة البحر الميت، وكذلك للعمل بالتوافق مع لجنة ثنائية أو متعددة الجنسيات بشأن تطوير وتنفيذ خطة الطوارئ وخطة الإدارة البيئية لخليج العقبة على السواء.

ويمكن للمناطق الاقتصادية الخاصة أن تسهل التعاون الصناعي، وأن تجذب استثماراً أجنبياً وتحفز نشاطات متوجهة نحو التصدير. إن مناطق التجارة الحرة، ومناطق تدبير الصادرات، والمجمعات الصناعية؛ كلها خيارات قابلة للحياة وينبغي السعي لتحقيقها كوسيلة للحد من مشكلات البطالة في المناطق الفلسطينية. وفي الأجل الطويل ستكون المجمعات العابرة للحدود خياراً مثيراً للاهتمام ويتعين فحصه.

(*) التسمية العبرية لمدينة بئر السبع (المترجم).

(**) San Diego جامعة أمريكية (المترجم).

بالإضافة إلى هذا، فإن مركز معلومات الطاقة الإقليمي ـ على غرار الشبكة المائية الإقليمية ـ يمكن أن يوفر المعلومات عن عرض الطاقة وطلبها، وأن يؤدي دور مركز تدريب لدعم المحافظة على الطاقة وأشكال للطاقة قابلة للتجدد (Government of Israel, 1994). ومن شأن معلومات مستمدة من مثل هذا المركز أن تدعم الجهود لربط البنية التحتية للطاقة في الإقليم من أجل خلق منافع لكل البلدان.

أما مشروعات النقل الإقليمية، فإنها قيد التنفيذ بالفعل، والأكثر بروزاً بينها هو بين إسرائيل والأردن. وفي الأجل القصير ينبغي أن تعالج هذه المشروعات أخطر النواقص، وأن تتبنى اتفاقاً بشأن استخدام مشترك للموانىء وتسهيلات أخرى للنقل، بينما تضع الأساس لشبكة نقل إقليمية متكاملة متعددة الوسائل مستقبلاً.

٨-١٢ سياسات الأجل الطويل

سوف يتعين أن تكون احتياجات الإقليم من المياه في الأجل الطويل قد لبيت عن طريق جمع بين تقنيات إدارة العرض، وكذلك تنسيق الجهود لتحسين إدارة الطلب. وبينما توجد عوائق سياسية يبقى من الضروري تخطيها، فإن من المتصور أن الإقليم بحلول عام ٢٠٢٠ يستطيع أن يتطلع إلى خلق شبكة مياه متكاملة توفر الطريقة الأقل تكلفة لتلبية الطلب على المياه، حتى إذا كانت إجراءات أمنية معينة مبنية داخلياً لضمان إمدادات وطنية في حالة اندلاع توترات.

إن باستطاعة تعاون دولي لتحسين كفاية استخدام المياه والمشاركة في مصادرها بأكثر الوسائل كفاية أن يقلل إلى أدنى حد النفقات الضرورية على البنية التحتية ويرفع إلى أقصى حد الفوائد للجميع.

فإذا ما سهلت حكومات الإقليم التعاون الصناعي، فإنه سيصبح على الأرجح أكثر انتشاراً وسيميل إلى تحقيق مستوى أعلى. وبينما لا يزال هناك عدد من المشكلات اللوجيستية ينبغي إزالتها، فإن بالإمكان أن تثبت المجمعات الصناعية عبر الحدود أو «المرايا» أنها أكثر الأشكال فاعلية للتعاون الصناعي بالتوفيق بين اللارأسية في المشروعات وتقسيم دولي للعمل مع مزايا تعاون وثيق بين مؤسسات صغيرة تتركز في منطقة جغرافية.

وفي الأجل الطويل، سيبدو هذا أفضل السبل لدعم تعاون صناعي متوازن وذي مستوى عال بصورة متزايدة.

يمكن أن تؤدي بنية تحتية متكاملة للطاقة والنقل إلى توفيرات لكل البلدان.

فسوف تثبت البنية التحتية للنقل الإقليمي أنها مهمة بشكل خاص لتسهيل التجارة والسياحة، وينبغي أن ينفّذ التخطيط بهدف إقامة شبكة إقليمية متعددة الوسائل تدعم فيها بنية تحتية للطرق والسكك الحديدية الموانىء والمطارات، وسيكون لدى المصدرين والمستوردين في كل البلدان خيار أي التسهيلات في الإقليم يستخدمون.

لقد عرض الاتحاد الأوروبي مساعدة في التخطيط لإعادة إحياء شبكة السكك الحديدية في الإقليم. ونظراً للنمو المتوقع في الطلب على النقل والقدرة المحدودة لشبكة الطرق الإقليمية، والمزايا الاقتصادية والبيئية للنقل الحديدي، ينبغي أن تعطى أولوية للسكك الحديدية على الطرق كلما كان ذلك ممكناً.

٩ - استنتاجات ختامية

إن من قبيل الحقائق البديهية أن مستقبل الإقليم يكمن في التعاون، وليس في الصراع والانقسام؛ وقد لا يضمن التعاون الرخاء، ولكن التطاحن يستبعد يقيناً. المسألة ـ إذاً ـ ليست مسألة الرغبة في التعاون كهدف نهائي، إنما بالأحرى ما هي الطبيعة التي سيكونها هذا التعاون، وإلى أي مدى في المستقبل يمتد، وما هي أفضل السبل «لعبور وادي الانتقال» (Solingen, 1995). إن السلام ـ كما ذكرنا من قبل ـ يصنع مع الزمن عبر جهد مستدام واستعداد لاجتياز العوائق، ولا يخلق بجرة قلم.

كيف ـ إذاً ـ نتحرك إلى ما وراء الجمود إلى فعل حسي؟ إن التحول الإقليمي من حالة حرب إلى حالة ليست مجرد سلام بارد، وإنما وضع من التعاون النشط يمثل ما وصفه حزقيال درور (Yehezkel Dror, 1994) بأنه «عملية تحول جذري». ينبغي النظر إلى التعاون والتكامل الاقتصاديين باعتبارهما هدفاً وجزءاً مكملاً من هذه العملية تستفيد منها، بينما تتعزز الإنجازات التي تتم على الجبهة السياسية.

وعلى النقيض من التضاريس السياسية المجهولة التي تمتد على البعد، توجد سوابق عديدة في مسألة التكامل الاقتصادي. وعن طريق البناء على هذه الخبرات من الممكن أن نؤكد الاستنتاجات التالية:

ـ إن مخططات التكامل الناجحة قد أقيمت ببطء، إنما باطراد. وحتى حينما كانت توجد بالفعل درجة عالية من تكامل **الأمر الواقع** (مثلاً، اتفاقية المنطقة الحرة لأمريكا الشمالية)، كان ثمة إدراك بأن هناك حاجة إلى تحقيق الاتفاقية تدريجياً مع مرور الوقت وفي ارتباط مع مؤسسات إقليمية ملائمة.

ـ إن الدعم السياسي للتكامل الاقتصادي يمكن الحفاظ عليه فقط إذا كانت له فوائد ملموسة، وكان هناك توزيع متوازن لتلك الفوائد، سواء داخل البلدان المشتركة وفي ما بينها.

ـ إن لبعض المسائل أهمية سياسية أو اقتصادية أو نفسية تبرر استثناءات في الأجل القصير إلى المتوسط، حتى إذا كانت متعارضة مع الهدف العام للتحرير، من أجل الإبقاء على دعم عملية التكامل.

ومن ثم سيكون من الخطأ محاولة تكوين كتلة إقليمية طموحة بسرعة مفرطة، حتى إذا كانت الظروف السياسية واعدة أكثر مما هي في الوقت الحاضر. فإن فشل مثل هذه الكتلة يمكن أن يحبط محاولات لتعميق التكامل والتعاون الاقتصاديين، وربما يؤدي حتى إلى شل الاستقرار السياسي في الإقليم. لقد استغرق الاتحاد الأوروبي أربعين عاماً للوصول إلى المرحلة الراهنة غير الكاملة من التطور. وسيتعين على الشرق الأوسط ـ بحواجزه الأكبر السياسية والنفسية والثقافية ـ أن ينتظر زمناً لا يقل عن ذلك لبناء أي شيء مماثل.

سيحدد عدد من العوامل معدل التكامل، أي السرعة التي يمكن بها التوصل إلى اتفاقيات من جانب إسرائيل مع لبنان وسوريا، وتطور الحكم الذاتي الفلسطيني، والتقدم الذي يتحقق في إنجاز برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية.

ومع وجود عناصر مجهولة كثيرة على الأفق السياسي، من الصعب تحديد تواريخ معينة لأهداف اقتصادية. مع ذلك، فإن خلق منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٢٠. يكون محورها اتحاد جمركي إقليمي يتشكل من إسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية، لا يبدو هدفاً غير معقول.

وعلى أي حال، فإن بالإمكان إحراز تقدم على جبهات أخرى حتى إذا كان تطوير منطقة تجارة حرة يعاني انتكاسات. فإن التجارة البينية الإقليمية في ذاتها ولذاتها لا تتحكم في قدرة توليد نمو معتبر وتوظيف في الإقليم. الأحرى، إلى جانب مشروعات مشتركة وحركة لرأس المال، أن التجارة الحرة داخل الإقليم ستفيد أساساً في دعم استراتيجية نمو جوهري ذي توجه نحو التصدير.

مع ذلك، ينبغي أن نضع في أذهاننا أن المسائل التي ناقشناها في هذه الورقة متداخلة بصورة معقدة إلى حدّ أن أي فصل مفاهيمي محكوم عليه بأن يكون مصطنعاً إلى حد ما. فسوف تؤثر التجارة والبنية التحتية المادية والإنتاجية وعوامل الإنتاج كل منها على الأخرى.

وتؤثر نوعية البنية التحتية للنقل على التجارة والسياحة على السواء؛ وبدورها ستؤثر فاعلية التجارة على قدرة الإقليم على المنافسة في الأسواق العالمية. إن قدرات التصدير التي تحددها عوامل، مثل الإنتاجية والوصول إلى الأسواق والوصول إلى مدخلات قادرة على المنافسة، ستكون عاملاً أولياً في تحديد نجاح أو فشل الإقليم في خلق وظائف لسكانه المتنامين بسرعة، وبالتالي خفض مخاطرة اهتزاز الاستقرار السياسي.

ويشير هذا إلى الحاجة الىى تطوير رؤية شاملة للإقليم، رؤية تأخذ في حسابها هذه التفاعلات وتعززها لتصل بفوائدها إلى حدها الأقصى. والفئات العريضة الثلاث التي سيتعين تناولها هي كما يلي:

١ ـ **إعادة الهيكلة الاقتصادية،** وخاصة تحرير التجارة والاستثمار، والدخول في السوق العالمية. إن التحرير الإقليمي يكمل التحرير الشامل للتجارة، ويمكن أن يجعل هذه العملية أيسر عن طريق توفير خطوة وسيطة أيسر، وفي الوقت نفسه خلق بعض الظروف الضرورية لزيادة الصادرات. إذ ينبغي السعي في طريق التكامل الاقتصادي في وقت واحد مع التحرر المطرد **إزاء** بقية العالم.

٢ ـ **بنية تحتية ذات نوعية عالية،** هي أمر لا غنى عنه للتجارة، سواء التجارة البينية الإقليمية أو التجارة مع خارج الإقليم، ولزيادة الإنتاجية، ولجذب الاستثمارات التي ستدفع النمو. كذلك فإن الاتصالات اللاسلكية وتقانات المعلومات مكوّن جوهري من مكونات بنية تحتية حديثة، خاصة بالنظر إلى استخدامها في التجارة وفي اتفاقات إنتاج مرنة، حيث الوصول السريع إلى المعلومات هو مفتاح النجاح.

٣ ـ **التعليم، التدريب ورأس المال البشري،** حلت محل المصادر الطبيعية كمفتاح إلى التنمية الاقتصادية. وإسرائيل مثال لبلد ازدهر على الرغم من ندرة المصادر الطبيعية، أساساً لأنها تمكنت من الاستفادة الكاملة من ميزة رأسمالها البشري. إن مستقبل الإقليم يكمن في استثمارات في التعليم ورفع مستويات المهارات والانفتاح على المعرفة الجديدة.

يكمن المفتاح إلى النجاح في الطريقة التي تنفذ بها هذه السياسات وتنسق على صعيد إقليمي. وسيتطلب هذا درجة أعلى بصورة مطردة من التنسيق والتعاون بين بلدان الإقليم، تدعمها تنمية مؤسسية.

وبينما ينبغي الاعتناء بعدم السماح بانتشار مؤسسات لا لزوم لها، يتعينّ على

بلدان الإقليم أن تبدأ في وضع آليات لإعطاء طابع رسمي للتعاون وتنسيق السياسة، حتى بينما تبقى السلطة في أيدي الحكومات الوطنية وحدها.

إن المساعدات الخارجية ضرورية إذا كان لا بد من تحقيق هذه الرؤية. وتفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المصادر لمواجهة المشكلات الملحّة التي تواجهها في الوقت الحاضر، والأموال التي وعد بها المانحون الدوليون لم تتحقق في معظمها. وتحتاج سوريا إلى مساعدة لترتيب تعديلاتها الاقتصادية، بينما يستمر لبنان في إعادة بناء اقتصاده الذي مزقته الحرب. ولأن البلدان العربية كافة مثقلة بالديون، فإنها ستحتاج إلى التعامل مع هذا الوضع لكي تعزز الاستثمار المحلي وتواصل السير في طريق الإيفاء بديونها.

إن على صانعي السياسة أن يركزوا اهتمامهم على مشروعات تفضي إلى مكاسب اقتصادية ملموسة، وتبني دعماً إقليمياً لجهود التعاون وعملية السلام، وتقيم أساساً لمزيد من تعميق التكامل الإقليمي. ويتعين أن تكون إسرائيل مستعدة ـ باعتبارها الشريك الأقوى في الإقليم ـ لقبول ما هو أقل بعض الشيء من تحقيق الحد الأقصى من الفوائد القصيرة الأجل، لكي تحافظ على الدعم السياسي لخطط التكامل الطويلة الأجل.

وبينما سيكون من غير المعقول توقع أن تؤدي حتى أسلم السياسات الاقتصادية إلى سدّ الهوة الاقتصادية الهائلة القائمة بين إسرائيل وجيرانها بحلول عام ٢٠٢٠، فإن حالة سلام ـ مصحوبة بإصلاحات اقتصادية وتعاون إقليمي ومساعدة خارجية كافية ـ من شأنها أن تمضي شوطاً بعيداً نحو خفض التفاوتات، وفي الوقت نفسه زيادة مستويات المعيشة للبلدان كافة.

الجدول رقم (١)
هيكل التصدير لإسرائيل وجيرانها، ١٩٩٣ (بملايين الدولارات)

الوجهة / المصدر	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	الإقليم	الشرق الأوسط	الولايات المتحدة الأمريكية	أور-١٥	المجموع	الإقليم كنسبة من المجموع	يو أس إي كنسبة من المجموع	أور-١٥ كنسبة من المجموع
مصر		١٨	٤٣	٢٩	٤٩	١٣٩	٥٦٠	٥٤٠	٣٠٧٦	٥٥٦٢	٢,٥ بالمئة	٩,٧ بالمئة	٥٥,٣ بالمئة
إسرائيل	١٩		صفر	صفر	صفر	١٩	١٩	٥١٩٩	٤٨٣١	١٦٤٢٩	٠,١ بالمئة	٣١,٦ بالمئة	٢٩,٤ بالمئة
الأردن	٨	صفر		٢٩	٣٢	٦٩	٢٧٥	٢٩	٩٨	١٠٤٧	٦,٦ بالمئة	٢,٨ بالمئة	٩,٤ بالمئة
لبنان	٢١	صفر	٣٦		٦٧	١٢٤	٤١٠	٢٤	١١٣	٧٣٧	١٦,٨ بالمئة	٣,٣ بالمئة	١٥,٣ بالمئة
سوريا	٢١	صفر	٥٨	٤٠٩		٤٨٨	٧٢٥	٦٥	١٧٣٦	٣١٥١	١٥,٥ بالمئة	٢,١ بالمئة	٥٥,١ بالمئة
إجمالي الصادرات البينية الإقليمية						٨٣٩			٢٦٩٢٦			٣,١ بالمئة	
إجمالي الصادرات البينية الإسرائيلية باستثناء إسرائيل						٨٢٠			١٠٤٩٧			٧,٨ بالمئة	
نصيب سوريا-لبنان من الصادرات البينية العربية						٥٨ بالمئة							

المصدر: صندوق النقد الدولي، **الكتاب السنوي الإحصائي لتوجيه التجارة** ([د. م.]: الصندوق، [د. ت.]).

ملاحظات:

لا تتضمن الصادرات المصرية إلى إسرائيل البترول. أور-١٥ تعني الأعضاء الـ ١٥ في الاتحاد الأوروبي.

«الشرق الأوسط» يتضمن البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن (حسب الترتيب الأبجدي في اللغة الإنكليزية التي كتبت بها هذه الورقة ـ المترجم).

الجدول رقم (٢)
نسيج اتفاقيات التجارة بين عدد من البلدان المختارة/ الكتل

	إسرائيل	السلطة الوطنية الفلسطينية	مصر	الأردن	سوريا	لبنان	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	مختلف
إسرائيل		PFTA/CU 1994	MFN-A 1981	PFTA 1995			Reciprocal FTA 1985	Reciprocal FTA 1977	TA تركيا، الهند، كندا
PNA	PFTA/CU 1994		MFN-A 1994	FTA 1994				FTA انفرادية 1986	
مصر	MFN-A 1981	MFN-A 1994		PTA	PTA	TA 1992		FTA انفرادية 1977 renewal neg.	
الأردن	PFTA 1995	FTA 1994	PTA		PTA	TA 1992		FTA انفرادية 1977 renewal neg.	
سوريا			PTA	PTA		FTA/CU 1993		FTA انفرادية 1977	
لبنان			TA 1992	TA 1992	FTA/CU 1993			FTA انفرادية 1977	

ملاحظات :

PFTA = اتفاقية منطقة تجارة حرة مفضلة؛ FTA = اتفاقية تجارة حرة؛ MFN= اتفاقية الدولة الأجدر بالراعية؛ PTA = اتفاقية بروتوكول تجاري؛ TA = اتفاقية تجارية؛ CU = اتحاد جمركي.

المصدر : مأخوذة من: Halbach [et al.] (1995).



الجداول

الجدول رقم (١)

نسب نمو سنوية كمية للسكان، الناتج والاستثمار ـ متوسطات خماسية

	١٩٨١-١٩٨٥ (بالمئة)	١٩٨٦-١٩٩٠ (بالمئة)	١٩٩١-١٩٩٥ (بالمئة)
السكان	١,٨	١,٩	٣,٥
الناتج المحلي الخام	٣,١	٤,٣	٦,٠
الناتج المحلي الخام للفرد	١,٢	٢,٣	٢,٤
الاستثمار الشامل في الأملاك الثابتة	٠,٥	٦,٠	١٣,٥
الاستثمار في فروع الاقتصاد	٣,١	٢,٤	٥,٤

المصدر: نشرات مختلفة لمكتب الإحصاء المركزي.

الجدول رقم (٢)

معطيات الناتج المحلي الخام للفرد في إسرائيل وفي المنطقة (دولار العام ١٩٩٠)

	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	السلطة الفلسطينية
نسبة النمو السنوي واقعياً في الناتج المحلي الخام ١٩٨٠-١٩٩٠	٣,٢	٥,٠	٢,١	٥,١	٢,١	٣,٨
الأمر ذاته ١٩٩١ ـ ١٩٩٤	٥,٨	٢,٧	٧,٣	٥,٣	٩,١	٩,٥
الناتج المحلي الخام في العام ١٩٩٠ (مليارات الدولارات)	٥٣,٢	٣٣,٢	١٤,٧	٣,٣	٢,٦	٢,٢
الناتج المحلي الخام للفرد في العام ١٩٩٠ (دولار)	١١,٠٨٣	٦٣٧	١,١٨٥	١,٠٣١	٧٤٣	١,٣٧٥

الجدول رقم (٣)
بنية التبادل التجاري وتصدير البضائع بين دول الشرق الأوسط في العام ١٩٩٤ (ملايين الدولارات)

المصدر / الغاية	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	سوريا	مجموع دول المنطقة	الشرق الأوسط	مجموع الصادرات
مصر	–	١٨	٤٣	٢٩	٤٩	١٣٩	٥٦٠	٥,٥٦٢
إسرائيل	١٩	–	صفر	صفر	صفر	١٩	١٩	١٦,٤٢٩
الأردن	٨	صفر	–	٢٩	٣٢	٦٩	٢٧٥	١,٠٤٧
لبنان	٢١	صفر	٣٦	–	٦٧	١٢٤	٤١٠	٧٣٧
سوريا	٢١	صفر	٥٨	٤٠٩	–	٤٨٨	٧٢٥	٣,١٥١
المجموع	٦٩	١٨	١٣٧	٤٦٧	١٤٨	٨٣٩	١٩٨٩	٢٦,٩٢٦

ملاحظات:

١) العمود «مجموع دول المنطقة» يشمل صادرات كل بلد إلى الدول الأربع الأخرى في المنطقة.

٢) العمود «الشرق الأوسط» يشمل إضافة إلى دول المنطقة بلداناً أخرى في الشرق الأوسط: البحرين، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، عُمان، قطر، السعودية، اتحاد الإمارات العربية واليمن.

المصدر: محتسب على أساس: International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics* (Washington, DC: IMF, 1981- 1994).

الجدول رقم (٤)
معطيات السكان، الناتج، والمساحة في إسرائيل ودول المنطقة في العام ١٩٩٠ والتقديرات للعام ٢٠٢٠

	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	فلسطين	إسرائيل وفلسطين	المجموع
السكان								
في العام ١٩٩٠ (مليون)	٤,٨	٥٢,١	١٢,٤	٣,٢	٣,٥	١,٦	٦,٤	٧٧,٦
نسبة النمو السكاني المتوقع ١٩٨٠-١٩٩٠ (بالمئة)	١,٨	٢,٤	٣,٦	٣,٧	٣,٦	٣,٠	٢,١	٢,٧
نسبة النمو السكاني المتوقع ١٩٩٠-٢٠٢٠ (بالمئة)	١,٨	١,٤	٣,٠	٣,٣	٣,٢	٢,٨	٢,٠	١,٩
عدد السكان المتوقع في العام ٢٠٢٠ (مليون)	٨,١	٨٠,١	٣٠,٢	٨,٥	٦,٧	٣,٧	١١,٨	١٣٧,٢
الناتج المحلي الخام								
في العام ١٩٩٠ (مليار $)	٥٣,٢	٣٣,٢	١٤,٧	٣,٣	٢,٦	٢,٢	٥٥,٤	١٠٩,٢
نسبة النمو في الناتج المحلي الخام ١٩٨٠-١٩٩٠ (بالمئة)	٣,٢	٥,٠	٢,١	٥,١	٢,١	٣,٨	٣,٢	٣,٦
نسبة النمو المتوقع في الناتج المحلي الخام ١٩٩٠-٢٠٢٠ (بالمئة)	٥,٢	٤,٠	٣,٠	٤,٧	٣,٢	٣,٦	٥,١	٤,٥
الناتج المحلي الخام المتوقع في العام ٢٠٢٠ (مليار $ بأسعار العام ١٩٩٠)	٢٤٠,٠	١٠٩,٠	٣٥,٨	١٣,١	٦,٧	٦,٤	٢٤٦,٤	٤١٠,٩
مساحة (كم^2)	٢٠,٧٧٠	١,٠٠١,٢٥٠	١٨٥,١٨٠	٩١,٨٨٠	١٠,٤٠٠	٦,٢٢٠	٢٦,٩٩٠	١,٣١٥,٧٠٠
ناتج محلي خام للفرد (دولار أسعار العام ١٩٩٠)								

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٠	١١,٠٨٣	٦٣٧	١,١٨٥	١,٠٣١	٧٤٣	١,٣٧٥	٨,٦٥٦	١,٤٠٧
٢٠٢٠	٢٩,٦٣٠	١,٣٦٢	١,١٨٥	١,٥٤٤	٩٩٦	١,٧٣٥	٢٠,٩٤٢	٢,٩٩٥
الكثافة : السكان لكل كم٢								
١٩٩٠	٢٣١	٥٢	٦٧	٣٥	٣٣٧	٢٥٧	٢٣٧	٥٩
٢٠٢٠	٣٩٠	٨٠	١٦٣	٩٢	٦٤٦	٥٨٩	٤٣٦	١٠٤
ناتج محلي خام للكيلومتر المربع (آلاف الدولارات، أسعار العام ١٩٩٠)								
١٩٩٠	٢,٥٦١	٣٣	٧٩	٣٦	٢٥٠	٣٥٤	٢,٠٥٣	٨٣
٢٠٢٠	١١,٥٥٥	١٠٩	١٩٣	١٤٣	٦٤٣	١,٠٢٢	٩,١٢٨	٣١٢

ملاحظات :

١- معطيات عن السكان :

المصدر : جداول البنك الدولي.

بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، انظر : معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل للضفة الغربية (باستثناء القدس) وقطاع غزة.

٢- معطيات الناتج المحلي الخام :

في العام ١٩٩٠ : وفقاً لمعطيات البنك الدولي.

في العام ١٩٩٠ في الضفة الغربية (ما عدا القدس) : وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، فالمعطيات تتماثل أيضاً مع مثيلاتها في نشرات البنك الدولي : Developing the Occupied Territories.

نسبة الزيادة في الناتج المحلي الخام ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ : كما هو مذكور أعلاه، باستثناء لبنان. بالنسبة إلى لبنان لا توجد معطيات، وافترض أن نسبة الزيادة مماثلة لنظيرتها في سوريا (٢,١ بالمئة).

نسبة الزيادة في الناتج المحلي في الفترة ١٩٩٠- ٢٠٢٠ :

- في إسرائيل : وفقاً للمخطط «إسرائيل ٢٠٢٠».
- في البلدان العربية : على أساس الفرضية أن الزيادة في الناتج المحلي الخام للفرد ستبقى على ما كانت عليه في المنطقة في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٠، طالما كانت تلك النسبة إيجابية. أما في البلدان التي كانت فيها زيادة سلبية في الناتج المحلي الخام للفرد (سوريا ولبنان)، فقد افترض أن الناتج المحلي الخام سيزداد في الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٢٠ فقط وفقاً للنمو السكاني (أي نمو بنسبة صفر في الناتج المحلي الخام للفرد).

الجدول رقم (٥)

إجمال للأبعاد التخطيطية لمحيط يسوده السلام على التنظيم المجالي

المجال التخطيطي	السلام كشرط ضروري	السلام كمحرك رئيسي	السلام كمسرع للاتجاهات
١- تغييرات في محيط التخطيط :	١-١ : اعتبار المجال الاقليمي ككل متكامل ومتواصل وغير متجانس. ١-٣ : تطوير شبكات إقليمية ـ بنى تحتية ومواصلات.	١-٢ : مزايا للحجم وللتخصص كأساس للتطوير المناطقي .	
٢- تغييرات في الأهداف الأساس للتخطيط :		٢-٢ : ارتفاع وزن الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على حساب ضعف الأهداف السياسية والأمنية .	٢-١ : ارتفاع وزن «قيم الفرد» على حساب «قيم المجموع» .
٣- تغييرات في النظرة إلى الموارد الوطنية :		٣-١ : اعتراف بصغر المساحة المجالية لدولة إسرائيل .	٣-٢ : تأكيد الحفاظ على «الموارد الوطنية» واستغلالها الناجع . ٣-٣ : اعتبار قيم الطبيعة والمعالم الطبيعية كأساس لـ «نوعية الحياة» .
٤- تغييرات في مفاهيم مبدئية لتنظيم المجال الوطني :	٤-٢ : النظرة إلى المناطق الحدودية كمناطق لقاء .		٤-١ : مفهوم «التوزيع» في المجال الوطني و«التركيز» في المجال المناطقي/ الاقليمي .
٥- تغييرات في النظرة المجالية إلى مجموعات السكان :	٥-١ : الانتقال من الصراع على الأرض إلى الدمج المجالي بين اليهود والعرب .		٥-٢ : تقوية الحاجة إلى تقليص الفجوات بين المناطق في إسرائيل على الرغم من «اتجاهات السوق» لزيادتها . ٥-٣ : الانتقال من النظرة الوسطية إلى سكان الدولة، إلى الاعتراف بتعدديتها .
٦- تغييرات في الوسائل لتدخل الحكومة في التنظيم المجالي :		٦-١ : التقدم في البنى التحتية كأساس لنشر النشاطات في المجال .	٦-٢ : الرقابة على مورد الأرض لضمان نوعية البيئة والتنمية المستقبلية .

الجدول رقم (٦)
مساهمة أسواق دول المقصد في زيادة الصادرات(*) ١٩٩٢-١٩٩٥

السوق	الوزن (بالنسبة المئوية) للصادرات في العام ١٩٩٥	الوزن (بالنسبة المئوية) للإضافة على مجمل الصادرات			
		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الدول الصناعية	٧٤	٥٧	٤٥	٧٠	٧٨
شرق أوروبا	٧	١٤	٣٠	صفر	١٢
شرق آسيا	٩	٢٩	٢٥	٣٠	١٠
المجموع	٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ملاحظة: (*) دون البند «دول أخرى» الذي يشمل بالأساس الصادرات الأمنية التي ليس هناك تفاصيل بالنسبة إلى البلدان الموجهة إليها.

المصدر: تقرير بنك إسرائيل ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥.

•

الجدول رقم (٧)
مؤشرات ماكرو ـ اقتصادية

	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية والقطاع)	
ناتج محلي خام (مليار $)	٧٤	٤١	١٦,٢	٥,٩	٤,٣	٢,٦	
ناتج محلي خام للفرد(١٩٩٢)	١٢,٥٠٩	٦٠٨	١,٠٥٦	١,١٩٢	٩٨٦	١,٥٨١	
ناتج محلي خام للفرد بمصطلحات ppp ($) (١٩٩٢)	١٤,٧٠٠	٥٤٠	٤,٩٦٠	٤,٢٧٠	٢.٥٠٠		
نسبة نمو الناتج المحلي الخام (١٩٩١-١٩٩٤)	٥,٨	٢,٧	٧,٣	٥,٣	٩,١	٩,٥	
عدد السكان (مليون نسمة)	٥,٥	٥٧,٩	١٣,٩	٤,١	٣,٤	١,٩	
بنية الإعمار (بالنسبة المئوية)						غزة	الضفة
صفر-١٤ سنة	٢٩,٧	٣٧	٤٨	٤٤	٣٦	٥٢	٤٦
١٥ ـ ٦٤ سنة	٦٠,٨	٥٩	٤٩	٥٣	٥٨	٤٥	٥١
أكثر من ٦٥ سنة	٩,٥	٤	٣	٣	٦	٣	٣
نسبة النمو السكاني بالمتوسط (١٩٩١-١٩٩٤) (بالمئة)	٢,٥	٢,٤	٣,٦	٣,٥	٦,٧	٤,٤	

يتبـــع

تابـــع

توقعات عدد السكان للعام ٢٠١٠ (مليون نسمة)	٦,٨	٧٢,٧	٢٣,٣	٦,٧	٤,٩	٢,٤
نسبة النمو السكاني (بالمئة) بالمتوسط (١٩٩٥-٢٠٠٠)	١,٥	١,٦	٣,٣	٢,٨	١,٤	٢,٤
قوة العمل من مجموع عدد السكان (بالمئة)	٣٩	٣١	٢٨	٢٣	٣٠	١٨
نسبة البطالة (بالمئة)	٧,٨	١٧-٢٠	٥-١٠	٢٠-٢٢	٢٠-٣٠	١٥,٤
بنية العمالة (فروع أساس) (بالمئة)						
خدمات	٧٤	٣٧	٣٦	٦٤	٥٩	٣٧
صناعة	٢٢	٢١	٣٢	٢٦	٢٧	٤٣ (٨٠ بالمئة في طور البناء)
زراعة	٤	٤٢	٣٢	١٠	١٤	٢٠
بنية الناتج (بالمئة)						
زراعة	٢,٤	١٦,٦	٣٠,٨	٨,٦	١٠	٢٨,٢
صناعة	٢١,٥	٢٨,٥	١٤,١	١٦,٢	١٨	٨,٢
بناء	٨,٩	٤,٤	٤,٢	٩,٤	١٤,١	١٥
خدمات	٦٧,٢	٥٠,٥	٥٠,٩	٦٥,٨	٥٧,٩	٤٨,٦

ملاحظة:

كل المعطيات لسنة ١٩٩٤ إلاّ إذا أشير إلى خلافه.

المصادر:

كتاب **الإحصاء الإسرائيلي السنوي** ١٩٩٥، إعداد سلطة التخطيط القومي والاقتصادي؛ Central Intelligence Agency (C. I. A.), *The World FactBook* ([Washington, DC]: C. I. A., 1995); *Pocket Middle East and North Africa/ the Economist* (1995); Economist Intelligence Unit (EIU): *EIU Country Profiles* ([n. p.]: EIU, 1996-), and *EIU Country Reports* ([n. p.]: EIU, 1996-); Alex J. Halbach, *New Potentials for Cooperation and Trade in the Middle East: An Empirical Analysis*, in Cooperation with H. Awartani [et al.], IFO Research Report; 85 (Munchen: Weltforum Verlag, 1995); World Bank, *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace* (Washington, DC: The Author, 1993); Nemat Shafik, *Claiming the Future: Choosing Prosperity in the Middle East and North Africa* (Washington, DC: 1995); George Herriman, *World Bank Atlas* ([Washington, DC: World Bank], 1995), and United Nations Development Programme [UNDP]: *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1994), and *Human Development Report* (New York: Oxford University Press, 1995).

الجدول رقم (٨)
مؤشرات اجتماعية

	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان
معدل الحياة (العمر المتوقع)					
رجال	٧٥	٦٢,٤	٦٥,٢	٦٨	٧٠,٥
نساء	٧٩	٦٤,٨	٦٩,٢	٧٢	٦٦,٦
نسبة وفيات الأطفال لكل ١٠٠٠ ولادة	٩	٦٧	٣٩	٣٠	٣٤
عدد الأشخاص للطبيب الواحد	٣٥٠	١,٣٢٠	١,١٦٠	٧٧٠	٦٧٠
المعدل الوسطي لسنوات التعليم	١٠,٢	٣	٤,٢	٥	٤,٤
معرفة القراءة والكتابة (بالمئة)	٩٥	٦٣,٢	٦٧,٧	٨٣,٩	٩١,٤
نسبة التعليم الشاملة (ابتدائي، ثانوي، فوق الثانوي) (بالمئة)	٧٧	٦٧	٦٧	..	٧٣
نسبة سكان المدن من مجموع السكان (بالمئة)	٩١	٤٤	٥١	٧٠	٨٦

المصادر: UNDP: Ibid., and Herriman, Ibid.

الجدول رقم (٩)
مؤشرات في مجال التجارة الخارجية

	إسرائيل	مصر	سوريا	الأردن	لبنان	السلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع)
حجم الصادرات (مليار $) (١٩٩٤)	١٦,٩	٤,٠٤	٣,٦	١,٤	١,٢	٣٠,٣
حجم الواردات (مليار $) (١٩٩٤)	٢٣,٥	١٠,٠٠	٤,٦	٣,٠	٥,٨	١,١[أ]
نسبة الصادرات من الواردات	٧٢	٤٠,٤	٧٨,٣	٤٦,٧	٧,٢٠	٢٤,٧
بلدان المقصد للصادرات (الوزن بالمئة)						
الاتحاد الأوروبي	٢٩,٧	٣٩,٧	٦٠,٧	٣,٠	١٧,٤	
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١,٢	١٢,٩	١,٩	٠,٧	٤,٤	

يتبـــع

تابــع

الشرق الأوسط[ب]	٠,١	١٠,٣	١٣,٣	١٩,٩	١٩,٩	٩٠,٤[ج]
دول الخليج والسعودية		٨,٧	٧,٩	١٥,٢	٣٠,٠	
بقية دول العالم	٣٩	٢٨,٤	١٦,٢	٦١,٠	٢٨,٣	٤,٦
مصادر الاستيراد (الوزن بالمئة)						
الاتحاد الأوروبي	٤٨,٩	٤٠,٦	٣٦,٨	٣١,٨	٤٦,٩	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧,٨	٢١,٤	٦,٤	١٢,٧	١٠,٧	
الشرق الأوسط	١,١	٠,٥	٣,٤	٣,٥	٦,٤	٩٠,٤
دول الخليج والسعودية		١,٨	١,٤	٣,٠	٢,٠	
بقية دول العالم	٣٢,٢	٣٥,٧	٥٢	٤٩,٥	٣٤	٩,٦

المصــــدران: Halbach, *New Potentials For Cooperation and Trade in the Middle East: An Empirical Analysis*, and *Peace and the Jordanian Economy* (Washington, DC: World Bank, 1992).

ملاحظات:

(أ) المعطى صحيح للعام ١٩٩٣.

(ب) مصر، إسرائيل، لبنان، سوريا، الأردن والسلطة الفلسطينية.

(ج) إسرائيل والأردن فقط.

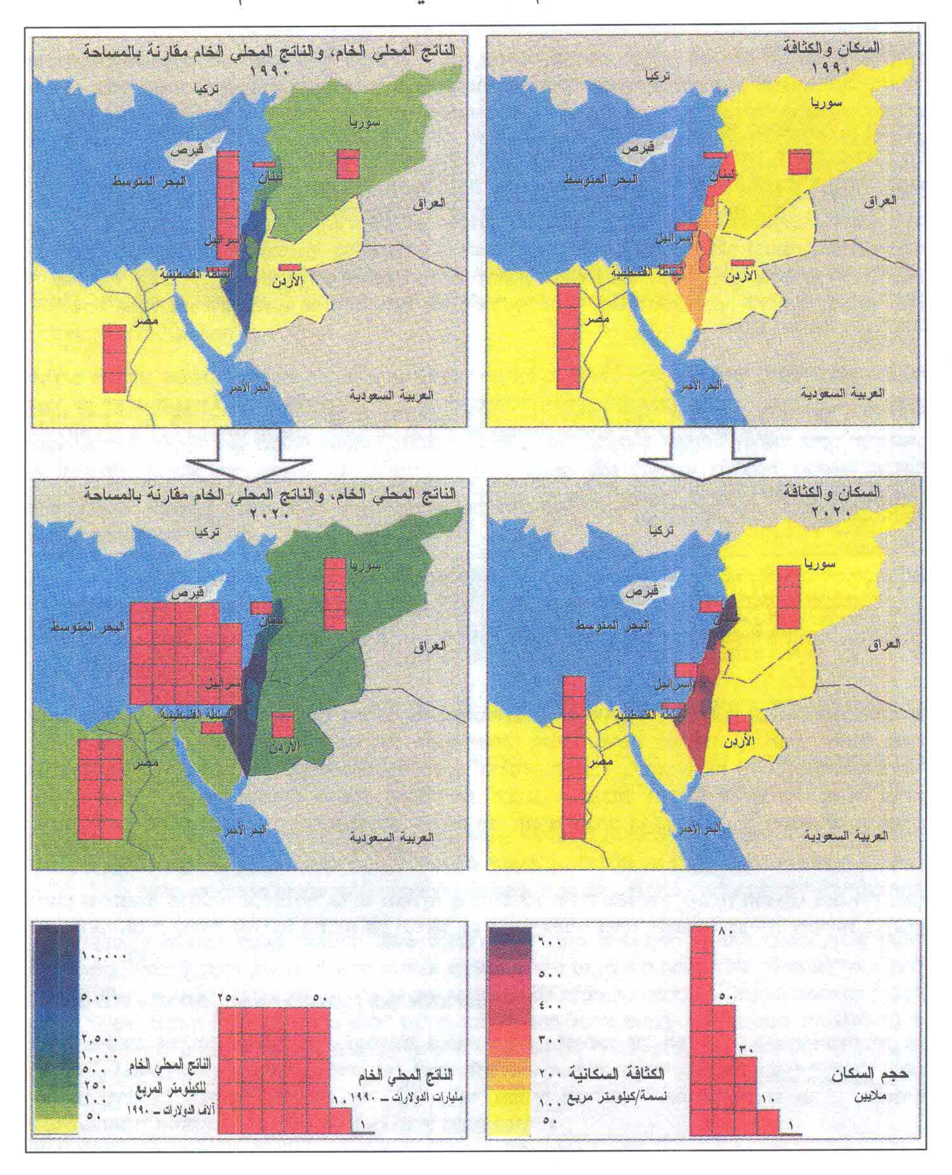


الخرائط



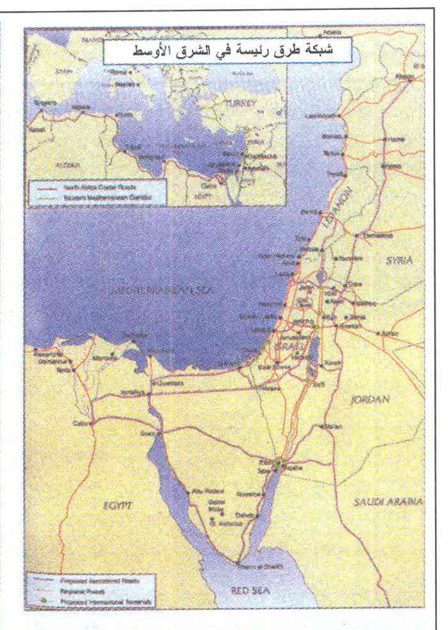
الخريطة رقم (١)

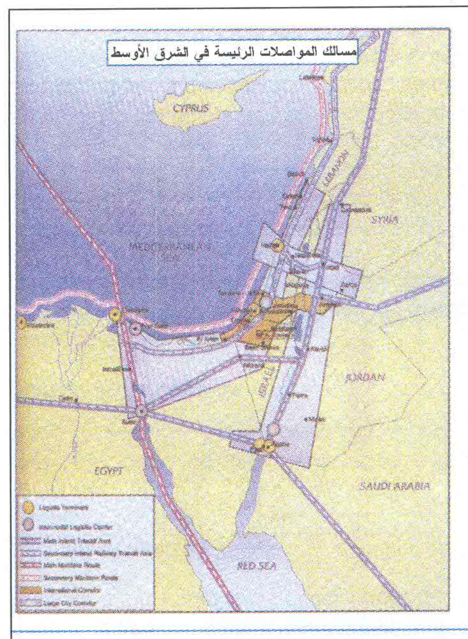
إسرائيل وجيرانها: السكان، الناتج المحلي الخام والكثافة السكانية ـ ١٩٩٠ والتوقعات للعام ٢٠٢٠ في سيناريو السلام

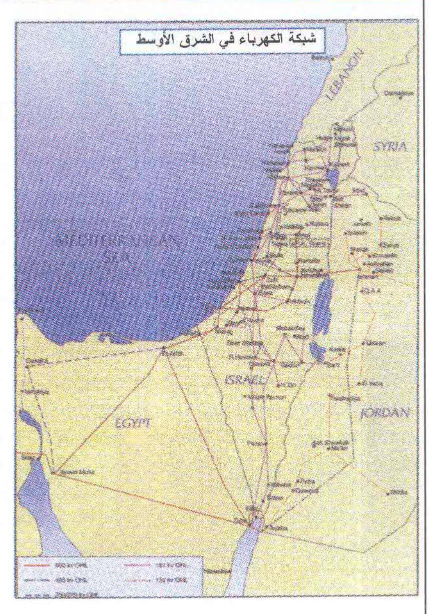


الخريطة رقم (٢)

شبكات إقليمية في الشرق الأوسط





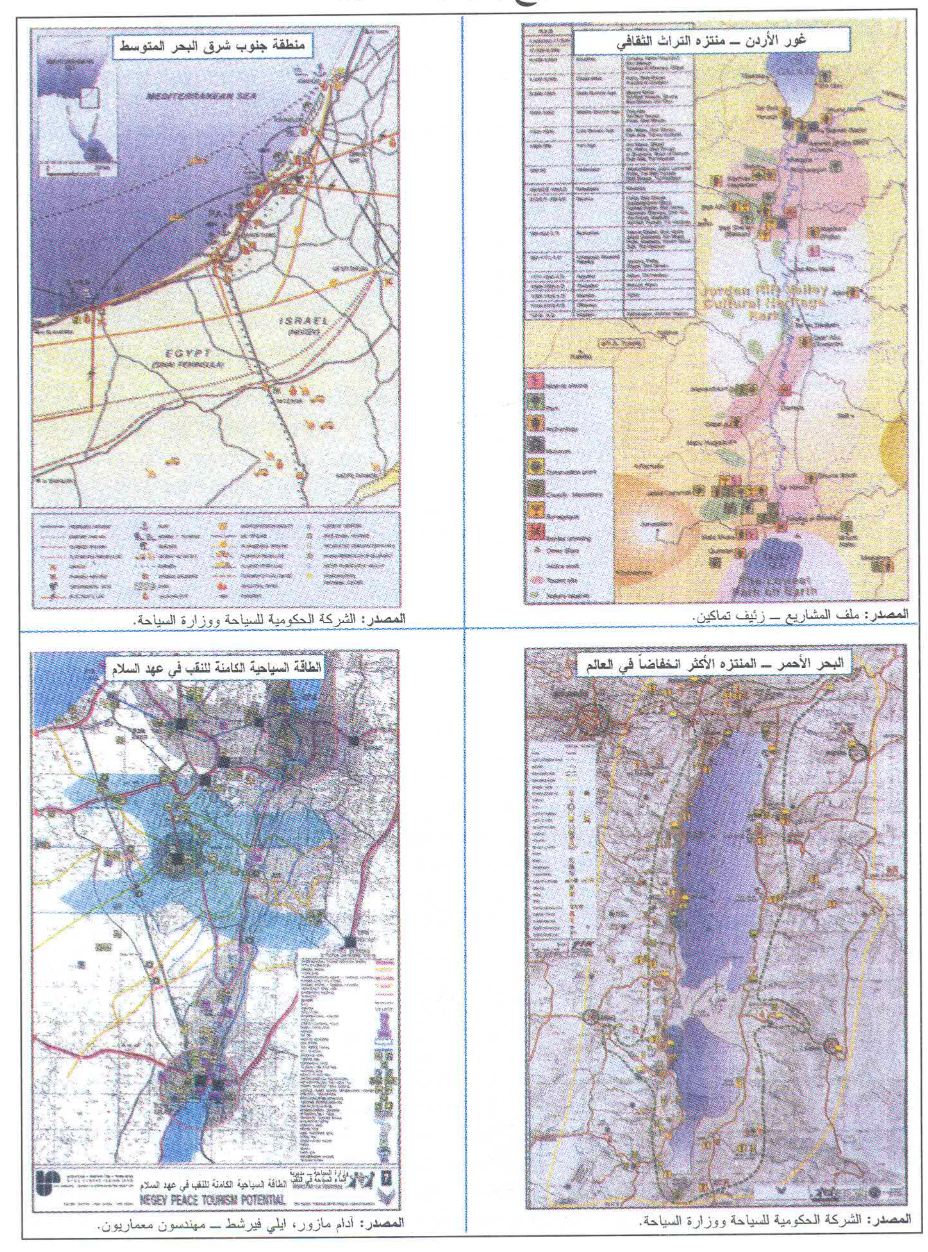




المصدر : Government of Israel (1996), *Programs for Regional Cooperation 1997.*

الخريطة رقم (٣)

مشاريع إقليمية للتعاون



المصدر: المصدر نفسه.

فهـــرس(*)

(*) تم اعتماد الترقيم المتسلسل في المجلدات الستة الواقع إلى يسار الصفحة للإشارة إلى أرقام صفحات مصطلحات الفهرس في متن هذا الكتاب.

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- ن -

- هـ -

- ي -



هذا الكتاب

هذا الكتاب هو المجلد الرابع من خطّة لاستشراف مستقبل إسرائيل لربع قرن أعدّها ٢٥٠ خبيراً إسرائيلياً من مختلف المؤسسات الرسمية والأكاديمية في داخل إسرائيل، ومن بين الجاليات اليهودية في العالم.

و«إسرائيل في محيط يسوده السلام» ـ عنوان هذا المجلد ـ هو بمثابة وثيقة تعبّر عن الفرضية الأساس وراء هذا المشروع، وهي أن السلام هو شرط أساس للتخطيط الوطني المستقبلي، وعاملٌ يغيّر بيئة التخطيط الحالية. لذا، فإن الكثير من أهداف المخطّط الرئيس يُشتقّ منه، فيما تكمن فيه أيضاً وسائل تحقيق تلك الأهداف.

تتكون هذه الوثيقة من أربعة أجزاء تعكس التفكير البنيوي في موضوع السلام على امتداد عملية خلق الخطة التفصيلية لإسرائيل ٢٠٢٠. ويحدد الجزء الأول الإطار السياسي للنقاش في سيناريو السلام، فيما يلخص الجزء الثاني الخطوات العملية التي تمت في ضوء الإطار السياسي المتفق عليه. أما الجزء الثالث فيحلل احتمالات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في حال تحقيق السلام، فيما يقترح رئيس طاقم المخططين في الجزء الرابع موضوعاً شاملاً لانعكاسات السلام على سياسة التخطيط المجالي في إسرائيل..

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها

